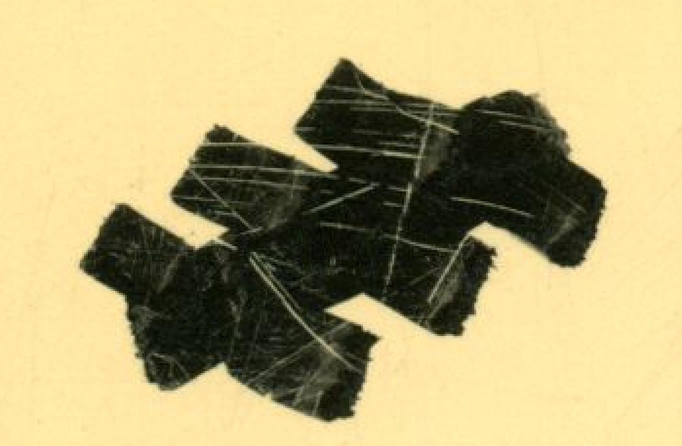
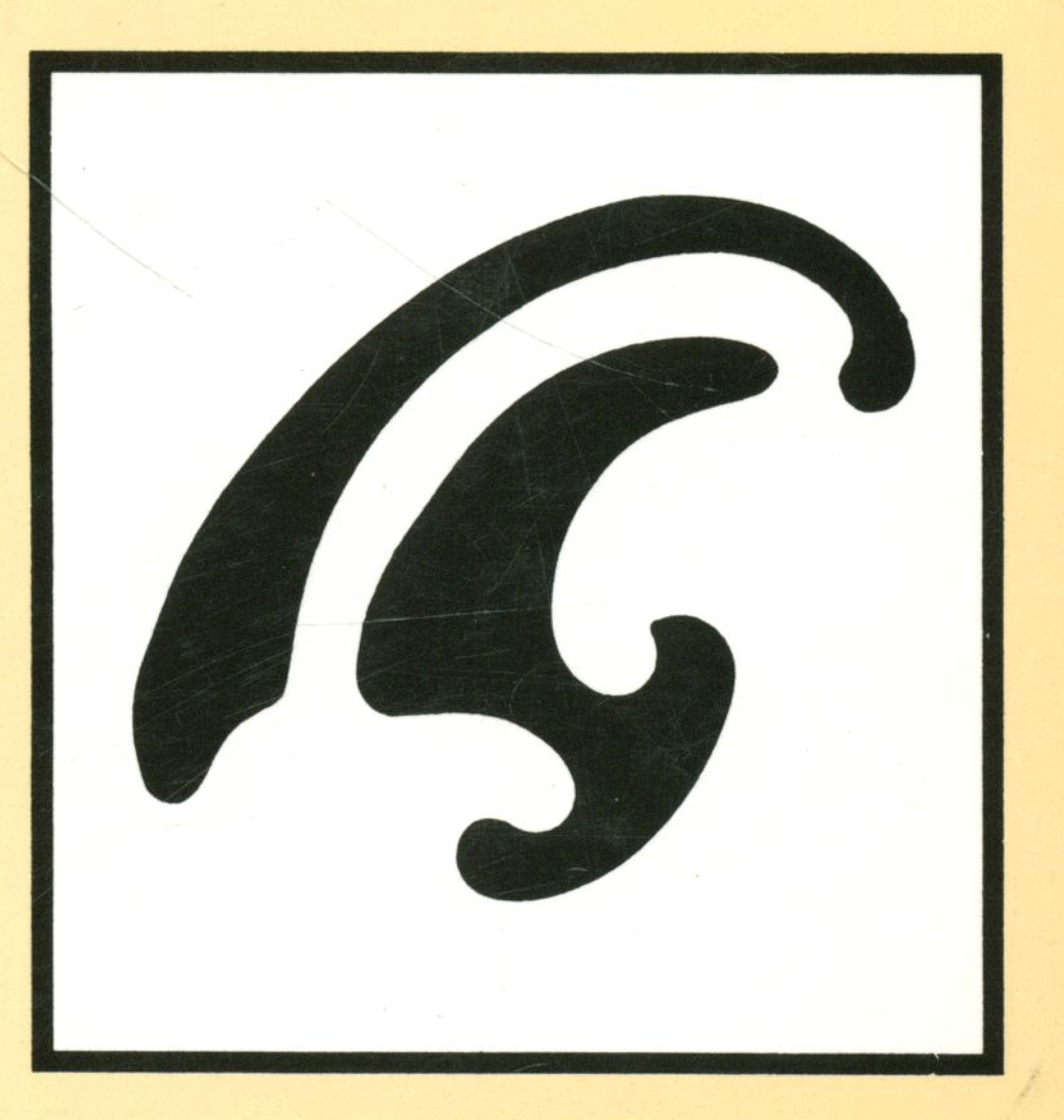




الطريق الوعر

نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية
من مدريد إلى أوسلو

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
صالح زيدان
هشام أبو غوش



شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

الطريق الوعر

[نظرة على المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية]
من مدريد إلى أوسلو

قيس عبد الكريم (أبو ليلى) فهد سليمان
صالم زيدان هشام أبو غوش

الكتـــــاب: الطريـــق الوعـــــر
المؤلـــف: المكتـب السياســي للجبهــة
الديمقراطيــــة لتحريـــــر فلســــطين
الطبعـة الأولـى: أيلـول (سـبتمبر) ١٩٩٧

الناشـر: شـركة دار التقـدم العربـي
للصحافـــة والطباعـــة والنشـــر

☒ : ١٤/٦٠٤٧ بـيروت ـ لبنـــان
✆ : ٣٠٥٥٩٦

التـنضيد الالكتروني
دار الشـجرة للخـدمـا ت الطبـاعـيـة
دمشق - مقابل مؤسسة صامد - ☎ ٦٣٢٠٧٧٥

التصميم والإخراج الفني: منـال وليـد غنـيم

الغـــلاف الخــا رجـي: زيـاد أبـو خولــة

قبل القراءة :

☆ «الطريق الوعر» كما يشير العنوان هو نظرة على مسار المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، ويحمل توقيع أربعة من اعضاء المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وقد سبق أن صدر هذا الكتاب في كراسات متفرقة، وفي أوقات متفاوتة، تناولت تطورات الوضع الفلسطيني منذ ان اتخذ جناح في قيادة م.ت.ف قرارد المنفرد في المشاركة في مؤتمر مدريد، إلى أن انتهى عند اتفاق أوسلو.

واهمية اعادة تجميع هذه الكراسات في كتاب واحد، مرفقة بعدد واسع من الملاحق، أنها تتيح للباحث المختص، والمتتبع العادي لمسار المفاوضات الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي، أن يرصد نقطة انطلاق المفاوض الفلسطيني، ودرجة انحداره جولة بعد جولة، متخلياً عن عوامل القوة بين يديه، وأهمها عاملا الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والوحدة الوطنية وقد شكلتا أساساً متيناً لتضامن عربي ودولي واسع النطاق شرع في التآكل، كلما ازداد الموقف الفلسطيني المفاوض انحداراً.

ويمكن الخلوص بعد قراءة هذا الكتاب إلى الاستنتاج أن طريق مدريد، أوسلو لم يكن قدراً لامهرب منه، كما ان التخلص من قيود هذا الاتفاق، هو الآخر ليس بالأمر المستحيل، وان طريق الخلاص الوطني، هو في الوحدة الوطنية على قاعدة البرنامج الوطني، واعادة بناء ائتلاف م.ت.ف على أسس ديمقراطية، وبما يسلح الحركة الجماهيرية الفلسطينية بسلاح جاد نحو استئناف الانتفاضة الشعبية على طريق دحر الاحتلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

الناشر

عشر موضوعات في تقييم سياسة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

من مؤتمر مدريد وانطلاق العملية التفاوضية

صالح زيدان

أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١

(١)

أكدت الجبهة الديمقراطية، منذ دورة لجنتها المركزية في نيسان (ابريل) ١٩٩١[١] وبشكل أكثر وضوحاً منذ الكونفرنس الوطني الثاني آب (اغسطس) ١٩٩١[٢]، انه على الرغم من الاختلال الفادح في ميزان القوى الدولي الناجم عن انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، وبالرغم من الانعكاسات السلبية لهذا الوضع الدولي على منطقتنا خصوصاً في اعقاب النصر العسكري الذي أحرزته واشنطن في حرب الخليج واندفاعها لقطف الثمار السياسية لهذا النصر عبر فرض تسوية تصفوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، بالرغم من ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية ما تزال تمسك بمفتاح بوابة عملية السلام في المنطقة بفعل الإدراك الشامل لحقيقة أن لا سلام ولا استقرار في منطقتنا بدون حل القضية الفلسطينية، ولاحل للقضية الفلسطينية بدون المشاركة الفاعلة للممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني، وأن هذا يعطي م.ت.ف قدرة كبيرة على التأثير في عملية السلام وتصويب مسارها اذا ما تمسكت بموقف وطني حازم ومتماسك محوره الاصرار على حقها في التمثيل المستقل والمتكافئ بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وحذرت الجبهة الديمقراطية أن واشنطن، في سياق مسعاها الهادف إلى تذليل هذه العقبة وفتح الطريق لفرض حلها التصفوي، تراهن على تفشي ميول الاستسلام في أوساط اليمين البرجوازي المتنفذ في قيادة م.ت.ف، وتركز تسليط ضغوطها عليه، وعلى المنطقة بشكل عام، بهدف اجبار المنظمة على قبول صيغة ممسوخة للتمثيل الفلسطيني تستبعد الحضور المباشر لمنظمة التحرير على طاولة المفاوضات، وتقتصر على تمثيل الشخصيات من الضفة والقطاع بدون القدس والشتات وبدون أي علاقة معلنة مع م.ت.ف، تندرج في اطار الوفد الاردني. وتهدف واشنطن بذلك إلى تحقيق جملة من الاهداف دفعة واحدة:

☆ **أولها:** النيل من المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير ومن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

☆ **وثانيها:** تحديد سقف «الحل الفلسطيني»، في مرحلته الأولى الانتقالية، في نطاق حل مشكلة «سكان» الضفة والقطاع في إطار الحكم الذاتي.

---

(١) راجع التقرير الصادر عن هذه الدورة. اصدار الجبهة الديمقراطية.

(٢) راجع التقرير السياسي الصادر عن أعمال الكونفرنس الوطني الثاني للجبهة. اصدار الجبهة الديمقراطية.

☆ **وثالثها:** استبعاد مطلب «الاستقلال الفلسطيني» (أو حتى حق تقرير المصير) استبعاداً مسبقاً من جدول أعمال المفاوضات، وبالتالي الحل الذي ينتج عنها، حتى في مرحلتها الثانية التي ستبحث الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (ولذلك الاصرار على فريق فلسطيني ملحق بالوفد الاردني، أو مندرج في وفد اردني ـ فلسطيني).

☆ **ورابعها:** استبعاد حل مشكلة اللاجئين (٦٠ بالمئة من الشعب الفلسطيني)[١] وفق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية من جدول المفاوضات الثنائية المباشرة، وتحويله إلى مسألة داخلية عربية باحالته على جدول اعمال مفاوضات المسار «المتعدد الأطراف» بين الدول العربية واسرائيل، مثل قضايا المياه، البيئة، التنمية والتطبيع بين الدول العربية واسرائيل.

(2)

إن السياسة التي انتهجها اليمين المحافظ في قيادة م.ت.ف اضعفت قدرة م.ت.ف على التأثير في عملية السلام وتصحيح مسارها. وبصرف النظر عن التبريرات التي كانت تتستر بها هذه السياسة، في كل مرحلة من مراحل تطور عملية السلام، يبرز الآن بوضوح أنها قادت عملياً إلى التسليم بالصيغة الاميركية للتمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد وبالشروط المسبقة الاميركية ـ الاسرائيلية التي تحدد مجرى ومسار العملية التفاوضية فيه بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية.

لقد انطلقت هذه السياسة من القرار الخاطيء بقبول الحوار مع وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر بالواسطة عبر وفد شخصيات الداخل[٢] وما انطوت عليه هذه الخطوة من دلالة سياسية تؤشر إلى الاستعداد للتكيف مع صيغة التمثيل المقترحة أميركياً، ومرت عبر التلميحات بل والتصريحات المعلنة[٣] إلى التساهل بشأن صيغة التمثيل مقابل الحديث الديماغوجي عن السعي إلى ضمانات اميركية بشأن مضمون التسوية، وانتهت إلى التسليم بصيغة التمثيل المرسومة[٤] كما بالشروط المجحفة[٥] التي تحدد مسبقاً الخطوط

(١) راجع الاحصاءات السنوية الواردة في تقارير وكالة الغوث (الأونروا).
(٢) ضم الوفد فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي ود. زكريا الآغا.
(٣) راجع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. تاريخ ١٩٩١/٨/٩.
(٤) راجع الحرية العدد ٤٢٧ (١٠٥٢) تاريخ ١٩٩١/١١/٣.
(٥) المصدر السابق.

الرئيسية «لمضمون التسوية» في نطاق الأسس التي قامت عليها «اتفاقية الإطار» الشهيرة الموقعة في كامب ديفيد ١٩٧٨.

لقد أدت هذه السياسة إلى تشجيع التعنت الأميركي والاسرائيلي، وتسهيل وتغطية التراجعات العربية، وإهمال الفرص المتاحة لاستثمار واستنهاض المواقف الدولية (وخاصة الاوروبية) المتعارضة ولو جزئياً مع الموقف الاميركي، والتفريط بمواقع القوة الكامنة في الموقف الفلسطيني وإهمال استنهاضها.

استندت سياسة الجبهة الديمقراطية، منذ الكونفرنس الوطني الثاني[1]، إلى أن الحلقة المركزية، في مواجهة مشروع كمب ديفيد الجديد الأميركي وميول التكيف للقوى المحافظة الفلسطينية، تتحدد في الاصرار على حق م.ت.ف في التمثيل المستقل والمتكافئ في عملية مؤتمر السلام بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبما يضمن تمثيلا موحدا للشعب الفلسطيني داخل الوطن بما فيه القدس وخارجه. وتجدر الاشارة إلى أن هذه السياسة تمت بلورتها بعد أن أعطت الدول العربية المعنية (وخصوصاً سوريا والاردن) موافقتها المبدئية على الصيغة الأميركية لمؤتمر السلام واسس وشروط انعقاده (الرعاية الأميركية ـ السوفييتيه للمؤتمر، حضور مراقب للأمم المتحدة، حضور مراقب للمجموعة الأوروبية عبر رئاستها، مفاوضات ثنائية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع حق كل طرف في تفسيره الخاص لهذين القرارين، التسليم بفكرة المسارات الثلاثة، مشاركة خليجية ومغاربية مراقبة في المؤتمر وفاعلة في مسار المفاوضات متعددة الاطراف بشأن مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية وقضايا اللاجئين والمياه والتسلح والبيئة والتنمية الاقتصادية، المسار الفلسطيني في مرحلتين الأولى حول تسوية انتقالية لخمس سنوات والثانية بدء مفاوضات بعد السنة الثالثة حول الوضع النهائي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧).

وانطلقت هذه السياسة من التقدير بأنه، في ضوء نجاح الولايات المتحدة في تأمين توافق عربي ودولي بشأن مسار المؤتمر واسس انعقاده، فان الحضور المباشر والمتكافئ لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوفد تشكله من الداخل والخارج بما في ذلك القدس، هو الصيغة الوحيدة للمشاركة الفلسطينية التي تفتح الباب لاعادة ادراج الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على جدول أعمال المفاوضات، وتكفل بالتالي تحويل المؤتمر عملياً وموضوعياً وليس بالاعلانات إلى ساحة لمتابعة الكفاح السياسي، ومنبر للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والعودة، بشكل يتضافر مع تواصل الانتفاضة وسائر اشكال الكفاح الاخرى، كما انطلقت من التقدير بأن اصرار م. ت. ف. على حقها

---

(١) تقرير الكونفرنس. مصدر سبق ذكره.

في التمثيل المستقل والمتكافئ، حقها في الحضور المباشر على طاولة المفاوضات، يعزز الموقف الفلسطيني ويمنحه القدرة على تعطيل المجرى الراهن لعملية السلام الاميركي (وهو ما اكدته الادارة الاميركية نفسها لاحقا في محادثاتها مع وفد شخصيات الداخل في واشنطن) ويفتح الطريق بالتالي لتصويب مسارها وتعديل شروطها بما يقترب من متطلبات الشرعية الدولية وضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية.

(3)

شكل، إذن، الدفاع عن حق م. ت. ف. في التمثيل المستقل والمتكافئ والضغط على القيادة في م. ت. ف. لتصليب موقفها على قاعدة التمسك بهذا الحق، المحور الرئيسي لتحرك الجبهة الديمقراطية السياسي والتعبوي الجماهيري في مواجهة الاندفاعة الاميركية حتى انعقاد المجلس الوطني. ودخلت الجبهة الدورة العشرين للمجلس الوطني (٢٣ـ ٢٨/ ٩/ ١٩٩١) بموقف سياسي يدعو بوضوح إلى رفض الصيغة الأميركية للتمثيل الفلسطيني، وان تعلن م.ت.ف. استعدادها للمشاركة في مؤتمر السلام المقترح مرهونا بعاملين:

- ضمان حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني بما يعني حقها في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس، ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الاطراف.

- توفر الضمانات لتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

وناضل وفد الجبهة من أجل التوصل إلى صيغة قرار تتسم باقصى درجة من الوضوح في التعبير عن هذا الموقف وتنفي احتمالات التأويل والالتباس. ورغم أن قرار المجلس لم يكن بدرجة الوضوح التي سعت الجبهة من اجلها، الا انه كان يتضمن العناصر الرئيسية في موقفها والموقف الوطني المتماسك. فقد أقر المجلس استعداد م.ت.ف. للمشاركة في مؤتمر السلام في حال توفر الاسس التالية:

أ) الإلتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الارض مقابل السلام والحقوق الوطنية (والسياسية) للشعب الفلسطيني.

ب) ضمان حق م.ت.ف بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الاطراف.

ج) وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام.

د) ضمان حضور القدس، موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

هـ) استبعاد الحلول الجزئية والمنفردة وضمان التنسيق العربي على هذا الاساس.

و) ضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وصولا الى الحل الشامل طبقا لقرارات الشرعية الدولية[1] .

وكلف المجلس اللجنة التنفيذية بمواصلة العمل مع الاطراف الاخرى وفق قرارات المجلس الوطني من أجل توفير هذه الاسس كقاعدة للمشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، كما رهن القرار النهائي بشأن المشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر السلام بالمجلس المركزي الجديد المنتخب[2] .

قرر وفد الجبهة في المجلس الوطني التصويت بالموافقة على هذا القرار على قاعدة كونه قاسماً وطنياً مشتركاً، وشن حملة جماهيرية لتوضيح مضمونه لقطع الطريق على أية محاولة لاستغلال بعض ثغراته بهدف التحايل على هذا المضمون وتجييره في خدمة الاتجاه اليميني الذي كان يدعو بوضوح الى الانخراط في الصيغة الأميركية قبل دورة المجلس الوطني واثناءه، والتشديد على ضرورة الالتزام بالقرار في الممارسة العملية والتحذير من أي خروج عليه أو تراجع عنه تحت وطأة الضغوط الاميركية المتواصلة، مذكرين بالاداء السياسي البائس والتراجعي الذي تعاطت به العناصر المحافظة في م.ت.ف. وذيولها الانتهازية مع قرارات دورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ (الدورة ١٩ للمجلس الوطني) ومبادرة السلام الفلسطينية ومغادرة هذه القرارات خطوة خطوة وصولا إلى التسليم بخطة بيكر ومشروع شامير[3] بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ وحزيران (يونيو) ١٩٩٠.

(4)

كان واضحاً، ومعلناً للجماهير، ان قرارات المجلس الوطني كانت قاسماً مشتركاً بين اتجاهين:

---

(١) راجع النص الكامل لقرارات المجلس الوطني. الحرية عدد ٤٢٤ (١٩٩٤) تاريخ ٩١/١٠/٦، راجع الملحق رقم(١).
(٢) المصدر السابق.
(٣) راجع الحرية العدد ٣٦٤ (١٤٣٩) تاريخ ٩٠/٦/١٧ .

☆ **الأول،** يرفض الصيغة الأميركية ويريد استمرار النضال من أجل توفير الأسس الستة (المتعارضة في جوهرها مع الشروط المسبقة التي تفرضها اميركا واسرائيل لتقييد مسار عملية السلام) ويعتبرها قاعدة لا غنى عنها للمشاركة في مؤتمر السلام.

☆ **والاتجاه الثاني،** يوافق على السعي لتحسين شروط المشاركة ولكنه يسلم، سلفا، باستعداده للمشاركة في المؤتمر بصرف النظر عن الشروط ويفصح بوضوح عن دعوته لقبول الصيغة الاميركية. وكان من الطبيعي والمتوقع أن يتمايز هذان الاتجاهان في الممارسة العملية، خصوصا في ضوء تفاقم ضغوط وانذارات واشنطن[1] وحلفائها وميل القيادة اليمينية المتنفذة الى التأرجح والتذبذب والتراجع التدريجي أمام هذه الضغوط[2].

في هذا الاطار جاءت الدعوة الى اجتماع المجلس المركزي (١٦/١٠/١٩٩١) في ضوء «الإنذار»[3] الاميركي بضرورة تقديم الرد الفلسطيني قبل انتهاء جولة بيكر الثامنة في المنطقة.

كشفت مناقشات المجلس المركزي عن بروز مظاهر ثلاثة:

أ) ان أغلبية المتحدثين (٢١ من ٢٧) دعوا إلى رفض الاستسلام للشروط المسبقة الأميركية والاسرائيلية، وبالمقابل دعوا إلى اعلان استعداد المنظمة لحضور المؤتمر في حال توفر الاسس الستة التي حددها المجلس الوطني وخاصة حق التمثيل ووقف الاستيطان. وان غياب هذه الأسس لا يوفر الشروط الضرورية للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر[4].

ب) ان ممثلي الجناح المحافظ المتحكم في قيادة م.ت.ف، افصحوا بوضوح بالغ عن دعوتهم الى قبول الشروط الاميركية والمشاركة على قاعدتها.

ج) ان الفصائل التي كانت في المجلس الوطني قد اعلنت رفضها للمؤتمر من حيث المبدأ، احدثت تطوراً ملحوظاً في موقفها حيث اعتبرت ان قرارات المجلس الوطني تشكل حداً ادنى للاجماع الوطني ودعت الى التمسك بها[5].

ان مشروع القرار الذي تقدمت به رموز اليمين البيروقراطي والذي يدعو الى الموافقة على المشاركة في مؤتمر السلام بوفد اردني - فلسطيني ومواصلة العمل خلال المفاوضات لتحقيق الاسس والاهداف التي حددها المجلس الوطني (!)، هذا المشروع لم يكن لينال الاغلبية (حتى بالمعنى العددي) لو لم يتراجع اصحابه ويوافقوا على استيعاب

---

(١) راجع الحرية العدد ٤٢٦ (١٥٠١) تاريخ ٢٠/١١/٩١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) راجع الحرية العدد ٤٢٧ (١٥٠٢) تاريخ ٢/١١/٩١.
(٥) المرجع السابق.

عنصرين رئيسيين من العناصر التي كان يشدد عليها التيار الواقعي الوطني المتماسك في المجلس: حق التمثيل ووقف الاستيطان.

القرار الذي تبناه المجلس المركزي، بالاغلبية العددية وليس بالاغلبية السياسية[1] لفصائل م.ت.ف.، أكد مجددا ضرورة التمسك بحق م.ت.ف. في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس، تجسيداً لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيله وقضيته الوطنية، وضرورة وقف الاستيطان مع بدء عملية السلام، واطلع المجلس على مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع الحكومة الاردنية بشأن تنظيم وآلية عمل الوفد المشترك وهو ينص على أن يتكون الوفد من وفدين مستقلين متكافئين يتشكل كل منهما بعدد متساو (١٤+١٤ على مائدة المفاوضات) ومكانة متكافئة مع سائر الوفود المشاركة في المؤتمر، وبرئاسة مشتركة على قاعدة التناوب وعلى اساس حق م.ت.ف. في تشكيل الوفد الفلسطيني وفقاً للترتيبات التي تتوصل اليها مع الدولتين الراعيتين للمؤتمر. ورغم انه كان واضحا ان هذا الاتفاق مع الاردن ليس ملزماً للولايات المتحدة التي تلعب الدور الرئيسي في تنظيم المؤتمر، فقد وافق المجلس المركزي على تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك على اساس هذا الاتفاق.

ناقشت اللجنة المركزية الموقف الذي اتخذه مندوبو الجبهة الديمقراطية في المجلس المركزي بمعارضة القرار والتصويت ضده بسبب ما انطوى عليه من تراجعات عن قرارات المجلس الوطني (الأسس الستة للمشاركة)[2] كان واضحا، في ضوء الاداء السياسي الممارس للقيادة المحافظة، إنه يراد ان تكون مدخلا لمزيد من التنازلات وصولاً الى قبول الصيغة الأميركية والرضوخ للشروط المسبقة الاسرائيلية. وصادقت اللجنة المركزية على صحة هذا الموقف مؤكدة أنه ينسجم مع سياسة الجبهة بالتمسك بقرارات المجلس الوطني والدفاع عنها ورفض أي تراجع عنها، ويضفي المزيد من المصداقية على هذه السياسة في مواجهة نهج التنازلات المتوالية والتكيف التدريجي مع الشروط الأميركية. واقرت اللجنة المركزية صحة سياسة التسلح بقرار المجلس المركزي، وخصوصاً ما يتضمنه من عناصر ايجابية بشأن التمثيل والاستيطان، من اجل فضح وادانة التراجعات التي اقدمت عليها القيادة المتنفذة بقبولها غير المشروط للصيغة الأميركية وتشكيل الفريق المفاوض من شخصيات الضفة والقطاع دون القدس والشتات، خلافاً لقرار المجلس المركزي ومن وراء ظهر اللجنة التنفيذية كهيئة جماعية.

(١) إشارة إلى أن مندوبي غالبية الفصائل امتنعوا عن التصويت أو صوتوا ضد القرارات لأنها دون قرارات المجلس الوطني في دورته العشرين.

(٢) النص الكامل لقرارات المجلس. مصدر سبق ذكره.

بعد ساعات من انتهاء اعمال المجلس المركزي سارعت القيادة المحافظة في م.ت.ف. الى تجاهل وخرق قراراته، وعملت على طمسها ومنع نشرها، واقدمت، بالصلة المباشرة مع امتدادها داخل الوطن ومن وراء ظهر الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير وخلافاً لقرارات مؤسساتها التشريعية، على اجازة تشكيل وفد من شخصيات الضفة والقطاع، بدون القدس والشتات، ينسجم تكوينه مع المعايير الإسرائيلية، وابلاغ وزير الخارجية الأميركي (جيمس بيكر) بالموافقة على مشاركة الوفد في مؤتمر السلام وفق الصيغة الأميركية المتساوقة مع الشروط المسبقة الاسرائيلية التي تستبعد اية علاقة رسمية للوفد بمنظمة التحرير وتخل بمبدأ التكافؤ وبعناصره المنصوص عليها في الاتفاق مع الحكومة الاردنية الذي صادق عليه المجلس. ومارست هذه العناصر المتنفذة ضغوطاً على شخصيات الداخل للانخراط في هذه الصيغة وقبول المشاركة في المؤتمر وفقاً لها، بدون توفر ضمانات لوقف الاستيطان خلافاً لقرار المجلس المركزي.

أكدت اللجنة المركزية أن هذا الموقف، بما يمثله من خروج خطير على قرارات المجلسين الوطني والمركزي واستهتار فاضح بقواعد الاجماع الوطني، يشكل خطوة مفصلية على طريق التكيف مع مضمون التسوية الأميركية.

(5)

إن قرار المشاركة وفق الصيغة الأميركية يعكس نقلة جوهرية في مسار الاتجاه اليميني في قيادة م.ت.ف وامتداداته داخل الوطن. انه ليس قراراً فردياً، بل هو مؤشر بارز الى ميل شريحة اجتماعية بكاملها للتكيف مع الحل الأميركي. ان هذه الشريحة تضم قطاعات هامة من يمين البورجوازية الوطنية، في الخارج والداخل، وتشكل نواتها البيروقراطية البورجوازية المتحكمة في مؤسسات م.ت.ف. وفي ضوء الوضع العالمي الجديد الذي يتسم بانتهاء الحرب الباردة وزوال التوازن بين معسكرين عالميين وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الصعيد الدولي، تجد هذه الشريحة مصلحتها في التأقلم مع ما تسميه «العصر الأميركي» بما في ذلك الانخراط في ترتيبات التسوية الأميركية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ليس فقط فيما يتعلق بشروط بدء المفاوضات وانما ايضا بمضمون التسوية. ان هذه الشريحة تشكل اقلية بين صفوف الشعب، ولكنها اقلية مؤثرة ولها جذور شعبية واجتماعية هامة لا ينبغي الاستهانة بها.

ان قبول هذه الشريحة بالشروط الأميركية للمشاركة في مفاوضات السلام يمثل نقلة مفصلية على طريق القبول بشروط التسوية الأميركية التي تتعارض مع الحد الأدنى من

الحقوق والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني. ولكن يجب ان نلاحظ أن الاقدام على هذه النقلة المفصلية باتجاه قبول شروط التسوية الأميركية لا تعني التسليم أو القبول بكل حلقاتها مسبقا وفعلا. وبقدر ما يحرص اليمين البورجوازي على الحفاظ على قاعدته الاجتماعية الشعبية بقدر ما يمكن التأثير على مسار تكيفه مع الحل الأميركي من خلال استنهاض المعارضة الجماهيرية لخطواته اللاحقة على هذا الصعيد.

ولكن هذا يتطلب جهدا دعاويا وسياسيا وجماهيريا مثابرا ودؤوبا يخاض بروح اقناعية بهدف دحض وتعرية الحجج الديماغوجية وفضحها امام الجماهير عند كل نقطة ومنعطف في مسيرة عملية التسوية. إن القاعدة الموضوعية لنجاح هذا الجهد قائمة في حقيقة ان التسوية الأميركية تتعارض في جوهرها مع المصالح الملموسة للاغلبية الساحقة من جماهير الشعب، بما في ذلك قطاعات واسعة من البورجوازية الوطنية، في الداخل وفي الخارج، فضلاً عن كونها تتجاهل حقوقه الوطنية كشعب، حقه في تقرير المصير والعودة والاستقلال، وتجزئ وحدته وقضيته وتطمس هويته ووجوده الوطني. وبقدر ما يتقدم مسار الحل الأميركي بقدر ما يبرز هذا التعارض الى السطح اكثر فأكثر، وبقدر ما تتنامى القدرة على استنهاض المقاومة الجماهيرية ضد هذا المسار.

إن اوساط اليمين البورجوازي تحاول تبرير قرارها بالمشاركة في مؤتمر مدريد وفق الشروط الأميركية - الاسرائيلية، والترويج له بحجة ان المشاركة بحد ذاتها لا تعني التخلي عن الاهداف والحقوق الوطنية. وهذا صحيح جزئيا، ولكن الصحيح ايضا أن المشاركة في المفاوضات بهذه الشروط تملي مسارا محددا لعملية التفاوض لا يقود، في حال الاستمرار فيه، سوى إلى القبول بالحل الذي يتجاهل الحقوق الوطنية. ويحاول انصار المشاركة بهذه الشروط تبريرها بحجة أنه يمكن من خلالها الدفاع عن حقوقنا الوطنية في سياق المفاوضات ومن على منبر المؤتمر. على الجبهة أن تبذل جهداً دعاويا وسياسيا يوميا، هجوميا وتراكميا صبورا، يستند الى الوقائع الملموسة التي تتكشف كل يوم والتقاطها وتوضيح مغزاها السياسي، بهدف دحض هذه الحجة المتهافتة.

عليها ان توضح انه بصرف النظر عن النوايا الطيبة لاعضاء الوفد واستعداداتهم وانتمائهم الوطني الذي ليس هو موضع الشك، فان دخوله الى حلبة المؤتمر والمفاوضات مكبلا بالقيود والشروط المسبقة الاسرائيلية التي تفرضها عليه الصيغة الأميركية، يجرده من القدرة على الدفاع الحر عن الثوابت الوطنية ويملي عليه مسارا محددا بدقة لا يوصل، في حال الامعان فيه، سوى الى الاستسلام للحل الأميركي. فالوفد يدخل المفاوضات مكبلا بشروط تمنع عليه ان يتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية. وكونه مشكلا فقط من

فلسطينيي الضفة والقطاع يحدد مسبقا موضوع المفاوضات بحل مشكلة سكان الضفة والقطاع. اما القدس فيحظر البحث في موضوعها الا في مرحلة لاحقة (بعد أربع سنوات). أما مسألة اللاجئين فهي تعالج في نطاق المفاوضات المتعددة الاطراف بين الدول العربية واسرائيل، باعتبارها واحدة من «القضايا الاقليمية» وليس باعتبارها عنصرا جوهريا من عناصر القضية الفلسطينية وبعدا عضويا من ابعادها. ووفقا لرسائل التطمينات الأميركية لمختلف الاطراف فان موضوع المفاوضات لحل «القضية الفلسطينية» محددة بدقة في نطاق «تسوية انتقالية» تقوم على الحكم الذاتي يتم التوصل الى تفاصيلها خلال عام. وبعد تطبيقها بثلاث سنوات تبدأ المفاوضات على المصير النهائي للارض الفلسطينية المحتلة.

وهذا يعني التسليم المسبق بأن تنفيذ التسوية الانتقالية (الحكم الذاتي) لن يكون مرتبطا بأي التزام دولي او اسرائيلي بشأن نتيجة المفاوضات حول الوضع النهائي للاراضي، أي حول انسحاب اسرائيل منها. ومجرد البحث في هذه القضية (الانسحاب) مؤجل لما بعد ست سنوات على الاقل، ناهيك عن تنفيذ الانسحاب. هذا هو ما يعنيه الاصرار الأميركي على رفض الربط بين مراحل الحل.

ووفقا لرسائل «التطمينات» ايضا فإن مسار المفاوضات الثنائية حول الأرض والحقوق الفلسطينية لن يكون مرتبطا بمسار المفاوضات المتعددة الاطراف التي تدور حول تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية. والقبول بالمشاركة وفق هذا الشرط يعني التسليم بامكانية تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بمعزل عن حل مشكلة الارض والحقوق الفلسطينية، كما يعني التسليم بفصل مشكلة اللاجئين عن مصير الضفة والقطاع واعتبارها مشكلة عربية ـ اسرائيلية مما يفتح الطريق واسعا أمام مشاريع التوطين. ولذلك الاصرار الأميركي ـ الاسرائيلي على رفض الترابط بين مسارات الحل.

وفضلاً عن ذلك فإن رسائل التطمينات تمنع اثارة موضوع القدس الا في المرحلة الثانية من المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية (اي بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي) وهذا يعني التسليم المسبق بفصل قضية القدس عن سائر الاراضي الفلسطينية المحتلة وهي لا تتضمن أية ضمانات بشأن وقف الاستيطان، مما يعني ان بناء المستوطنات ونهب الارض سوف يتواصل مع استمرار المفاوضات بشأن الحكم الذاتي وبعد البدء بتطبيقه، وهذا يعطي اسرائيل القدرة على فرض الامر الواقع بتحويل الحكم الذاتي الى ادارة ذاتية لشؤون السكان لا سيطرة لها على الارض والموارد الطبيعية.

ان النتيجة التصفوية التي يقود اليها هذا المسار واضحة بابعادها الكارثية، والمشاركة في المفاوضات وفقا لهذه الشروط المسبقة تنطوي على آليتها الخاصة لدفع

السائرين في هذا المسار الى هذه النتيجة التصفوية بصرف النظر عن امانيهم ورغباتهم، مالم يتم تعبئة المقاومة الجماهيرية لهذا المسار والضغط على السائرين فيه لتصويب اتجاههم ووضع حد لانزلاقهم التدريجي نحو نتائجه السلبية.

(6)

إن قرار المشاركة في مؤتمر مدريد وفق الصيغة الاميركية يلحق ضررا فادحا بنضال الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية ولكنه لا ولن يوقف هذا النضال ولا يضع حدا له. ان مجرد انعقاد مؤتمر مدريد، والمفاوضات التي يطلقها، يهدد بتسوية مجحفة للقضية الوطنية الفلسطينية، ولكنه لا يعني بحد ذاته إنجاز هذه التسوية التصفوية واستقرارها. ان مؤتمر مدريد ليس نهاية المطاف، بل هو ايذان ببدء مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني اكثر صعوبة وتعقيدا من المرحلة السابقة، ولكن آفاقها وامكانياتها مفتوحة وليست مغلقة. على الجبهة ان تكرس هذه الفكرة في صفوف الجماهير وان تكافح مشاعر الاحباط واللاجدوى التي تثيرها الدعاية العدمية والدعاية اليمينية.

إن السلوك السياسي المدمر للقيادة المحافظة. وخصوصا قرارها باجازة المشاركة وفق الصيغة الاميركية، يضعف النضال الوطني ويجعله أكثر صعوبة وتعقيداً، ولكنه لا يوقفه ولا يضع حدا لاستمراره. ان المشاركة وفق الصيغة الاميركية تضعف المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير وتضفي زخما على المساعي الاميركية ـ الاسرائيلية الهادفة الى شطب دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وكرمز لاستقلال هويته الوطنية كشعب موحد، وهو الانجاز الاكبر الذي حققته ثورته المعاصرة. والمشاركة وفق الصيغة الأميركية هي خطوة مفصلية يقطعها قطاع هام من حركته الوطنية على طريق الانزلاق المتسارع نحو التسليم بالتسوية الأميركية، وعلى طريق التنصل من الائتلاف الوطني الواسع. ولكن هذه الخسارة لا زال يمكن تعويضها، وهذا الخطر لا زال يمكن درؤه وتجنبه.

لقد خاض الشعب الفلسطيني، وفي طليعته القوى الديمقراطية والوطنية المتماسكة صراعا مريرا ضد الحل الأميركي المطروح منذ اتفاق كامب ديفيد ٧٨ لتصفية حقوقه الوطنية. وفي الشهور الأخيرة[1] تركز محور هذا الصراع حول شروط المشاركة الفلسطينية في عملية السلام، وشروط انعقاد مؤتمر مدريد. وفي هذا كانت الجبهة والقوى

(١) المقصود بذلك صيف وخريف عام ١٩٩١. راجع أنباء التحركات في الشتات ومواقف الداخل المعارضة لصيغة المشاركة الفلسطينية وأسسها.

الديمقراطية والوطنية تخوض نضالاً مركباً: ضد الضغوط الاميركية وضد السياسة التي تدعو للتراجع امام هذه الضغوط والرضوخ لاملاءاتها.

صحيح ان نضال القوى الديمقراطية والوطنية هذا لم يمنع المشاركة الفلسطينية وفقاً للشروط الأميركية المجحفة، ولكن صحيح ايضا ان هذا النضال لم يكن بلا جدوى اذا نظرنا اليه باعتباره حلقة في سلسلة من حلقات مترابطة في الصراع ضد مشروع الحل الأميركي. فلقد ارسى هذا النضال قاعدة جماهيرية واسعة لتعرية[1] النهج الانهزامي وهذا يرسي اساسا هاما لتقوية مواقع التيار الديمقراطي والوطني المتماسك في المراحل القادمة من الصراع. فاذا كان محور الصراع في المرحلة السابقة يدور حول شروط المشاركة وشروط بدء المفاوضات، فان الصراع في المرحلة القادمة سوف يدور محوره، اكثر فأكثر، حول مضمون التسوية التي يجري التفاوض عليها، أي حول شروط الحل. ونضال جماهير الشعب الفلسطيني قادر على التأثير في مضمون التسوية، التأثير على مسيرة الحل ونتائجه وشروطه، اذا استند الى عزيمة ثابتة تصمم على خوض معارك الصراع معركة بعد الأخرى، والتصدي لمخطط الحل الاميركي نقطة بعد الاخرى، واعتراضه عند كل حلقة من حلقاته، وكذلك اذا استند الى خطة واقعية تستنهض كل عناصر القوة الذاتية للشعب الفلسطيني وتوظفها للضغط على المحيط العربي والدولي بهدف التأثير على مجرى عملية السلام وتصويب مسارها لصالح تلبية حقوقنا الوطنية، خطة تأخذ بعين الاعتبار الظروف المعقدة للنضال الوطني الفلسطيني في مرحلته الراهنة وما تتطلبه من تكتيكات مركبة وحزم مبدأي.

إن أبرز عناصر هذه الخطة تتحدد في العمل من اجل استنهاض وتصعيد الانتفاضة وتصعيد سائر اشكال الكفاح، دعماً واسناداً لها، الدفاع عن الدور التمثيلي لمنظمة التحرير (مما يتطلب المزج بين تصعيد الصراع الجماهيري ضد نهج التنازلات المجانية والتراجع وبين الحفاظ على تماسك المنظمة ووحدتها)، انتهاج سياسة تحالفات (على الصعيد الوطني الفلسطيني) تجمع بين المبدأية وبين المرونة والانفتاح للعمل المشترك مع كل طرف وطني على قاعدة القواسم المشتركة التي تجمعنا معه، سياسة انفتاح شامل في علاقات الجبهة العربية والدولية من موقعها المعارض بحزم للخطة الأميركية.

(١) الحرية اعداد ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ من تاريخ ١٩٩١/١١/٢، وما بعده.

(7)

إن هذه السياسة ليست محض اعتراضية، وان تكن بعض حلقاتها تبرز الجانب الاعتراضي. انها لا تقوم على المقاطعة السلبية لمسيرة السلام وتسجيل الاحتجاج عليها، بل هي تهدف الى التأثير الفعلي في مسارها ونتائجها. ان هدفها هو تحطيم القيود والشروط المسبقة التي تفرضها أميركا واسرائيل على عملية السلام، وابراز حقيقة ان هذه القيود والشروط تقود العملية الى الطريق المسدود. واذا كانت هذه السياسة تتطلب تعبئة المقاومة الجماهيرية لاعتراض المجرى الراهن للعملية الجارية، وابراز استحالة التوصل الى حل مستقر من خلال مسارها الحالي المقيد بالشروط المسبقة الأميركية ـ الاسرائيلية، فان هدفها هو تصويب مسار عملية السلام، من خلال تعبئة الضغط الجماهيري عليها، والتأثير على مجراها وفتح الطريق لتصحيح اتجاهها بما يلبي متطلبات الشرعية الدولية ويستجيب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ان المدخل الى هذه العملية بالتأكيد هو استنهاض اوسع تعبئة جماهيرية لتصليب الموقف الفلسطيني من جهة، وتصعيد الانتفاضة والكفاح بكافة اشكاله ضد الاحتلال من جهة اخرى لابراز استحالة الحل الا بالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجماع الائتلاف الوطني الذي تتشكل منه وبصفة كونها تمثل الشعب الفلسطيني الواحد الموحد وليس مجموعة من سكان الضفة والقطاع فقط.

ان تصويب مسار عملية السلام يعني الاصرار على خوض الصراع ضد مخطط التصفية الاميركي في كل حلقة من حلقاته، في كل محور من محاور عملية المفاوضات، والتركيز على المحور الابرز في كل مرحلة من مراحلها. ان اهتمامات الجبهة الرئيسية في هذا المجال ينبغي ان تنصب على التعبئة الجماهيرية، واستنهاض دور منظماتها وتوسيع نطاق تحالفاتها لتحقيق اوسع تعبئة جماهيرية ضد مخطط التصفية الأميركية ولمواصلة النضال ضد الاحتلال ومن اجل تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

وينبغي رسم سياسات الجبهة التكتيكية وصوغ مواقفها وشعاراتها بما يخدم عملية التعبئة الجماهيرية واستنهاضها اولا وبالدرجة الاولى. ولكن ذلك لا يعني العزلة عن المشاركة في الحركة السياسية، بل بالعكس يتطلب تنشيط علاقاتها العربية والدولية بأوسع انفتاح ممكن على قاعدة خطها، سواء بصلاتها المباشرة أو بالمشاركة في التحرك السياسي لمنظمة التحرير في نطاق التحركات التي تخدم خطها ولا تسيء الى مصداقية موقفها المعارض للتسوية الأميركية.

(8)

ان محاور ومراحل الصراع ضد الحل الأميركي ستكون متعددة ومتحركة. وعلى الجبهة ان تكون قادرة على تنويع شعاراتها التعبوية وتكتيكاتها وفقا لمجرى المعركة. ان ابرز هذه المحاور تتركز فيما يلي:

أ. التمثيل

إن معركة التمثيل لم تنته بعد. إنها ما تزال محوراً رئيسياً من محاور الصراع ضد الحل الأميركي وعلى الجبهة أن تواصل التأكيد ان الوفد المشارك في مؤتمر السلام لا يمثل ارادة الشعب الفلسطيني فلم ينتخبه احد ولم يتقرر تشكيله باجماع الائتلاف الوطني ولا هو يمثل وحدة الشعب في الداخل بما فيه القدس والخارج، وان تشكيله ينسجم مع المعايير التي فرضتها اسرائيل ويرضخ لشروطها المسبقة، ويتنافى مع قرارات المجلس الوطني والمركزي ويخل بقواعد الاجماع الوطني ويشكل خروجا عنها. إن نضال الجبهة على هذا المحور يهدف إلى تقديم البديل وهو الحضور المباشر والمتكافئ لـ م.ت.ف. على طاولة المفاوضات بوفد تشكله من الداخل والخارج بما في ذلك القدس.

ان معركة تصحيح التمثيل الفلسطيني تبقى محورا رئيسيا من محاور النضال من اجل تصويب مسار عملية السلام ودحر مشروع الحل الأميركي. وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدفاع العنيد عن الدور التمثيلي لمنظمة التحرير ومكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وناطق بلسانه في اية مفاوضات تتعلق بقضيته وحقوقه الوطنية، دون تفويض أو إنابة أو مشاركة، ووفقا لقرارات مؤسساتها التشريعية.

ب ـ القدس والاستيطان

على الجبهة ان تواصل التعبئة الجماهيرية وتصعدها تحت شعار «وقف الاستيطان أو وقف المفاوضات». ان استمرار المفاوضات في الوقت الذي يتواصل فيه نهب الارض هو استسلام للامر الواقع الاسرائيلي. وينبغي بنفس الاتجاه استمرار التشديد على حضور القدس في جميع مراحل المفاوضات بصفتها جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر المناطق المحتلة، سواء في الترتيبات الانتقالية او في الوضع النهائي.

ج ـ الدفاع عن الانتفاضة

إن بدء المفاوضات يتوقع ان يؤدي الى تصاعد وتكثيف الضغوط الاسرائيلية، ومن ثم الاميركية، لوقف الانتفاضة تحت ستار «إجراءات بناء الثقة». ومنذ الآن بدأت ترتفع بعض الأصوات الانهزامية التي تمهد للاستجابة الى هذا المطلب. ان جواب القوى الديمقراطية والوطنية على هذه الاصوات هو تصعيد الانتفاضة. وينبغي على الجبهة ان تعبئ قواها وتوسع تحالفاتها على قاعدة برنامج ملموس لردم ثغرات الانتفاضة واستنهاض قواها وتجديد زخمها وتعزيز طابعها الديمقراطي الجماهيري المنظم. ولكن ينبغي عليها ان تولي اهتماما جاداً، في المرحلة القريبة القادمة، لمهمة الدفاع السياسي عن الانتفاضة، عن حقها في الاستمرار الى أن يزول الاحتلال بالانسحاب الاسرائيلي الكامل.

إن الانتفاضة لم تندلع من اجل الحكم الذاتي. لقد اندلعت الانتفاضة من اجل الجلاء الكامل والاستقلال. وينبغي ان تتواصل حتى تحقق هذا الهدف. وعلى القوى الوطنية أن تتحلى بأعلى درجات اليقظة ازاء المناورات التي تدعو الى تهدئة الانتفاضة، أو التخلي عن بعض مظاهرها وتكتيكاتها. ان هذه الدعوات توازي الدعوة الى وقف الانتفاضة بالتقسيط، ومن هنا ضرورة معارضتها وصدها بشدة مهما تكن الحجج والمبررات التي تتستر بها.

ان استمرار الانتفاضة وتصعيدها يتطلب الحفاظ على وحدة القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م) واذا كان هذا يتطلب تحييدها بعيداً عن الخلاف السياسي فعلى الجبهة ان توافق على ذلك مع استمرار الضغط على القوى الاخرى من اجل دفع (ق.و.م) الى اتخاذ مواقف سياسية ملموسة تتصدى لعناصر المشروع الأميركي أو بعضها (الاستيطان، القدس، الدفاع عن المكانة التمثيلية لمنظمة التحرير، الربط بين مراحل الحل وادانة الحلول الجزئية المنفردة، الحماية الدولية..الخ). ان استمرار الانتفاضة يتطلب بذل كل الجهود من اجل الحيلولة دون تفتيت الصف الوطني في النضال الميداني المشترك ضد الاحتلال، ومن اجل تفادي ولجم الميل الى الاقتتال الداخلي وادارة الصراع السياسي بين صفوف الجماهير بالوسائل الديمقراطية وبعيدا عن أساليب العنف والاكراه.

د ـ ترابط مراحل الحل

ان جوهر الخطة الأميركية ـ الاسرائيلية لحل القضية الفلسطينية يقوم، كما هو وارد في اتفاقات كامب ديفيد، على تسوية مشكلة الضفة والقطاع على مرحلتين: الاولى تسوية

انتقالية تقوم على الحكم الذاتـي مـع بقـاء الوجـود العسكري للاحتـلال وتـدوم لمـدة خمـس سنوات، والثانية بدء مفاوضات بعد انتهاء السنة الثالثة لتطبيق الحكم الذاتـي بهـدف تحديـد المصير الدائم للاراضي المحتلة. إن الإصرار على رفض الربط بين المرحلتين يعنـي ان المفاوضات حول السيادة على الضفة والقدس والقطـاع سوف تجري فـي ظـروف تطبيـع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية. بل وايضا تطبيع العلاقات «الفلسطينية ـ الاسرائيلية» علـى قاعدة الحكم الذاتي، مما يعطي إسرائيل ميزة استمرار الامر الواقع لتخليد الاحتلال ويجرد الشعب الفلسطيني من اية وسائل أو أسلحة للضغط دعماً لمطالبه فـي الجـلاء وحـق تقريـر المصير والاستقلال.

لذلك فإن معركة النضال من أجل ضمان الترابط بين مراحل الحـل هـي واحـدة مـن المعارك الحاسمة في الصراع ضد الحل التصفوي الأميركي. وهي تتطلب الاصرار علـى أن يرتبـط أي اتفـاق علـى التسـوية الانتقاليـة بـالتزام اسـرائيلي واضـح، مضمـون دوليـاً، بالانسحاب الكامل وفقـا لجـدول زمنـي محـدد وتطبيـق حـق تقريـر المصير بمـا فـي ذلـك الاستقلال. ان التخلي عن هذا المطلب يعنـي التسليم بتكريس الاحتـلال والاكتفـاء بـالحكم الذاتـي سـقفاً أعلـى للحـل. إن تعبئـة المقاومـة الجماهيريـة لرفـض هـذه الصيغـة وتعريـة الاتجاهات التي تبدي ميلاً للتكيـف معهـا هـي واحـدة مـن أبـرز المعـارك والمهمـات التـي تنتظر القوى الوطنية.

هـ ـ ترابط مسارات الحل

إن إصـرار واشـنطن وتـل أبيـب علـى رفـض الربـط بيـن مسـارات الحـل الثلاثـة (المفاوضـات الثنائيـة بيـن اسـرائيل ودول الطـوق، المفاوضـات الثنائيـة الفلسـطينية ـ الاسرائيلية، المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية المتعددة الاطراف) هو في جوهـره اصـرار علـى تطبيـع العلاقـات العربيـة ـ الاسـرائيلية بمعـزل عـن حـل قضيـة الارض والحقـوق الفلسطينية. ويصطدم هذا الاصرار ليس فقط بمصالح الشعب الفلسطيني بل ايضا بمصـالح دول عربيـة اخـرى لهـا اراضٍ محتلـة. واذا كـانت الاطـراف العربيـة قـد سـلمت ببـدء المفاوضات على المسارات الثلاثة في آن واحد، فليس ثمة ما يلزمها بالموافقة علـى ابـرام اتفاقات في المسار الثالث المتعدد الاطراف قبل الوصول الـى نتـائج فـي المسـارين اللذيـن سيتحدد فيهما مصير الارض المحتلـة والحقـوق الفلسـطينية. ولكـن الواضـح ان واشـنطن سوف تمارس ضغوطها لصالح ابـرام اتفاقـات التطبيـع بمعـزل عـن التقدم فـي المسـارين الاول والثاني. ان مجابهة هذه الضغوط تتطلب مواصلـة العمـل مـن اجل تنسيق وتوحيد

الموقف العربي على قاعدة الربط بين المسارات الثلاثة (أي ربط مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بمصير الأرض المحتلة والحقوق الفلسطينية).

و ـ مسألة اللاجئين

ان الخطة الاميركية التي انعقد على اساسها مؤتمر مدريد والمفاوضات المنطلقة منه، تدرج مسألة اللاجئين في نطاق المفاوضات المتعددة الاطراف بين الدول العربية واسرائيل. وفضلا عن ان هذا يشكل تجزئة لقضية الشعب الفلسطيني ووحدته، فإنه يحدد سلفاً مضمون الحل لمسألة اللاجئين وبمعزل عن القرار الرقم ١٩٤ ضمن سقف التوطين والتأهيل. ان تعبئة المقاومة الجماهيرية لهذا العنصر من عناصر الخطة الأميركية يستجيب لمصالح اوسع جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات، وكذلك في مخيمات الضفة والقطاع، واصرارها على حقها في العودة. ومن الطبيعي أن ترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالتمثيل الفلسطيني. ذلك أن تمثيلا موحدا للشعب الفلسطيني الموحد في الداخل (بما فيه القدس) والخارج يمكن أن يفرض هذه المسألة على جدول أعمال المفاوضات باعتبارها عنصرا رئيسيا من عناصر القضية الفلسطينية وجانبا عضويا من جوانبها.

(9)

إذا كانت صيغة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد تحقق انجازا هاما لصالح الخطة الأميركية الهادفة الى شطب الدور التمثيلي لمنظمة التحرير وتأسيس الارضية لعملية متراكمة تهدف إلى تصفية الحقوق الوطنية، فإن محورا رئيسيا من محاور النضال من اجل احباط المخطط الاميركي يجب أن يتركز على الدفاع عن دور م.ت.ف ومكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ان تبهيت دور م.ت.ف. واضعاف وحدتها وتماسكها، مهما تكن المواقع التي ينطلق منها، يصب الماء في طاحونة المخطط التصفوي الاميركي ولا يساعد على التصدي الفعال له واحباطه. ان واحدة من أبرز مهمات القوى الوطنية في المرحلة القادمة تتحدد في الدفاع عن دور م.ت.ف. والتصدي لأي اتجاه يسعى إلى تبهيت هذا الدور أو التفريط به.

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي ملك للشعب واطار لوحدته وتجسيد لهويته الوطنية المستقلة. ومهما يكن عمق الخلاف السياسي مع الاتجاه المهيمن على قيادة م.ت.ف، فإن هذا الخلاف ينبغي ان يدار على قاعدة صون وحدة م.ت.ف. وتماسكها والدفاع عن دورها التمثيلي. واذا كان التفريط بحق التمثيل هو احد ابرز محاور الصراع

مع هذا الاتجاه، فان إدارة الصراع على قاعدة صون وحدة المنظمة وتماسكها هو وحده الذي يضمن، استعادة دور المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني والنطق بلسانه، بما في ذلك مفاوضات السلام.

ولكن علينا أن نؤكد، في الوقت نفسه، ان صون وحدة المنظمة هي مسؤولية الجميع، وأول متطلباتها هي احترام قواعد الائتلاف الوطني والالتزام بقرارات المؤسسات الشرعية والكف عن خرقها وتجاهلها، كما تتطلب تعزيز الممارسة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات وتطوير تركيبتها بحيث تشمل جميع القوى الوطنية المناهضة للاحتلال على اسس تكفل المشاركة الحقة والديمقراطية في صنع القرار الوطني وضمان الالتزام به.

(10)

إن المهمات المتنوعة والمعقدة التي تمليها المرحلة القادمة تتطلب انتهاج سياسة مبدأية ولكن مرنة ومنفتحة على الجميع في التحالفات الوطنية. وعلى الجبهة أن تسعى الى تعزيز التنسيق والعمل المشترك مع جميع القوى المناضلة ضد الاحتلال والمناهضة للمخطط الأميركي - الاسرائيلي، وأن تمدّ يدها وتجهد للارتقاء بمستوى التعاون مع جميع القوى الفلسطينية الديمقراطية والاسلامية والوطنية المتماسكة، وتدعوها للعمل المشترك على أساس القواسم المشتركة، وابرزها مواصلة النضال ضد الاحتلال والتصدي لمخطط التصفية الأميركي - الإسرائيلي وفضح النهج المتساوق معه. وفي الوقت نفسه عليها أن تسعى، بالحوار الدؤوب معها، لبلورة خطة عمل مشتركة، واقعية ومتوازنة تقطع الطريق فعلا على مخطط كامب ديفيد الجديد، على قاعدة التمسك بالوحدة الوطنية والدفاع عن دور م.ت.ف. والنضال من أجل اعادة صوغ مؤسساتها على اسس ديمقراطية تكفل المشاركة في صنع القرار الوطني وضمان الالتزام به.

ومن جهة أخرى، ينبغي توطيد العلاقة مع قيادات وكوادر وقواعد فتح المعارضة للمخطط الأميركي.

إن الجسم الرئيسي في فتح يتشكل من قوى اجتماعية تتعارض مصالحها مع شروط التسوية الأميركية. وهذه القوى لا يمكن أن تمضي حتى النهاية في مسيرة التكيف مع الحل الأميركي، بل أن المعارضة لهذا النهج تبرز منذ الآن.

إن القاسم المشترك للتحالف مع حركة فتح، بمختلف تياراتها، يتمثل في استمرار النضال المشترك ضد الاحتلال والدفاع عن الدور التمثيلي لمنظمة التحرير. وعلى القوى

الوطنية والديمقراطية أن تعزز هذا القاسم المشترك وتسعى الى توسيعه، فهذا هو الذي يقطع الطريق على الاتجاهات اليمينية التي تحاول التفلت من ضوابط الائتلاف الوطني والوحدة الوطنية لتندفع بسرعة أكبر على طريق التكيف مع الحل الأميركي. وينبغي على القوى الديمقراطية والوطنية ان تكثف جهدها في التفاعل مع قواعد وكوادر حركة فتح وقياداتها، بروح اقناعية وحدوية، من اجل فضح مخاطر التسوية الأميركية والنتائج المدمرة لسياسة التساوق معها، ومواصلة دعوتها إلى نبذ هذه السياسة ووقف الانزلاق على طريق الحل الاميركي.

في خدمة هذا النضال على الجبهة ان تواصل (من خلال دورها في اطار التحرك السياسي لمنظمة التحرير وبتوظيف علاقاتها العربية والدولية الخاصة، الرسمية منها والشعبية) سياستها في السعي وتكثيف الجهود من اجل توفير حد ادنى من وحدة الموقف العربي تضمن الدفاع عن المصالح والحقوق العربية المشتركة وقطع الطريق على أي تنازل عنها.

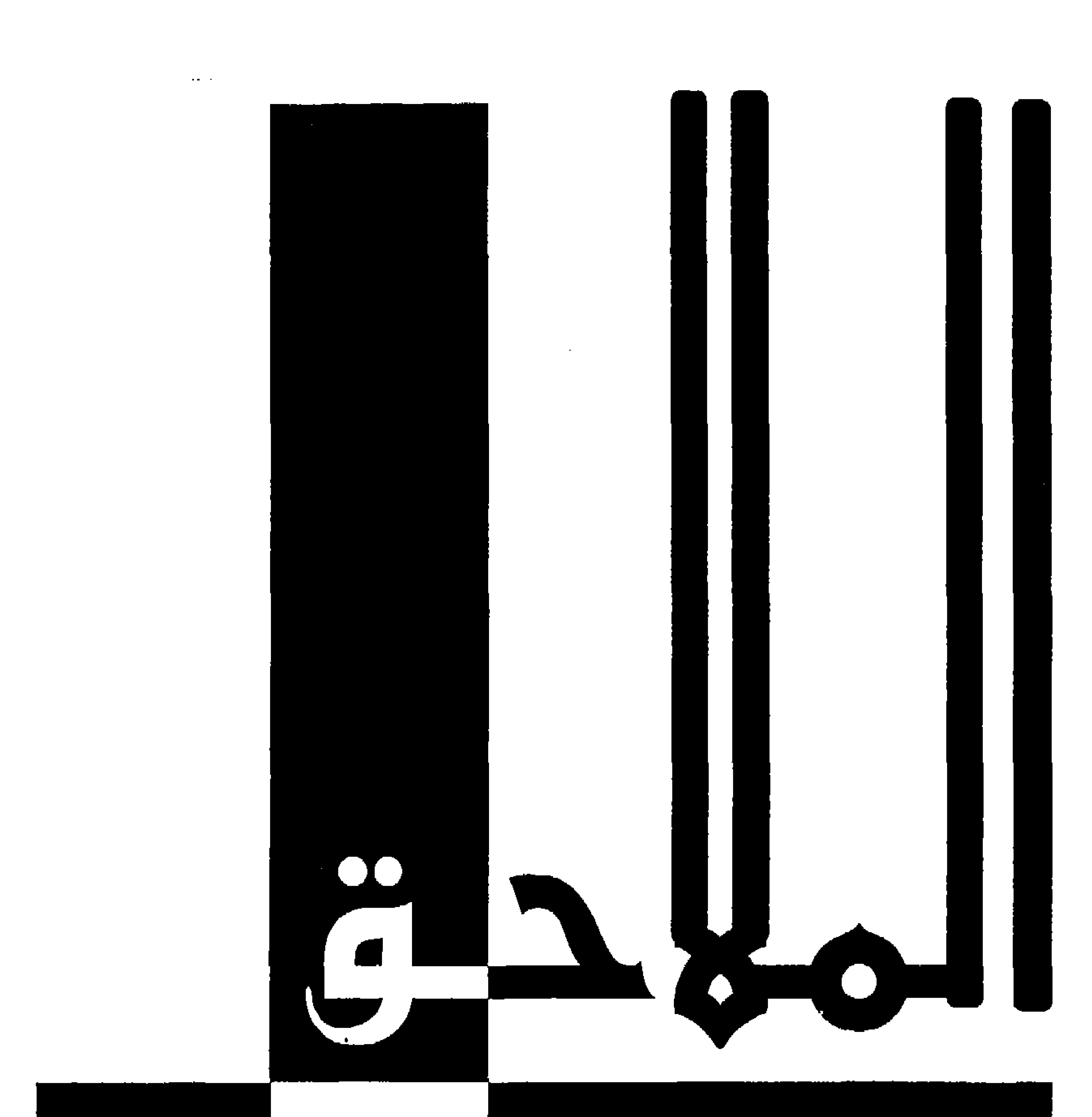
إن الجبهة تدعم الدعوة الى توحيد الموقف العربي في مواجهة المحاولات الاميركية ـ الاسرائيلية الهادفة الى فرض الحلول الجزئية والمنفردة عبر الاصرار على الفصل بين مسارات عملية السلام. وعلى الجبهة أن تتمسك بهذا الموقف وان تسعى على قاعدته لتحقيق اوسع انفتاح ممكن في علاقاتها العربية الرسمية، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز الصلة مع قوى حركة التحرر العربية لاستنهاض دورها في تعبئة جماهير الشعوب العربية وتصعيد نضالها من اجل ضمان التزام الدول العربية جميعا بالثوابت القومية والوطنية وفق قرارات القمم العربية ومجابهة الضغوط والابتزازات الاميركية ورفض تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية بمعزل عن قضية الارض والحقوق الفلسطينية وبدون الوصول الى حل شامل ومتوازن يبادل السلام بالانسحاب الاسرائيلي الكامل وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الشرعية الدولية.

وفي الاتجاه نفسه سوف تواصل الجبهة، بالتعاون مع سائر القوى الوطنية، نضالها من أجل تعزيز الالتزام الدولي بقرارات الشرعية الدولية وبالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتكثيف صلاتها الرسمية ومع الاحزاب والقوى الصديقة على الصعيد الدولي وتوظيفها بهذا الشكل.

إن الجبهة الديمقراطية تدعو كل القوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية إلى توحيد صفوفها على قاعدة هذه الخطة الواقعية الوطنية من اجل مواصلة النضال في سبيل تأمين

حقوق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية.

ان عزيمة الشعب الفلسطيني وقواه الحية السليمة لن تكسرها حلول كامب ديفيد الجديد وسياسة الاملاءات الأميركية والاشتراطات الاسرائيلية التوسعية، وبوحدة الصف الوطني ووقف سياسة التفرد الانقسامية وعودة الجميع الى الاحترام الحقيقي لقواعد الائتلاف الوطني والكف عن الاستهتار بها، بهذا يتم توحيد الشعب بكل قواه السليمة لتطوير وتصعيد الانتفاضة واستعادة الرقم الصعب الفلسطيني بزخمه وقوته الموحدة لتصويب مسار عملية السلام نحو سلام شامل ومتوازن يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.


الملاحق

ملحق رقم ١

البيان والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين

خاضت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها عام ١٩٦٥ نضالاً طويلاً ومريراً وشاقاً، قدم شعبنا خلالها تضحيات جسيمة وكانت الانطلاقة بعد سنوات من تغريب القضية الفلسطينية واعتبارها قضية لاجئين.

إن سنوات النضال الطويل بكافة أشكاله تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، اعادت طرح قضية فلسطين على المجتمع الدولي باعتبارها قضية وطنية لشعب له الحق في التحرر وتقرير المصير والاستقلال، واحتلت قضية فلسطين مكانتها المركزية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، التي بدون حلها لا يمكن ضمان الارض والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ثم جاءت الانتفاضة المباركة بعمقهاالجماهيري والديمقراطي استمراراً خلاقاً للنضال الوطني الفلسطيني، فتشكلت مرحلة متميزة تركت آثارها وصداها في العالم بأسره وعززت الاعتراف الدولي بحقوق شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تتوانَ عن توظيف هذا التأييد والاستقطاب الدوليين فانعقد مجلسنا الوطني في دورته التاسعة عشرة واطلق مبادرة السلام الفلسطينية وتم الاعلان التاريخي يوم ١٥/١١/١٩٨٨ عن ولادة دولة فلسطين.

وقد رحب العالم بمبادرتنا السلمية من خلال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين التي عقدت في جنيف، كما اعترفت معظم دول العالم بدولة فلسطين وأقامت معها علاقات دبلوماسية وسياسية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولي بالمبادرة الفلسطينية وبالخطاب التاريخي لرئيس دولة فلسطين الاخ ياسر عرفات، الذي اوضح للعالم بأسره رغبتنا بالسلام العادل بحيث أعلنت الولايات المتحدة الأميركية ولأول مرة فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية وعندئذ أدت سياسة التعنت والرفض الاسرائيلي الى افشال جميع المبادرات والجهود السلمية وايصالها الى طريق مسدود.

وجاءت تطورات اقليمية ودولية بعد ذلك، اهمها حرب الخليج والتغييرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية، مما ادى

الى تبدل جوهري في موازين القوى، فانتهت الحرب الباردة، وبدأت ملامح عصر جديد في العلاقات الدولية، وخاصة في مجال العلاقات الاميركية السوفييتية والتعاون بينهما لحل الصراعات والمشاكل الاقليمية سلمياً.

لقد تابعت منظمة التحرير الفلسطينية عن كثب حركة الاحداث في العالم وتأثيرها على قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، واذا كان الشعب الفلسطيني قد اغتصب وطنه جراء مظالم النظام الدولي القديم، وحرم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية وحتى الانسانية، فانه لا يصح ولا يجوز ضمن أي منطق ان يحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وقدسية حق تقرير المصير للشعوب.إن هذا الوضع الجديد يقتضي منا التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية وقراءة للمستجدات الاقليمية والدولية، كما يستدعي هذا الوضع استلهام دروس وخبرة الانتفاضة الشعبية التي جعلت هدف الاستقلال والحرية الفلسطينية برنامجاً قابلاً للتحقيق.

وانسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطيني سنة ١٩٨٨ والشرعية الدولية والعربية تعاملت م.ت.ف بشكل ايجابي وفعال مع الافكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت للشرعية الدولية كما رحبت بالعناصر الايجابية التي وردت في إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش، ومواقف المجموعة الاوربية والاتحاد السوفييتي ودول عدم الانحياز وغيرها من الجهات الدولية، إن م.ت.ف التي رحبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية وتعاملت معها بايجابية بما في ذلك الدعوة التي اعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط ترى ان نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الاطراف الاخرى لتحقيق الأسس التالية:

أولاً: استناد مؤتمر السلام الى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨، والالتزام بتطبيقها والتي تكفل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الارض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الاراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الامن والامم المتحدة.

ثالثاً: وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعاً: حق م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفدها من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على اساس متكافئ وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً الى الحل النهائي الشامل طبقاً

لقرارات الشرعية الدولية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي تنطلق من هذه الاسس والمنطلقات تجاه مساعي السلام تهدف إلى تحقيق ما يلي:

أولاً: تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.

ثانيا: الانسحاب الاسرائيلي التام من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف.

ثالثاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا عن وطنهم بالقوة والاكراه، وفق قرارات الامم المتحدة وخاصة القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة.

رابعاً: ضرورة أن تشمل اية ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الارض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة.

خامساً: توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

سادساً: توفير الضمانات الكاملة للعمل على ازالة المستوطنات القائمة باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الامن رقم ٤٦٥.

ان المجلس الوطني يكلف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير افضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني. على ان ترفع النتائج الى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا. وان منظمةالتحرير الفلسطينية التي بذلت في المرحلة السابقة كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام، تأمل ان تبذل الاطراف الاخرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي جهودها كي تساعد من جانبها على تذليل العقبات التي تضعها اسرائيل امام هذه العملية السياسية الجارية وابقاء باب العودة الى مجلس الامن مفتوحاً من اجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ان العمل لانجاز اهدافنا الوطنية في المرحلة القادمة ومواجهة العقبات التي تعترض طريق نضالنا يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية وتعميقها في شتى المجالات وتطوير مساهمة جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه مع القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينيه في كافة المسائل التي تتعلق بمستقبل شعبنا والعملية السياسية الجارية وايجاد الصيغة العملية الملائمة لتحقيق هذا الغرض.

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال إلى زيادة فعالية ودور المجلس المركزي الفلسطيني في متابعة وتطبيق قرارات المجلس الوطني تعزيزاً للديمقراطية وممارستها. ويعتبر المجلس ان تطوير الانتفاضة المباركة وتعزيز طابعها الجماهيري والديمقراطي ومشاركة شعبنا بأسره في اسنادها ودعمها، هو الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الاهداف السياسية والوطنية في المرحلة القادمة من كفاحنا الوطني.

الجزائر ٢٨ /٩/ ١٩٩١

ملحق رقم ٣

نص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد

وجه الرئيس الاميركي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في ١٨/١٠/١٩٩١ الدعوة الى الاطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد في ٣٠ اكتوبر ١٩٩١.

بعد مفاوضات مكثفة مع اسرائيل، والدول العربية، والفلسطينيين تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الامكانيات قدما من أجل سلام حقيقي في جميع انحاء المنطقة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مبشرة تأخذ مسارين بين اسرائيل والدول العربية، وبين اسرائيل والفلسطينيين، وترتكز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي.

ولتحقيق هذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفييتي بدعوتكم الى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين ويليه فوراً مفاوضات مباشرة، وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٩١.

ويرجو الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف منكم قبول هذه الدعوة على أكثر تقدير قبل الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٩١ بتوقيت واشنطن وذلك لضمان التنظيم الملائم والاستعدادات للمؤتمر.

وسوف تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة، بعد أربعة ايام من افتتاح المؤتمر. أما الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف فسوف تجتمع بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر لتنظيم هذه المفاوضات. ويعتقد متبنو قرار المؤتمر انه ينبغي ان تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

وسوف يترأس الاجتماع الذي سيعقد على مستوى وزراء الخارجية الدولتان اللتان تبنتا القرار أمام الحكومات المدعوة التي تمثل اسرائيل وسوريا ولبنان

والاردن أما الفلسطينيون فستتم دعوتهم كجزء من الوفد الاردني الفلسطيني وستتم دعوة مصر الى المؤتمر بصفة مشارك وسيكون المجتمع الأوروبي مشاركاً في المؤتمر جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وسوف يكون ممثلاً في رئاسته.

وسوف توجه دعوة لمجلس التعاون الخليجي لارسال أمينه العام للحضور كمراقب كما ستوجه دعوة للدول الأعضاء في المتعددة الجوانب كما ستوجه الدعوة للأمم المتحدة لارسال مراقب يمثل الأمين العام.

ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي تتوصل اليها كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف والقدرة على التصويت على القضايا أو النتائج وبالامكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة جميع الأطراف.

بالنسبة للمفاوضات بين اسرائيل وفلسطينيين هم جزء من الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك فستدور المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق في موعد اقصاه سنة واحدة وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت مدة خمس أعوام.

وبدءاً من العام الثالث من فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، ستجري المفاوضات بشأن الوضع الدائم وسوف تدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم والمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهوم ان الدولتين اللتين تبنتا هذا القرار، قد تعهدتا بانجاح هذه العملية، كما ان هدفهما من عقد هذا المؤتمر، ومن المفاوضات هو مع الأطراف التي ستوافق على الحضور.

ويعتقد متبنيا المؤتمر ان هذه العملية تتيح فرصة واعدة من المواجهة والصراع كما تشير بالأمل في سلام دائم ومن ثم يأمل متبنيا المؤتمر من الأطراف التوجه الى هذه المفاوضات بروح من النوايا الطيبة والاحترام المتبادل وبهذه الطريقة يمكن لعملية السلام ان تبدأ في كسر جمود الشكوك وعدم الثقة المتبادلة اللتين تجعلان هذا الصراع مستمراً وللسماح أيضاً للأطراف بالبدء في حل خلافاتها. والحق فانه من خلال هذه العملية فقط يمكن تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية واسرائيل والفلسطينيين كما انه من خلال هذه العملية فقط يمكن لشعوب الشرق الأوسط احراز سلام وأمن يستحقونه عن جدارة .

حكومة رابين الجديدة ، ومســتقبل العملية التفاوضية

نحو استراتيجية فلسطينية جديدة في مقاربة عملية السلام

صالح زيدان

١٩٩٢/٧/٢٠

على أبواب الاجتماع المرتقب للقيادة الفلسطينية في الأيام القادمة[1]، أقرّ المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التقدم بورقة عمل لتوحيد الموقف الوطني الفلسطيني في ضوء الأوضاع المستجدة. جاء ذلك في ختام دورة عمل خصصت للبحث في نتائج الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة[2] وتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة رابين والإنعكاسات المتوقعة لهذه التطورات على مسار الانتفاضة والعملية السياسية الجارية.

إن هذه التطورات الآنف ذكرها بقدر ماتنطوي عليه من مخاطر جمة قد تنعكس سلبا على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني بفرض حل تصفوي عليه لايستجيب للحد الأدنى من حقوقه الوطنية، فانها توفر في الوقت نفسه آفاقاً وفرصاً أفضل لتصعيد الضغط الفلسطيني والعربي والدولي على اسرائيل بهدف إجبارها على الإمتثال لقرارات الشرعية الدولية والرضوخ لمتطلبات السلام العادل والشامل.

إن المخاطر تنبثق من سعي رابين الى الالتفاف على النتائج التي أفرزتها الانتخابات الاسرائيلية وتطويقها بتشكيلة حكومية تتبنى برنامجاً يواصل في المضمون إنتهاج سياسة التعنت الليكودي مع تزويقها بمرونة شكلية تهدف الى تحسين مكانة اسرائيل الدولية وتعميق الانقسام في الصف الفلسطيني والعربي. ان هذا البرنامج، كما أعلنه رابين لنيل ثقة الكنيست[3]، يقوم على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وبخاصة في وادي الأردن والقدس الكبرى (ما مجموعه ٥٢٪ من أرض الضفة الفلسطينية المحتلة) تحت ستار التمييز الديماغوجي بين استيطان أمني وآخر سياسي، وعلى تعجيل المفاوضات مع «ممثلي سكان الضفة والقطاع» بهدف الإسراع في تطبيق مشروع الحكم الذاتي بمعزل عن أي التزام بالانسحاب أو تقرير المصير، بما يعني تكريس الاحتلال وتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج والفصل بين الشعب الفلسطيني في الداخل وبين قيادته الشرعية منظمة التحرير، الى جانب الإمعان في الفصل بين مسارات الحل الفلسطينية والعربية تحت ستار «الأولويات» تكريساً للحلول الجزئية والمنفردة، ودعوة الدول العربية الى فتح الطريق لتطبيع فوري للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية بمعزل عن متطلبات السلام الشامل، والدعوة إلى وقف فوري للانتفاضة.

ولكن هذه السياسة شبه الليكودية التي يتبناها رابين تتعارض مع المؤشرات التي عبرت عنها الانتخابات الإسرائيلية وما تنطوي عليه من دلالات أبرزها أن الإنتفاضة

(١) عقد الاجتماع المذكور أيام ٢٠/٢١/٢٢ تموز (يوليو) ١٩٩٢ في تونس.
(٢) المقصود بذلك الانتخابات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٩٢.
(٣) جلسة الكنيست في ١٩٩٢/٧/١٣. راجع الحرية العدد ٤٦١ (١٥٣٦) تاريخ ١٩٩٢/٧/١٩.

الباسله، المستمرة منذ أربع سنوات ونيف، أدت الى تعميق أزمة الإحتلال الإسرائيلي على مختلف الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية مما قاد، الى جانب عوامل أخرى، الى انفضاض الناخب الاسرائيلي عن سياسة وحكومة الليكود وعجل في انهيارها. ان هذا التحول يفتح ثغرة في جدار التعنت الاسرائيلي ويوفر فرصاً لتسليط ضغط مؤثر على اسرائيل بهدف حملها على الامتثال للشرعية الدولية ومتطلبات السلام. وتسعى سياسة رابين الى اغلاق هذه الثغرة ونقل الكرة الى الملعب الفلسطيني والعربي. ويتوقف احباط هذه المناورة الخبيثة على نجاح القوى الوطنية الفلسطينية، والأطراف العربية المعنية بعملية السلام، في بلورة سياسة صائبة تبتعد عن الإغراق في الأوهام وتعليق الآمال على رابين وسياسته، وتستأنف الضغط على اسرائيل وعلى المجتمع الدولي لوضع قطار الحل السياسي على السكة الصحيحة التي تفضي الى سلام شامل ومتوازن.

إن الوضع الجديد، بما ينطوي عليه من مخاطر وآفاق في آن معاً، يضع القضية الوطنية الفلسطينية أمام مفترق طرق حاسم. وتتوقف على المسار الذي تتخذه الحركة الوطنية الفلسطينية، بجميع فصائلها، امكانية استثمار هذه الآفاق وتوسيعها باتجاه حل يحفظ الحقوق الوطنيه للشعب الفلسطيني، أو امكانية الانزلاق نحو مزيد من التردي والتبديد لوحدة شعبنا ومنجزات ثورته وانتفاضته الباسلة. إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بروح من الإنفتاح والشعور بثقل المسؤولية وتغليب المصلحة الوطنية العليا، تدعو جميع القوى الوطنية الفلسطينية الى السمو فوق الخلافات، وتجاوز الخندقة وراء المواقف المسبقة، والتبصر في حقائق الوضع الجديد بما يمكنها من استخلاص سياسة موحدة صائبة تقود شعبنا الى بر الأمان.

إن الشرط الرئيسي لإجتياز هذا المنعطف بنجاح هو تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة سياسية واقعية تدرك عناصر القوة في الموقف الفلسطيني وتسعى لاستنهاضها. إن الإنقسام السياسي الذي عانت منه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدء مسيرة مدريد، والذي امتدت مفاعيله الى صفوف الانتفاضة، قد بلغ حداً ينذر بالخطر، وبخاصة اثر الانزلاق الى اتون الاقتتال والعنف الدموي الذي بلغ ذروته في الأحداث المأساوية التي شهدها مؤخراً قطاع غزة. ينبغي وضع حد لهذا الانزلاق المدمر نحو الكارثة. وينبغي معالجة اسبابه لا نتائجه فقط. وهذا يتطلب رأب صدع الانقسام السياسي القائم بالانفتاح على الحوار وصولاً الى مجابهة الوضع الدقيق الراهن، بمخاطره وآفاقه معاً، بصف وطني موحد وسياسة متماسكة.

لقد بادرنا إلى ابراز ضرورة مباشرة حوار مسؤول تشارك فيه مختلف التيارات السياسية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بهدف إجراء مراجعة سياسية جادة وصوغ استراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الوضع الجديد. وإذ نرحب بالدعوة إلى اجتماع القيادة الفلسطينية في تونس في الأيام القادمة ونعتزم المساهمة بحيوية وانفتاح في أعماله. ندعو في الوقت نفسه الى توسيع نطاقه ليشمل جميع القوى الوطنية والاسلامية والتيارات الفاعلة داخل الوطن المحتل وخارجه.

إن وظيفة هذا الحوار هي التوصل الى صوغ خطة وطنية فلسطينية شاملة لمواجهة الوضع الجديد بما يمكّن من درء مخاطره واستثمار وتوسيع الآفاق التي يفتحها. ونحن نرى ان هذه الخطة ينبغي ان تستند الى ركائز ثلاث: تعزيز الفعل النضالي للانتفاضة وتأكيد الإجماع الوطني على مواصلة مسيرتها حتى دحر الاحتلال، وبلورة استراتيجية فلسطينية جديدة في مقاربة عملية السلام وفق أسس تتلائم مع الوضع الجديد، والسعي الى توحيد الموقف العربي لقطع الطريق على الحلول الجزئية والمنفردة.

وفي هذا الإطار نتقدم بورقة عمل تشكل مساهمة في تفعيل هذا الحوار وانضاجه، وتقريبه من بلوغ غايته في توحيد الموقف على أساس القواسم الوطنية المشتركة. ونقدم فيما يلي أبرز عناصر هذه الورقة لتكون موضع حوار مفتوح بين صفوف جماهير شعبنا، والى الرأي العام العربي والدولي.

أولاً- الانتفاضة

شكل استمرار الانتفاضة واخفاق الاحتلال الإسرائيلي في محاولة قمعها، العامل الرئيسي في تفاقم أزمته التي أدت الى سقوط حكومة الليكود. ان استمرار الانتفاضة، وحل المعضلات التي تعرقل تصعيدها، هو عنصر القوة الرئيسي لحركتنا الوطنية في مجابهة الوضع الجديد. ويتطلب الأمر:

١) إعادة تأكيد الاجماع الوطني الشامل على ضرورة استمرار الانتفاضة حتى تحقق هدفها المركزي في انهاء الاحتلال بالانسحاب الاسرائيلي الكامل ونيل حق شعبنا في تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. ان على م.ت.ف. وجميع القوى الوطنية الفلسطينية ان تؤكد التزامها الكامل، قولاً وعملاً، بهذا الاجماع وتعلن رفضها لأية مساومة أو مقايضة على الانتفاضة.

٢) تعزيز وحدة الصف الوطني في النضال المشترك ضد الاحتلال على قاعدة استمرار الانتفاضة، وانخراط جميع القوى الوطنية والاسلامية الفاعلة في اطار القيادة الموحدة

للإنتفاضة كإطار موحد لقيادة هذا النضال بصرف النظر عن الخلافات السياسية وغيرها، وتحريم أي شكل من أشكال الاقتتال والاحتراب وافتعال الفتنة بين أبناء الصف الوطني الواحد، واعتماد ميثاق شرف لتنظيم العلاقات بين القوى الوطنية والاسلامية، وبينها وبين جماهير الشعب، يقوم على احترام التعددية ورفض الهيمنة والوصاية من أي طرف وتكريس مبادىء الديمقراطية وانتهاج اسلوب الحوار الديمقراطي والاحتكام الى ارادة الشعب وتحريم اللجوء الى العنف في حل الخلافات بين القوى الوطنية، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ بنود هذا الميثاق.

٣) إيلاء الأولوية في توجيه جهود وامكانيات م.ت.ف. وسائر القوى الوطنية، نحو حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بعد أربع سنوات ونيف من المواجهة المحتدمة مع الاحتلال، وتأكيد اعتماد الأسس الجبهوية في تشكيل المؤسسات المعنية بهذا الشأن داخل الوطن وخارجه بحيث تضم جميع القوى الوطنية والأطر الجماهيرية والاجتماعية.

٤) إيجاد الآليات الكفيلة بوضع حد للتجاوزات والمظاهر السلبية في التعامل مع الجماهير وذلك بتشكيل اللجان الشعبية الوطنية المنتخبة ديمقراطياً من جماهير الشعب على الصعيد المحلي واخضاع الفرق والأجهزة الصدامية لسلطتها.

٥) تفعيل اللجنة العليا ولجنة المتابعة، وسائر مؤسسات م.ت.ف. المعنية بشؤون الوطن المحتل، وابقاءها في حال انعقاد دائم بما يضمن تكريس النهج الجماعي في عملها.

ثانياً: عملية السلام

إن الشروط المسبقة المجحفة التي كبلت بها العملية التفاوضية المنطلقة من مؤتمر مدريد كانت نتيجة المواقف المتعنتة والضغوط التي مارستها حكومة الليكود الاسرائيلية وتساوق الأطراف الدولية الراعية للمؤتمر مع هذه الضغوط. ان نتائج الانتخابات الاسرائيلية تزكي ضرورة اعادة النظر في هذه الشروط المجحفة، وبخاصة فيما يتعلق بحل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وإزالة القيود والعقبات التي تضعها في طريق السلام. ان محاولة رابين اعادة انتاج هذه السياسة الليكودية بأثواب جديدة تهدد بنسف هذه الامكانية. وعلى م.ت.ف. وسائر القوى الوطنية الفلسطينية، أن تسارع الى احباط هذه المحاولات باعتماد استراتيجية جديدة في مقاربة العملية التفاوضية تهدف الى تحريرها من القيود والشروط المسبقة التي كبلت بها وارسائها على قاعدة الشرعية الدولية، ووفق الأسس التالية :

١) إن الاستيطان بكل أشكاله وفي أي جزء من الأراضي المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس، هو عقبة في طريق السلام وانتهاك صريح لقرارات الشرعية الدولية. ولا تمييز بين استيطان سياسي واستيطان أمني. ان وقف النشاطات الاستيطانية بكل أشكالها في جميع الأراضي المحتلة بعدوان ١٩٦٧ ، بما فيها القدس، هو ضرورة لاغنى عنها لاستمرار المفاوضات، بما يعني تعليق المفاوضات اذا استمر أي شكل من أشكال الاستيطان.

٢) ان هدف عملية السلام هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي العودة الى أرضه وفقاً للقرار ١٩٤ . ان مدخل العملية التفاوضية هو اقرار جميع أطرافها بانطباق قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتطبيق الفوري لاتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي قبل الانتقال لبحث أية ترتيبات انتقالية.

٣) ان أية ترتيبات انتقالية يجب أن ترتبط بالاتفاق المسبق على جدول زمني واضح لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ القاضي بانسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مقابل السلام، ولضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وعلى م.ت.ف. ان تعلن أنها لن توافق تطبيق من جانب واحد لأية ترتيبات انتقالية ولن تسمح بها ما لم تكن مرتبطة بخطة شاملة مجدولة زمنياً لتطبيق الانسحاب وممارسة حق تقرير المصير.

٤) ان قضية اللاجئين هي جزء لايتجزأ من القضية الفلسطينية وينبغي حلها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤ الذي يحظى بإجماع دولي شامل. ان على م.ت.ف. ان تؤكد اصرارها على معالجة قضية اللاجئين كجزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية في اطار البحث عن حل لقضايا الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي، وان حل هذه القضية على قاعدة القرار ١٩٤، الذي يضمن حق العودة، هو عنصر لاغنى عنه من عناصر الحل الشامل.

٥) ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والطرف المخول بتمثيله على مائدة المفاوضات بجميع مساراتها. وعلى م.ت.ف. ان تعلن تمسكها بحقها في تشكيل وفدها بحرية ودون تدخل خارجي أسوة بالأطراف

الأخرى، وعزمها على ممارسة هذا الحق بتشكيل الوفد من ممثلين للداخل، بما فيه القدس، والشتات تأكيداً لوحدة شعبنا الفلسطيني ووحدة قضيته الوطنية.

٦) ان أية ترتيبات انتقالية مؤقتة، مع ارتباطها بجدول زمني للإنسحاب الكامل، يجب أن تضمن حق الشعب الفلسطيني، عبر انتخابات ديمقراطية حرة، في السيطرة على أرضه ومياهه وموارده الطبيعية الاخرى وحقه في تولي سلطة التشريع والتسيير لكافة مجالات حياته تحت اشراف دولي مؤقت لحين ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير.

٧) ان ارساء عملية السلام على قاعدة الشرعية الدولية تتطلب تفعيل دور الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن (أو أعضائه الدائمين) والسكرتير العام، في رعاية المفاوضات والاشراف عليها.

٨) ان م.ت.ف. تلتزم بالاصرار على ضرورة تنظيم استفتاء شامل للشعب الفلسطيني تحت اشراف دولي للبت في أي اتفاق يتم التوصل اليه من خلال المفاوضات.

ثالثاً: وحدة الموقف العربي

ان مناورة رابين للفصل بين مسارات الحل عبر اعطاء الأولوية لمفاوضات الحكم الذاتي، فضلاً عن كونها تهدف الى تجزئة القضية الفلسطينية وتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج والاستفراد بالطرف الفلسطيني، انما ترمي الى زرع الشقاق والانقسام بين الأطراف العربية المعنية بعملية السلام ونسف التنسيق فيما بينها واضعاف الموقف التفاوضي لها جميعاً مما ينعكس سلباً على قضيتنا الوطنية الفلسطينية. ان احباط هذه المناورة وتأكيد الترابط بين مسارات ومراحل الحل هي مصلحة وطنية فلسطينية، أولاً وقبل كل شيء، لقطع الطريق على أية حلول جزئية أو منفردة، وانطلاقاً من تأكيدها التمسك بهذا المبدأ، تعمل م.ت.ف. على تعزيز وحدة الصف العربي وتفعيل التنسيق بين أطرافه على الأسس التالية:

١) التزام جميع الأطراف العربية بضمان الترابط بين مسارات ومراحل الحل بما يعني ربط ابرام أي اتفاق بشأن علاقات السلام بالتطبيق الفعلي المتزامن لقرارات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب الاسرائيلي الكامل على جميع الجبهات وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٢) ربط استئناف المفاوضات متعددة الأطراف بانجاز تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية بالتزام اسرائيل بتطبيق القرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتزام جميع الأطراف العربية بدعم حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني على مائدة المفاوضات بوفد موحد من الداخل بما فيه القدس والشتات، ودعم مطالبها لتصويب شروط العملية السياسية.

٣) إن أية ترتيبات انتقالية لاتشكل قاعدة صالحة لاقرار السلام في المنطقة. ان مصير العلاقات بين دول المنطقة مرهون بانجاز الانسحاب الاسرائيلي الكامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٤) إصدار إعلان عربي مشترك يؤكد الالتزام بهذه الأسس وايجاد آلية فعالة ودائمة للتنسيق بين الأطراف العربية المعنية بعملية السلام.

☆ ☆ ☆

إننا في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ندرك ان بنود ورقة العمل هذه لا تستجيب بشكل كامل لموقفها أو لمواقف كل الأطراف الوطنية الفلسطينية على حدة، سواء المؤيدة منها للمشاركة في المفاوضات بصيغتها الحالية أو المعارضة لها. لكننا نعبر عن أملنا بأن تشكل هذه الورقة، بتكامل بنودها، قاعدة صالحة لتوحيد الموقف الوطني الفلسطيني على أساس القواسم المشتركة بما يمكن من صون قضية الشعب الفلسطيني ودرء المخاطر المحدقة بها، واشتقاق سياسة واقعية تفعل بديناميكية لدفع مسيرة نضاله الوطني قدماً في ظل الظرف الجديد.

نحو تجديد زخم الانتفاضة

تقييم نقدي لمسيرة الانتفاضة
واتجاهات عمل مقترحة لاستنهاضها

قيس عبد الكريم

(أبو ليلى)

تموز /يوليو/ ١٩٩٢

مقدمة

تمت صياغة هذه الوثيقة في آذار ـ نيسان (مارس ـ أبريل) ١٩٩٢، ولم تكن، حينذاك، حملة نقد «سلبيات» الانتفاضة قد اتخذت الابعاد والسمة المعلنة الصارخة التي تتخذها الآن، حيث تبذل جهود فائقة لتحويلها إلى حملة جماهيرية. من حيث المبدأ، نحن ندعم، وسوف نعمل من أجل، اطلاق حركة جماهيرية للحوار الشعبي حول مستقبل الانتفاضة وسبل النهوض بها وتواصلها حتى تحقق أهدافها في طرد الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. فنحن نعتقد، جازمين، أن خلاص الانتفاضة من الشوائب التي علقت بها، واستعادة زخمها، يتوقفان الآن على وضع مصيرها بين أيدي جماهير الشعب، وهي التي صنعت الانتفاضة وفجرتها، وتخليصها من قبضة القيادات البيروقراطية، في الداخل والخارج، التي تتحمل برأينا القسط الأوفر من المسؤولية عن الثغرات والسلبيات التي ترتفع الأصوات الآن بانتقادها.

ومن حيث المبدأ، نحن أيضاً نرحب بالدرجة العالية من الوضوح والصراحة التي أضحت تتسم بها الأصوات الناقدة لثغرات الانتفاضة وسلبياتها. فالوضوح والصراحة ضروريان من أجل وضع الحقائق عارية أمام أعين الجماهير، من اجل جلاء التمايز بين المواقف والاتجاهات والسياسات المقترحة وتبديد ضباب العتمة والتضليل الديماغوجي الذي يموه الحقائق ويطمس التخوم بين الاتجاهات المختلفة داخل صفوف الحركة الوطنية. ولن نتوقف كثيراً، في هذا السياق، امام الاعتراضات المشروعة التي تنطلق من بعض المخلصين لتندد بهذا التركيز المبالغ فيه على «سلبيات» الانتفاضة، في المؤتمرات والاجتماعات المفتوحة والصحف ووسائل الاعلام، بدعوى أن العدو يمكن أن يستغل هذه الحملة ويوظفها في خدمة حربه النفسية لاضعاف الروح المعنوية للجماهير، وان العديد من «السلبيات» التي يجري التركيز عليها هي من النمط الذي يمكن معالجته بالبحث في الاطر المغلقة للحركة الوطنية. نحن نتفق مع جوهر هذه الاعتراضات. ولكننا لا نوافق على احالة الامر إلى «الاطر المغلقة». فالذين يجاهرون بنقد «السلبيات» هم انفسهم، كتيارات سياسية وأحياناً كافراد، الذين يتحملون المسؤولية عن تفشيها واستشرائها. وانغماسهم فيها في الممارسة، ونقدهم لها في العلن، كلاهما يندرجان في سياق نهج متكامل يسعى لتصفية الانتفاضة ومغادرة مواقعها. وتلك حقيقة ينبغي جلاؤها امام أعين جماهير الشعب. وهو ما لايمكن انجازه في الاطر القيادية المغلقة، بل فقط من خلال الحوار المفتوح الذي تشارك فيه أوسع جماهير الشعب كي تأخذ على عاتقها مهمة تجديد

الانتفاضة وتنقيتها من الشوائب، كما اخذت على عاتقها مسؤولية تفجير الانتفاضة ومدها بوقود الاستمرار والتواصل حتى الآن. والوضوح والصراحة مطلوبان هنا وضروريان. كل ما نريده أن يكون الحق في الوضوح والصراحة ملكاً للجميع لا حكراً على احد، وان يدار الحوار بالوسائل الديمقراطية النزيهة بعيدا عن الاحتراب والاقتتال.

ولكن في سياق الحركة الهادفة إلى جمهرة الحوار الشعبي حول اوضاع الانتفاضة ومسارها اللاحق، علينا ان نميز بوضوح بين اتجاهين لكل منهما هدفه، وبين منهجين في النقد لكل منهما وظيفته السياسية. ويختلف الاتجاهان في تشخيصهما لطبيعة وماهية المعضلات، او ما يفضل أحد الاتجاهين ان يسميه «بالسلبيات»، التي تعاني منها الانتفاضة، كما في تحليل جذورها واسبابها واقتراح الحلول لها.

ثمة اتجاه يزداد ضجيجه، هذه الأيام، يرفع عاليا شعار «نقد السلبيات» ويركز سهام نقده على تجاوزات «الملثمين» والاخطاء التي ترتكب في معاقبة العملاء والمشتبه بتعاونهم مع سلطات الاحتلال، ويذهب بعض دعاة هذا الاتجاه إلى المطالبة علنا بتحريم اللثام، مرفقين ذلك بكيل الشتائم للملثمين عموما، والدعوة إلى وقف تصفية العملاء. ويدعو ممثلو هذا الاتجاه، في بيانات رسمية مذيلة بتواقيع احزابهم، إلى إنهاء الإغلاق التجاري الجزئي، وإلى اختزال أيام الإضراب العام إلى يوم واحد في الشهر فقط، ويشجعون على التراخي في تطبيق المقاطعة التجارية للسلع الإسرائيلية. ويرى بعض منظري هذا الاتجاه ان المشكلة تكمن في «عسكرة» الانتفاضة. ومفهوم «العسكرة» التي يعارضونها علناء يتسع لديهم ليشمل ليس فقط حمل السلاح ضد المحتلين، بل كذلك رشق الحجارة والقاء الزجاجات الحارقة، بل وحتى المسيرات المنظمة التي يقوم بها الملثمون والتي يسمونها «استعراضات شبه عسكرية». وهم لايقترحون بديلا لهذه التكتيكات النضالية التي يصبون عليها جام غضبهم، لايقترحون تكتيكا بديلاً سوى الكلام العام حول اعادة الزخم الجماهيري إلى الانتفاضة. والمهم أنهم يمتنعون باصرار عن الاجابة على السؤال: في غياب هذه المظاهر والتكتيكات، في غياب الاضرابات والمقاطعة والاغلاق التجاري وردع العملاء ومسيرات الملثمين واشكال المقاومة الشعبية للاحتلال، ما الذي يتبقى من الانتفاضة؟ لقد قدم بعضهم الاجابة على هذا السؤال حين دعا، قبل شهور، علنا إلى وقف الانتفاضة «كبادرة حسن نية»[1] !، ولكن رد الفعل الجماهيري الحاد سرعان ما اضطرهم إلى التراجع، ولقد تعلموا بلاشك من هذه التجربة. فهم الآن يفضلون الدعوة إلى وقف الانتفاضة بالتقسيط.

---

(١) راجع على سبيل المثال تصريحات سري نسيبة.

ليس صعباً ان نتبين في طليعة دعاة هذا الاتجاه عددا من العناصر القيادية البارزة في قوى وفصائل وطنية معروفة بدعمها للانخراط في مسيرة المفاوضات التي انطلقت في مدريد وفق الصيغة الاميركية والشروط المسبقة التي فرضتها حكومة شامير[1] . وليس من الصعب ان نتبين الهدف الكامن وراء طروحاتهم ووظيفتها السياسية، والجذر الاجتماعي (الطبقي) الذي تستند اليه. ولكن، قبل ذلك، علينا ان نتفحص بعض ابرز هذه الطروحات، كقضايا قائمة بذاتها:

☆ **«تجاوزات الملثمين»**: من المؤكد اننا نشجب بشدة التجاوزات التي يقوم بها بعض الملثمين واحيانا البعض من غير الملثمين، بالاعتداء على حقوق المواطنين وحرمانهم. ولنا أن ندعي ان شجبنا لهذه الممارسات هو أكثر انسجاماً وتماسكا من الاخوة الذين يجاهرون، بصوت مرتفع، بنقد «سلبيات الانتفاضة». فالعديد من هؤلاء الاخوة يقفون على رأس فصائل هي أكثر من غيرها تتحمل المسؤولية عن الفلتان الذي يقود إلى هذه التجاوزات البشعة. وهم، أكثر من غيرهم، مسؤولون عن ترويج نعرات التعصب الفئوي ونزعات الهيمنة والتفرد والمفاهيم السلطوية والبيروقراطية الفوقية في التعامل مع الجماهير، وهي المفاهيم التي تشكل الخلفية الفكرية لهذه التجاوزات. ان نقدهم الصارخ للسلبيات، فضلاً عن وظيفته السياسية التي سوف نتعرض لها بعد قليل، هي تعبير عن بداية التمايز بين ما يمثلونه من مصالح وقوى اجتماعية وبين طموحات قواعدهم الجماهيرية التي تتسم بتكوين اجتماعي (طبقي) مختلف. وهو لذلك نقد مجزوء، يتناول، بل ويضخم، الجوانب الخارجية السطحية من المشكلة دون أن يعالج جوهرها. انه يسعى إلى حل معضلة «التجاوزات» بالمواعظ الأخلاقية المحضة التي لا طائل من ورائها، دون ان يدرك كونها احدى المظاهر الخارجية، احدى التعبيرات المشوهة (وجميع الظواهر الاجتماعية تعبر عن نفسها بشكل مشوه اذا لم تقترن بوعي الانسان لكنهها) عن معضلة اعمق هي معضلة السلطة في مجتمع الانتفاضة. ان انحسار سلطة الاحتلال وتفكك ركائزها المحلية من جهة، والتحولات الجذرية التي أحدثتها الانتفاضة على نسبة القوى في العلاقة بين الطبقات داخل المجتمع الفلسطيني من جهة اخرى، ادت إلى فراغ في السلطة لم يكن ثمة من يملؤه سوى الاطر القاعدية المنظمة لفصائل الحركة الوطنية. إن الخلل في بنية هذه الاطر، وغياب التوجيه الوطني الموحد لممارساتها، وميل بعضها إلى ممارسات فوقية تنصب نفسها فوق الشعب بدلا من أن تكون اداة لسلطة الشعب، هي

[1] للإطلاع على تفاصيل الصيغة الأميركية وشروط شامير. راجع: عشر موضوعات. صالح زيدان، إصدار دار التقدم.

العوامل المساعدة لتشكيل التربة التي تنبع منها حالة الفلتان والفوضى وما تقود إليه من تجاوزات. وليس ثمة من حل لهذه المعضلة سوى بأحد اتجاهين:

• اما بالعودة إلى هيكل التراتب الاجتماعي الذي كان قائماً قبل الانتفاضة، وهو في الجوهر ما يدعو إليه دعاة «نقد السلبيات» دون أن يفصحوا عن حقيقة كونه مستحيل التنفيذ إلا في حالة إنهاء الانتفاضة.

• وإما بالتقدم إلى الأمام نحو تنظيم ديمقراطي لسلطة الشعب عبر اقامة اللجان الشعبية المنتخبة والمنبثقة من الارادة الديمقراطية الحرة لجماهير الشعب واخضاع كافة اطر الانتفاضة (من فرق ضاربة وغيرها) لسلطة هذه اللجان، وهو ما ندعو اليه ونوضح السبيل نحوه في هذه الوثيقة.

☆ **«ردع العملاء»**: من المؤكد أننا ندعم التمسك بأدق الضوابط الوطنية في معالجة قضايا العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال، وأبرزها ضرورة توفر اجماع وطني وشعبي على تشخيصهم وسبل ردعهم. ونحن نشجب، أيضاً بالتأكيد بعض الممارسات اللاإنسانية التي ترتكب أحياناً في التعاطي مع هذه الظاهرة كالتعذيب والتشويه الجسدي والتمثيل بالجثث وترويع العائلات الخ... ونحن نسلم أنه في حالات معينة ارتكبت اخطاء أودت بحياة مواطنين ابرياء او لم تثبت عليهم يقيناً شبهة التعاون مع العدو. ولكن، لاننا نعلم ـ كما يعلم الجميع ـ ان هذه الحالات محدودة، وانها تشكل الاستثناء لا القاعدة، فان من حقنا ان نستغرب التضخيم والمبالغة في ابراز الخلل، وتصويره كما لو كان يشكل ثغرة كبرى في مسيرة الانتفاضة، وإتخاذه حجة للدفاع عن العملاء والمتعاونين والمطالبة بوقف التصدي لهم وتحريم معاقبتهم. من حقنا أن نتساءل عن الوظيفة السياسية الكامنة وراء هذا التهويل الذي يتجاهل حقيقة ان شعبنا في حالة حرب مع الاحتلال، وان هذه الحرب عادلة لأنها طريقه الوحيد نحو التحرر الوطني.

☆ **«عسكرة الانتفاضة»**: صحيح تماماً ان الانتفاضة هي في جوهرها حركة جماهيرية ديمقراطية، وان المهمة المباشرة التي ينبغي التركيز عليها هي مهمة استعادة وتعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للانتفاضة وتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية المنظمة في فعالياتها. ولكن من الخطأ الجسيم افتعال تناقض وهمي بين هذه المهمة وبين ما يسمى بظاهرة «العسكرة». فالانتفاضة هي أيضاً حرب شعبية تخوضها الجماهير لمقاومة الاحتلال والتصدي لقوته القمعية. وهذا التكامل بين وسائل النضال، بين التحركات الجماهيرية «السلمية» وبين المقاومة الشعبية المناهضة للاحتلال، هو قانون رئيسي من قوانين الانتفاضة، وبدونه لايمكن أن تقوم انتفاضة. ان «انتفاضة مسالمة»

تماماً ليست سوى وهم طوباوي لا وجود له إلا في خيال الداعين اليه. وفي ظل الحضور المادي لجيش الاحتلال وممارساته القمعية فإن الترويج لهذا الوهم هو بمثابة الدعوة إلى تقنين النضال الجماهيري في حدود ما يمكن القيام به بإذن من سلطات الحكم العسكري.

✰ **«التكتيكات النضالية»**: لاشك أن ثمة حاجة لفحص التكتيكات النضالية للانتفاضة والتدقيق في جدواها وفعاليتها. ولكن هذا شيء والدعوة إلى التخلي عن التكتيكات التقليدية دفعة واحدة دون تقديم بديل ملموس لها هي شيء آخر مختلف تماماً. إن هذه الدعوة توازي في الممارسة العملية، الدعوة إلى وقف وانهاء الانتفاضة. وتبرر هذه الدعوة نفسها بالادعاء بان التكتيكات المعتمدة تطلب تضحيات عالية من جماهير الشعب وتفاقم معاناتها أكثر مما تلحق ضرراً بالاحتلال. ان هذا الادعاء لايتفق والحقيقة بقدر ما هو تعبير عن انطباعات وهمية رائجة في أوساط شرائح اجتماعية معينة اعتادت تقديم مصالحها الضيقة باعتبارها انعكاساً للحقيقة المطلقة. فالوقائع تؤكد أن الاضرابات والمقاطعة التجارية والعصيان الضريبي وغيرها من التكتيكات تلحق أضرار جدية باقتصاد ومجتمع العدو وتساهم في رفع كلفة استمرار الاحتلال، فضلاً عن قيمتها المعنوية بعد ان اصبحت سمة تقليدية من سمات الانتفاضة ورمزاً لاستمرارها. ومن المؤكد ان هذه التكتيكات تتطلب في المقابل تضحيات من جانب الجماهير وتفرض عليها آلاماً. ولكن ألم يدر بخلد أحد أن كل عملية نضالية ثورية تفرض بالضرورة على المنخرطين فيها تضحيات وآلاماً، فهل كان هذا، يوماً، مبرراً يدعو إلى حث الجماهير على التخلي عن طريق النضال؟ أن التقييم المطلوب لتكتيكات الانتفاضة ينبغي أن يهدف ليس إلى التخلي عنها بل إلى استكمالها بابتداع تكتيكات نضالية جديدة أكثر فعلاً وتأثيراً، وابتداع الوسائل واشكال التنظيم الجماهيري التي تؤمن النهوض بها بأدنى درجة ممكنة من الاعباء والتضحيات والتعاون لحل المعضلات الحياتية المتولدة عنها. وينبغي أن يجري هذا التقييم بمشاركة جماهيرية ديمقراطية واسعة وان لايحصر في اطار حلقة قيادية ضيقة، فالجماهير، جماهير الشعب العريضة، هي الاقدر على تقدير حجم ما يمكنها تحمله من تضحيات وصعوبات لا أن ينوب عنها أحد باسقاط انطباعاته واوهامه. اننا ندعو، على سبيل المثال، إلى تمكين جماهير التجار، الآلاف من صغار التجار لا حفنة من كبار المتمولين، من أن يقرروا بانفسهم ما إذا كان الاغلاق الجزئي يضر بمصالحهم وإلى أي درجة، بدلاً من ان يتقرر ذلك نيابة عنهم في المطابخ البيروقراطية. وكذلك الحال بالنسبة للعمال وسائر قطاعات الشعب. ونحن على ثقة أن النتائج لن تكون كما يتوقعها، أو يحاول ان يصورها، دعاة «نقد السلبيات» والمطالبون بالتخلي عن المظاهر النضالية للانتفاضة.

في ثنايا هذه الاصوات التي ترفع عالياً راية «نقد السلبيات» رغم تظاهرها اللفظي بالتمسك بالانتفاضة، ليس صعباً أن نرى دعوة إلى نقد الانتفاضة نفسها، وتعبيراً عن حالة الاحباط والتذبذب المتزايد في صفوف شرائح اجتماعية معينة من البرجوازية الوطنية، الكبيرة والوسطى، ازاء الصعوبات الناجمة عن حدة الصراع المحتدم مع الاحتلال وانعكاسها على مصالحها المباشرة والفئوية الضيقة.

وتقود هذه الحالة، مترافقة مع قراءة خاطئة للمتغيرات الكبرى التي شهدها عالمنا ومنطقتنا العربية في الاعوام الثلاثة الاخيرة[1]، إلى تفشي ميول اليأس والنزعات الانهزامية في صفوف هذه الشرائح وتدفعها للبحث عن حلول وهمية لمأزقها بالتمهيد لمغادرة مواقع الانتفاضة والتشكك بجدواها كخيار نضالي وبقدرتها على انجاز الاستقلال الوطني. وشهدت هذه الميول تفاقماً ملموساً منذ أن نجحت المبادرة الأميركية في إطلاق المفاوضات وفقاً لصيغة مدريد والتي تحدد الحكم الذاتي سقفاً للحل، في المدى المرئي على الأقل. ان البحث عن حل يقوم على مقايضة الانتفاضة بالحكم الذاتي، وليس بالاستقلال الناجز، هو جوهر البرنامج الذي تتبناه هذه الأوساط في الممارسة العملية، بصرف النظر عن الاعلانات اللفظية المضللة[2]. ويلعب «نقد السلبيات» وظيفة محددة في التمهيد لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ اذا ما توصلت المفاوضات حول الحكم الذاتي إلى نتائج ملموسة.

لا يعني هذا بالطبع انكار وجود «السلبيات» أو التقليل من شأن ضرورة العمل على وضع حد لها وتنقية الانتفاضة من شوائبها. هذه المهمة ضرورية وملحة. ولكن علينا ان نلاحظ ان دعاة «نقد السلبيات» لايقدمون حلاً ملموساً لها، سوى الدعوة الضمنية إلى التراجع التدريجي عن طريق الانتفاضة، إلى انهائها بالتقسيط. علينا أن نلاحظ :

أولاً أنهم يكتفون بنقد «السلبيات» والمبالغة في تضخيمها، دون أن يقترحوا سبلاً ملموسة لتجاوزها سوى اكوام من المواعظ الاخلاقية المتبادلة،

وثانياً أنهم يتجاهلون مسؤوليتهم هم بالذات عن هذه «السلبيات» بحكم مواقعهم القيادية البارزة في فصائل وطنية معينة..

وثالثاً أن «السلبيات» التي يتحدثون عنها، رغم وجود بعضها فعلاً، هي ليست المعضلات الجوهرية التي تعاني منها الانتفاضة حقاً، أو هي في أفضل الاحوال انعكاسات خارجية لهذه المعضلات الجوهرية.

---

(١) المقصود بذلك حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وتطورات الوضع في أوروبا الشرقية.
(٢) لاشك في أن الوقائع اللاحقة أكدت صحة هذا الاستنتاج.

نستطيع أذن ان نستخلص ان نقدهم لايقدم حلولاً، ولايستهدف أن يقدم حلولاً، لمعضلات الانتفاضة. ان له وظيفة اخرى. ولكن ثمة بالتأكيد حاجة ملحة لتشخيص مختلف، تشخيص واقعي وعلمي، لهذه المعضلات. ولايمكن التوصل إلى هذا التشخيص إلا من خلال تقييم نقدي لمسيرة الانتفاضة بمراحل تطورها المختلفة، تقييم يهدف إلى ابراز المعضلات الحقيقية وبلورة، أو اقتراح، حلول ملموسة لها بهدف تبين السبل نحو استنهاضها وتجديد زخمها. وهذا هوما تسعى اليه هذه الوثيقة: ان تبلور خطوطاً عريضة لرؤية نقدية لمسار الانتفاضة واقتراحات بشأن الاتجاهات الرئيسية لبرنامج العمل الهادف إلى استنهاضها ومعالجة معضلاتها.

هذه الخطوط العريضة هي أفكار أولية مطروحة للحوار الشعبي. انها لاتدعي الكمال، ولاتقدم اجوبة جاهزة على كل شيء، بل تهدف فقط إلى اعادة الحوار حول معضلات الانتفاضة إلى الحيز الذي ينبغي أن يتركز عليه، ان تبرز العناصر الرئيسية التي ينبغي أن يدور حولها، وان تقترح عناوين حلول مفتوحة للتطوير والتعميق والاغناء من خلال اوسع مشاركة جماهيرية في الحوار حولها. فالانتفاضة حركة شعب باكمله. والشعب هو وحده، بمبادراته الثورية الخلاقة، القادر على بلورة الاجوبة على معضلاتها. ونحن نرى وظيفتنا، كحزب ثوري، أن نحفز هذه المبادرات ونعمل على تعميمها وتنظيمها، لا ان نحل بديلاً عن الشعب في اطلاقها.

من هذا المنطلق نحن نؤيد بحرارة ضرورة استمرار وتطوير حركة الحوار الشعبي حول معضلات الانتفاضة وسبل استنهاضها. وسوف نسعى لتتخذ هذه الحركة افضل الاشكال التنظيمية المناسبة، الشعبية في المواقع. ونحن نقترح أن لا تكتفي هذه المؤتمرات بتشخيص المشكلات، بل ان تتجاوز ذلك نحو بلورة الحلول ونحو تشكيل الاطر التي تعبيء قوى الشعب لوضع هذه الحلول موضع التنفيذ. من الضروري أن تنبثق عن هذه المؤتمرات لجان منتخبة ديمقراطياً، تتمثل فيها كل القوى الوطنية الفاعلة، وتشكل المرجعية الوطنية المحلية المعترف بها جماهيرياً والتي تحظى باجماع الشعب. ان اقامة هذه اللجان المنتخبة، واخضاع جميع الاطر النضالية على الصعيد المحلي لسلطتها، يمكن أن يشكل مدخلاً لايجاد حل لمعظم التجاوزات والسلبيات ولسد الفراغ الناجم عن تراجع حركة اللجان الشعبية بصيغتها القديمة المليئة بالثغرات.

ولكننا نشدد على أن يتخذ الحوار سمته الديمقراطية العميقة بمعنيين: ان يحتكم إلى أوسع مشاركة جماهيرية ممكنة، وأن يبتعد عن أساليب الابتزاز والهيمنة وفرض الوصاية واللجوء إلى العنف.

ان التمايز بين نهجين في نقد المشكلات الراهنة للانتفاضة هو امتداد للصراع الدائر داخل حركة الانتفاضة منذ اندلاعها، بين اتجاهين لكل منهما مضمونه الاجتماعي ورؤيته لمسار الانتفاضة وآفاقها. ومن الطبيعي ان يزداد هذاالصراع سخونة في ضوء الانقسام السياسي الذي عانت منه حركتنا الوطنية منذ بدء مسيرة مدريد. ولكن ليس من الطبيعي على الاطلاق ان ينزلق هذا الصراع إلى اتون الفتنة والاقتتال والعنف الدموي بين أبناء الشعب الواحد. فلقد كان ممكناً وضرورياً، ولا يزال، ان يدار هذا الصراع في اطار الحرص على الوحدة الوطنية في النضال المشترك ضد الاحتلال، وان يدار بالوسائل الديمقراطية التي تستبعد العنف ومحاولات فرض الهيمنة بالقوة، وتحرم الاقتتال، وتسعى إلى حل الخلافات بالحوار وبالاحتكام إلى إرادة الشعب. ان التأكيد على هذا المبدأ يصبح أمراً أكثر إلحاحاً في ضوء تفاقم الاحتكاكات والتوتر في العلاقات بين القوى الوطنية، الذي ابتدأ يتصاعد منذ افتتاح مؤتمر مدريد، والذي بلغ ذروته في الاحتراب الدامي الذي شهده قطاع غزة[1] مؤخراً. ان الايغال في هذا الطريق لا يقود سوى إلى الكارثة. وينبغي درء الكارثة بتغليب المصلحة الوطنية العليا، مصلحة النضال المشترك ضد الاحتلال، وبالاحتكام إلى ارادة الشعب ونبذ نزعات الهيمنة وفرض الوصاية على الشعب وعلى القوى الأخرى بالقوة.

من الملفت للنظر أن هذا التفجر المأساوي للفتنة في غزة جاء في اعقاب الانتخابات الإسرائيلية[2] التي افضت إلى انهيار حكومة الليكود وتكليف اسحق رابين بتشكيل حكومة جديدة. قد لايكون ثمة صلة مباشرة بين الحدثين. ولكن لا يمكن، كما يبدو، النظر إلى هذا التصعيد المؤسف للاحتراب الداخلي بمعزل عن القرارات الخاطئة ووحيدة الجانب للتحول الذي أفرزته الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة، وأبرزها الإغراق في تعليق الآمال المتفائلة على رابين وسياسته او الاعتقاد المقابل بأن طريق الحل الأميركي قد أصبحت سالكة بدون عقبات بمجرد نجاح رابين[3]. ان هذه القراءات الخاطئة وحيدة الجانب لانها تختزل رؤيتها للوضع المستجد على النظر إليه من زاوية واحدة هي ما يريده رابين، وما تريده واشنطن، وتتجاهل عنصراً آخر شديد الاهمية هو الانتفاضة وما ينبثق عنها من عناصر قوة للموقف الفلسطيني يمكن أن تكون فاعلة التأثير اذا ما احسن استنهاضها وتوظيفها باستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة وواقعية ومتماسكة تستثمر الآفاق والفرص التي يفتحها هذا التطور الجديد بنفس القدر الذي تشكل فيه ضمانة لدرء المخاطر التي ينطوي عليها.

---

(١) المقصود بذلك الخلافات الدموية بين حركتي فتح وحماس في الأسبوع الأول من شهر تموز (يوليو) ١٩٩٢.
(٢) المقصود بها انتخابات الكنيست في ١٩٩٢/٦/٢٣.
(٣) راجع الحرية أعداد ٤٥٩ (٩٢/٧/٥)، ٤٦٠ (٩٢/٧/١٢)، ٤٦١ (٩٢/٧/١٩)، ٤٦٢ (٩٢/٧/٢٦).

لقد كان استمرار الانتفاضة، طيلة أربع سنوات ونيف، وفشل كل محاولات حكومة الليكود (بمشاركة حزب العمل ثم بدونها) في التوصل إلى قمعها واخمادها، كان هذا هو العامل الرئيسي في تفاقم الازمة التي يعاني منها العدو الإسرائيلي على مختلف الصعد والتي قادت إلى انهيار حكومة الليكود واليمين المتطرف والى انفضاض الناخب الإسرائيلي عن اطروحاتها القائمة على «ارض إسرائيل الكبرى» و«السلام مقابل السلام». هذه الحقيقة يعترف بها قادة الليكود انفسهم[1] اكثر مما يعطيها حقها بعض الفلسطينيين والعرب. ان البعض يحاول أن يفسر هذا التحول في الرأي العام الإسرائيلي بالاشارة إلى جملة من العوامل من بينها تفاقم المشكلات الاقتصادية، وحجب ضمانات القروض الأميركية، وتزايد معدلات البطالة، وفشل سياسة الاستيعاب واستشراء الفساد في المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، والخلافات الداخلية في الليكود إلخ... والحقيقة أن معظم هذه العوامل ترتبط ارتباطاً مباشراً بالانتفاضة. إنها، في معظمها، مظاهر تعكس عمق الأزمة التي بات يعاني منها المجتمع الإسرائيلي بفعل استمرار الانتفاضة من جهة، وفشل السياسات الهادفة إلى قمعها، والتي انتهجتها حكومة الليكود، وشاركها فيها حزب العمل لفترة، من جهة أخرى[2].

ولعل من أكثر التفسيرات تضليلاً، ذلك التفسير الذي يحاول أن ينسب سقوط الليكود إلى الموقف الذي اتخذه الجناح اليميني في م.ت.ف. وانصاره في الداخل، بالمشاركة في المفاوضات وفق صيغة مدريد. ان هذا التفسير يحاول أن يفقأ عين الحقيقة مباشرة. أنه يتجاهل حقيقة أن أسهم الليكود لدى الرأي العام الإسرائيلي قد ارتفعت بمعدلات صاروخية في الفترة التي أعقبت مؤتمر مدريد مباشرة، كما دلت على ذلك جميع استطلاعات الرأي حينذاك[3] (ولقد كان هذا هو العامل الرئيسي الذي دفع بالليكود إلى الموافقة على اجراء انتخابات مبكرة). كما انه يتجاهل حقيقة ان استمرار المشاركة الفلسطينية والعربية في مفاوضات السلام كانت هي الورقة الرابحة والحجة القوية الوحيدة في حملة الليكود الانتخابية. فهذه المشاركة تمت على قاعدة القبول بالشروط المسبقة والمجحفة، والتي فرضتها حكومة الليكود على عملية السلام، وتساوقت معها الاطراف الدولية الراعية للمفاوضات وبخاصة واشنطن تحت ضغط حكومة الليكود. وهذه الشروط، التي قبلها الجانب الفلسطيني المنخرط في المفاوضات، هي أكثر تشدداً وتطرفاً لصالح إسرائيل مما

---

(١) راجع سيمحادانداف. قراءة مدققة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية (الآفاق الجدلية) الحرية عدد ٤٦٠ (١٩٩٢/٧/١٢).
(٢) سيمحادانداف. مصدر سبق ذكره.
(٣) راجع صحيفة حداشوت تاريخ ١٩٩١/١١/١٥ أو الحرية عدد ٤٣٠ تاريخ ١٩٩١/١١/٢٤.

كان يمكن ان يقبل به، بل ومما يدعو اليه نظرياً على الاقل، برنامج حزب العمل[1]، ناهيك عن القوى الصهيونية الاخرى التي تقف على يساره والتي تشكل الان احد ركائزها الحكومة الجديدة[2]. ومن الطبيعي أن تشكل المشاركة الفلسطينية وفق هذه الشروط سلاحا بايدي الليكود ليضلل الناخب الإسرائيلي بالإدّعاء بأن سياسة التصلب والتعنت ليست عقبة في طريق السلام، بل هي بالعكس السبيل الوحيد لاجبار الفلسطينيين والعرب على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد كان هذا بالفعل هو محور حملة الليكود الانتخابية. ولم يحطم منطق هذه الحملة سوى استمرار وتصاعد الانتفاضة التي خاطبت الناخب الإسرائيلي برسالة مضادة فحواها أن الشعب الفلسطيني مصمم على مواصلة النضال من اجل حقه في الاستقلال الوطني، وأن لاسبيل إلى السلام سوى الاستجابة لهذا الحق، وان شروط الليكود - حتى لو وافق عليها فريق فلسطيني متنفذ - لن تكون مقبولة من الشعب الفلسطيني ولن تقود بالتالي إلى السلام.

والحقيقة إن أية مراجعة نقدية جادة، على المستوى القيادي والشعبي الفلسطيني، يجب أن تتوقف، في ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، أمام القرار المتسرع الذي اتخذته قيادة م.ت.ف. وامتداداتها في الداخل، بقبول المشاركة في مفاوضات مدريد - واشنطن على أساس الشروط الليكودية المجحفة[3]. فالتحول الذي افرزته الانتخابات الإسرائيلية يثبت أن هذا القرار كان يستند إلى تقديرات خاطئة تنبثق من الافتقار إلى الثقة بقدرة الانتفاضة على فتح ثغرة في جدار التعنت الإسرائيلي، ومن الافتراض بأن المعطيات الاقليمية والدولية التي تشكلت في أعقاب حرب الخليج ثابتة ولا يمكن تغييرها. ولسوف تثبت التحولات في المنطقة والعالم خلال السنوات القليلة المقبلة، بل أن بوادرها قد بدأت تبرز ببطء ولكن بثبات، إن الافتراض الثاني لا أساس له[4]. أما نتائج الانتخابات الإسرائيلية فقد دلت بوضوح ان تفاقم أزمة العدو، على مختلف الصعد الامنية والسياسية والاقتصادية، بفعل استمرار الانتفاضة وانعكاساتها على الوضع الإسرائيلي، قد ادى فعلاً إلى انعطاف ملموس في الرأي العام الإسرائيلي بعيداً عن سياسة الليكود والتطرف اليميني ولصالح قوى الوسط و«اليسار» الصهيوني التي تتبنى بعض أجنحتها (حمائم العمل وميرتس) موقفاً معلناً يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويدعو إلى التفاوض مع منظمة التحرير، أي موقفاً يحدد سقفاً للحل أعلى من ذلك الذي وافق عليه الطرف

---

(١) المصدر السابق

(٢) راجع برنامج حكومة العمل، ووثائق الائتلاف مع ميرتس - الحرية عدد ٤٦١ تاريخ ١٩٩٢/٧/١٩.

(٣) راجع عشر موضوعات، مصدر سبق ذكره.

(٤) أثبتت التطورات خلال النصف الثاني من عام ٩٦ وعام ٩٧ صحة هذا الاستنتاج.

الفلسطيني المنخرط في المفاوضات وفقاً لصيغة مدريد [يحتل هذا الجناح الآن حوالي ثلث مقاعد الكنيست: ١٧ من حمائم العمل و١٢ ميرتس و٥ للشيوعيين والعرب] (١).

لاشك أن رابين، رجل «تكسير العظام» الذي يمثل اليمين الصقري في حزب العمل، يسعى - بقوة وسرعة - إلى الالتفاف على هذا التحول الذي أفرزته الانتخابات وتطويقه بتشكيلة ائتلافية حكومية تقوم على قاعدة برنامجه الخاص، برنامج صقور العمل. وهو برنامج يواصل في المضمون انتهاج سياسة تمثل امتداداً لسياسة التعنت الليكودي مع تزويقها بمرونة شكلية تهدف إلى تحسين مكانة إسرائيل الدولية، واستئناف شهر العسل في واشنطن، وتعميق الانقسام في الصف الفلسطيني والعربي. لقد كشف رابين عن جوهر هذا البرنامج في وثيقة «الخطوط العريضة» لسياسة الحكومة والتي تخلو من اية اشارة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام او إلى امكانية الانسحاب وتنفيذ القرار ٢٤٢، كما تخلو من اية اشارة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مما يشكل تراجعاً حتى عن البرنامج المعلن لحزب العمل الذي خاض على أساسه المعركة الانتخابية ونال ثقة الناخبين(٢). كما كشف عنه أيضاً البيان الذي القاه لنيل ثقة الكنيست بما انطوى عليه من عنجهية عنصرية في مخاطبة الشعب الفلسطيني ومحاولة دق اسفين بينه وبين قيادته الشرعية منظمة التحرير، وتزكيته الضمنية لسياسة شامير من خلال الادعاء الكاذب بأن الفلسطينيين هم الذين فوتوا فرص السلام في الماضي، وبدعوته للدول العربية إلى اقتفاء اثر السادات. ويقوم هذا البرنامج على:

١- تعزيز الاستيطان في وادي الاردن ومنطقة القدس الكبرى (اي حوالي ٥٢٪ من أرض الضفة الفلسطينية المحتلة) فضلاً عن هضبة الجولان، تحت ستار التمييز الديماغوجي بين استيطان امني وآخر سياسي.

٢- تعجيل المفاوضات مع «ممثلي السكان» في الضفة والقطاع (مستثنى منها القدس) بهدف الاسراع في تطبيق مشروع الحكم الذاتي بمعزل عن أي التزام بالانسحاب أو تقرير المصير، مما يعني تكريس الاحتلال وتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج وتجزئة وحدة قضيته الوطنية.

٣- الامعان في الفصل بين مسارات الحل الفلسطينية والعربية، تحت شعار «اولوية» مفاوضات الحكم الذاتي، مما يعني الاستفراد بالمفاوض الفلسطيني وزرع الشقاق

(١) راجع اتفاق العمل - ميرتس - الحرية. مصدر سبق ذكره.
(٢) راجع سيمحاتداف. مصدر سبق ذكره.

والانقسام بين الاطراف العربية المعنية بالمفاوضات بهدف اضعاف الموقف التفاوضي لها جميعاً وفتح الطريق للحلول الجزئية والمنفردة.

٤- دعوة الدول العربية إلى الاقتداء بالسادات بهدف فتح الطريق لتطبيع فوري للعلاقات العربية - الإسرائيلية بمعزل عن متطلبات السلام الشامل.

٥- الدعوة إلى وقف فوري للانتفاضة.

ان هذه السياسة الصقرية التي يتبناها رابين تنطلق مما حققه الليكود من منجزات في فرض الشروط المسبقة على عملية السلام وتكبيلها بقيود التصلب والتنكر للحقوق الفلسطينية، وهي تستفيد بلا شك من موافقة الفريق الفلسطيني المنخرط في المفاوضات على هذه الشروط المجحفة وتسعى إلى تكريسها كأمر واقع نهائي، خلافاً للمؤشرات التي برزت بنتيجة الانتخابات الإسرائيلية. وتنطوي هذه السياسة على مخاطر جمة، لا تقل عن مخاطر سياسة الليكود، قد تنعكس سلباً على القضية الوطنية للشعب الفلسطيني بتعجيل المساعي الهادفة إلى فرض حل تصفوي عليه لا يستجيب للحد الأدنى من حقوقه الوطنية.

وتشير هذه الحقيقة إلى مدى الخطأ الذي يقع فيه اولئك الذين افرطوا في التفاؤل بفوز رابين واعتبروا ان هذا بحد ذاته سوف يفتح الطريق للتقدم نحو السلام، والذين يعلقون الآمال على حسن نية رابين ويخدعون انفسهم، أو يساعدونه في خداع الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، بالمرونة اللفظية التي يغلف بها سياسته شبه الليكودية التي سبق لنائبه شمعون بيريس ان اطلق عليها «سياسة الليكود ــ ب». ان هذا «الافراط بالتفاؤل» تنبثق منه سياسة (فلسطينية وعربية) جوهرها الاندلاق على رابين والتساوق معه في تنفيذ الهدف المباشر لبرنامجه: تعجيل وتيرة المفاوضات من اجل حكم ذاتي معزول عن الارتباط بأي التزام إسرائيلي محدد بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢ والانسحاب من الأرض المحتلة، ناهيك عن حق تقرير المصير وحل مشكلة اللاجئين.

ولا شك أن سياسة فلسطينية كهذه سوف تقود إلى كارثة وطنية، حتى لو غلفت نفسها بعبارات براقة عن «الحل الانتقالي» و«نقل السلطة». ذلك ان من الواضح ان القبول بحكم ذاتي معزول عن الارتباط بجدول زمني محدد للانسحاب الكامل وممارسة حق تقرير المصير، سوف يعني تمزيق الصف الوطني الفلسطيني وتسديد طعنة موجعة للانتفاضة، وفتح الطريق للتطبيع العربي ــ الإسرائيلي القائم على الحلول الجزئية والمنفردة، وتراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، الامر الذي سيفقد الشعب الفلسطيني أبرز أسلحة الضغط وعناصر القوة ويولد ظروفاً تمكن إسرائيل من فرض

الأمر الواقع وتكريس الاحتلال وتحويل «الحل الانتقالي» المزعوم إلى الجزء الرئيسي من الحل النهائي[1]. وعلى صخرة هذا الواقع سوف يتحطم كل الكلام عن تطوير «الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة» وسوف يتبخر ليتضح أنه لا ينطوي سوى على سراب وأمنيات خادعة وأوهام كاذبة. إن سياسة فلسطينية تقوم على هذا الوهم هي الوصفة المؤكدة لمساعدة رابين على النجاح في مساعيه الهادفة إلى تطويق النتائج التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية، وهي فضلاً عن ذلك تؤدي إلى سد الآفاق وإضاعة الفرص التي يفتحها الانعطاف الواضح للرأي العام الإسرائيلي بانفضاضه عن سياسة الليكود والتطرف اليميني.

ذلك أن مما لاشك فيه أن هذا التحول يفتح ثغرة في جدار التعنت الإسرائيلي ويوفر بالتالي آفاقاً وفرصاً افضل لتسليط ضغط مؤثر على إسرائيل يهدف حملها على الامتثال للشرعية الدولية والرضوخ لمتطلبات السلام الشامل. ان سياسة رابين تسعى إلى اغلاق هذه الثغرة ونقل الكرة إلى الملعب الفلسطيني والعربي. ولكن ثمة امكانية لاحباط هذه المناورة الرابينية الخبيثة اذا ما نجحت القوى الوطنية الفلسطينية، والاطراف العربية المعنية بعملية السلام، في بلورة سياسة صائبة تبتعد عن الاغراق في الاوهام وتعليق الآمال على رابين وسياسته، وتستأنف الضغط على إسرائيل وعلى المجتمع الدولي لوضع قطار الحل السياسي على السكة الصحيحة التي تفضي إلى سلام شامل ومتوازن.

الوضع المستجد الذي انتجته الانتخابات الإسرائيلية، اذن، لا ينبغي النظر اليه من زاوية وحيدة الجانب. انه وضع معقد ينطوي على مخاطر كبرى ولكنه في الوقت نفسه يفتح آفاقاً جديدة للانتفاضة ويوفر فرصاً يمكن استثمارها بسياسة صائبة. وهو بلا شك يضع القضية الوطنية الفلسطينية أمام مفترق طرق حاسم. فعلى المسار الذي تتخذه الحركة الوطنية الفلسطينية، بمختلف فصائلها، تتوقف إمكانية استثمار هذه الآفاق والفرص وتوسيعها باتجاه حل يحفظ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، أو إمكانية الانزلاق نحو مزيد من التردي والتبديد لوحدة هذا الشعب ومنجزات ثورته وانتفاضته الباسلة. ويملي هذا الوضع على جميع القوى الوطنية الفلسطينية أن تسارع إلى السمو فوق الخلافات، وتجاوز الخندقة وراء المواقف المسبقة، والتبصر في حقائق الوضع الجديد بما يمكنها من استخلاص استراتيجية موحدة صائبة تقود الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان.

إن الشرط الرئيسي لاجتياز هذا المنعطف بنجاح هو تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة خطة وطنية فلسطينية شاملة تجابه الوضع الجديد بسياسة واقعية صائبة تدرك

---

(١) راجع تفسيرات حكومة نتنياهو لاتفاق الخليل (الحرية عدد ٦٧٢ تاريخ ٩٧/١/٢٦) للتأكد من صحة هذا الاستنتاج.

عناصر القوة في الموقف الفلسطيني وتسعى لاستنهاضها، بما يمكن من درء مخاطر هذا الوضع واستثمار وتوسيع الآفاق التي يفتحها.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطة تتطلب صوغ استراتيجية فلسطينية جديدة في التعامل مع عملية السلام بهدف تصويب صيغة التمثيل الفلسطيني فيها وارسائها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية بديلاً عن رسائل الدعوة الأميركية لمؤتمر مدريد، كما تتطلب بلورة سياسة تحرك جديدة على الصعيدين العربي والدولي تهدف إلى توحيد الموقف العربي وتصعيد الضغط على إسرائيل كي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية. ولكن الركيزة الرئيسية لهذه الخطة هي، بالتأكيد، تعزيز الفعل النضالي للانتفاضة، وتأكيد الاجماع الوطني الشامل على مواصلة مسيرتها حتى دحر الاحتلال، وحل المعضلات التي تعاني منها بما يمكن من تصعيدها وتجديد زخمها. وتلك هي المهام التي سوف تتناولها بالبحث هذه الوثيقة.

(١)

يتزايد الحديث مؤخراً، عن «تراجع» الانتفاضة، ويجري إبراز «الثغرات والصعوبات» التي تعاني منها، وترتفع الاصوات بالدعوة إلى «اعادة تقييم» شاملة لمسيرتها. ومنذ نهاية حرب الخليج، تلقى هذه الأصوات صدى لها في اوساط معينة من الحركة الوطنية الفلسطينية، يتسع نطاقها بشكل ملحوظ منذ بدء المفاوضات التي انطلق قطارها في مؤتمر مدريد. وتزعم تلك الاصوات ان هذا «التراجع» في أوضاع الانتفاضة يعود إلى حالة الاحباط التي يفترض انها قد سادت صفوف الجماهير بفعل نتائج حرب الخليج وبسبب تفاقم الصعوبات بعد اربع سنوات ونيف من المجابهة المتواصلة مع الاحتلال.

مما لا شك فيه ان الانتفاضة تشهد تراجعاً في بعض مظاهرها وجموداً في عدد من محاور تقدمها، وان الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة وبروز النتائج السلبية للثغرات التكوينية في بنيانها التنظيمي تتطلب بالحاح وقفة مراجعة واعادة تقييم. وسيكون ذلك محور المعالجة في هذه الوثيقة بهدف استخلاص اتجاهات العمل لاستنهاض وتجديد زخم الانتفاضة وتصويب الثغرات ومظاهر الخلل في بنيتها. ولكن علينا أن ننطلق نحو هذه المعالجة من ضرورة دحض فرضية «الاحباط الجماهيري» وفضح جذرها الاجتماعي ووظيفتها السياسية. فالحقيقة ان الانتفاضة لا تعاني من تراجع في مستوى الاستعداد الكفاحي للجماهير الشعبية، وخصوصاً جماهير الطبقات الاجتماعية التي شكلت منذ البداية محرك الانتفاضة وطاقتها الدافعة، بقدر ما هي تعاني من تراجع الدور المنظم الذي تؤديه القوى الوطنية المؤطرة في قيادتها بسبب من حالة التردد والاحباط وانسداد الافق التي تتفشى وسط شريحة اجتماعية بعينها تنتمي اليها غالبية الصفوف القيادية لهذه القوى.

ان هذا التناقض بين مستوى الاستعداد الكفاحي المتقدم للجماهير وبين تراجع الدور القيادي المنظم للقوى الوطنية، يدفع الانتفاضة إلى حالة فريدة من العفوية تعبر خلالها الجماهير (بما فيها قواعد الاطر الوطنية) عن اندفاعها لمقاومة الاحتلال بوسائل واتجاهات عمل تفتقر إلى التنسيق والتكامل ضمن استراتيجية نضالية موحدة. ويكمن في هذا سبب التراجع الذي تشهده الانتفاضة في عدد من محاور التقدم التي شقتها خلال عامها الأول، والوضع الدفاعي الذي انكفأت اليه. ولكن هذا الوضع، رغم الخطورة الكامنة في استمراره، ما يزال يختزن طاقة كفاحية جماهيرية لمقاومة الاحتلال تكفل استمرار

الانتفاضة وتواصلها وتكفي لاحداث توازن بينها وبين القدرة القمعية الإسرائيلية يحول دون تمكين العدو من شن هجوم مضاد شامل لتصفية الانتفاضة.

وتعبّر هذه الطاقة عن نفسها في استمرار، بل تصاعد، فعالية الانتفاضة في التصدي لقوات الاحتلال والمواجهات المباشرة معه، رغم التراجع في منجزاتها على بعض المحاور الاخرى. تبين المعطيات التي نشرها الناطق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي إن عدد فعاليات المقاومة الموجهة ضد الاحتلال خلال السنة الرابعة للانتفاضة، رغم ميله إلى الانخفاض بالمقارنة مع ما كان عليه خلال العامين السابقين، ما يزال يزيد بنسبة ٤٠٪ تقريباً على مستوى الفعاليات الذي شهدته السنة الأولى للانتفاضة[1]. وقد تزايد على نحو ملموس، خلال السنة الرابعة، الميل إلى استخدام وسائل المقاومة المباشرة ضد جنود الاحتلال والمستوطنين والعملاء[2]. ويعكس هذا الميل نزوعاً جماهيرياً تلقائياً لمجابهة العنف القمعي الإسرائيلي بعنف ثوري يهدف إلى رفع الكلفة المادية والبشرية لاستمرار الاحتلال. ورغم تبجحاتهم حول قرب «تصفية الانتفاضة» يعترف قادة العدو، العسكريون منهم والسياسيون، إن نطاق السيطرة الدائمة للجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة يقتصر على مراكز المدن وخطوط المواصلات الرئيسية، وان قسماً هاماً من المناطق يقع عملياً تحت سلطة الانتفاضة[3].

ويشكل هذا الوضع اساساً للتوازن القائم الذي لا يملك العدو، راهناً، الوسائل اللازمة لكسره، بسبب مزيج من الاعتبارات والعوامل السياسية وغيرها. ان حكومة الليكود واليمين المتطرف التي جاءت إلى الحكم تحت غطاء من المزايدات الديماغوجية حول تصفية الانتفاضة بوسائل القمع، ووضعت هذه المهمة على رأس أولويات برنامجها، وجدت نفسها مضطرة، بعد شهور من تشكيلها، إلى سلوك سياسة أخرى، في الممارسة العملية، تختلف عن مواقفها المعلنة. وتقوم هذه السياسة، في الجوهر، على محاولة تقليص مساحة التصادم المباشر مع الجماهير المنتفضة، والتركيز على استنزاف طاقات الانتفاضة عبر استغلال الثغرات في بنيتها واستثمار الصعوبات الحياتية التي تعاني منها الجماهير باللجوء إلى مزيج من الاجراءات الادارية والاقتصادية والهجمات القمعية المدروسة ضد أهداف منتقاة، واذا كانت هذه السياسة قادرة على فرض انكفاء الانتفاضة في بعض محاورها،

(١) راجع دانار ١٩٩٢/١٢/٦.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

فهي بالمقابل عاجزة عن تصفية قواعد الانتفاضة واخماد جذوتها، بل هي تنطوي ضمناً على اقرار وتسليم اضطراري بواقع التوازن القائم بين الانتفاضة والاحتلال[1].

ان تصاعد روح المقاومة، الذي يؤشر اليه الازدياد الملموس في الخسائر البشرية التي يتكبدها المحتلون، هو الذي يرغم العدو على التسليم بالتوازن القائم خوفاً من النتائج التي قد تترتب على محاولة كسره.

يوفر هذا التوازن قاعدة لاستمرار الانتفاضة واختزان القوى الكفيلة بتجددها الذاتي. ولكن هذا لا يكفي لتوفير شروط تصعيدها إلى النقطة التي تصبح فيها عامل تأثير حاسم على القرار السياسي للإحتلال بشأن مصير المناطق المحتلة. هذه المفارقة تبرز الحاجة الماسة، موضوعياً، إلى «إعادة تقييم» مسيرة الانتفاضة بهدف بلورة التوجهات النضالية لاستنهاض طاقاتها الكامنة. ولكن علينا أن نميز بشكل صارم بين هذه الحاجة الموضوعية، وبالتالي المشروعة، وبين دعوات «إعادة التقييم» التي تنطلق من الاحباط وتروج له، والتي تنتهي، ضمناً أو صراحة، إلى التشكيك بالانتفاضة كخيار نضالي.

إن هذه الدعوات تكتفي بنقد وابراز، بل وأحياناً تضخيم، المظاهر السلبية في مسيرة الانتفاضة، دون تحليل جذورها واسبابها ودون استخلاص اتجاهات العمل من أجل تصويبها. وتعبر هذه الدعوات عن نزعة تصفوية اذ تطالب بإنهاء المظاهر الراهنة للانتفاضة وتحجم عن طرح توجه واقعي بديل. وهي تمتنع عن تقديم حلول ملموسة للمشكلات التي تعاني منها الانتفاضة وتكتفي بتشخيصها ونقدها، بل والمبالغة في تضخيم آثارها السلبية.

سوف نوضح ان اصحاب هذه الدعوات هم انفسهم، بما يمثلونه من اتجاهات سياسية وقوى اجتماعية، واحياناً كأفراد، يتحملون القسط الاوفر من المسؤولية عن بروز وتفاقم المشكلات التي ترتفع اصواتهم الآن بانتقادها. ذلك ان معظم هذه المشكلات تنبثق، في الاساس، من التناقض بين المستوى المتقدم للاستعداد الكفاحي لدى الجماهير الشعبية من جهة وتخلف الدور الذي تؤديه الفصائل الوطنية في تأطير هذا الاستعداد وتنظيمه وقيادته من جهة اخرى. ويعود هذا التخلف في جوهره إلى الثقل الاستثنائي الذي يحتله في الصفوف القيادية لهذه الفصائل ممثلو شرائح اجتماعية معينة من البورجوازية الوسطى كانت دوماً تبدي تردداً ازاء مهمات تعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للانتفاضة وتوطيد سلطة الشعب، فهي تخشى ان يؤدي ذلك إلى اختلال في نسبة القوى

---

(١) المصدر السابق.

الطبقية في المجتمع يعرض للخطر مكانتها كشريحة اجتماعية، وموقعها القيادي في الحركة الوطنية.

لقد راهن هؤلاء على امكانية «الاستثمار السياسي» للانتفاضة كعامل ضغط للتوصل إلى حل سياسي سريع كانوا يتوهمون ان شروطه الدوليه والاقليمية ناضجة وان الطريق اليه هو استرضاء الولايات المتحدة والاستجابة لشروطها المسبقة واملاءاتها. ولذلك فقد بذلوا كل جهد لضبط مسيرة الانتفاضة ضمن حدود هذه الوظيفة وتقنين وتيرة تطورها واخضاعها لمتطلبات التحرك السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير وقيادتها المتنفذة. وروجوا، خلال الفترة الاولى، لنزعة «تقديس» الانتفاضة بهدف تعطيل أي بحث نقدي لمشكلاتها يمكن من الارتقاء بها إلى طور ارقى. وعندما تبين، قبيل نشوب ازمة الخليج، ان شروط الحل السياسي الذي راهنوا عليه لم تتضح بعد، بدأوا فجأة بالحديث عن «مأزق» الانتفاضة الذي هو ليس سوى مأزقهم هم الناجم عن عقم وتهافت مراهناتهم واوهامهم. واثر نتائج حرب الخليج، وبعد تفكك المنظومة الاشتراكية، ثم الاتحاد السوفييتي وانهيار التوازن الدولي الذي كان قائماً في حقبة الحرب الباردة، استخلص هؤلاء أن «العصر الأميركي» يسود العالم دون منازع وانه لا مناص من التأقلم معه والخضوع الكامل لشروطه والتكيف مع مخططاته للحل. وهذا هو سبب «الاحباط» الذي يسود صفوفهم والذي ينسبونه زوراً إلى جماهير الانتفاضة وهي منه براء. وبذلك انتقلوا من نزعة تقديس الانتفاضة إلى نزعة تصفيتها. فهي استنفذت، بالنسبة لهم، اغراضها كورقة ضاغطة (خصوصاً بعد أن تبين اندفاع الولايات المتحدة لترتيب اوضاع المنطقة وضمان استقرارها عبر تسوية ازمة الشرق الأوسط) واصبحت تشكل شيئاً فشيئاً عقبة في طريق توجهاتهم نحو التأقلم مع «العصر الأميركي» وحلوله التصفوية للصراع الدائر في منطقتنا.

من هنا تنطلق دعواتهم إلى «إعادة التقييم» التي تصاعدت واسفرت عن فحواها التصفوي بوضوح اكبر، منذ ان نجحت الدبلوماسية الأميركية في اطلاق المفاوضات عبر مؤتمر مدريد، وما ولده هذا النجاح من انتعاش لاوهامهم بقرب الحل. وتأتي هذه الدعوات، في هذا الظرف بالذات، لتلبي وظيفة سياسية محددة في اثارة التساؤلات حول جدوى خيار الانتفاضة وتبرير سياسة الانخراط في المفاوضات وفق الشروط الأميركية - الإسرائيلية المذلة وتهيئة الرأي العام الشعبي الفلسطيني لاستقبال الحل الموهوم الذي تعول بعض الأوساط على الوصول اليه من خلال هذه المفاوضات.

من المؤكد أن هذه الدعوات تقف على النقيض من الحاجات الفعلية للانتفاضة، بل هي تمهد لمغادرة مواقعها. ولكن تشديدنا على فضح ونبذ هذه الدعوات الانهزامية لا ينبغي ان يصرفنا عن، بل ينبغي بالعكس ان يشكل لنا حافزاً اضافياً، للتصدي للحاجة الماثلة موضوعياً، الحاجة إلى اعادة تقييم مسيرة الانتفاضة ومعالجة ثغراتها بهدف دفعها إلى الأمام وتجديد زخمها. تلك مهمة تنتظرها الانتفاضة بالحاح. وهي مهمة كبرى تقع على عاتق جميع الوطنيين المخلصين للانتفاضة والمتمسكين بها خياراً للنضال من اجل الاستقلال.

إعادة التقييم المطلوبة ينبغي ان تنطلق من التمسك بخيار الانتفاضة وتهدف إلى بلورة البرنامج النضالي الكفيل باستنهاض قدراتها المختزنة وتجديد زخمها. وهي تتطلب تحليلاً نقدياً لمسار الانتفاضة في تتابع مراحلها، تشخيص المنجزات التي أحرزتها على مختلف محاور صراعها مع الاحتلال، تحليل التراجعات والاخفاقات التي منيت بها في بعض هذه المحاور واسبابها الكامنة، واستخلاص خبراتها ودروسها، وبين معالم البرنامج القادر على استنهاض طاقاتها واستئناف تقدمها.

(2)

تقييم نقدي لمسيرة الانتفاضة

تستمد الانتفاضة قوتها الدافعة من كونها ثمرة التفاعل بين عاملين:

الأول هو احتدام التناقض الموضوعي في المصالح بين الشعب، بكافة طبقاته الوطنية، من جهة وبين الاحتلال من جهة اخرى.

الثاني هو الدرجة المتقدمة من الوعي والتنظيم التي اكتسبتها الحركة الجماهيرية في نضالها ضد الاحتلال على مدى عقدين ونيف.

العامل الاول هو معطى موضوعي دائم، نسبياً، يبقى يشكل حافزاً لتأجيج الانتفاضة وتجددها حتى يزول الاحتلال، اذ هو يجعل من الانتفاضة. حاجة وضرورة تاريخية. ولكن الضرورات التاريخية لا تجد طريقها إلى التحقق في مجرى المسار الفعلي لحركة التاريخ ما لم تقترن بوعي الجماهير لها وابتداعها اشكال التنظيم المناسبة لتجسيدها. ولذلك فان الارتقاء بمستوى تنظيم الحركة الجماهيرية، وبدرجة وعيها النضالي في مجرى الانتفاضة، هو العامل المكمل الذي لا غنى عنه من اجل ضمان النهوض بوتيرة الانتفاضة، وتصاعدها. واي تقييم نقدي جاد لمسيرة الانتفاضة، من موقع الحرص على تواصلها، ينبغي ان يتركز على تحليل هذا العامل الذاتي ودور القوى الطليعية، القوى الوطنية المناهضة للاحتلال، في توفيره والوفاء بمستلزماته.

تنطلق الجبهة الديمقراطية في تقييمها لمسيرة الانتفاضة من حقيقة كونها حرب الاستقلال الوطني التي يخوضها الشعب على أرضه ضد العدو المحتل. ويدور الصراع في هذه الحرب، كما في جميع الحروب، على محاور وجبهات متعددة، ويتطور الميزان الاستراتيجي للحرب وفقا للمحصلة الاجمالية للصراع على جميع هذه المحاور والجبهات، لا على بعضها فقط. والانتفاضة هي حرب شعبية. انها الشكل الفلسطيني المتميز من اشكال الحرب الشعبية، المنسجم مع خصائص الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وموازين القوى الداخلية والاقليمية والدولية التي تحكم هذا الصراع. ومثل سائر الحروب الشعبية، فإن مسارها لا ينبغي تقييمه وفقاً لمعطيات عسكرية محضة، بل وفقاً لمحصلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعنوية، التي تشكل عناصر ضغط على العدو، عناصر انهاك واستنزاف لإرادته، بما يجبره في النهاية على البحث عن حل سياسي. وكما في سائر الحروب الشعبية ذات السمة الوطنية التحررية، فإن مسألة تنظيم الشعب

ووحدته، مسألة الوحدة الوطنية والتعبئة الديمقراطية المنظمة للجماهير، تلعب دوراً حاسماً في تأمين الاستمرارية، وتراكم المنجزات، وتوفير شروط النصر.

إن التذكير بهذه البديهيات يبدو ضرورياً من اجل تحديد عناصر التقييم المطلوب، إذا اريد لهذا التقييم ان يكون عملياً (اي ان ينصب على تشخيص الواقع الموضوعي) وثوريا (اي ان ينطلق من الحرص على استمرار الانتفاضة واستنهاض عوامل التطوير فيها، لا الارتداد عنها). وينبغي ان يبقى ماثلاً في الاذهان، ونحن بصدد اجراء هذا التقييم، انه بينما تمتلك الانتفاضة قدرة على الاستمرار والتواصل بفضل طاقاتها الذاتية المحضة، فإن قدرتها على الانتصار مرهونة، إلى جانب ذلك، بالنجاح في توظيف ما تحدثه من تفعيلات وانعكاسات على الصعد العربية والدولية، والداخلية الإسرائيلية، وتجييرها في خدمة توليد ضغط ملموس على مراكز القرار الدولي والإسرائيلي لصالح اهداف الانتفاضة. ان تقييم مسيرة الانتفاضة، اذن،ينبغي ان لا يقتصر على فحص النتائج المتحققة على الأرض في صراعها مع الاحتلال، بل أن يشمل ايضاً مدى نجاح السياسة الرسمية الفلسطينية، بما فيها القيادات الوطنية في الداخل، في تثمير منجزات الانتفاضة واستنهاض تفعيلاتها على الساحات العربية والدولية، والداخلية الإسرائيلية.

منذ الشهور الاولى لانطلاقتها طورت الانتفاضة، بصورة تكاد تكون تلقائية، استراتيجية متكاملة هدفها المركزي انتزاع الاستقلال الوطني ووسائلها لتحقيقه تمتد على محاور ثلاثة مترابطة:

☆ **المحور الأول،** هو تصعيد المقاومة الشعبية المناهضة للاحتلال وتحويلها إلى حالة جماهيرية تمتزج فيها التحركات «السلمية» المطلبية والاحتجاجية، بأساليب العنف الجماهيري ومواجهات الشوارع مع قوات الاحتلال، وبمختلف أشكال النضال.

☆ **المحور الثاني،** هو التقدم التدريجي على طريق فصم روابط التبعية القائمة بين المجتمع الفلسطيني وبين العدو المحتل، وبناء المقومات (الركائز، الاسس التحتية) للاستقلال الوطني عبر تفكيك الركائز المحلية لسلطة الاحتلال، وبناء وتوطيد سلطة الشعب والمقاطعة المتنامية، الاقتصادية والادارية، للاحتلال والعصيان المنظم لجهازه وانظمته.

☆ **أما المحور الثالث،** فهو التأثير في المحيط العربي والإسرائيلي والدولي بهدف توليد مناخ ضاغط لصالح تلبية مطالب الانتفاضة، سواء بالفعاليات النضالية وما تنطوي عليه من نداءات موجهة إلى الرأي العام في هذه الدوائر الثلاث، أو بالتحرك السياسي

والدبلوماسي الهادف إلى تثمير نتائج العملية النضالية الدائرة على الارض وترجمة منجزاتها إلى مكاسب سياسية وتوظيف هذه المكاسب في خدمة التقرب من اهداف الانتفاضة.

نقول ان عملية تطوير هذه الاستراتيجية المتكاملة جرت بصورة تكاد تكون تلقائية، لان أياً من القوى الوطنية المنظمة المنخرطة في الانتفاضة لم يكن يمتلك تصوراً استراتيجياً متكاملاً لمسيرتها في شهورها الأولى، ولان هذا التوجه الاستراتيجي قد تبلور عبر الممارسة العملية للفعل الانتفاضي خلال هذه الفترة الاولى ولعبت المبادرات الثورية الخلاقة للجماهير الشعبية نفسها دوراً حاسماً في بلورته. وبفضل المبادرة الشعبية وفعلها الضاغط شق هذا التوجه طريقه عبر الصراع الذي دار في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الوطن وخارجه، ضد اتجاهين خاطئين في فهم دور الانتفاضة وآفاقها ومعالم استراتيجيتها النضالية:

☆ **الاتجاه الأول**، يتبنى ازاء الانتفاضة موقفاً «استعمالياً» محضاً، ويرى فيها مجرد ورقة ضغط تكتيكية لتحسين مكانته في اطار تحالفاته العربية ومواقعه الاقليمية والدولية ولتحريك مساعي الحل السياسي، ويفتقر هذا الاتجاه إلى الثقة بطاقات الجماهير المنتفضة او بقدرة الانتفاضة على الاستمرار والتصاعد حتى انتزاع الاستقلال. ان ممثلي هذا الاتجاه، في الداخل كما في الخارج، يبدون قلقاً وترددا ازاء المهمات التي تكفل تجذير الانتفاضة وتعميق طابعها الجماهيري الديمقراطي، ويخشون انعكاساتها على النفوذ الاجتماعي للشرائح الطبقية التي يعبرون عن مصالحها: شرائح البورجوازية التقليدية والوسطى في الداخل، ويمين البورجوازية البيروقراطية وامتداداته الكومبرادورية في الخارج.

إن جُلّ اهتمامات هذا الاتجاه تتركز على «الاستثمار السياسي» للانتفاضة، أي استخدامها كعنصر ضغط محدود في اطار استراتيجية للتحرك السياسي تقوم على الوهم بامكانية التوصل إلى حل من خلال استرضاء الولايات المتحدة والاستجابة لمطالبها وشروطها المسبقة والافراط في اشارات «حسن النية» وابداء «الرغبة في التعايش» مع إسرائيل، بدلاً من تطوير الانتفاضة واستنهاض تفعيلاتها العربية والدولية لتشكل ضغطاً متزايداً وعامل تهديد ملموس لمصالحها. لذلك كان هذا الاتجاه يميل دوماً، في الممارسة العملية، إلى كبح مسيرة الانتفاضة وتقنين وتيرتها واخضاعها لمتطلبات التحرك السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير، بدل ان يكون هذا التحرك ـ بالعكس ـ موظفاً في خدمة تعزيز قوى الانتفاضة وتجسيد اهدافها.

☆ **أما الاتجاه الثاني**، فهو الذي يتعاطى مع الانتفاضة كما لو كانت هدفاً قائماً بذاته، لا باعتبارها سبيلاً نضالياً لاحراز اهداف سياسية. ويقيم هذا الاتجاه تعارضاً مصطنعاً بين تصعيد الحركة النضالية للانتفاضة على الارض وبين ضرورة بلورة برنامج وخط سياسي واقعي يكرس منجزات الانتفاضة ويجسد آفاقها بوضوح ويعزز فعلها في المجالين العربي والدولي وداخل إسرائيل. وهو يهمل استكشاف القوانين الموضوعية لتطور مسيرة الانتفاضة ويسعى إلى استباقها والقفز عنها انطلاقاً من نزعة ارادوية تشتق تكتيكاتها النضالية من فورات الحماس والرغبات الذاتية بديلاً عن التحليل الدقيق لنسبة القوى الواقعية في الصراع مع العدو.

لقد استمر هذا الصراع يعكس نفسه على مسيرة الانتفاضة وسياسة قيادتها الموحدة طيلة مراحل تطورها وحتى هذه اللحظة. ومن المؤكد أن كلا من هذه الاتجاهات يمثل تعبيراً عن مواقع طبقية ومصالح اجتماعية معينة. فاذا كانت الانتفاضة قد وحدت الشعب كله في نضال شامل ضد الاحتلال، واجتذبت إلى صفوفها ــ بدرجات واشكال متفاوتة ــ جميع طبقات الشعب وشرائحه الاجتماعية، وانتجت بالتالي تقارباً واسعاً فيما بينها واجماعاً وطنياً شاملاً على اهدافها، فهي لم تؤد، وما كان يمكن أن تؤدي، إلى الغاء التباين في المواقع الطبقية للقوى الاجتماعية المنخرطة فيها او محو التناقضات الثانوية في المصالح فيما بينها، وما تعكسه هذه وتلك من تفاوت في درجة الاستعداد الكفاحي وفي النظرة إلى طبيعة الانتفاضة وآفاقها ومسارها النضالي. وعبر هذا التفاوت عن نفسه ببروز اتجاهات متباينة في رؤية المنحى الاستراتيجي لتطور الانتفاضة، وفي صوغ تكتيكاتها. ولعبت بعض هذه الاتجاهات، وخصوصاً الاتجاه الاول، البورجوازي المحافظ، دوراً في عرقلة مسيرة الانتفاضة وارباك توجهاتها. وتراوحت درجة تأثير هذا الدور السلبي في ضوء التحولات التي طرأت على نسبة القوى في العلاقة بين الطبقات داخل حركة الانتفاضة، عبر مراحل تطورها المختلفة، وفي ضوء درجة فعالية الحركة الجماهيرية القاعدية وزخمها.

تميزت الفترة الاولى التي أعقبت اندلاع الانتفاضة باندفاع جماهيري واسع للمشاركة الكثيفة في نضالات الاحتجاج والتظاهر والانخراط في مجابهات الشوارع العنيفة مع جنود الاحتلال. واتسم هذا الاندفاع، لفترة، بسمة عفوية غالبة، ولكنه كان ينم عن وعي مرهف لدرجة حدة التناقض مع الاحتلال، وينطوي على استعداد واسع للانتظام السريع، ولعبت الطبقة العاملة، وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين، بما فيها البورجوازية الصغيرة المفقرة، الدور الرئيسي في تغذية هذه الاندفاعة الجماهيرية وادامة زخمها. اما

البورجوازية الوطنية والوسطى فقد اتسم موقفها، في البداية، بالتردد والارتباك. فهي من جهة تؤيد اهداف الانتفاضة في الخلاص من الاحتلال، وهي من جهة اخرى تخشى تفاقم حدة المجابهة مع الاحتلال وانعكاسات ذلك على مصالحها المباشرة. ولذلك اتسمت مواقفها بالدعوة إلى تجنب العنف والاكتفاء بوسائل الاحتجاج السلمي والمقاومة السلبية. ولكن زخم الحركة الجماهيرية، التي يلعب فيها العمال والكادحون دوراً رئيسياً، لم يلبث ان جرف هذا التردد في اندفاعته العارمة ونجح في شل تذبذب البورجوازية الوطنية واجتذابها إلى الانخراط الفعال في مسيرة الانتفاضة. وارسيت بذلك الاسس لوحدة وطنية شاملة في سياق الانتفاضة، وتوفرت القاعدة لتشكيل واعلان القيادة الوطنية الموحدة.

كان التردد في اعلان قيام القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة (القيادة الموحدة)، بما ينطوي عليه هذا الاعلان من التزام واضح باستمرارية الانتفاضة وتصعيدها، احد المؤشرات على التأثير الغالب لشرائح البورجوازية الوسطى في الصفوف القيادية الاولى للحركة الوطنية، واحد مظاهر التعبير عن تأرجحها وارتباكها ازاء الانتفاضة.

ولعبت الجبهة الديمقراطية دوراً رئيسياً في صوغ برنامج الانتفاضة، كما حدده النداء رقم (٢) الصادر عن القيادة الموحدة[1]، بحيث يعبر بدقة عن المصالح الملحة لاوسع طبقات الشعب وشرائحه الاجتماعية في صراعها مع الاحتلال، ويربطها ربطاً محكماً بهدف الانتفاضة المركزي في طرد الاحتلال وانتزاع الاستقلال.

كان اعلان القيادة الموحدة الخطوة الاولى نحو التغلب على السمة العفوية الغالبة التي طبعت حركة جماهير الانتفاضة في اسابيعها الاولى. وعلى خلفية تصاعد المقاومة الشعبية والانخراط الجماهيري الواسع في المجابهة اليومية مع الاحتلال، بدأت الانتفاضة تبلور معالم استراتيجيتها وتشق محاور تقدمها على طريق فصم روابط التبعية القائمة بين المجتمع الفلسطيني وبين العدو المحتل ورسمت معالم هذا الطريق، في اغلب الحالات، بفعل المبادرات الجماهيرية القاعدية التي كانت القيادة الموحدة، وهي بعد وثيقة الصلة والتأثر بنبض الحركة الجماهيرية وقوة اندفاعها، تلتقطها وتتبنى تعميمها لتتحول إلى تحرك شعبي شامل.

وتقدمت الانتفاضة على هذا الطريق بخطوات متراكمة على محاور ثلاثة مترابطة:

---

(١) راجع الملحق رقم ١.

☆ تفكيك الركائز المحلية لسلطة الاحتلال (حل روابط القرى، محاصرة العملاء واجبارهم على التوبة او تصفيتهم، الاستقالة الجماعية للشرطة، استقالة اللجان البلدية المعينة وكبار موظفي الادارة المدنية).

☆ بناء وتوطيد ادوات سلطة الشعب (اللجان الشعبية والفرق الضاربة) وتطوير دورها في ادارة شؤون المجتمع بمعزل عن سلطات الاحتلال.

☆ وأخيراً المقاطعة الاقتصادية والادارية للاحتلال وتحدي انظمته (الامتناع الجماعي عن دفع الضرائب والغرامات، مقاطعات المنتوجات الإسرائيلية، مقاطعة العمل في المستوطنات، مقاطعة اجهزة الادارة المدنية وعصيان تعليماتها).

وإلى جانب الاضراب التجاري الجزئي الدائم، والاضرابات العامة المتقطعة، كان يمكن للانتفاضة، لو استكمل توفير الروافع التنظيمية اللازمة ومستلزمات الدعم المادي الضرورية، ان تواصل تقدمها على هذا الطريق وصولاً إلى الاضراب العام عن العمل في المشاريع الإسرائيلية واعلان العصيان الوطني الشامل الذي يعني الفصم الكامل للروابط بين المجتمع الفلسطيني وبين الاحتلال الإسرائيلي.

إلى جانب ما أحدثته هذه الخطوات من تحولات في العلاقة بين الشعب وبين الاحتلال، مما كان له انعكاسات اقتصادية وسياسية وأمنية ومعنوية هامة على الوضع الإسرائيلي ساهمت على نحو ملموس في زيادة كلفة الاحتلال، إلى جانب ذلك أنتجت هذه الخطوات تحولات جذرية في العلاقة بين القوى الاجتماعية المختلفة داخل صفوف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، واحدثت تغييراً هاماً في نسبة القوى الطبقية في المجتمع بدأ يترك انعكاساته على نسبة القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام. فقد اختل الهيكل التقليدي للنفوذ الاجتماعي، بما يوفره من مكانة متميزة للوجوهات والزعامات البورجوازية، وانتقل مركز الصدارة الاجتماعية إلى ادنى، إلى أيدي بنى الانتفاضة التي يلعب فيها نشطاء الحركة الجماهيرية من العمال والشبيبة والكادحين دوراً رئيسياً. لذلك كان من الطبيعي أن تشق هذه الخطوات طريقها بفعل الضغط الجماهيري وبالرغم من معارضة الاتجاه البرجوازي المحافظ وتردد ممثلي البورجوازية الوسطى. واذا كانت هذه المعارضة قد تميزت، في تلك الفترة الاولى، بوتيرة خافتة في الداخل حيث يطغى زخم الحركة الجماهيرية ويلمس عنفوانها، فهي كانت تطرح نفسها بقوة في الخارج حيث جير الاتجاه البورجوازي المحافظ مواقعه البيروقراطية المتنفذة في المؤسسات القيادية لمنظمة التحريرفي محاولة لكبح اندفاع الانتفاضة على هذا الطريق، ولفرض سطوته البيروقراطية عليها وصون مواقع ركائز الطبقية في الداخل، معارضاً بوضوح خطوات

من نمط استقالة الشرطة والبلديات المعينة الخ... ولكن النفاذ السريع لهذه الخطوات، تحت وطأة اندفاع الحركة الجماهيرية التي اكتسحت تلك المعارضة اليمينية، كان واحدا من المؤشرات على بدء التحول في ميزان القوى داخل الحركة الوطنية والذي اخذ يتطور بفعل الانتفاضة.

اتسم الخطاب السياسي للانتفاضة، خلال تلك الفترة، بجذرية متميزة في التوجه بنداءات نضالية واقعية وملموسة، وواضحة في مضمونها المناهض للامبريالية، إلى الجماهير الفلسطينية في إسرائيل والشتات، والى الشعوب العربية وحركتها التحررية، والى قوى السلام الإسرائيلية، والرأي العام العالمي عموماً[1]. كما تميز بجذرية حاسمة في التعاطي مع مشاريع التسوية الاميركية، كما تجلت في مقاطعة وزير الخارجية الاميركي شولتز، وهي مقاطعة تمت بالرغم من معارضة الاتجاه البيروقراطي المهيمن في قيادة م.ت.ف، وكانت كفيلة باسقاط خطة شولتز وفتح الطريق للمنجزات السياسية الكبرى التي حققتها الانتفاضة في الشهور اللاحقة[2]. ان الزلزال الكبير الذي احدثته الانتفاضة، آنذاك، في الدوائر العربية والدولية وداخل إسرائيل، والمنجزات السياسية الملموسة التي احرزتها على قاعدته، يبرهن أن قدرة الانتفاضة على استنهاض الدعم الخارجي وترجمته إلى مكاسب سياسية تتوقف، لا على الانسياق وراء الاملاءات الأميركية ولا على التملق للرأي العام الإسرائيلي والغربي والافراط في ابداء «حسن النوايا» تجاهه، بل على انتهاج خط سياسي واضح، واقعي وحازم في آن، خط سياسي يقول للإسرائيليين والأميركيين وللعالم كله: نعم للسلام ولكن على اساس الاستقلال نعم للمفاوضات ولكن مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تلك هي الفترة التي شهدت احراز الانتفاضة لابرز منجزاتها السياسية. وكان أولها انعقاد قمة الجزائر وقراراتها المتقدمة التي عززت الإجماع العربي على قاعدة دعم الانتفاضة وأهدافها السياسية[3] وأعقب ذلك قرار الحكومة الاردنية بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية المحتلة[4]. وتوفرت بذلك الشروط لإطلاق مبادرة سياسية تعزز التفاعلات الإيجابية التي بدأت الانتفاضة تحدثها على الصعيدين العربي والدولي، وداخل إسرائيل، وتجيرها في خدمة الانتفاضة وهدفها المركزي في انجاز الاستقلال.

(١) راجع نداءات الانتفاضة.

(٢) المقصود بذلك إعلان قيام الدولة الفلسطينية والاعتراف الدولي بها.

(٣) راجع القرارات الصادرة عن قمة الجزائر ـ الحرية العدد ٢٦٦، (١٣٤١) تاريخ ١٩٨٨/٦/١٩.

(٤) راجع نص القرار الحرية العدد ٢٧٢ (١٣٤٧) تاريخ ١٩٨٨/٨/٧.

واحتدم الصراع في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الوطن وخارجه، حول مضمون المبادرة السياسية المطلوبة بين اتجاهين رئيسيين:

☆ اتجاه يريد مبادرة تفتح الطريق لملاقاة الشروط المسبقة الأميركية ـ الإسرائيلية والتكيف معها متوهماً ان هذا سيعجل في انجاز حل سياسي سريع ويساعد في تأهيله (كجناح منفلت من قيود الائتلاف الوطني) أو تأهيل ركائزه في الداخل لتكون طرفاً مقبولاً في الحل.

☆ اتجاه آخر يريد مبادرة تجسد البرنامج الكفاحي للانتفاضة وتكرس منجزاتها السياسية وتترجمها إلى وقائع معترف بها دولياً. جاءت قرارات الدورة(١٩) للمجلس الوطني الفلسطيني، باعلان الاستقلال واعتماد برنامج السلام الفلسطيني، انتصاراً واضحاً للاتجاه الثاني ولنهج الانتفاضة. وساهمت هذه القرارات في انهاض زخم الانتفاضة وفي تشديد عزلة الجانب الأميركي ـ الإسرائيلي وتعزيز الاعتراف العالمي بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال أساساً لأي حل سياسي.

ولكن هذه القرارات لم تحسم الصراع داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد واصل الاتجاه البورجوازي المحافظ، مستغلاً موقعه المهيمن على مركز القرار السياسي اليومي في م.ت.ف، واصل انتهاج سياسته الخاصة في التحرك السياسي والدبلوماسي، دونما اعتبار لقرارات الاجماع الوطني، باتجاه القبول بالشروط المسبقة للادارة الأميركية (١٩٨٨/١٢/١٤) وبدء الحوار معها على قاعدة هذه الشروط، والتساوق مع مشاريعها وصولاً إلى الموافقة على خطة بيكر في اواخر ١٩٨٩. وكثف هذا الاتجاه مساعيه لتعزيز قبضته البيروقراطية من الخارج على الانتفاضة، واخضاع وتائر تطورها لمتطلبات تحركه السياسي والدبلوماسي، مستغلاً تحكمه بمصادر الدعم المادي للانتفاضة لتجييرها في خدمة هذا الغرض، ومستفيداً من التحولات اللاحقة التي طرأت على بنية الحركة الوطنية في الداخل.

التقدم السريع الذي احرزته الانتفاضة على محاور صراعها الرئيسية مع العدو، ترافق مع التغلب التدريجي على السمة العفوية التي طبعت في البداية حركة الجماهير المنتفضة على الارض. وشهدت السنة الاولى من عمر الانتفاضة اقبالاً متعاظماً من نشطاء الحركة الجماهيرية على الانخراط المنتظم في صفوف فصائل العمل الوطني وأطرها الجماهيرية، وكذلك في أطر الانتفاضة وهياكلها (اللجان الشعبية والمتخصصة والفرق الضاربة). وشكلت هذه الحركة التنظيمية القاعدية خطوة عظيمة إلى الأمام، وأرست القاعدة الموضوعة لنقلة نوعية في مسيرة الإنتفاضة نحو طور جديد أرقى من

أطوار تقدمها. ولكن استكمال هذه النقلة كان يطرح بإلحاح ويتطلب تطويراً جوهرياً في نمط الدور القيادي الذي تؤديه فصائل العمل الوطني في مسيرة الانتفاضة. إن تجاوز المرحلة العفوية في حركة الانتفاضة من جهة، واحتدام الصراع مع الاحتلال وما أخذ يبرزه من صعوبات اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى، طرحت جملة من المهام الجديدة المعقدة التي لم يعد من الممكن حلها بالوسائل النضالية والتنظيمية البدائية التي انتجتها الانتفاضة في اندفاعتها العفوية الأولى. وأضحى التصدي لهذه المهام بنجاح يتطلب تطويراً جوهره الانتقال بدور ووظيفة هذه الأطر من مستوى الاقتصار على إدارة الصدام والمجابهة الميدانية مع الاحتلال، إلى مستوى ادارة الحياة اليومية لمجتمع الانتفاضة المتجه نحو استكمال عملية انفصاله عن الاحتلال، وتوفير الحلول الملموسة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والحياتية عموماً، التي تثيرها هذه العملية.

ولكن البنية الطبقية القيادية لفصائل العمل الوطني، وسماتها البيروقراطية التي عكست نفسها على أطر وهياكل الانتفاضة كما سنوضح بعد قليل، عرقلت احداث هذه النقلة وعطلت النهوض بمتطلباتها. لقد كان التصدي للمهام الجديدة المعقدة التي يطرحها تطور الانتفاضة يتطلب طليعة من طراز طبقي جديد. وعلينا هنا ونحن بصدد ممارسة النقد وابراز مظاهر الخلل في الدور القيادي لفصائل العمل الوطني في سياق الانتفاضة، بادئين أولاً بممارسة النقد الذاتي لدورنا، علينا ان نبقي ثلاثة استدراكات حاضرة في الذهن دوماً:

☆ **الاستدراك الأول** هو ضرورة التمييز بين المناخات السائدة في الصفوف القيادية العليا للفصائل الوطنية، والسياسات المنبثقة عنها، وبين المزاج والاستعداد الكفاحي، وبالتالي السلوك العملي، للاطر القاعدية لتلك الفصائل. ان هذا التمايز الذي ينبثق من التباين في التكوين الطبقي لكل من المستويين، ويبرز أكثر فأكثر ويفرض نفسه في المجرى العملي لفعاليات الانتفاضة حيث أصبحت الاطر القاعدية للفصائل الشكل التنظيمي الرئيسي الذي تنخرط فيه، وتنظم حركتها من خلاله، القوى الحية للطبقات الكادحة، وخصوصاً الشبيبة، التي تمثل العنصر المحرك للانتفاضة. ان زوابع من النقد تثار الآن ضد «التجاوزات» التي ترتكبها بعض هذه الأطر القاعدية واكثر من يثير تلك الزوابع هم مسؤولون يحتلون مواقع قيادية في الفصائل التي تنتمي إليها تلك الأطر أو تعمل تحت رايتها، ودون أن نقلل من شان النضال ضد هذه «التجاوزات» ومن أجل تصويب الممارسات السلطوية ـ الفوقية التي تلجأ اليها بعض هذه الأطر في تعاملها مع الجماهير، فإن علينا ان نتمحص بدقة مغزى هذه الزوابع النقدية وان نتحرى فيها أحد

مظاهر هذا التباين في الموقع الطبقي، وبالتالي في النظرة إلى الانتفاضة، بين قيادات الفصائل وبين أطرها القاعدية. أن نقدنا للتذبذب الذي تتسم به مواقف بعض قيادات الفصائل الوطنية لايسحب نفسه للتقليل من أهمية الدور الباسل الذي تنهض به قواعدها في دفع مسيرة الانتفاضة وتأمين استمراريتها.

☆ **الاستدراك الثاني** هو ان نقدنا للخلل في دور قيادات الداخل لاينبغي أن يحجب عن اذهاننا المسؤولية الرئيسية التي تتحمله الضغوط المسلطة من الخارج، من جانب الجناح البورجوازي المحافظ المتنفذ في قيادة م.ت.ف بهدف تقنين وتيرة الانتفاضة وإخضاعها لمتطلبات حركته السياسية والدبلوماسية واحكام قبضته البيروقراطية عليها. ان التدخلات البيروقراطية من الخارج (والتي كانت تتخذ أشكالاً فظة في املاء المواقف على القيادة الموحدة والتدخل في صوغ نداءاتها وتكتيكاتها النضالية والتحكم في توجيه موارد الدعم المادي وتجييرها لصالح مواقف سياسية وقوى اجتماعية معينة) لعب دوراً أساسياً في تفاقم الخلل في الدور القيادي لفصائل العمل الوطني في الانتفاضة.

☆ **أما الاستدراك الثالث** فهو ضرورة التمييز بين نقدنا لمظاهر الخلل والقصور في الدور القيادي لفصائل العمل الوطني، وبين الانتقادات الرجعية التي تهدف إلى ايقاع شرخ يفصل جماهير الانتفاضة عن الفصائل الوطنية، والتي تنطوي ضمنيا على دعوة خبيثة للانفضاض عنها.

إن نقدنا ينطلق من موقع الحرص على تجاوز مظاهر الخلل، ومن الثقة بامكانية تجاوز مظاهر الخلل، الثقة بقدرة الجماهير الشعبية على الضغط باتجاه تصويب مظاهر الخلل. ان نقدنا بتشخيصه المعلن لمظاهر الخلل هذه هو في جوهره دعوة لجماهير الانتفاضة للارتقاء بوسائل تنظيمها ووعيها بما يمكن من تصويب أوضاع الحركة الوطنية والجماهيرية وتطوير دورها القيادي وتصحيح سياساتها. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن هذا النقد هو ليس فقط موجهاً للآخرين، بل هو يبدأ اولاً من ممارسة النقد الذاتي لدورنا.

آخذين هذه الاستدراكات بعين الاعتبار، علينا ان نسجل أن الخلل في البنية القيادية لفصائل العمل الوطني، بما فيها الجبهة الديمقراطية، انتج مظاهر سلبية عديدة تركت آثاراً معطلة لمسيرة الانتفاضة. ابرز هذه المظاهر التغذية المتعمدة للنزعة العصبوية الفئوية (الفصائلية)، المفرغة أحيانا من أي مضمون سياسي، والتي اختلطت في كثير من الأحيان ببقايا النعرات العشائرية والعائلية وشكلت ستاراً لها. وأدى تفاقم هذه النعرة وما تقود إليه من تنافس أعمى، إلى تعطيل دور الهياكل القاعدية للانتفاضة (كاللجان الشعبية والمتخصصة والفرق الضاربة) وعجزها عن النهوض بوظيفتها كأدوات لسلطة الشعب

(وهي وظيفة لايمكنها أداؤها ما لم تكن موحدة ومنبثقة من ارادة الشعب نفسه)، وتحويلها إل امتدادات فصائلية متناحرة مما يسهل على سلطات الاحتلال ضربها وقمعها. ويتفاقم هذا الخلل بفعل النزعة البيروقراطية التي تنظر إلى التنظيم بصفته أداة للسيطرة على الجماهير والتحكم بحركتها، لاوسيلة لتعبئة طاقاتها وتأطير مبادراتها الثورية. وتجسدت هذه النزعة في تحويل اللجان الشعبية إلى أطر لتقديم الخدمات من فوق إلى الجماهير، بدل أن تكون ادوات لتنظيم الجماهير لممارسة سلطتها وادارة شؤونها بنفسها. كما تجسدت في افتعال تعارض مصطنع بين هياكل الانتفاضة وبين الاشكال التنظيمية النقابية والاجتماعية وفي تراجع الاهتمام بهذه الاشكال ودورها في التعبئة الديمقراطية المنظمة للجماهير قاعدياً وتحويلها إلى مؤسسات فوقية معزولة عن الجماهير. وساهمت السياسة الطبقية المنحازة في توجيه الدعم المادي لصمود الداخل، ساهمت في مفاقمة هذا الخلل وفي تشجيع ظواهر البقرطة والارتزاق والافساد وترميم الدعائم الطبقية المنهارة لنفوذ البرجوازية وسطوتها الاجتماعية.

مظاهر الخلل هذه ليست سوى نتائج للتكوين القيادي لفصائل العمل الوطني والذي يحتل فيه ممثلو الشرائح البرجوازية الوسطى موقعاً غالباً ورئيسياً. لقد كانت بقرطة الانتفاضة هي جوهر المشروع الذي اخذت به هذه الشرائح وسعت إلى ممارسته عملياً على الارض مستغلة موقعها المهيمن في الصفوف القيادية للحركة الوطنية. ولما كان هذا المشروع مجرد يوتوبيا وهمية مستحيلة التنفيذ في ظل احتدام الصراع مع الاحتلال، فلقد كان من الطبيعي أن يحاول اصحابه ايجاد مخرج من مأزقهم هذا عبر المراهنات الوهمية على امكانية التوصل إلى حل سياسي سريع. وبهذا توافقت أوهامه مع التوجهات الانهزامية للاتجاه البرجوازي البيروقراطي المهيمن في قيادة م.ت.ف، وسياسته الساعية إلى استعجال الحل من خلال استرضاء الادارة الاميركية والاستجابة لشروطها واملاءاتها، وسهلت سبل النجاح النسبي لمحاولاته الهادفة إلى فرض قبضته البيروقراطية على الانتفاضة من الخارج.

وإذا كانت المرحلة الجديدة من مراحل تطور الانتفاضة تتطلب الارتقاء بالدور القيادي المنظم الذي تلعبه القوى الوطنية في مسيرتها، فلقد أدى هذا الخلل بالعكس، إلى جمود هذ الدور ومن ثم تراجعه. وبدلاً من تطوير دور القيادة الوطنية الموحدة وتحويلها إلى هيئة أركان فعلية ونواة مركزية لممارسة سلطة الشعب وتوجيه وظائفها في تنظيم الحياة اليومية للمجتمع بديلاً عن سلطات الاحتلال. فقد تراجع الاهتمام بالقيادة الموحدة وتدنى مستوى التمثيل الفصائلي فيها وطغت الرتابة والروتين على نداءاتها وابتعدت

مضامينها شيئاً فشيئا عن التعبير عن المزاج الفعلي للحركة الجماهيرية وخلت من تقديم الحلول لمشكلاتها ومعالجة همومها.

وفي غياب التوجيه الموحد لحركة اللجان الشعبية. وافتقارها لمغزاها ووظائفها في ظل غلبة المفهوم الفئوي ـ الخدماتي على تكوينها ونشاطها، نجحت الهجمة القمعية الإسرائيلية في فرض التراجع على هذه الحركة وانحسارها. ولكن في ضوء عجز قوات الاحتلال عن استعادة سلطتها المستقرة على معظم المواقع، وخصوصاً في القرى والاحياء الداخلية للمدن والمخيمات، فقد نشأ «فراغ في السلطة» لم يكن ثمة من يملؤه سوى الاطر القاعدية للفصائل الوطنية (وبشكل خاص فرقها الضاربة). وفي غياب توجه برنامجي محدد وموحد لممارسة هذه السلطة، كان من الطبيعي أن تنشأ ظواهر التسيب وتضارب الفتاوى والاحكام والتنافس الفئوي، وان تفتح الطريق لبعض التجاوزات المسيئة والممارسات السلطوية والفوقية في التعامل مع الجماهير.

أدى هذا الخل القيادي البنيوي إلى تباطؤ الحركة الهجومية للانتفاضة وجمودها، وتراجع الاهتمام بتطوير حركتها على الأرض ومعالجة الثغرات والصعوبات التي تعترض طريقها، في الوقت الذي انتعشت فيه الآمال والمراهنات على الحركة الدبلوماسية مع تطور الحوار الأميركي ـ الفلسطيني، واعلان مبادىء مبادرة شامير[1] (أيار /مايو/ ١٩٨٩) التي تلتها نقاط مبارك العشرة[2] ثم خطة بيكر ذات النقاط الخمس[3]. وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة الجماهيرية القاعدية للانتفاضة ما تزال تمتلك ما يكفي من القوة لفرض إجماع وطني على رفض هذه المشاريع التصفوية، وجد ترجمته في بيانات القيادة الموحدة التي صدرت بفعل الضغط القاعدي وبالرغم من التدخلات البيروقراطية للقيادة المتنفذة في الخارج، في الوقت نفسه كانت أوساط الاتجاه البرجوازي المحافظ وذيوله الانتهازية، وركائزه في الداخل، تعلق الآمال على الاتصالات السرية الجارية، بالرغم من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني وخلافاً لها، من أجل بلورة الصيغ العملية لترجمة خطة بيكر ذات النقاط الخمس الهادفة إلى بدء مفاوضات على قاعدة مبادرة شامير ولغرض تطبيقها **(لنتذكر أن الخطوط العريضة لهذه الخطة تتشابه، إلى حد كبير، مع الإطار المحدد لمفاوضات المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي في صيغة مدريد الحالية، وهذا قبل حرب الخليج وقبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وعندما كانت الإنتفاضة في ذروة تصاعدها).**

---

(١) راجع الملحق الرقم ٢.
(٢) راجع الملحق الرقم ٣.
(٣) راجع الملحق الرقم ٤.

تحت مظلة هذه المبادرات «السلمية» واستكمالاً لاهدافها، شنت سلطات الاحتلال هجوما مضاداً مركزاً ضد حركة الانتفاضة على الأرض. وإلى جانب تشديد إجراءات القمع وتركيزها ضد حركة اللجان الشعبية في مسعى يهدف إلى لجم انتشارها ومحاولة تفكيكها، استهدف الهجوم الإسرائيلي المضاد فرض التراجع على الانتفاضة في عدد من محاور تقدمها على طريق العصيان الوطني. وتركزت الهجمة الإسرائيلية، في البداية، على عدد من النقاط الضعيفة في جبهة الانتفاضة، أي على كسر عدد من التوجهات النضالية غير المدروسة والتي كانت القيادة الموحدة قد اعتمدتها في الشهور الأولى للإنتفاضة، تحت ضغط الإتجاهات الإرادوية المتطرفة دونما اعتبار لانعكاساتها على المصالح الحياتية اليومية للسكان ودونما تقدير للقدرة على تطبيقها والصمود عليها. وهذه التوجهات هي، في معظمها، تخلو أصلاً من أي مضمون نضالي في التعبير عن المصالح الحيوية لجماهير الشعب في تناقضها مع سياسة الاحتلال وتقتصر اهميتها على كونها تنطوي على دلالات رمزية، ورمزية فقط، في التعبير عن رفض التعاون مع أجهزة الادارة المدنية (ترخيص السيارات، براءات الذمة الخ...). إن النجاح النسبي في التسلل من هذه الثغرات الضعيفة، ادى بسلطات الاحتلال إلى توسيع نطاق هجومها المضاد ليتحول إلى حملة شاملة تهدف إلى كسر المقاطعة الإدارية لأجهزة الإدارة المدنية تترافق مع حملة قمعية غاشمة موجهة ضد العصيان الضريبي.

أدى الهجوم الإسرائيلي المضاد إلى زيادة التذبذب في أوساط الشرائح البورجوازية العليا والمتوسطة ازاء تفاقم الصعوبات الناجمة عن حدة الصراع مع الاحتلال. وانعكس هذا التذبذب على الأوساط القيادية لفصائل الحركة الوطنية ملحقاً المزيد من الارتباك في صفوفها والمزيد من الاغراق في البحث عن مخارج وهمية عبر المراهنات العقيمة على جهود الحل السياسي. ولكن الهجوم المضاد الإسرائيلي أدى من زاوية اخرى، إلى استنفار واستنهاض الطاقة الجماهيرية الكامنة في الانتفاضة وإلى تجدد زخم المشاركة الجماهيرية الكثيف في فعاليات المجابهة والتصدي للهجمة الإسرائيلية والتي بلغت ذروتها في انتفاضة عمال غزة ضد البطاقات الممغنطة، وفي عصيان بيت ساحور وفي الاحتجاج الشامل ضد مجزرة نحالين. وفي جميع المعارك الجماهيرية الثلاث، أدى الارتباك في صفوف القوى الوطنية وتضارب المواقف فيما بينها وعجزها عن بلورة توجه نضالي ملموس وموحد إلى فشلها في النقاط الاندفاعة الجماهيرية وتعميمها وتحويلها إلى هجوم منسق شامل يستأنف المسيرة الصاعدة للانتفاضة ويقضي على الاختراقات الجزئية التي حققها الهجوم المضاد الإسرائيلي. توافق هذا العجز مع تلكؤ القيادة المتنفذة في م.ت.ف في توفير الدعم

المادي الضروري لمعارك جماهيرية كبرى من نمط الاضراب العمالي المفتوح في قطاع غزة، بينما كان يجري تبديد الملايين من اموال الدعم في مجالات انفاق ثانوية. ولعبت السياسات الانتقائية التي اعتمدتها بعض القيادات الوطنية، باصدار الفتاوى التي تجيز لبعض المؤسسات والقطاعات ان تستثنى من الامتناع عن دفع الضرائب لعبت دوراً هاماً في اضعاف حركة العصيان الضريبي، خصوصاً وان هذه الاستثناءات كانت في معظم الحالات، تتميز بانحياز طبقي صارخ لصالح بعض الشركات والمؤسسات الكبيرة وبعض القطاعات الاجتماعية بعينها، دون أن يكون لها بالضرورة ما يبررها من زاوية تأمين استمرار الإنتاج الوطني وصموده.

في ربيع ١٩٩٠ انهارت الآمال المعلقة على مساعي الحل السياسي بفعل التعنت الليكودي الإسرائيلي الذي قاد إلى نسف واحباط خطة بيكر. وبدلاً من ان يؤدي ذلك إلى احداث شرخ في التحالف الاميركي ـ الإسرائيلي، كما كانت تأمل المراهنات الساذجة لاستراتيجية اليمين الفلسطيني، فلقد قاد بالعكس إلى التقاط أول ذريعة واهية لقطع الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الذي كان قد استنفذ اغراضه باستدراج القيادة المتنفذة في م.ت.ف إلى فخ الموافقة على خطة بيكر سقفاً جديداً للموقف التفاوضي الفلسطيني. واستخلصت أوساط الجناح البورجوازي المحافظ، وركائز الداخل، ان الانتفاضة في مأزق، وجرى الترويج لهذه الموضوعة الزائفة، رغم أن وقائع الانفجارات الجماهيرية المتوالية، التي بلغت ذروتها في أعقاب مجزرة عيون قارة[1] ثم مجزرة الحرم القدسي الشريف[2]، كانت تدحض هذه المزاعم وتؤكد أن الانتفاضة ما تزال تحافظ بكامل قدرتها على تجديد زخمها الجماهيري، وتبرهن ان المأزق الذي يتحدثون عنه هو ليس مأزق الانتفاضة بل هو مأزقهم هم الناجم عن انهيار مراهناتهم العقيمة على الحلول الاميركية والطريق المسدود الذي انتهت اليه.

ولكن هذا المأزق التي انعكست نتائجه لا على حركة الجماهير بل على وعي وتماسك الشرائح البورجوازية الوسطى التي تنتمي إليها اغلبية الصف القيادي للحركة الوطنية، أدى إلى تغييب ما تبقى من دور قيادي منظم قادر على الارتكاز لموجات النهوض الجماهيري المتجدد وتنظيمها لاستئناف المسيرة الصاعدة للانتفاضة على محاور تقدمها الاستراتيجية التي شقت طريقها منذ شهورها الأولى. ووضعت الانتفاضة هكذا في

(١) وقعت بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٠.
(٢) وقعت بتاريخ ١٩٩٠/١/٨.

حالة من انعدام الأفق وفقدان التوجه. وحافظت على استمرارها فقط بفضل الاستعداد الكفاحي العالي للجماهير الشعبية وبفعل التلقائية ذاتية الدفع التي اكتسبته عبر نشاط الاطر القاعدية للحركة الوطنية في ادامة المواجهة الصدامية والمقاومة الشعبية للاحتلال. ولكن هذه الآلية كانت تكفي لتأمين الاستمرار، وللحفاظ على حالة من التوازن مع العدو، ولم تكن تفي بمستلزمات استئناف الهجوم أو استعادة المواقع التي اكتسبها الهجوم الإسرائيلي المضاد والتي كان أبرزها كسر المقاطعة لاجهزة الادارة المدنية، وكسر شوكة العصيان الضريبي، ولو جزئياً على الأقل، وفي ظل هذه الحالة ازداد تراكم المشكلات وتفاقم الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية دون أن تجد حلاً لها في توجهات القيادة الموحدة التي تباعدت نداءاتها زمنياً، وبهتت في مضمونها وابتعدت أكثر فأكثر عن تلمس مشكلات وهموم الجماهير ناهيك عن طرح الحلول الملموسة لها[1]. وتفاقمت هذه الصعوبات أكثر بفعل نشوب أزمة الخليج وانعكاساتها على أوضاع المناطق المحتلة بسبب انقطاع التوريدات الماليه للمغتربين، وانقطاع الدعم المادي العربي للانتفاضة والهجرة المضادة من الخليج وما ادت اليه من تكثيف لازمة البطالة المتفاقمة أصلاً بفعل سياسة فرض البطاقات الخضراء والممغنطة.

بدل التصدي لحل هذه المشكلات بالإستناد إلى تعبئة الطاقات الجماهيرية وترشيد الدعم للانتفاضة، انصرف اهتمام القيادات البورجوازية المحافظة نحو البحث عن مخارج وهمية من مأزقها بالمراهنة على صفقة أميركية ـ عراقية تعيد فتح مسالك الحلول السياسية في المنطقة. ولكن نشوب الحرب سرعان ما ادى إلى انهيار هذا الرهان العقيم وادت نتائج الحرب إلى سيادة حالة من الاحباط الشديد في أوساط الشرائح البورجوازية العليا والوسطى التي ينتمي إليها هذا الاتجاه اليميني وازدادت هذه الحالة تفاقماً بفعل انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما في حقبة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي. وفي ضوء حالة الاحباط هذه التي حاولت ان تنسبها زوراً إلى جماهير الانتفاضة وهي منها براء، استخلصت هذه الاتجاهات أن «العصر الأميركي» قد بسط هيمنته المطلقة على المنطقة والعالم وأنه لا مناص من التأقلم مع ما يرسمه من حلول مهما كانت مجحفة.

لم يكن ثمة ما يشير أن هذا «الإحباط» يعكس نفسه على جماهير الانتفاضة، بل بالعكس شهدت الفترة التي اعقبت نهاية الحرب اندفاعة جماهيرية جديدة وتصاعداً ملموساً في فعاليات المواجهة والمقاومة الشعبية للاحتلال. وكان من دلالات هذا التصاعد تفجر

(١) راجع نداءات الانتفاضة عشية التوقيع على اتفاق أوسلو.

السخط الجماهيري ضد زيارة بيكر إلى المنطقة عقب الحرب، والاجماع الشعبي الواسع النطاق على ضرورة مقاطعته، كما قوطعت زيارة شولتز، خصوصاً وقد كان واضحاً ان الدعوة للقاء معه كانت الخطوة الاولى على طريق استبعاد م.ت.ف وشطب دورها التمثيلي وفبركة صيغ ممسوخة للتمثيل الفلسطيني في مسار الحل الأميركي. ولم تتمكن الشخصيات المدعوة إلى هذا اللقاء من تجاوز هذا الاجماع ومواجهة الضغط الشعبي الرافض للزيارة إلا بفضل استنجادها بالغطاء السياسي الذي وفرته القيادة اليمينية المتنفذة في م.ت.ف (وهو غطاء لم يعد كافياً على أي حال بعد اللقاء الأول مما ادى إل تآكل الوفد في اللقاء الثاني واقتصاره على ثلاث شخصيات من لون سياسي واحد)[1] . وبهذا اللقاء بدأت رحلة التكيف مع الشروط المسبقة الأميركية - الإسرائيلية التي انتهت إلى المشاركة في صيغة مدريد.

إن انتعاش المراهنات على مسيرة الحل الاميركي، التي اضحت تكتسب جدية ملموسة في أعقاب حرب الخليج، يقود - هذه المرة - إلى تحول جوهري في الموقف الذي تتخذه شريحة معينة من البرجوازية الوطنية ازاء الانتفاضة. وتعلو فجأة في أوساط هذه الشريحة الاصوات التي تتحدث عن «تراجع الانتفاضة» (اقرأ التراجع عن طريق الانتفاضة) وتدعو إلى نقد و«اعادة تقييم» مسيرتها وتختزل هذه الدعوات «الكبيرة» نفسها، في معظم الحالات، إلى نقد سطحي لبعض التجاوزات والثغرات السلبية في مسيرة الانتفاضة، نقد يقوم على تضخيمها والمبالغة فيها من جهة، وتجاهل جذورها واسبابها من جهة اخرى. وابرز الثغرات التي ينصب عليها، إلى درجة التهويل، هذا النقد المزعوم هي «تجاوزات الملثمين»،أو الاخطاء التي ترتكب في تصفية العملاء. ودون التقليل من ضرورة وضع حد لهذه التجاوزات، التي يتحمل ناقدوها على كل حال المسؤولية الاولى عن اشاعة النهج العصبوي - الفئوي والبيروقراطي - الفوقي في التعامل مع الجماهير والذي يقود إلى تفشيها، ليس من الصعب أن نرى في ثنايا هذا النقد وظيفته الفعلية في دغدغة طموحات البورجوازية إلى استعادة سلطتها التقليدية ونفوذها الاجتماعي على حساب سلطة الانتفاضة. وإلى جانب ذلك ترتفع وتيرة نبرة العويل من «المعاناة» و«الصعوبات الاقتصادية» دون اقتراح الحلول لها. ويجري تصعيد الشكوى والتذمر من المظاهر التقليدية للانتفاضة، كالإضراب التجاري الجزئي أو الاضرابات العامة، في محاولة للإيحاء أنها من أسباب «المعاناة»، وتتصاعد الدعوات إلى تقليص ساعات

---

(١) هم فيصل الحسيني، حنان عشراوي، زكريا الآغا.

الإضراب التجاري وتخفيض أيام الاضراب الشامل، وتجد صدى لها أحياناً في نداءات القيادة الموحدة. ويجري تشجيع الدعوات إلى التراخي في تطبيق المقاطعة التجارية للبضائع الإسرائيلية. وترتفع الشكاوي من المشكلات البلدية وتستخدم مبرراً للدعوة إلى رفع الحظر عن اللجان البلدية المعينة من سلطات الاحتلال.

من المؤكد ان ثمة العديد من الثغرات في مسيرة الانتفاضة، وأن حدة الصراع ضد الاحتلال وسياساته القمعية تبرز العديد من الصعوبات وأشكال المعاناة، وأن حلولاً ملموسة ينبغي بلورتها وتطبيقها لسد هذه الثغرات والتخفيف من هذه الصعوبات. ولكن في معظم الحالات يتضح ان معطيات الواقع الموضوعي لاتستند ولا تبرر هذا الارتفاع المفاجئ في نبرة النقد والشكوى، وان ثمة حاجة للبحث عن الوظيفة السياسية التي تختفي في ثناياه. والمعطيات المتوفرة تشير أن الوضع الاقتصادي هو الآن أقل سوءاً مما كان عليه قبل عام، دون أن نقلل من شان ترديه. وباستثناء حالات محدودة، فإن الاضراب التجاري الجزئي لايلحق ضرراً بمصالح الأغلبية الساحقة من التجار، وخاصة الصغار منهم، بل ربما العكس (فهم يبيعون في ساعات الفتح الجزئي بقدر ما يبيعونه في ساعات الدوام الكامل). والمقاطعة التجارية للبضائع الإسرائيلية ساهمت في انتعاش قطاعات واسعة من البرجوازية الوطنية المنتجة. والمشكلات البلدية، كما يعلم الجميع هي مشكلات مزمنة نشأت قبل اندلاع الانتفاضة، واللجان المعينة هي على كل حال ليست حلاً لهذه المشكلات بل ربما كانت سببا في نشوئها وتفاقمها.

ليس من الصعب اذن ان نرى في ثنايا هذا «النقد» المزعوم دعوة إلى مغادرة طريق الانتفاضة. وهذه الدعوات تجد صدى في صفوف شريحة ضيقة من البورجوازية الوطنية، أصبحت تكيف مصالحها مع ضرورات التأقلم مع مسيرة الحل الأمـيركي والانضواء تحت السقف الذي يفرضه، وأضحت ترى في استمرار الانتفاضة عبئاً ضاغطاً على مصالحها وعقبة محتملة في طريق انخراطها تحت سقف الحل المفروض.

ومع انطلاق مسيرة المفاوضات في مؤتمر مدريد، بدأت بعض رموز هذا الاتجاه تفصح عن حقيقة موقفها علناً بتصريحات تدعو فيها صراحة إلى وقف الانتفاضة، أو إلى مقايضتها بوقف الاستيطان، أو إلى التراجع عن بعض مظاهرها. وفي ظل البهرجة الاعلامية التي رافقت مؤتمر مدريد، جرى ترويج مناخ من الوهم والتفاؤل الكاذب بقرب «رفع المعاناة عن شعبنا» وبامكانية الحصول على شيء من حقوقنا الوطنية عبر العملية السياسية الجارية. وترافقت هذه الحملة الاعلامية المضللة مع خطوات ملموسة نحو فك

الائتلاف الوطني القائم في إطار الانتفاضة، والتخلي عن اطرها الموحدة لصالح أطر فئوية ضيقة تحت شعار «دعم الوفد المفاوض»[1]، وتعمد اشاعة مناخ من الاحتراب والاقتتال الداخلي والصراع المفتعل على السلطة[2].

سرعان ما بددت الوقائع هذه الأوهام واتضحت، لقطاعات جماهيرية متسعة باضطراد، حقيقة الحل الذي يجري فعلاً التفاوض عليه، وسقفه المحدد في نطاق الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية والقطاع والتوطين للاجئي الشتات والتطبيع العربي — الإسرائيلي بمعزل عن حل مشكلة الأرض والحقوق الفلسطينية[3]. ويتضح يوما بعد يوم التناقض بين هذا الحل المزعوم وبين المصالح والحقوق الوطنية لاوسع قطاعات شعبنا وطبقاته، في الوطن كما في الشتات. وسرعان ما تمت اعادة بناء الاجماع الوطني على ضرورة مواصلة طريق الانتفاضة حتى زوال الاحتلال، وردع الدعوات المعلنة إلى وقفها وفرض التراجع على أصحاب هذه الدعوات.

إن حماية وتعزيز هذا الاجماع مهمة وطنية ملحة. ان صون مسيرة الانتفاضة هي القاعدة الاساسية التي يستند إليها النضال من أجل دحر الحل الأميركي، وتصويب مسار عملية السلام، وفتح الطريق لانتزاع هدف الاستقلال. وهي فضلاً عن ذلك مهمة واقعية، بالرغم من الخلاف القائم حول الموقف من الانخراط في العملية السياسية الجارية، بل ان النجاح في انجازها هو السبيل إلى حسم هذا الخلاف.

ولكن صون الاجماع الوطني على استمرار الانتفاضة ليس كافياً. فتحت ستار الاذعان الظاهري لهذا الإجماع ما تزال بعض الأوساط تسعى للتحايل عليه من خلال الدعوة إلى التخفيف التدريجي لبعض مظاهر الانتفاضة والتراجع عنها. ويتوقف إحباط هذه المحاولات على مدى النجاح في استنهاض الضغط القاعدي وتجديد حيوية الحركة الجماهيرية وحل المشكلة الجوهرية التي تعاني منها الانتفاضة والمتمثلة في التناقض بين مستوى الاستعداد الكفاحي المتقدم وبين تدني الدور المنظم الذي تلعبه القوى الوطنية في قيادتها.

إن الارتقاء بهذا الدور الطليعي المنظم في تأطير الحركة الجماهيرية وقيادتها هو المدخل لمعالجة سائر الثغرات الماثلة التي تعاني منها الانتفاضة. واذا كان انخراط قيادات

(١) مثال مشروع اللجان السياسية تذي أطلقه سري نسيبه.
(٢) احتراب فتح وحماس في قطاع غزة (تموز / يوليو ١٩٩٢).
(٣) راجع نص اتفاق أوسلو.

بعض القوى الوطنية في العملية السياسية الجارية، ومايولده من أوهام ومراهنات، يعطل دورها في حل هذه المعضلة، فإن جميع القوى الحريصة على مسيرة الانتفاضة، تتحمل مسؤولية رئيسية في التصدي لهذه المهمة. إن استعادة الدور الريادي المبادر الذي نهضت به القوى الوطنية في المرحلة الأولى من الانتفاضة أصبحت الآن مهمة ملحة ومسؤولية وطنية كبرى. وفي هذا الإطار تتدرج عناصر البرنامج لاستنهاض الانتفاضة وتجديد زخمها وتعبئة القوى لوضع هذا البرنامج موضع الممارسة العملية.

(3)
اتجاهات عمل مقترحة لاستنهاض الإنتفاضة وتجديد زخمها

إن استخلاص الدروس من هذا التقييم النقدي لمسيرة الانتفاضة يقودنا إلى بلورة الاتجاهات العامة للبرنامج النضالي الهادف إلى استنهاض وتجديد زخمها واستئناف مسيرتها الصاعدة. ويمكن معالجة هذه الاتجاهات تحت العناوين الثلاثة التالية:

أولاً: تعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للإنتفاضة

إن تعزيز بنية الحركة الجماهيرية على أسس ديمقراطية هو المضمون الرئيسي لبرنامج استنهاض الانتفاضة والمدخل الذي لاغنى عنه من اجل معالجة سائر معضلاتها. ان الانتفاضة هي في الجوهر حرب شعبية تخوضها الجماهير المنظمة ضد الاحتلال وتكتسب الانتفاضة قوتها الدافعة، بشكل رئيسي، بفضل القدرة على تأطير الشعب بأكمله وتعبئة طاقاته بشكل منظم في عملية المجابهة المستديمة مع الاحتلال، وفي حل المعضلات والصعوبات التي تنشأ عن هذه المواجهة بالاعتماد على طاقاته الذاتية والتعاون بين أفراده.

إن هذه المسألة هي، في جوهرها، مسألة تعزيز البنية التنظيمية الجماهيرية للانتفاضة واستكمال هياكلها بحيث تتسع لتأطير مجموع الشعب. إنّها مسألة استكمال بناء أدوات سلطة الشعب والارتقاء بدورها ليس فقط في قيادة وتنظيم فعاليات المجابهة مع الاحتلال بل أيضاً وبالدرجة الاولى في تعبئة طاقات وإمكانيات جماهير الشعب من اجل حل مشكلاتها بنفسها وتنظيم الحياة اليومية للمجتمع بمعزل عن سلطات الاحتلال. وفضلاً عن كونه يشكل مدخلاً لمعالجة سائر معضلاتها فإن حل هذه المسألة هو بذاته محور رئيسي من محاور استراتيجية الانتفاضة الهادفة إلى فصم روابط التبعية القائمة بين المجتمع الفلسطيني وبين الاحتلال وإرساء اللبنات الأساسية للاستقلال الوطني. إن النهوض بهذه المهمة يتطلب:

أ - استئناف عملية بناء اللجان الشعبية ونشرها في كل المواقع وتطوير وظائفها

إن اللجان الشعبية هي اللبنة الأساسية لسلطة الشعب، وإن مهمة بنائها ونشرها في جميع الأحياء والمخيمات والقرى والمؤسسات، وتفعيل دورها في حياة المجتمع هي المهمة الرئيسية في عملية تعزيز البنية التنظيمية للانتفاضة وتوطيد سلطة الشعب. إن استئناف

عملية بناء اللجان الشعبية على اسس ديمقراطية، والارتقاء بدروها في تنظيم جماهير الموقع من أجل حل مشكلاتها وإدارة شؤونها الحياتية بنفسها، وانبثاقها بصورة ديمقراطية من الإرادة الحرة للجماهير، هي المدخل لمعالجة العديد من الثغرات والتجاوزات الناجمة عن النزعات الفصائلية البيروقراطية التي تنصب نفسها «سلطة فوق الشعب».

ولكي تستطيع اللجان الشعبية أن تلعب دورها كاملاً، وأن تضمن ديمومتها واستمرارها بالرغم من قمع الاحتلال، ينبغي معالجة العديد من الثغرات التي شابت مفهوم اللجان الشعبية واستخلاص الدروس من تجربتها الماضية. ان الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الإحتلال ضد اللجان الشعبية ما كانت لتحرز ما حققته من نجاح لولا هذه الثغرات في بنيتها وفي فهمها لدورها ووظائفها. إن بلورة مفهوم جديد لتكوين اللجان الشعبية ولدورها، والنضال من أجل بناء إجماع وطني وشعبي على هذا المفهوم، هي مهمة لا بد منها لنجاح عملية بناء اللجان الشعبية. ان ابرز عناصر هذا المفهوم:

☆ إن اللجان الشعبية لا ينبغي ان تبنى على اساس فئوي أو ان تكون امتدادا لتنظيم أو فصيل معين. إنها ينبغي أن توحد كل القوى الحية في التجمع الجماهيري الذي تقوده وتمثله. وينبغي إذن أن تضم ممثلين لجميع القوى الوطنية والفعاليات الإجتماعية والكفاءات الوطنية التي تحظى بإحترام جماهير الموقع والقطاع الإجتماعي الذي تمثله اللجنة.

☆ إن اللجان الشعبية يجب أن تنبثق من الإرادة الديمقراطية الحرة لجماهير الموقع او القطاع الاجتماعي الذي تمثله. والسبيل الامثل لممارسة الإرادة الديمقراطية هي بالطبع الانتخاب، وهي الآلية التي ينبغي اللجوء اليها حيثما تتوفر الامكانية العملية. وحتى في حال استحالة ذلك فإن تشكيل اللجنة الشعبية يجب أن يحظى بمصادقة وإجماع جماهير الموقع أو القطاع الذي تمثله.

☆ إن اللجنة الشعبية ليست أداة بديلة عن الشعب نفسه، وليست جهازاً لتقديم الخدمات الفوقية للجماهير. إنها اداة لتنظيم طاقات الشعب وتعبئتها لحل مشكلاته بنفسه، وإدارة شؤون حياته بنفسه بالتعاون المنظم بين أبنائه وتوظيف طاقاتهم جميعاً. إن تنظيم التكافل الإجتماعي بين أبناء الشعب لحل مشكلاتهم بنفسهم هو القاعدة الأساسية لعمل اللجان الشعبية ووظيفتها، وبعد ذلك تأتي امكانية الاستعانة بالعون الخارجي.

☆ إن اللجنة الشعبية تنجح في أداء وظيفتها بقدر ما تنجز انخراط جميع عناصر التجمع الجماهيري الذي تمثله في شبكة من اللجان الوظيفية والمتخصصة لمعالجة كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية اليومي في ظل الانتفاضة.

☆ إن اللجنة الشعبية تنجح في مهمتها بقدر ما تحافظ على صلة حيوية يومية مع جماهير الموقع أو القطاع الذي تمثله، من خلال اللقاءات أو المؤتمرات والإجتماعات المنسقة مع ممثلي السكان واللجان المتخصصة التابعة لها، بهدف تشخيص المشكلات وتحديد البرامج لحلها بأوسع مشاركة جماهيرية ممكنة.

☆ إن اللجنة الشعبية لا تستطيع أن تنهض بدورها ما لم تكن علنية أو شبه علنية. أن حمايتها الرئيسية بوجه القمع الاحتلالي تكمن في متانة الالتفاف الجماهيري حولها. ولكن، إلى جانب ذلك، يمكن وينبغي اللجوء إلى كافة الوسائل لتفادي الحظر الذي تفرضه سلطات الاحتلال على اللجان الشعبية، بما في ذلك التحايل على تسميتها. ان المضمون والوظيفة هما الاساس وليس التسمية.

☆ لكي تتمكن اللجان الشعبية من ممارسة وظائفها الرئيسية بنجاح ينبغي التمييز، في التكوين والمهمات، بينها وبين الفرق الضاربة. وفي كل ما يتعلق بصلتها بالشؤون الحياتية لجماهير الموقع، فان على الفرق الضاربة أن تخضع امكاناتها لسلطة اللجان الشعبية باعتبارها المرجعية الوطنية المحلية وينبغي توفير السبل التي تمكنها من اداء هذه الوظيفة. وأبرز خطوة على هذا الطريق هو توحيد نشاط الفرق الضاربة على صعيد الموقع بالتنسيق المنظم بين القوى الوطنية محلياً، وتوجيه فعالياتها حصراً نحو المهام الصدامية ضد العدو وحماية أمن جماهير الموقع وتنفيذ المهمات التي تحددها علناً القيادة الموحدة في نداءاتها. ينبغي مكافحة نزعة تدخل الفرق الضاربة لفرض سلطتها على جماهير الشعب. فالفرق الضاربة هي ادوات صدامية بأيدي سلطة الشعب وليست بديلاً عنها.

ب ـ تجديد بنية المنظمات النقابية والاجتماعية القطاعية وتوحيدها وتعزيز صلتها الديمقراطية بجمهورها والارتقاء بدورها في حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية للجماهير

في العديد من المجالات شهدت الفترة الاخيرة تراجعاً في الدور الذي تلعبه العديد من المنظمات النقابية والاجتماعية، وتلاشي الوجود الفعلي لبعضها، وتحول البعض الآخر إلى مؤسسات فوقية معزولة عن الجمهور. وربما كان من اسباب هذا التراجع الخلط بين

وظائف ودور هذه المنظمات وبين الهياكل التنظيمية الجديدة التي نشأت في ظل الانتفاضة والتي اعتبرت في بعض الأحيان بديلاً عن المنظمات ذات السمة النقابية والاجتماعية. إن إزالة هذا الخلط أمر ضروري فلكل من اشكال التنظيم هذه دورها ووظائفها وجماهير الانتفاضة بحاجة إلى هذه الاشكال جميعاً. تحتل موقعاً محورياً من الاهمية على هذا الصعيد، مسألة اعادة بناء الحركة النقابية العمالية وتفعيلها. إن الطبقة العاملة هي الطبقة الرئيسية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، ومشكلاتها هي مشكلات أكثر من نصف المجتمع، وهي تلعب دوراً رئيسياً في الانتفاضة وتمتلك القدرة على تطوير هذا الدور واحتلال موقع طليعي في مسيرتها، اذا ما انتظمت ووحدت صفوفها كطبقة. وتبقى الحركة النقابية هي الشكل الأكثر شمولاً لتوحيد وتنظيم الطبقة العاملة والمدرسة الاساسية لبلورة وعيها الطبقي والوطني.

ان الحركة النقابية العمالية في الضفة الغربية ما تزال تعاني من الانقسام بالرغم من الاتفاق الذي تم بين بعض الأطر العمالية والذي بقي ذا طبيعة فوقية محضة. وتشتد الحاجة إلى مبادرة لتوحيد الحركة النقابية على أسس ديمقراطية حقيقية تعيد الصلة بين الهياكل النقابية وبين الجمهور العمالي. وينبغي ان تضمن هذه المبادرة جهداً مشتركاً لاعادة بناء النقابات العمالية وشن حملة لتنسيب العمال اليها، واجراء انتخابات ديمقراطية حرة على قاعدة التمثيل النسبي، بما يكفل المشاركة العمالية الواسعة في بلورة برنامجها لحل المعضلات المتفاقمة التي تعاني منها الطبقة العاملة في ظل الانتفاضة. وفي قطاع غزة فان انقطاع الصلة بين هياكل النقابات وبين جمهورها تتطلب فتح أبواب الانتساب للنقابات أمام جميع العمال واجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار قيادات نقابية جديدة على قاعدة التمثيل النسبي.

وتكاد هذه المهمات نفسها، بدرجات متفاوتة، تنطبق على منظمات الفلاحين والطلبة والمعلمين وغيرهم لاستنهاض دورها في حل مشكلات هذه القطاعات وتعبئة طاقاتها في سياق الانتفاضة.

ج ـ استكمال تشكيل أو إحياء المجالس العليا القطاعية والمتخصصة وتفعيل دورها

ان هذه المجالس التي تضم الأطر والمؤسسات الممثلة لقطاعات اجتماعية معينة، أو المتخصصة في مجالات محددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية، تلعب دوراً هاماً في البنية التنظيمية للإنتفاضة. وينبغي العمل الجدي على استكمال تشكيلها، أو احيائها، وايجاد الصيغ الكفيلة بتمكينها من ممارسة نشاطها علناً، وتفعيل

دورها في تنظيم شؤون الحياة اليومية للمجتمع في مجال اختصاصها، ومعالجة المعضلات الحياتية لشعب الانتفاضة. وينبغي تشكيل هذه المجالس على أسس ديمقراطية بحيث تضم وتوحد الاطر الجماهيرية والمؤسسات النقابية والاجتماعية والثقافية المعينة بمجال اختصاصها. ولكي تؤدي هذه المجالس دورها بفعالية ينبغي تشكيل هيئات نظيرة تابعة لها على الصعيد اللوائي. ان هذه المجالس هي التي تمثل قطاعات الشعب المنظمة والكفاءات والفعاليات الاجتماعية في مختلف المؤسسات، يمكن ان تلعب دوراً عظيم الاهمية في مساعدة القيادة الموحدة على ان تلعب الدور المطلوب منها كهيئة اركان للانتفاضة ونواة مركزية قيادية لسلطة الشعب، حيث يمكن لهذه المجالس، بتنظيم صلة حية ومتفاعلة بينها وبين القيادة الموحدة، ان تقدم لها المقترحات الملموسة بشأن مختلف المجالات الحياتية وان تساعد على بلورة التوجهات بشأنها وأن تشكل أدوات لتنفيذ هذه التوجهات بالاستناد إلى طاقات المنظمات الجماهيرية الممثلة فيها.

د ـ استكمال بناء القيادات الموحدة

على صعيد الألوية والمناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة وضمان انتظام عملها وتطوير صلة التفاعل الحي والديمقراطي بينها وبين القيادة الوطنية الموحدة المركزية (ق. و. م) والسعي إلى استيعاب جميع القوى والفعاليات الوطنية الفاعلة محلياً ضمن إطارها بحيث لا تقتصر على الفصائل الممثلة مركزياً في (ق.و.م). إن هذه الصيغ يمكن أن تساعد في حل مسألة انخراط بعض القوى التي لها وجود ملموس محلياً في بعض المناطق دون أن يكون هذا الوجود شاملاً على المستوى الوطني. إن هذه المهمة تتطلب من القوى الديمقراطية والوطنية في الألوية والمناطق جهداً مبادراً لتكثيف الصلة والتنسيق مع القوى الوطنية الأخرى وقياداتها المحلية، ودعوتها إلى العمل الجماعي الموحد دون انتظار نتائج الجهد الذي يُبذل مركزياً.

هـ ـ صون وحدة القيادة الوطنية الموحدة والنهوض بدورها

إن الانقسام السياسي الواقع في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، والناجم عن الانخراط في العملية السياسية الجارية وفق الشروط المسبقة الأميركية ـ الإسرائيلية، هذا الانقسام يضعف بلا شك وحدة وتماسك الصف الوطني في النضال المناهض للاحتلال. وكان يمكن لهذا الانقسام أن يؤدي إلى نتائج كارثية مدمرة لمسيرة الانتفاضة، لو أنه تحول، كما كان يريد له البعض إلى انشقاق عمودي في صفوف الحركة الوطنية في الداخل على قاعدة الموقف من العملية السياسية الجارية. إن بعض المنخرطين في مسيرة مدريد كانوا يدفعون بهذا الاتجاه بهدف الحفاظ على تماسك قاعدتهم الجماهيرية، وإقامة

شرخ حاجز بينها وبين القوى الوطنية الأخرى، وفتح الطريق أمامهم للتفلت من قيود التحالف الوطني المناهض للاحتلال. المحاولات الدافعة بهذا الاتجاه اتخذت منحى يقوم على السعي إلى تشكيل أطر سياسية ترفع راية «دعم مسيرة السلام» وتحل بديلاً للأطر الوطنية الموحدة للانتفاضة[1]، واذا كانت المحاولات الاولى لتشكيل هذه الاطر قد انهارت بفعل التناقضات الداخلية بين أطرافها أولاً، والرفض الجماهيري والقاعدي الواسع لها ثانياً، والحظر الإسرائيلي الذي فرض عليها مما افقدها وظيفتها في نظر اصحابها ثالثاً، الا ان انهيار هذه المحاولات لم يترتب عليه تراجع اصحابها عن مساعيهم لشق وحدة الصف الوطني المناهض للاحتلال. فقد تواصلت هذه المساعي واتخذت اشكالاً متعددة أبرزها الصراعات المفتعلة ونزعات الاحتراب والاقتتال الداخلي بين اطراف الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال هو الامر الذي يثير استياءاً واسعاً بين صفوف الجماهير وقلقاً عميقاً في اذهانها.

وإلى جانب تشكيل اطر سياسية بديلة، يجري العمل على تشكيل مؤسسات اقتصادية واجتماعية تبنى على اساس فئوي، بديلاً للمجالس العليا الموحدة، وتوظف في خدمتها شبكة العلاقات الاقليمية والدولية التي ينسجها الفريق المنخرط في مسيرة مدريد، بهدف جعلها قناة وحيدة لاستدراج المساعدات والتوظيفات الانمائية العربية والاوروبية، وتوظيفها لبناء قاعدة اجتماعية فئوية لمراكز بورجوازية معينة في اطار التنافس المحموم بين مجموعات الضغط البورجوازية لاعداد نفسها لاستقبال الحل المزعوم القادم وتوسيع حصتها في هذا الحل.

لقد أدركنا منذ البداية، إن انخراط أحد اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية في مسار العملية السياسية التي انطلقت من مؤتمر مدريد يؤدي إلى اصطفاف جديد في الخارطة الطبقية والسياسية داخل صفوف حركة الانتفاضة ويعيد تشكيل القاعدة البرنامجية السياسية للتحالفات فيما بينها. وانتهجنا سياسة تأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع الجديد وتتعاطى معه بروح واقعية تغلب المصلحة الوطنية العليا ومصلحة استمرار الانتفاضة. وتنسجم هذه السياسة مع التوجه العام إزاء عملية السلام وتنبثق منه. ان هذا التوجه الذي يسعى إلى تصويب مسار عملية السلام من خلال تعبئة وتصعيد الضغط الجماهيري على الاطراف المنخرطة فيها، وبشكل رئيسي الطرف الفلسطيني، يؤكد يوماً بعد يوم صوابه وواقعيته ويكتسب دعماً والتفافاً متزايداً بين صفوف جماهير الانتفاضة. وهو يستمد واقعيته من حقيقة ان الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، بينما تجد مصلحتها في انجاز

(١) سري نسيبة ـ مصدر سبق ذكره.

حل سياسي متوازن يلبي طموحها إلى الاستقلال، تتناقض مصالحها الوطنية والطبقية بشكل صارخ مع مسار التسوية الأميركية الذي يضع سقفاً للحل ضمن حدود الحكم الذاتي في ظل استمرار الاحتلال وممارساته الاستيطانية والاستعمارية. وفي ضوء رفض إسرائيل القاطع للبحث في وقف الاستيطان، ورفضها الاعتراف بانطباق معادلة الارض مقابل السلام على الضفة الفلسطينية والقدس وقطاع غزة، يتضح يومياً بالملموس أن هذا الحل، الذي يجري تزيينه بصفته «ترتيباً انتقالياً للسلطة»، يقوم في الحقيقة على قاعدة شروط تمنح إسرائيل القدرة على فرض الأمر الواقع لتجعل منه حلاً دائماً ونهائياً.

إن هذا المسار، بينما يلبي المصالح الضيقة لشريحة محدودة من البورجوازية الوطنية، يتناقض مع مصالح الأغلبية الساحقة من طبقات الشعب الفلسطيني وقواه الاجتماعية، بما فيها تلك القوى التي تشكل القاعدة الشعبية للأطراف القيادية المنخرطة فيه. وتسعى تلك الاطراف إلى التمويه على هذا التناقض بوسائل التضليل والخداع والمناورة. ولكن كلما تقدم مسار عملية المفاوضات، كلما ضاقت الهوامش المتاحة لها للنجاح في ذلك. وبقدر ما تحرص تلك الأطراف على صون نفوذها الشعبي والاجتماعي، بقدر ما تتوفر الامكانية الواقعية لتعبئة الضغط الجماهيري عليها بهدف ردع انزلاقها في هذا المسار حتى نهاياته التصفوية، وبقدر ما تتوفر بالتالي الامكانية الواقعية لتصويب مسار العملية السياسية برمتها.

إن النجاح في بلورة هذه الامكانية وتوفير شروطها، بقدر ما يتطلب تصعيد النضال من أجل تعبئة وتنظيم المعارضة الجماهيرية للنهج التفريطي واستنهاض الضغط على الاطراف المشاركة في مسيرة مدريد، كما ينطوي عليه بالضرورة من فضح منهجي لسياستها، فانه بالقدر نفسه يتطلب صون وحدة الصف الوطني على قاعدة استمرار الانتفاضة. ان استمرار الانتفاضة، بما يتطلبه من حماية لوحدة الصف الوطني ووحدة اطرها وهياكلها القيادية، هو وحده الذي يمكن من احباط محاولات فرض الحل الأميركي ومن إيصاله إلى الطريق المسدود وفتح الطريق للظفر بالاستقلال. ولذلك فان النضال من اجل فضح سياسات التنازل والتفريط، ومن اجل تصويب مسار عملية السلام، ينبغي ان يجري في اطار الحفاظ على وحدة الصف الوطني المناهض للاحتلال على قاعدة استمرار الانتفاضة وتواصلها. وهذا يتطلب بالضرورة سياسة مرنة ومنفتحة في ادارة التحالفات تهدف إلى انهاض النضال ضد الاحتلال، وتلتقي مع جميع القوى الوطنية على هذا الأساس، كما تهدف إلى تعبئة الضغط الجماهيري على فريق مدريد لردع انزلاقه في

مسيرة الحل التصفوي، وتلتقي مع جميع القوى والعناصر المعترضة على صيغة مدريد على أساس القواسم المشتركة. وهي سياسة تحرص على إدارة الصراع حول الخلاف السياسي، بشأن العملية التفاوضية الجارية، في اطار الحرص على الوحدة والتحالف الوطني في النضال ضد الاحتلال، وبالوسائل الديمقراطية التي تحتكم إلى جماهير الشعب، وفضح وردع محاولات شق الصف الوطني وافتعال الحرب والفتنة والاقتتال الداخلي بين اطرافه.

انطلاقاً من هذه السياسة، أكدنا على ضرورة صون وحدة القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م.) ودورها كنواة قيادية مركزية للانتفاضة، بمعزل عن الخلاف السياسي بين اطرافها. واذا كان «تحييد» القيادة الموحدة بعيداً عن قضايا الخلاف ثمناً للحفاظ على وحدتها ودورها في مناهضة الاحتلال، فقد كنا وما زلنا مستعدين لهذا. ولكن هذا لا ينبغي ان يقلل من اهمية تعبئة الضغط الجماهيري على الاطراف المترددة في القيادة الموحدة بهدف استعادة دورها الوطني الجذري والعمل على الارتقاء بدورها في توجيه النضال ضد الاحتلال كما في تنظيم الشؤون الحياتية للمجتمع بمعزل عن سلطات الاحتلال.

إن انخراط قيادات بعض القوى المشاركة في (ق.و.م.) في مسيرة مدريد يدخل تعديلاً جوهرياً على طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها، كما على وظائفها. ان اساس التحالف في اطار (ق.و.م.) لم يعد يقوم على قاعدة برنامج سياسي متكامل للاجماع الوطني، بل على قاعدة نقطة رئيسية واحدة هي النضال ضد الاحتلال واستمرار الانتفاضة. وهذا يسقط الحواجز التي كان يتذرع بها البعض للحيلولة دون شمول (ق.و.م.) لجميع القوى الفاعلة في النضال ضد الاحتلال. وتحتل اهمية بارزة على هذا الصعيد مسألة تعزيز وحدة الموقف والعمل مع حركة «حماس» والعمل على ضمان انخراطها في القيادة الموحدة، إلى جانب فصائلها الرئيسية الاربعة.

على قاعدة صون وحدة (ق.و.م.) وتوسيعها لتضم جميع القوى الفاعلة في مناهضة الاحتلال، ينبغي العمل على الارتقاء بدورها في قيادة وتوجيه المجابهة مع الاحتلال كما في تنظيم الحياة اليومية للمجتمع كنواة قيادية مركزية لسلطة الشعب. ان هذا يتطلب تطوير آلية عمل القيادة الموحدة بحيث تتحول من لجنة تنسيق فضفاضة إلى هيئة اركان دائمة، وحل المشكلات العملية والامنية التي تكفل هذا التحول، والارتقاء بمستوى تمثيل الفصائل في القيادة الموحدة، وتقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين نداءاتها، والارتقاء بمضمون هذه النداءات، واخراجها من دائرة الرتابة والروتين، وتعميق تناولها لمختلف

قضايا المجتمع وطرح الحلول والتوجيهات لمعالجتها، وتفعيل الصلة الحية بين (ق.و.م.) وبين سائر هياكل واطر الانتفاضة بحيث تأتي قراراتها لتعكس ليس فقط وجهات نظر قيادات الفصائل بل ايضاً المقترحات والهموم التي تطرحها المجالس القطاعية والوظيفية والقيادات اللوائية والاطر القاعدية للانتفاضة.

ثانياً: مراجعة التكتيكات النضالية للانتفاضة والعمل على استعادة زمام المبادرة الهجومية في الصراع مع العدو

إن معالجة المعضلات التنظيمية للانتفاضة بما يكفل تعميق طابعها الديمقراطي الجماهيري المنظم، هي المدخل الذي يضمن استنهاض الطاقات النضالية الزاخرة التي ما تزال تختزنها الحركة الجماهيرية وتأطير استعداداتها الكفاحية المتقدمة بما يمكن من تجديد زخم الانتفاضة واستعادتها زمام المبادرة في الصراع مع العدو واستئناف السمة الهجومية لتكتيكاتها النضالية.

لقد شهدت الفترة الماضية تصاعداً ملموساً في اعمال المقاومة الشعبية وميلاً متزايداً إلى اللجوء لوسائل العنف المسلح في مجابهة قمع الاحتلال واستفزازات المستوطنين كما شهدت، أحياناً اندفاعات هامة للمشاركة الجماهيرية الواسعة في فعاليات المجابهة مع الإحتلال، ولكنها شهدت في المقابل تراجعات لا ينبغي التقليل من أهميتها على عدد من محاور تقدم الإنتفاضة وخاصة في مجال المقاطعة الإدارية لأجهزة الاحتلال. لقد استغلت السلطة المحتلة الثغرات الماثلة في بنية اللجان الشعبية لشن هجوم من أجل تفكيكها، وحققت نجاحاً في كسر المقاطعة لاجهزة الادارة المدنية، ونجاحاً نسبياً في كسر شوكة العصيان الضريبي. وهي اليوم تعمل على تطوير هجومها المضاد مستثمرة المناخات الانهزامية التي تشيعها وتروج لها بعض الأوساط البورجوازية والعناصر القيادية المنخرطة في مسيرة مدريد. ويتخذ هذا الهجوم المضاد اتجاهات ثلاثة:

☆ **الأول** العمل على تصفية ما تسميه سلطات الاحتلال بالنواة الصلبة للانتفاضة من خلال تصعيد القمع وحملات الاعتقال الجماعية والابعاد والنشاط الاجرامي لفرق الموت الخاصة التي تعمل على ملاحقة وتصفية المطلوبين والمطاردين.

☆ **الثاني** شن حرب نفسية شاملة لنشر المناخات ومحاولة عزل الجمهور عن «النواة الصلبة» للانتفاضة.

☆ **الثالث** وهو الأهم، استغلال الصعوبات التي تعاني منها جماهير الانتفاضة بهدف العمل على تشجيع التعاون بين فئات من السكان وبين اجهزة الحكم العسكري ومحاولة «تطبيع» الحياة اليومية في المناطق المحتلة (المقترحات لتعيين لجان بلدية

جديدة، ترخيص المشاريع الاقتصادية الوطنية، السماح باجراء انتخابات للمؤسسات والنقابات المهنية، السماح المشروط باعادة فتح الجامعات والمعاهد تدريجياً).

ينبغي ان نرى بوضوح أن بعض هذه الاجراءات، بصرف النظر عن اهدافها، تنطوي على تنازلات فعلية من سلطات الاحتلال وتراجع عن اجراءات تعسفية كانت قد اتخذتها في السابق (فتح الجامعات وترخيص المشاريع وانتخابات المؤسسات مثلاً). وينبغي الامساك بهذه التنازلات والانطلاق منها لرفض واحباط اية شروط تحاول السلطات المحتلة ربطها بها، وبالتالي توظيف هذه التنازلات في خدمة تعزيز بنية الانتفاضة وتخفيف المعاناة عن شعبها، واحباط الاستهدافات «التطبيعية» التي تتوخاها سلطات الاحتلال من ورائها. اما البعض الآخر من هذه الاجراءات فهي ذات سمة «تطبيعية» محضة ينبغي معارضتها بحزم، ولكن على قاعدة طرح البديل الملموس الذي يؤمن المصالح الحقيقية لجماهير الشعب الفلسطيني ويفضح مناورات السلطة المحتلة واهدافها الخبيثة في تشجيع روح التعاون بين السكان وبين اجهزة الاحتلال. وفي هذا الاطار يقع، على سبيل المثال، الموقف الذي اتخذناه من مسألة البلديات والذي يقوم على رفض اللجان البلدية المعينة، ورفض الانتخابات الجزئية، والتمسك بالشعار الذي طرحته الانتفاضة منذ بيانها الأول بالدعوة إلى اعادة المجالس البلدية المنتخبة واجراء انتخابات بلدية شاملة وحرة بمعزل عن تدخل سلطات الاحتلال وبمعزل عن أي ارتباط بمشاريع الحكم الذاتي. ويتضح، يوماً بعد يوم، ان هذا الموقف قادر على أن يبني إجماعاً وطنياً واسعاً على قاعدته، بالرغم من ميل بعض مراكز القوى البورجوازية المتنافسة على تلقف مقترحات «التطبيع» الإسرائيلية، والتي يلقى بعضها التشجيع الضمني من جانب القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف.

إن مجابهة الهجمة المضادة الإسرائيلية تتطلب بالضرورة اجراء مراجعة نقدية للتكتيكات النضالية للانتفاضة تمكنها من استعادة زمام المبادرة الهجومية. ولكن ينبغي التمييز بصرامة بين الحاجة إلى مراجعة التكتيكات بهدف تبين الوسائل الاكثر فعالية لاستئناف الهجوم، وبين الاتجاهات الانهزامية إلى تدعو إلى التراجع عن استراتيجية الانتفاضة وتشكك بجدواها كخيار نضالي. ان عملية المراجعة ينبغي ان تتناول بالتقييم كل تكتيك نضالي انطلاقاً من مقاييس ثلاثة: مدى انسجامه مع الاستراتيجية العامة للانتفاضة وخدمته لها، درجة التأثير التي يلحقها بالعدو في مضمار رفع الكلفة المادية والمعنوية لاستمرار الاحتلال، ومدى انعكاسه على مصالح الجماهير وحجم الصعوبات الناشئة عنه.

إن الشعارات النضالية التي تتبناها القيادية الموحدة ينبغي ان تكون مدروسة ومدققة من حيث نجاعتها وقابليتها للتنفيذ، وان تكون ثمرة حوار ديمقراطي تشارك فيه اوسع قطاعات الشعب والاطر القاعدية للحركة الجماهيرية المنظمة وليس فقط الصفوف القيادية التي تنعكس عليها المصالح والمناخات السائدة في وسط البورجوازية بثقل أكبر من الثقل الحقيقي الذي تحتله بين صفوف الشعب. وبقدر ما تكون هذه الشعارات أكثر انسجاماً مع درجة الاستعداد الكفاحي للغالبية الساحقة من جماهير الشعب بقدر ما تكون فعالة وقادرة على الثبات والتراكم في مواجهة الهجوم القمعي الإسرائيلي.

انطلاقاً من هذه المقاييس والاعتبارات يمكننا بلورة بعض التوجهات الاولية التي ينبغي اخضاعها للمزيد من الحوار بهدف تدقيقها وانضاجها بصيغتها النهائية:

أ - تحديد موقف واقعي واضح ازاء اشكال المقاطعة لاجهزة الادارة المدنية بحيث يتم التمييز بين الاشكال التي لها مغزى سياسي في رفض التعاون مع ركائز سلطة الاحتلال، والتي ينبغي التمسك بها والدفاع عنها، وبين اشكال المقاطعة ذات الدلالة الرمزية المحضة والتي تنعكس بشدة على الحياة اليومية للجماهير وتجعل بعض جوانبها متعذرة (التراخيص، براءات الذمة الخ..).

ب - مواصلة العمل من أجل توفير المستلزمات المادية والتنظيمية اللازمة لوضع شعار مقاطعة العمل في المستوطنات موضع التطبيق الشامل. ان هذا يتطلب معالجة العديد من المعضلات الاقتصادية والتنظيمية التي تعاني منها الطبقة العاملة وخصوصاً في ظروف استفحال البطالة وامعان سلطات الاحتلال في تطبيق سياسة البطاقات الخضراء والممغنطة وتدني قدرة واهتمام المؤسسات الوطنية باستيعاب العاطلين . إن تنظيم طاقات العمال المضطرين للعمل في المستوطنات، وتشكيل لجان منتخبة من بين صفوفهم توكل اليها مهمة الحث على الالتزام بالمقاطعة وتنظيم عملية تنفيذها، والاهم من ذلك العمل على توفير البدائل للعمال المقاطعين من خلال تشجيع التعاونيات الانتاجية، والضغط المنظم على المؤسسات الوطنية لاستيعابهم، والضغط على مؤسسات م.ت.ف. لتخصيص قسط رئيسي من موارد دعم الصمود لهذا الغرض، ان هذا هو الطريق لتحويل شعار المقاطعة من شعار تعبوي تحريضي إلى شعار قابل للتطبيق والالتزام الشامل به.

جـ - التمسك بحزم بالتكتيكات النضالية التي أصبحت تشكل ابرز المظاهر التقليدية للانتفاضة، التي تنعكس اثارها بشكل محدود على المصالح المباشرة وفي مقدمتها الاضراب التجاري الجزئي، والإضراب العام المتقطع. ان الضغوط التي تمارسها

بعض شرائح البورجوازية، والضجيج الذي يثيره بعض المنخرطين في مسيرة مدريد، باتجاه التخلي عن هذه التكتيكات النضالية، لا تعكس المصالح الحقيقية لاوسع قطاعات الجماهير، بما فيها صغار التجار بقدر ما تعبر عن ميل شرائح محدودة إلى مغادرة مواقع الانتفاضة وتوجهها نحو ملاقاة سياسة «تطبيع الحياة اليومية» التي تمارسها سلطات الحكم العسكري.

وينبغي مقاومة هذه الضغوط بالاستناد إلى تعبئة جماهيرية منظمة تولد ضغطاً معاكساً على القيادة الموحدة باتجاه مقاومة الميل إلى تقليص ساعات الاضراب التجاري او تبهيت سلاح الاضراب العام (وهو الميل الذي استفحل إلى درجة فرض حظر على الاضرابات الاحتجاجية التي تبادر الجماهير إلى اعلانها محلياً كرد فعل على الانتهاكات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال).

د ـ التمسك بحزم بسياسة المقاطعة التجارية للبضائع الإسرائيلية، ومكافحة النزعات التي تدعو ضمناً أو صراحة، إلى التراخي في تطبيقها. ان تكتيك المقاطعة التجارية اثبت كونه احد ابرز تكتيكات الانتفاضة في درجة فعاليته في التأثير على مصالح العدو. وهو ليس فقط عديم التأثير العكسي على مصالح الجماهير، بل هو بالعكس أحد الروافع الرئيسية لانتعاش العديد من المؤسسات الوطنية واعادة بناء مقومات الاستقلال لاقتصادنا الوطني. ان نزعة التراخي في تطبيق هذا التكتيك لا مبرر لها سوى مغازلة مصالح بعض الفئات الطفيلية الضيقة والتساوق مع الضغوط الهادفة إلى فرض التراجع عن طريق الانتفاضة.

هـ ـ بعد مقاطعة السلع الإسرائيلية، ربما كان تكتيك العصيان الضريبي واحداً من اكثر شعارات الانتفاضة دقة في التعبير عن المصالح الحيوية المباشرة لاوسع قطاعات الشعب في مواجهة سياسة النهب التعسفي الإسرائيلية. لقد احرزت سلطات الاحتلال نجاحاً نسبياً في كسر شوكة العصيان الضريبي فقط بفضل لجوئها إلى القوة الغاشمة من جهة، واستغلالها بعض الثغرات في عملية تطبيق هذا التكتيك من جهة أخرى، وتعود أبرز هذه الثغرات إلى سياسية الاستثناءات التي اعتمدتها بعض القيادات الوطنية والتي اتسمت بدرجة عالية من الاعتباطية والانحياز الطبقي الصارخ لصالح بعض الشركات والمؤسسات الوطنية الكبيرة، وكذلك إلى إهمال بناء الأطر الجماهيرية المنظمة (لجان التجار مثلاً التي تؤطر عملية التصدي الجماعي للسياسة الإسرائيلية في فرض الغرامات والتحصيل الضريبي بالقوة الغاشمة. ان تشخيص

هذه الثغرات ومعالجتها يشكل القاعدة التي ينبغي الاستناد اليها لتوفير مقومات النجاح لحملة جماهيرية جديدة من العصيان الضريبي.

ان التقدم على طريق حل المعضلات التنظيمية الجماهيرية للانتفاضة، والنضال من اجل تعرية النزعات الانهزامية وفضح جذورها الاجتماعية ووظائفها، يوفر الشروط للنجاح، وينبغي ان يترافق مع، التوجه لاستعادة زمام المبادرة الهجومية في التكتيكات النضالية للانتفاضة عبر سلسلة من المبادرات المحدودة والمتراكمة والمدروسة جيداً بحيث تضمن لها فرص النجاح في مجالات بعينها تمثل نقاط ضعف محتملة في جبهة العدو، وبحيث تستهدف تحقيق نجاحات ملموسة، مهما تكن صغيرة، تساعد على مراكمة زخم جماهيري متنام وكسر حالة التوازن القائمة في الصراع مع العدو.

ثالثاً: معالجة الصعوبات الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة وترشيد سياسية الدعم المادي للداخل وتنقية قنواته

إن اعتماد سياسة وطنية صائبة في معالجة وحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي يعاني منها شعب الانتفاضة في ظل حصار التجويع المفروض عليها، ان هذه المهمة باتت تحتل موقعاً محورياً حاسماً يقع في صلب الدور القيادي المطلوب ان تنهض به القوى الوطنية وفي قلب البرنامج النضالي لاستنهاض الانتفاضة وتجديد زخمها.

إن التوجه الرئيسي الذي ينبغي ان تنطلق منه القوى الديمقراطية والوطنية، في معالجته لهذه المسألة الحيوية، وهو السعي إلى إحياء نهج الاعتماد على الذات الذي كان سائداً في أذهان الجماهير، وفي ممارسات حركتها المنظمة في الفترة الأولى التي أعقبت الانتفاضة والعمل على تكريس وتعميق هذا النهج الذي يقوم على تشجيع وتنظيم عملية التعاون والتكافل الاجتماعي داخل تجمعات الشعب وبين فئاته باعتبارها المدخل الرئيسي لحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الماثلة، أما العون والمساعدة الخارجية فينبغي النظر إليها كعامل مساعد ثانوي. ويترتب على هذه القوى، وبشكل خاص على منظماتها القاعدية واطرها الشعبية، ان تحفز وتنظم مبادرات جماهير العمال والفلاحين وربات البيوت والطلبة والمعلمين وصغار التجار، من اجل ابتداع اشكال فعالة للتعاون والمساعدة المتبادلة والتكافل الاجتماعي فيما بينها، ومن اجل صقل هذه المبادرات وتطويرها وتعميقها.

ولكن التأكيد على أهمية هذا التوجه لا يقلل من اهمية النضال من اجل ترشيد سياسة الدعم المادي للداخل وتصويب اتجاهاتها وتنقية قنواتها. ان هذه السياسة، كما هي ممارسة فعلاً من جانب المؤسسات المعنية في منظمة التحرير وقيادتها المتنفذة، اصبحت تستثير النقمة والاشمئزاز المشروع في صفوف اوسع جماهير الانتفاضة بسبب ما تنطوي عليه من ارتجال وعشوائية وانحياز طبقي صارخ، وما تؤدي إليه من تشجيع لمظاهر الفساد وسوء التصرف وشراء الذمم والرشوة الاجتماعية والفردية.

إن تصويب هذه السياسة وترشيدها وتنقية قنواتها وادوات تنفيذها اصبح مطلباً جماهيرياً ملحاً ومهمة محورية. وهذا يتطلب:

أ - تصعيد الضغط الجماهيري الموجه إلى قيادة منظمة التحرير للمطالبة

☆ بابراز الدعم المادي لصمود الشعب الفلسطيني في الوطن باعتباره الاولوية القصوى في السياسة المالية لمنظمة التحرير واعادة اتجاهات انفاقها بما ينسجم مع هذا المبدأ.

☆ بانهاء التحكم الفئوي والبيروقراطي في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالدعم، واحياء عمل المؤسسات المعنية بهذه المهمة (اللجنة العليا، لجنة المتابعة، دائرة الوطن المحتل) وتعزيز طابعها الديمقراطي الجبهوي واخضاعها للرقابة الجماعية الفعالة من قبل مؤسسات المنظمة القيادية والتشريعية.

☆ بضبط وتنقية قنوات الدعم المالي وتوجيهه بشكل رئيسي عبر القيادة الموحدة والاطر والمنظمات الجماهيرية والنقابية والاجتماعية بما يمكن من تأمين رقابة شعبية اكثر فعالية والحد من مظاهر الهدر والفساد وسوء التصرف وتأمين عدالة التوزيع.

☆ مكافحة الاساليب البيروقراطية الفجة في عملية تنظيم الدعم المالي المباشر للفئات المتضررة بسبب اجراءات القمع (ذوي الشهداء والجرحى والاسرى والمعتقلين، اصحاب المنازل المهدمة، الموظفين والشرطة المستقيلين الخ..).

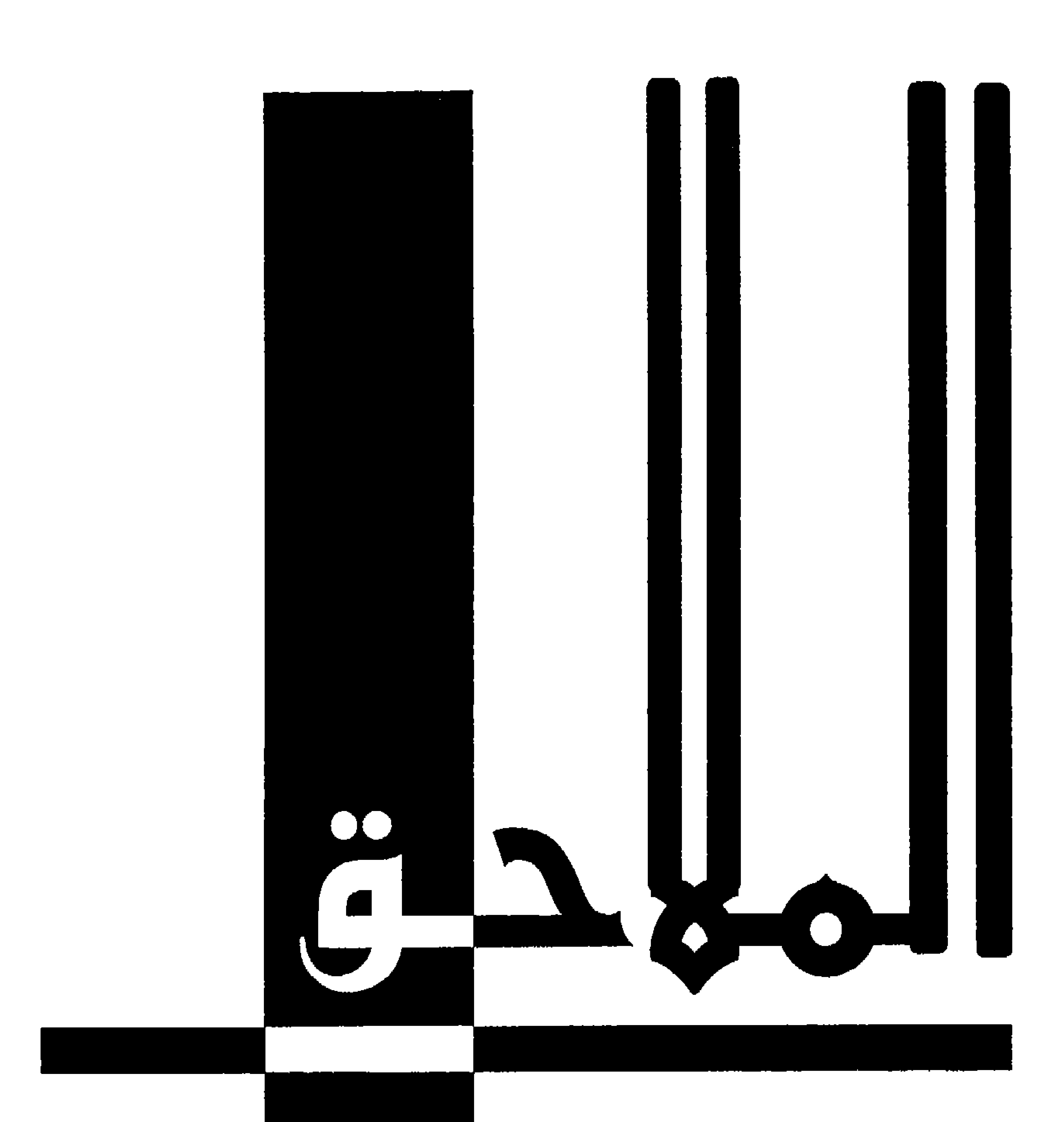
ب - المطالبة بتصويب اتجاهات الدعم وتوجيهه نحو تعزيز صمود الطبقات والشرائح الاجتماعية الاكثر تضرراً من سياسة الاحتلال، وبخاصة الطبقة العاملة التي تعاني اوسع قطاعاتها من صدمة البطالة المفاجئة بفعل التطبيق الصارم لنظام البطاقات الخضراء والممغنطة، وكذلك جماهير الفلاحين وصغار المزارعين.

جـ - دون المساس بالدعم المقدم للفئات المتضررة، ينبغي توجيه، قسط رئيسي من موارد الدعم المتاحة نحو توفير المقومات لصوغ وتنفيذ سياسة اقتصادية تنموية تهدف إلى تدعيم القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز مقومات استقلاله، وامتصاص البطالة، والتخفيف من وطأة الانعكاسات المدمرة للسياسات الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال. وينبغي ايلاء اهتمام رئيسي، في سياق هذه السياسة، نحو تشجيع اطلاق حركة تعاونية انتاجية للعمال العاطلين تحت اشراف النقابات ومنظمات الفلاحين.

د - دمقرطة المؤسسات المعنية، داخل الوطن، باستقبال العون الخارجي، سواء من الدول العربية او الاوروبية أو غيرها، وانهاء طابعها الفئوي، وتشكيلها على اسس جبهوية وتمثيل الاطر الجماهيرية والنقابية فيها، وضبط اتجاهات نشاطاتها بما ينسجم مع سياسة تنموية شاملة ترسمها وتشرف على تنفيذها المجالس الوظيفية والقطاعية العليا التي تعمل تحت اشراف القيادة الموحدة.

هـ - العمل على الاستفادة القصوى من برامج وخدمات وكالة الغوث، والنضال بوسائل الضغط الجماهيري من اجل الارتقاء بمستوى هذه الخدمات بكافة مجالاتها التموينية والتربوية والصحية، وترشيد اتجاهاتها بما ينسجم مع استراتيجية الانتفاضة، وتوسيع نطاقها بحيث لا تقتصر على المخيمات.

و - شن حملة تعبوية مكثفة، بما في ذلك في نداءات القيادة الموحدة، للضغط على الدول العربية ومطالبتها بالوفاء بالتزاماتها المالية لدعم الانتفاضة وفقاً لقرارات القمة العربية في الجزائر والدار البيضاء وبغداد، والعودة إلى تسديد هذه الالتزامات ونبذ سياسة الحصار المالي المفروضة على الانتفاضة وفضح هذه السياسة والتنديد بها.


الملاحق

ملحق رقم ١

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة
نداء .. نداء ... نداء

نداء رقم - ٢ -
صادر عن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة

يا جماهير شعبنا العظيم

يا شعب الشهداء... احفاد القسام. يا أخوة ورفاق أبو شرار وخالد نزال وكنفاني. يا شعب الانتفاضة الممتدة من جذور الوطن منذ عام ٣٦.. والمتصاعدة بقوة فولانية في وجه الاحتلال الفاشي لتحرق الارض تحت أقدام جنرالاته وجنوده الجبناء.

يا أبطال حرب الحجارة والمولوتوف... تصعيداً لانتفاضة شعبنا المجيدة، ووفاء لدماء شهداء شعبنا الطهورة.. وتعميقا للمضامين الثورية التي سجلها أبناء جباليا وبلاطة وعسكر والمغازي والبريج وقلنديا والامعري ورفح وخانيونس والشاطيء وطولكرم وكل مخيمات ومدن وقرى فلسطين. والموحدون في ميدان الحرب اليومية، والتي هزمت القمع والارهاب وسياسة الابعاد والاعتقالات الجماعية والغاز السام والمجنزرات، واغلاق المدن والمخيمات.

ومن اجل تعميق الالتفاف الثابت والمطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، وتأكيداً على قرارات المجلس المركزي النضالية والوحدوية التي صدرت بالأمس لدعم الانتفاضة الشعبية الباسلة.

تدعو القيادة الوطنية الموحدة، كافة لجان العمل الوطني، واللجان الشعبية، العمل على تصعيد الانتفاضة الشعبية الظافرة وتطوير أشكالها، بإعلان الاضراب العام والشامل من يوم الاثنين (١٩٨٨/١/١١) وحتى مساء الأربعاء (١٩٨٨/١/١٣)، مع كافة أشكال التصعيد الثورية وإعلان يوم الجمعة (١٩٨٨/١/١٥) يوم للوحدة والتضامن تخليداً لشهداء الانتفاضة في صلوات الغائب والجنازات الرمزية والمظاهرات الشعبية الصاخبة ولنهتف بصوت موحد ومدوي:

بالروح بالدم نفديك يا شهيد..

بالروح بالدم نفديك يا فلسطين.

يا أشبال وشباب فلسطين.. يا قاذفي الحجارة الحارقة.. حتما سيرغم الفاشيون الجدد على التسليم بالحقائق التي ترسخها انتفاضتكم المدوية، والتي ترسم الطريق و بوضوح على درب الاستقلال الوطني الناجز وليرفرف علم فلسطين على أسوار القدس المقدسة.

يا جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية البواسل.. لتشمر السواعد السمراء لانجاح الاضراب العام والشامل بمقاطعة العمل أيام الاضراب، فدوركم العمالي والطليعي في الانتفاضة الشاملة يشكل خير رد على تهديدات ومهاترات سلطة العدو لهزيمة سياسة التمييز العنصري والتعسف المتواصل، ويؤكد الوفاء لدماء شهداء الشعب واجبار الاحتلال على الغاء كافة قرارات الابعاد وانتزاع حرية الأسرى الأبطال.

المناضلين البواسل أصحاب المحلات التجارية... من إحدى أهم شعارات الانتفاضة يتمثل بتعزيز النضال من أجل إلغاء كافة القوانين والإجراءات الضريبية وهذا يحتم عليكم مواصلة الانخراط في الانتفاضة إلى جانب كافة قطاعات شعبنا من عمال وفلاحين وطلبة ونساء. والاستمرار في إبراز الدور الوطني الذي خضتموه حتى الآن، وسيعرف شعب الانتفاضة كيف يحمي التجار الشرفاء ومتى يعاقب وبشدة كل من يحاول الانجرار وراء عملاء السلطة الاحتلالية.

أبناء شعبنا البواسل..

سائقي السيارات واصحاب شركات الباصات ومكاتب التاكسي

ان موقفكم الوطني المشرف تجلى وبشكل واضح في يوم الصمود الفلسطيني، ونحن على ثقة بترسيخ هذا الموقف على مدار أيام الاضراب الثلاثة.. ونحذر ان كل من يخرق الاجماع سيجد أشبال الانتفاضة له بالمرصاد.

إن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة اذ تؤكد على مواصلة النضال وبكافة أشكاله تحت رايات منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحقيق أهداف شعبنا السياسية في العودة وتقرير المصير وبناء دولتنا الفلسطينية المستقلة بقيادة المنظمة، لتدعو كافة جماهير شعبنا البواسل النضال من أجل انجاز شعارات الانتفاضة الاساسية والمباشرة والتي تتمثل في:

* وقف سياسة القبضة الحديدية، والغاء العمل بقوانين الطوارىء البائدة بما في ذلك الغاء كافة قرارات الابعاد فوراً.

* تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية واخلاء الارهابي شارون من البلدة القديمة بالقدس.

* سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى، وحظر أعمال الاستفزاز التي يقوم بها وتحريم اطلاق الرصاص على ابناء شعبنا العزل.

* حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعينة من قبل سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

* اطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً واغلاق معتقلات الفارعة وانصار (٢) وانصار (٣) «الظاهرية».

* الغاء الضريبة الاضافية المفروضة تعسفياً على تجار شعبنا.

* وقف مصادرة الاراضي ووقف

بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين.

* تحريم مداهمة واغلاق المؤسسات التعليمية والنقابية والجماهيرية المختلفة وحظر تدخل سلطات الاحتلال بشؤونها الداخلية.

يا جماهير شعبنا... يا أبطال الانتفاضة. وصناع المجد الفلسطيني العملاق...

لتغلق كافة الشوارع في وجه قوات الاحتلال... وليمنع جنوده الجبناء من دخول المخيمات والتجمعات السكانية الرئيسية بوضع المتاريس الفلسطينية واحراق إطارات الكاوتشوك.. ولتهوي الحجارة الفلسطينية على رؤوس فلول جنود الاحتلال وعملائه... ولترفع الإعلام الفلسطينية على مآذن المساجد والكنائس وأسطح المنازل وأسلاك الكهرباء وفي كل مكان... وليهزم الحصار المفروض على مخيمات شعبنا بالتمرد على قرارات منع التجول المفروضة أو التي قد تفرض.

يا شعب الشهداء... يا عمالقة الثوار. أيها الأشبال والشباب والطلاب... يا عمالنا وفلاحينا ونساءنا.. أيها الشيوخ ورجال الدين وأئمة المساجد... يا كل شعبنا.

لتحرق الأرض تحت أقدام المحتلين وليعرف كل العالم أن بركان الانتفاضة الذي أشعله شعب فلسطين لن يتوقف إلا بإنجاز الاستقلال بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

لتتصاعد انتفاضة شعبنا المظفرة... وليسقط الاحتلال

المجد لشعبنا البطل.. والخلود للشهداء.

القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد
الانتفاضة في المناطق المحتلة
١٠ /١/ ١٩٨٨

ملحق رقم ٢

نص خطة شامير للتسوية وقد أقرتها الحكومة الإسرائيلية أواسط أيار (مايو) ١٩٨٩

١ـ تمثل هذه الوثيقة مبادئ مبادرة سياسية من جانب الحكومة الاسرائيلية تتعامل مع مواصلة عملية السلام وانهاء حالة الحرب مع الدول العربية وإيجاد حل لعرب مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة وإحلال السلام مع الأردن وإيجاد حل لمشكلة سكان المخيمات في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

٢ـ تشتمل هذه الوثيقة على ما يلي:

أ - المبادئ التي ارتكزت عليها هذه المبادرة.

ب - تفاصيل الإجراءات الهادفة إلى تنفيذها.

ج - اشارة إلى موضوع الانتخابات قيد البحث. وأن تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات ومواضيع أخرى ضمن المبادرة سيتم التعامل معها بشكل مستقل.

نقاط أساسية

٣ـ تقوم المبادرة على افتراض أن هناك إجماعاً وطنياً عليها على اساس الخطوط العريضة لحكومة إسرائيل بما فيها النقاط التالية:

أ - أن إسرائيل تسعى للسلام واستمرار العملية السياسية عن طريق المفاوضات المباشرة على أساس اتفاقات كامب ديفيد.

ب ـ أن إسرائيل تعارض إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن.

ج - أن إسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

د - لن يجري أي تغيير في وضع مناطق يهودا والسامرة وغزة غير ما ورد في النقاط الأساسية للحكومة الإسرائيلية.

الموضوعات التي تناقشها عملية السلام

٤ـ أ - أن إسرائيل ترى أن من الأهمية بمكان أن يعتبر السلام بين اسرائيل ومصر على أساس اتفاقات كامب ديفيد حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة. وتدعو إلى بذل جهد مشترك لتعزيز السلام من خلال المفاوضات المستمرة.

ب ـ أن إسرائيل تدعو إلى إقامة سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت في حرب معها وذلك بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل وإجراء مفاوضات مباشرة وإنهاء المقاطعة العربية وإقامة علاقات دبلوماسية ووقف النشاط العدائي في المنظمات والمنابر الدولية وإقامة تعاون إقليمي وثنائي.

ج ـ أن اسرائيل تدعو إلى جهد دولي لحل مشكلة سكان المخيمات العربية في مناطق يهودا والسامرة وغزة بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وأن اسرائيل مستعدة لأن تكون شريكاً في هذه المحاولة.

د ـ من أجل تقدم عملية المفاوضات السياسية المؤدية إلى السلام فإن اسرائيل تقترح إجراء انتخابات حرة وديمقراطية للمواطنين الفلسطينيين العرب في مناطق يهودا والسامرة وغزة في جو بعيد عن العنف والتهديدات والارهاب. وفي هذه الانتخابات، يتم اختيار ممثلين لاجراء مفاوضات من اجل فترة انتقالية للحكم الذاتي، وتعتبر هذه الفترة اختباراً للتعايش والتعاون.

وفي مرحلة لاحقة، ستجري المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم تطرح فيه جميع الخيارات المقترحة لتسوية متفق عليها وبهدف تحقيق سلام بين إسرائيل والأردن.

هـ ـ جميع الخطوات المذكورة أعلاه يجب التعامل معها بشكل متكامل.

و ـ تفاصيل جميع ما هو مذكور في النقطة (د) سيتم ادراجها أدناه.

المبادئ المكونة للمبادرة

٥ ـ المبادرة مبنية على مرحلتين:

أ ـ **المرحلة الأولى:** فترة انتقالية لاتفاق مؤقت.

ب ـ **المرحلة الثانية:** حل دائم.

٦ـ الفترة ما بين المرحلتين هي جدول زمني يتم خلاله تنفيذ الخطة: وتقوم عملية السلام التي تدعو لها المبادرة على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين قامت عليهما اتفاقيات كامب ديفيد.

الجدول الزمني

٧ـ تستمر الفترة المؤقتة خمس سنوات.

٨ـ بأسرع ما يمكن، ولكن بما لا يزيد على ثلاث سنوات من بدء الفترة الانتقالية، تبدأ مفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم.

الأطراف المشتركة في المفاوضات

من كلا الجانبين في المرحلتين

٩ـ الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة»، يجب أن تشمل اسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان العرب الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. وتدعى مصر ولبنان للاشتراك في هذه المفاوضات إذا ابديا رغبة في ذلك.

١٠ـ الأطراف المشتركة في مفاوضات المرحلة الثانية «الحل الدائم»، يجب أن تشمل اسرائيل وممثلي الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك الأردن وربما مصر.

وفي المفاوضات بين إسرائيل والأردن وممثلي مناطق يهودا والسامرة وغزة يتفق على معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل.

أساس الفترة الانتقالية

١١- يوافق العرب الفلسطينييون في مناطق يهودا والسامرة وغزة على الحكم الذاتي بالوسيلة التي يرغبون فيها على إدراة شؤون الحياة اليومية، بينما تكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وعلى كافة المسائل التي تهم المواطنين الإسرائيليين في مناطق يهودا والسامرة وغزة. أما مواضيع تطبيق خطة الحكم الذاتي، فيجب أن تدرس وتقرر ضمن إطار المفاوضات في الاتفاق المؤقت.

محتوى الحل الدائم

١٢- في المفاوضات من أجل حل دائم، يحق لكل طرف أن يطرح للنقاش جميع الموضوعات التي يرغب بطرحها.

١٣- تهدف المفاوضات إلى :

أ - تحقيق حل دائم تقبل به الأطراف المتفاوضة .

ب- وضع الترتيبات من أجل السلام وترتيبات الحدود بين إسرائيل والأردن.

تفضيلات عملية تنفيذ المبادرة

١٤- أولاً وقبل كل شيء إقامة حوار واتفاق مبدئي بين الفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة وكذلك مصر والاردن إذا رغبا في المشاركة حسبما هو مذكور أعلاه وذلك عبر مفاوضات بشان المبادئ المكونة للمبادرة.

١٥ - أ - بعد ذلك فورا تبدأ مرحلة اعداد وتنفيذ عملية الانتخابات لاختيار ممثلين للفلسطينيين العرب سكان مناطق يهودا والسامرة وغزة.

ويكون المختارون في هذه الانتخابات

١) مشاركين في عملية التفاوض من أجل فترة انتقالية «اتفاقية مؤقتة».

٢) ممثلين لسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية.

٣) يكونون الطرف الفلسطيني المركزي بموجب الاتفاقية بعد ٣ سنوات في المفاوضات من أجل حل دائم.

ب - خلال فترة الإعداد يجب وقف أعمال العنف في مناطق يهودا والسامرة وغزة.

١٦- بالنسبة لمحتوى الانتخابات ينصح بتبني اقتراح بانتخابات خاصة بالمناطق، وتحدد التفاصيل الخاصة بهذا الشأن عبر مزيد من النقاشات.

١٧- يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن مناطق يهودا والسامرة وغزة ينتخبه السكان لتمثيلهم وبعد تقديم ترشيحه بموجب الوثائق التفصيلية التي ستحدد موضوع الانتخابات، أن يشارك في المفاوضات مع إسرائيل.

١٨- تكون الانتخابات حرّة، ديمقراطية وسرية.

١٩- بعد انتخابات الممثلين الفلسطينين مباشرة تبدأ المفاوضات بشأن

اتفاق مؤقت ولفترة انتقالية تستمر لمدة ٥ سنوات كما هو مذكور أعلاه وفي هذه المفاوضات تحدد الأطراف المُشاركة جميع الموضوعات المتعلقة بمحتوى الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتنفيذه.

٢٠- في أسرع وقت ممكن، ولكن بما لا يزيد عن السنة الثالثة من ارساء الحكم الذاتي تبدأ المفاوضات لايجاد حل دائم، وطوال الفترة التي تستغرقها هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاق على حل دائم يستمر تطبيق الحكم الذاتي، كما تحدد في المفاوضات من أجل اتفاقية مؤقتة.

ملحق رقم ٣

النقاط العشرة للرئيس المصري حسني مبارك

[كما نشرتها الصحف العربية والعبرية لعدم وجود نص رسمي لها]

١) اجراء انتخابات حرة وديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢) حق الترشيح والانتخابات للضفة الغربية وقطاع غزة وسكان القدس الشرقية.

٣) اساس العملية برمتها قبول الأطراف لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. والتسوية الدائمة تقوم على أساس «مناطق مقابل السلام»، حقوق سياسية للفلسطينيين والأمن لجميع الأطراف.

٤) دعوة مراقبين محايدين لمتابعة عملية الانتخابات.

٥) انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق صناديق الاقتراع.

٦) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات ايا كانت.

٧) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.

٨) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.

٩) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في إطار لجنة فلسطينية ـ أميركية.

١٠) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.

ملحق رقم ٤

النقاط الخمسة لوزير الخارجية جيمس بيكر

[كما وردت في شهادته أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات في مجلس النواب الأميركي بشأن مهمة السلام في الشرق الأوسط ـ واشنطن ـ ٢٢ / ٥ / ١٩٩١]

١) الاتفاق العام على أن غاية العملية تسوية شاملة تتم عبر مفاوضات مباشرة على قاعدة قراري مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨.

٢) التفهم الواسع لكون عملية المفاوضات ستجري على خطين في وقت واحد، إذ تتم المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل وفلسطينيين من الأراضي المحتلة.

٣) الاتفاق على ان المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ستتم على مراحل، مع تقديم المحادثات المتعلقة بالحكم الذاتي لفترة انتقالية على المحادثات المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة.

٤) الاتفاق على أن الفلسطينيين سيتمثلون في المفاوضات بقادة من الأراضي المحتلة ممن يقبلون بالمفاوضات ذات الخطين وبالمفاوضات على مراحل، ويلتزمون العيش سلماً مع إسرائيل.

٥) الموافقة العامة على ان مؤتمراً ترعاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من شأنه أن يقضي على المحرمات القديمة المتعلقة بالاتصالات المباشرة بين الأطراف وان يشكل منطلقاً للمفاوضات المباشرة بين الأطراف.

٦) تلتزم إسرائيل بقبول نتائج الانتخابات أياً كانت.

٧) تأمين حرية التنظيم وحملة انتخابات حرة.

٨) منع دخول الإسرائيليين إلى مناطق الانتخابات.

٩) الاتفاق على فترة تمهيدية مدتها شهران لبلورة وفد فلسطيني ويتم تنفيذ ذلك في كطار لجنة فلسطينية ـ أميركية.

١٠) تجميد إقامة المستوطنات خلال فترة المفاوضات.

الانتفاضـــة ، المفاوضـــات ،

النظام الاقليمي الجديـــد

فهد سليمان

نيســـان /إبريـــل/ ١٩٩٣

(١)

الانتفاضة : من جولة واشنطن الثامنة حتى الإبعاد الجماعي

في ١٩٩٢/١٢/١٧، وفي ختام الجولة الثامنة، للمفاوضات الثنائية الفلسطينية ـ الإسرائيلية برعاية ادارة الرئيس بوش، أقدمت اسرائيل على إبعاد أكثر من ٤٠٠ مناضل فلسطيني الى جنوب لبنان (مرج الزهور)، وهي خطوة الإبعاد الجماعي الأولى بهذا الحجم والمدى منذ انطلاقة الانتفاضة. وبهذه الخطوة زجت حكومة رابين مجمل العملية التفاوضية، بصعوباتها وتعقيداتها القائمة أصلاً، في مأزق حقيقي، ما زالت نتائجه تتفاعل حتى الآن، لقد بات معروفاً أن حكومة رابين لم تكن تتوقع ردود الفعل الوطنية والاقليمية والدولية الواسعة على قرارها، كما عكسها مجلس الأمن في القرار ٧٩٩ القاضي بالإعادة الفورية للمبعدين وتقرير سكرتير عام الأمم المتحدة المقدم في ٩٣/١/٢٥، غير أن قرار الابعاد الجماعي ليس فقط خطأ في الحساب السياسي لم يقدّر بدقة موقف الحكومة اللبنانية بغلق المعابر وقرار المبعدين بالصمود والتفاعلات الشاملة في صفوف الانتفاضة، بل يندرج في سياق تصعيد سياسة القمع والإرهاب التي اعتمدتها حكومة رابين في مواجهة الانتفاضة، وافتتحتها بعد ثلاثة أسابيع من استلامها السلطة بحصار جامعة النجاح (٩٢/٧/١٤).

وفي عودة إلى الشهور التي سبقت الابعاد الجماعي تتضح معالم سياسة حكومة رابين في القمع والإرهاب. فقد تواصل الاستيطان ومصادرة الأراضي تحت شعار الاستيطان الامني الذي يساوي إعادة تنظيم وهيكله أولويات الاستيطان، وازدادت عمليات نسف البيوت والقمع ضد نشطاء الانتفاضة والمطاردين، ووقع انفلات جنوني للتصفيات الجسدية والاعدامات على يد وحدات المستعربين (فرق الموت السوداء).

وفي الوقت نفسه انحسرت «موجة الأمل» بالمفاوضات وقدرتها على انتاج حل متوازن وشامل، في ضوء انكشاف وقائع المفاوضات، وحقيقة المشروع التفاوضي الاسرائيلي القائم على الضم والحكم الاداري الذاتي لجزء من السكان، مع بقاء الاحتلال واستمرار الاستيطان لمدة خمس سنوات على الأقل، وافتقاد الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية، وحل مسألة اللاجئين على قاعدة التوطين والتهجير.

وأسقطت هذه الوقائع ادعاءات القيادة البيروقراطية المضللة بأن افتتاح المفاوضات وبعد ذلك وصول حزب العمل إلى السلطة سوف يجعل سياسة الاحتلال أكثر انفتاحاً وتساهلاً، وأن مجرد الجلوس إلى مائدة المفاوضات والتفاوض «ليلاً نهاراً» سينعكس بسلسلة من التسهيلات والاجراءات الملموسة لتحسين حياة المواطنين على طريق الحل السياسي، واتضح أن تشكيل حزب «اللجان السياسية» وأمثاله، واطر دعم المفاوضات، وتطبيع العلاقة بين صف قيادي واسع من امتداد القيادة البيروقراطية في الداخل وسلطة الاحتلال، معبّراً عنه بحرية النشاط السياسي الداعم للمفاوضات، والتباري في الالتحاق بالفريق المفاوض وحواشيه من اللجان الفنية الاستشارية، لم تكن سوى تعبيرات واهمة، خدمت موضوعياً سياسة الاحتلال، وشكلت غطاء لمواصلة أعماله القمعية، وسرعان ما تبددت الأجواء المتفائلة حول اقتراب الحل السياسي وساعة «الخلاص» الوطني في ضوء التفاعلات اليومية التي يشهدها الصراع مع المحتلين ونتائج جولات مفاوضات مدريد ـ واشنطن، ونقل الصراع السياسي على أسس وشروط المفاوضات إلى الشارع، إلى جماهير الانتفاضة والشتات.

إن اشتداد القمع وتراجع الأوهام المعلقة على مفاوضات واشنطن أعادت الصراع مع المحتل إلى مقدمة الاهتمامات وأذكت روح الانتفاضة والمقاومة. وعلى خلفية احتدام التناقض مع الاحتلال، تعيش الانتفاضة منذ فترة تصعيداً في فعالياتها الجماهيرية والصدامية والمسلحة، عززت موقعها باعتبارها ذلك الشكل المميّز لحرب الاستقلال التي يخوضها شعبنا على أرض الوطن، وفي وهج يوميات الانتفاضة انحسر نفوذ تلك الشرائح الاجتماعية والشخصيات التي دافعت عن المفاوضات بصيغة مدريد، وشنت أوساطها حملة على الانتفاضة وروجت لتراجعها وتمثيلها كعبء على حياة المواطنين، دأبت على تضخيم سلبياتها لتصل إلى نتيجة مؤداها أن الخلاص من الوضع القائم هو الهدف المعلق على المفاوضات بصرف النظر عن مضمون الحل وما سوف يترتب عليه من خطوات من جانب الاحتلال.

وضمن هذه الأجواء بدأت القيادة البيروقراطية تواجه صعوبات في مواصلة تأطير وقيادة الحالة الجماهيرية تحت شعاراتها. وبالمقابل تعاظمت المعارضة الوطنية، وبشكل خاص أثناء وبعد الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية، حيث بدأت اسرائيل تكشف عن مشروعها للحكم الذاتي القائم على تقسيم المناطق المحتلة وضم أجزاء منها مع استمرار الاحتلال، وفي ضوء التنازلات المتلاحقة للقيادة البيروقراطية وفي المقدمة التنازل عن ربط المرحلة الانتقالية بتطبيق القرار ٢٤٢ وما ينجم عنه من التزام اسرائيل بالانسحاب

الكامل من المناطق المحتلة، واقتصار المطلب الفلسطيني على الولاية الجغرافية للمرحلة الانتقالية بحدود الـ ٦٧ دون القدس، مع التسليم ببقاء قوات الاحتلال ودونما ربط بجدولة انسحابها.

ومع اتساع الادانة الوطنية في صفوف الشعب الفلسطيني للمفاوضات بصيغة مدريد ومرجعية رسالة الدعوة الأميركية خالية الاشارة إلى قرارات الشرعية الدولية كمرجعية وأساس للمفاوضات الجارية، وتقديم البديل السياسي [القائم على التمثيل الشامل، قرارات الشرعية الدولية، ترابط مراحل الحل (الانتقالي والدائم)، مرحلية التنفيذ بدلاً من مرحلية التفاوض، ترابط مسارات الحل على كل الجبهات (شمولية الحل...) كما أجملتها ورقة العمل المقدمة من الجبهة الديمقراطية إلى القيادة الفلسطينية بتاريخ ٩٢/٧/٢٠ لاعتماد استراتيجية تفاوضية جديدة بعد الانتخابات الإسرائيلية]، توفرت القاعدة السياسية على خلفية تصاعد الانتفاضة للتقدم خطوات على طريق بناء التحالفات الوطنية وصيغ العمل المشترك، فتشكلت الهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وخطا التعاون الثلاثي بين الديمقراطية الشعبية وحماس في المناطق المحتلة خطوات الى الأمام، بإصدار مجموعة من البيانات المشتركة ذات مضمون ميداني عملي، وتعزز التنسيق بين القوى الديمقراطية في م.ت.ف. والتعاون مع الاتجاه المعترض على صيغة وشروط مفاوضات واشنطن في اطار ل. م. لحركة فتح وكوادرها الوسطى وتجمعات في قواعدها في عدد من المناطق والبلدان.

إن حيوية الدور الذي لعبته هذه السياسة جماهيرياً ومع الاتجاه الوطني والديمقراطي والاسلامي بعد بروز مخاطر الحكم الذاتي والتوطين منذ الجولة السادسة للمفاوضات، أنتجت صيغة عمل مناهضة لهذه المشاريع، ضمت عشرة فصائل لعبت دوراً هاماً ، في تفعيل دور الشارع الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات .

وبالنتيجة العملية، أدت السياسة المرنة في تجميع القوى التي أطلقتها الجبهة والقوى الديمقراطية الأخرى، إلى إبراز البديل الوطني الواقعي في الوقت الذي تواترت فيه الاعترافات من بين أعضاء الوفد المفاوض بالمأزق الذي دخلت فيه المفاوضات منذ النصف الثاني من الجولة السادسة، مما أدى إلى إحجام بعضهم عن المشاركة في الجولتين السابعة والثامنة من المفاوضات. وكذلك تعاظمت الدعوة للاستفتاء على مسار المفاوضات، أي على شروط انعقادها بالنتائج التي أفرزتها، على خلفية الإصرار على تصويب مسار العملية التفاوضية، ومن ناحية أخرى أدت هذه السياسة التعبوية إلى فعل واسع النطاق في الميدان عند المحطات المفصلية في الجولات التفاوضية المتعاقبة

(الاضرابات الشاملة في ٩/٢٣ و١٠/٢٨ و٩٢/١٢/٩ أثناء انعقاد الجولات السادسة والسابعة والثامنة) ووفر إطاراً نضالياً رحباً يجمع تيارات الشعب في مواجهة الاحتلال ومشروع الحكم الإداري الذاتي والتوطين.

وضمن أجواء تجدد زخم الانتفاضة، وفي ختام الجولة الثامنة للمفاوضات، أقدمت حكومة رابين على قرار الابعاد الجماعي لمواجهة تعاظم مقاومة مسار مدريد ـ واشنطن، مما عرضها إلى ضغوطات دولية وإقليمية واسعة، وسرّع في انتقال الانتفاضة إلى حالة نوعية ساخنه. أما الجناح المتنفذ في م.ت.ف. وفي مواجهة هذا القرار وما تلاه من اجراءات قمعية دموية ضد الانتفاضة، فقد أحجم عن صياغة الرد بصيغته السياسية الوحيدة المؤثرة: إعلان الانسحاب من المفاوضات بشروطها الراهنة، إلى أن تلتزم اسرائيل بتنفيذ القرار ٧٩٩ وتجاوز صيغة مدريد. وبهذا فوّت الجناح البيروقراطي فرصة رئيسية لطرح قوي ومتماسك لإعادة النظر بصيغة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات لجهة التمثيل الشامل، وفي الاطار التفاوضي لجهة مرجعية القرار ٢٤٢ و٣٣٨ والقرارين ١٩٤، ٢٣٧، بحق اللاجئين والنازحين بالعودة، وترحيل قضية اللاجئين من المتعددة إلى الثنائية.

كما أنّه أضاع فرصة هامة لإعادة توحيد الموقف الفلسطيني سياسياً بالدعوة إلى حوار وطني شامل يتبنى استراتيجية تفاوضية جديدة. وبدلاً من الاقدام على هذه النقلة النوعية مستفيدة من تعاظم لهيب الانتفاضة وعنف المقاومة الجماهيرية ومن الأجواء الوطنية والدولية والاقليمية المؤاتية التي تسببت بها خطوة الابعاد، اكتفت القيادة المتنفذة بالمناورات الصغيرة ووضع يدها على ملف المبعدين بجذب وفد من قيادة حماس إلى تونس، وشاغلت الرأي العام الفلسطيني بالدعوة لاجتماع قيادة فلسطينية (من١٩ إلى ٩٢/١٢/٢٦). وفي هذا الاجتماع حاولت امتصاص النقمة الجماهيرية على مسار المفاوضات وتهربت من الدخول في القضايا السياسية الجوهرية، وأصرت على التعامل مع مسألة المبعدين بمعزل عن المفاوضات وأسسها. وبالنتيجة اصطفت وراء الموقف الذي تبلور في اجتماع القاهرة لوزراء خارجية دول الطوق (١٢/٢٤) الذي قدم التغطية لمواصلة المشاركة في مفاوضات واشنطن دون ربطها بعودة المبعدين وفقاً لقرار مجلس الأمن ٧٩٩، والتزام اسرائيل بوقف الابعاد، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

غير أن الجناح البيروقراطي وجد نفسه أمام ضغوطات شعبية مؤثرة داخل الوطن المحتل والشتات، إستجاب لها الفريق المفاوض ببيان ٩٣/١/١٢ (لا عودة للمفاوضات قبل

عودة المبعدين عملاً بالقرار ٧٩٩ وتصحيح التمثيل الفلسطيني والاطار التفاوضي)، واضطرت الادارة الأميركية إلى تأجيل اجتماع اللجان المتعددة من ١٢/٩ إلى ٢/١٧، ولم تتمكن القيادة المتنفذة من تغطية الصفقة الأميركية - الإسرائيلية لحل مسألة المبعدين (في ٢/١٢) علناً بعد أن شاركت في التمهيد لها (أثناء زيارة عشراوي لواشنطن).

إن محاولات البيروقراطية الفلسطينية التفلت القرار ٧٩٩ (تصريحات شعث، الحسيني: لا رابط بين تنفيذ هذا القرار واستئناف المفاوضات)، وتبنيها موقف مؤداه حل مسألة المبعدين قبل معاودة المفاوضات، إذ ينطوي من ناحية على قبول آلية لإعادة المبعدين خارج إطار مجلس الأمن وتنفيذ قراره، فإنه يعكس من ناحية أخرى اشتداد ضغط في الشارع ورفضه التساهل في هذه المسألة. إن التمسك بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ورفض أي عملية تفكيك له والالتفاف عليه، إلى جانب هدفه المباشر في ارغام حكومة اسرائيلية للمرة الأولى على التراجع عن قرار إبعاد بكل مدلولاته الإيجابية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن، هو الذي يضع ضماناً بعدم تكرار الأبعاد مستقبلا، ويغلق الباب أمام تفكيك قرارات الشرعية الدولية الأخرى ومبدأ الأرض مقابل السلام.

هذا هو المغزى الحقيقي للمعركة المستمرة لتنفيذ القرار ٧٩٩، وهي تصب بنتائجها في الجهود المبذولة لتصويب مسار المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية وارسائها على قرارات الشرعية الدولية.

إن الاحتلال يقف الآن أمام تجدد زخم الانتفاضة وإتساع نطاق المشاركة الجماهيرية في فعالياتها والنزول الكثيف إلى الشارع، وإشتباكات الشعب مع قواته ومقاومة فرق الموت السوداء، (المستعربين) وقطعان المستوطنين، والمظاهرات والإضرابات والمهرجانات، أنه يقف أمام المؤتمرات الوطنية الحاشدة في رام الله وغزة وبيت لحم والخليل والقدس وبير زيت، و«لجان الحرية والإستقلال» المنبثقة عنها المتمسكة بالإنتفاضة والحقوق الوطنية في مواجهة حزب «اللجان السياسية» وأمثاله، الداعمة للمفاوضات، أنه يقف أمام إتساع المقاومة لقوات القمع وبروز ظاهرة التسلح الإجتماعية لحماية الذات، والعمليات المتصاعدة.

وفي الشهور الأخيرة تزايد على نحو ملموس الميل إلى إستخدام وسائل المقاومة العنفية بالسلاح الأبيض والناري رداً على إرهاب جنود الاحتلال والمستوطنين. ويعكس هذا الميل نزوعاً جماهيرياً لمجابهة إرهاب الدولة القمعي الإسرائيلي بعنف جماهيري يهدف إلى رفع الكلفة المادية والبشرية لإستمرار الإحتلال. إن العمليات المسلحة والعنفية

في المناطق المحتلة ووراء ما يسمى بـ «الخط الأخضر» على حد سواء، تضعضع الإحساس بالأمن في المجتمع الاسرائيلي. وفي ضوء هذه الوقائع والتطورات، يعترف قادة العدو أن نطاق السيطرة الدائمة للجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة يقتصر على مراكز المدن وخطوط المواصلات، وأن قسماً هاماً في المناطق المحتلة يقع عملياً تحت سلطة الانتفاضة. إن تحول العنف إلى ظاهرة إجتماعية يتسم بها الفعل الإنتفاضي اليومي يشكل، في إطار الإندفاع الجماهيري الواسع للمشاركة الكثيفة في نضالات الإحتجاج والتظاهر والإنخراط في مجابهات الشوارع ضد جنود الاحتلال، انعطافة في تطور الإنتفاضة وبلوغها لمستوى عال في القدرة الذاتية على إدامة وتصعيد المواجهة بكافة أشكالها.

وفي هذه المواجهة الواسعة تلعب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين دوراً رئيسياً في تغذية إندفاعتها وإدامة زخمها، مما أحدث ويحدث، في إمتداد المنحى الذي برزت معالمه بوضوح منذ إنطلاقة الإنتفاضة، مزيداً من التحولات في العلاقة بين القوى الاجتماعية المختلفة في صفوف شعبنا في المناطق المحتلة من ناحية، ومن ناحية أخرى في العلاقة الصراعية بين الشعب الفلسطيني والإحتلال.

فعلى صعيد العلاقة بين القوى الإجتماعية، وبعد أن إختل الهيكل التقليدي للنفوذ الإجتماعي (مع إنطلاقة الانتفاضة وإستمرارها) بما يوفره من مكانة متميزة للوجاهات والزعامات البرجوازية التقليدية، وانتقل إلى أيدي بنى الانتفاضة التي يلعب فيها نشطاء الحركة الجماهيرية من العمال والنساء والشبيبة والفلاحين وصغار التجار والمثقفين الوطنيين دوراً رئيسياً، عكست التطورات الأخيرة في مستوى إشتداد الإنتفاضة، درجة التأثير والنفوذ الذي باتت تملكه هذه البنى الاجتماعية التحتية الصاعدة للإنتفاضة، في شق مجرى الحركة السياسية الفعلية في الشارع ضد الحركة السياسية المدارة بواسطة التشكيلات الفوقية المنخرطة في عملية التسوية بالشروط الأميركية. إن الحركة الواقعية للإنتفاضة، في الشارع وبين الناس، وبالإستمرارية والتصعيد الذي تشهده راهناً، وبالشعارات السياسية التي ترفعها، تبرز عمق وإتساع الحالة الجماهيرية السياسية المفترقة عن الحالة السياسية الفوقية التي تحمل برنامج الفريق المتنفذ في قيادة م.ت.ف. الذي بات مع بداية تراجع نفوذه في شارع الإنتفاضة مضطراً لأخذ هذه الوقائع، التي تراكمها مواجهات الإنتفاضة مع الإحتلال يوماً بعد يوم، بنظر الإعتبار.

وعلى مستوى المواجهة مع الإحتلال تشكل استعادة الإنتفاضة لزخمها أساساً لنشوء توازن جديد لم يعد العدو راهناً يملك الوسائل اللازمة لكسره بمزيد من الإجراءات الأمنية

ونصب الحواجز وإرسال التعزيزات وتسليح المستوطنين وإغلاق المناطق المحتلة، بعد أن قويت شوكة الإنتفاضة. إن قوات الإحتلال تقف عاجزة عن ضرب قواعد الإنتفاضة وإخماد جذوتها، وتصاعد روح المقاومة الذي يؤشر إليه الإزدياد الملموس في الخسائر البشرية بين جنود العدو ومستوطنيه هو الذي يرغم العدو على التسليم البطيء بهذا التوازن الجديد الذي نشأ، خوفاً من النتائج التي قد تترتب على محاولة كسره بالقوة العسكرية المحضة، وفي المقدمة منها إحتمال المزيد من التصعيد في فعاليات الإنتفاضة، وذلك على الرغم من الإنتقادات اللاذعة التي يوجهها اليمين الصهيوني إلى حكومة رابين، حول عجزها عن إحتواء الإنتفاضة وتأمين الحماية لجنودها ومستوطنيها ومواطنيها.

وفي هذا السياق يصبح مفهوماً أن تطلق بعض عناصر الحكومة الاسرائيلة دعوات للإنسحاب من قطاع غزة من جانب واحد، بإعتبارها تعكس تحولاً هاماً في الرأي العام الاسرائيلي بفعل الخسائر التي يتكبَّدها الإحتلال يومياً في مواجهة الإنتفاضة المتصاعدة. إن إشتداد الجدل في اسرائيل حول الإنسحاب من قطاع غزة بعد أن تعززت القناعة بأن غلق القطاع أصبح عملاً روتينياً لإمتصاص نقد المعارضة اليمينة، ويدل على عجز أكثر مما يدل على البحث عن حلول لمشكلة تصعيد الانتفاضة وامتداد ذراعها إلى قلب اسرائيل، إن اشتداد هذا الجدل تعكس منحاه استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي التي أبرزت أن نسبة ٦٧ بالمئة تقف إلى جانب الإنسحاب من قطاع غزة سواء بالتخلص منه أو في إطار تسوية للحكم الذاتي وفق شروط مدريد.

إن إطلاق الدعوات للإنسحاب من قطاع غزة يؤكد أن استراتيجية تصعيد الإنتفاضة تفتح الإمكانية الواقعية لإجبار العدو على الرحيل من الارض الفلسطينية المحتلة، وتثبت بذلك جدواها وقدرتها على الفوز بالحرية والاستقلال. وهذا يبرهن باليقين على تهافت ولا واقعية النزعات الإنهزامية المراهنة على مسيرة مدريد ـ واشنطن، والتي تزعم أن مفاوضات الحكم الذاتي هي ممر إجباري مفروض على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

إن مواجهة هذه الدعوات تكون بموقف وطني فلسطيني موحد يقوم على التأكيد غير المشروط على ضرورة الإنسحاب الفوري لقوات الإحتلال الإسرائيلي والمستوطنين من قطاع غزة ومن كل بقاع أرضنا المحتلة، فالشعب الفلسطيني بخبرته النضالية قادر على تولي شؤون أرضه ومصيره بنفسه، وعلى أسس انتخابية ديمقراطية سليمة تنبثق عنها إدارة ائتلافية وطنية على طريق تقرير المصير والاستقلال. إن تصاعد الإنتفاضة يؤشر

إلى طريق الخلاص الوطني، الطريق الذي يفضي إلى رحيل قوات العدو عن الأرض الفلسطينية وإنتزاع حقوق شعب فلسطين الوطنية، في تقرير المصير والاستقلال والعودة.

إن الذي يدور الآن في قطاع غزة وعلى امتداد القدس والضفة الفلسطينية يؤكد بالملموس أن خيار الانتفاضة يشكل الخيار السياسي المفتوح نحو إرغام الاحتلال على الرحيل، ويؤشر للبديل الوطني الواقعي عن مفاوضات صيغة وشروط مدريد - واشنطن، إن هذا الخيار يدفع بتماسك جماهيري متزايد الفعل لوقف المفاوضات في شروطها الراهنة لصالح استراتيجية تفاوضية جديدة تقوم على التمثيل الشامل للشعب الفلسطيني بما فيه القدس، وقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧، للوصول إلى سلام شامل ومتوازن يؤمن للشعب حقوقه الوطنية بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، ولكل دول منطقة الشرق الأوسط الأمن والسلام المتبادل.

(2)
التطورات داخل اسرائيل وسياسة رابين بعد قرار الابعاد الجماعي

شكلت خطوة الابعاد تحولاً نوعياً في السياسية الاسرائيلية. وأتت في سياق محاولة حكومة رابين فرض مخطط الحكم الذاتي من خلال توجيه ضربة إلى القوى الفلسطينية المناهضة لمسار مدريد. لقد وصلت هذه الحكومة إلى طريق مسدود بعد ستة شهور من تشكيلها، وفشلت في فرض منظورها الخاص للحل، بعد أن كانت تعهدت بالتوصل إلى اتفاق مع الوفد الفلسطيني في غضون تسعة شهور. وتمثل العامل الأساسي لمأزق حكومة رابين بتجدد زخم الانتفاضة وبتصعيد المقاومة الجماهيرية ضد الاحتلال وتدني مكانة الفريق الفلسطيني المفاوض وسمعته، وبروز أكثرية واضحة في صفوف الشعب الفلسطيني ضد صيغة مفاوضات مدريد ـ واشنطن كما تدل عليه استفتاءات الرأي العام في الوطن الفلسطيني المحتل، وحتى تصريحات أعضاء الفريق المفاوض وخاصة رئيس الفريق. وفي هذا المجال لاحظ رابين أن اقتراحات وفده للحكم الاداري الذاتي أثناء الجولة السابعة للمفاوضات قوبلت برفض فلسطيني واسع، مما جعله يدرك أنه دون احداث تغيير جوهري في الواقع السياسي والميداني في المناطق المحتلة سيتعذر عليه فرض صيغته للحكم الذاتي. وقد لعبت قوى المعارضة الديمقراطية والوطنية الواقعية، دوراً حاسماً في هذا المجال حيث سجلت في الشهور الأخيرة ملاحظات كثيرة من جانب عناصر فلسطينية مؤيدة لمسار مدريد بأن تزايد نفوذ المعارضة يعرقل حركة الوفد في واشنطن وسياسته.

إن التصعيد في وتيرة المقاومة في الأسابيع التي سبقت الذكرى الخامسة لانطلاقة الانتفاضة، وفي أيام الذكرى ذاتها، والعمليات العسكرية الباهرة التي تخللتها (في غزة والشجاعية والخليل واللد وتل أبيب والقدس في جبل المكبر)، خلقت جواً من الارتباك في صفوف المؤسسة الأمنية الاسرائيلية، ورفعت نبرة النقد ضد الحكومة وقوّت الكتلة اليمينية في الشارع، وفي هذا الجو أقدم رابين على قرار الابعاد للخروج من مأزقه، بعد أن ضمن موافقة الجناح المعتدل في ائتلافه الحكومي (ميرتس وحمائم العمل) وعدم نزع الثقة منه

في الأحزاب العربية (حداش والحزب الديمقراطي العربي، وهي قوى نصف مؤتلفة معه تدعم حكومته دون المشاركة بها):

☆ فمع شركائه في ميريتس هدد رابين أن الحكومة في خطر وأنه مضطر للاستجابة إلى مزاج الجمهور الإسرائيلي المطالب باجراءات قاسية، وادعى أن خطوة الابعاد الجماعي من شأنها انقاذ مكانة الوفد الفلسطيني والجناح المؤيد له. ومن ناحية أخرى اشار رابين إلى توجهه لضم حزبي تسوميت والمفدال اليمينيين إلى الائتلاف في حال عدم موافقة ميريتس على قرار الابعاد، ونجحت هذه المناورة في جذب دعم واسع داخل الحكومة لخطوة الابعاد بما في ذلك من حمائم العمل وميريتس، التي منحت موافقتها بحجة انقاذ عملية «السلام» والحؤول دون تحالف رابين مع الأحزاب اليمينة.

☆ أما بالنسبة للأحزاب العربية (حداش، الحزب الديمقراطي) فعلى الرغم من الاستياء الفلسطيني العربي الواسع في اسرائيل من خطوة الابعاد، فقد برز تذبذباً في موقفهما، حيث أحجما عن نزع الثقة بالحكومة بحجة أن حجب التأييد عنها يفتح المجال أمام ادخال تسوميت والمفدال إلى الحكومة، مما يسهم في تقديم بديل حكومي اسوأ، وكذلك بحجة مواصلة الدعم لرابين طالما م.ت.ف. مستمرة في المفاوضات.

إن السبب الأول الذي جعل رابين يقدم على خطوة الابعاد الجماعي هو محاولة أحداث تحول سياسي في الشارع الفلسطيني من خلال تسديد ضربة قاسية لقوى المعارضة الوطنية الفلسطينية، وتخفيف الضغط عن الوفد الفلسطيني المفاوض، ومنحه حرية أكثر في التعاطي الايجابي مع مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى الدور الخطير الذي تلعبه بعض الأنظمة العربية، في ممارسة الضغط على الجناح البيروقراطي في م.ت.ف. لمواصلة المفاوضات، بغض النظر عن الممارسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة.

أما السبب الثاني فهو يخص الساحة السياسية الاسرائيلية، حيث حاول رابين ضرب عصفورين بحجر وبناء قاعدة متينة لائتلاف سياسي واسع، يضمن بقاء حزب العمل في السلطة لمدة طويلة. فمن ناحية نجح رابين، من خلال تجنيد ميريتس لدعم قرار الابعاد، في تحييد هذه الكتلة، وأفشل في المهد أية محاولة لبلورة الجناح الحمائمي في الحكومة كقوة ضاغطة باتجاه الاستجابة لبعض المطالب الفلسطينية. وإذا كان هذا الاحتمال أمرا وارداً في ظل مأزق صيغة مدريد ـ واشنطن وعلى ضوء برنامج ميريتس الداعي للاعتراف بـ م.ت.ف. والحوار معها، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فبعد

موافقتها على قرار الابعاد فقدت ميريتس (وكذلك حمائم العمل) قدرتها على التحرك المستقل، مما سيؤثر على تماسك قاعدتها ويقوّض مرتكزات مصداقيتها لدى جمهورها. إن دخول يوسي ساريد إلى الحكومة وزيراً رابعاً لميريتس في أوج أزمة المبعدين يثبت تصميمها على الاستمرار في الائتلاف مع رابين بثمن سياسي باهظ. ومن ناحية أخرى كان قرار الابعاد بمثابة دعوة مفتوحة إلى حزبيّ اليمين، تسوميت والمفدال، للانضمام إلى الحكومة، حتى يكتمل تشكيل ائتلاف واسع، يكون حزب العمل محوره الأساسي، تقف ميريتس على يساره وهي محايدة ومشلولة، بينما تقف إلى يمينه أحزاب يمينية ودينية تمنح حكومته الاستقرار. ويخلق هذا واقعاً يعزل الليكود، بينما يحتفظ حزب العمل على أغلبية كبيرة في البرلمان ويستغني عن حاجته لدعم الأحزاب العربية (ما يسمى بالكتلة المانعة).

غير أن أهداف خطوة الإبعاد بالتحولات التي استهدفتها في الشارع الفلسطيني وفي الساحة السياسية الاسرائيلية لصالح تمرير تصور حكومة رابين في التعاطي مع مفاوضات مدريد - واشنطن وإخراجها من مأزقها، سرعان ما اتضحت انعكاساتها السلبية على حكومة رابين نفسها وسياستها على الصعد التالية:

١- ففي الوقت الذي كانت تخطط فيه حكومة رابين لتمرير خطوة الابعاد بصمت ضمن توقعها بأن تؤدي بعثرة المبعدين في أنحاء العالم إلى تنفيس الضجة الاعلامية المثارة حول موضوع الابعاد بعد أيام، التقى قرار الحكومة اللبنانية بغلق المعابر (مع الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان) مع قرار مجلس الأمن ٧٩٩، ليجعل قضية المبعدين والابعاد بشكل عام مسألة مطروحة على جدول الأعمال الدولي. لقد انكشف على المستوى الدولي الوجه القمعي والارهابي الحقيقي لحكومة رابين بعد أن نجحت في البداية أن تخلق انطباعاً بأنها تختلف «جوهرياً» عن حكومة شامير، وقدمت نفسها باعتبارها حكومة سلام وتغيير. إن قرار مجلس الأمن هو الإشارة الأولى للعزلة التي ستدخلها اسرائيل في حال استمرارها في انتهاج هذه السياسة.

٢- وعلى الصعيد الداخلي الاسرائيلي اتضح بالنسبة للذين منحوا حكومة رابين ثقتهم من موقع تمايزها عن حكومة شامير، إن قرار الابعاد هو خرق لثقتهم. وعلى أثر ذلك بدأت تبرز تدريجياً ردود الفعل المعاكسة ضد قرار الابعاد في وسائل الاعلام. وكذلك عكست نفسها في اجتماعات مجلس راتس ومبام (الأحزاب المكونة لميرتيس) بالانتقادات التي شهدتها لتصرف مندوبيهم في الحكومة، كما دعت حركة السلام الآن المعروفة بدعمها التقليدي لميريتس ولحمائم العمل، إلى التظاهر ضد الابعاد في تل أبيب، مما أسهم في كسر الاجماع الصهيوني حول الابعاد. وبفعل تفاقم قضية المبعدين وفشل رابين في

احتوائها، سرعان مابرزت خلافات داخلية في الحكومة، من إعلان وزير العدل رفضه الابعاد، الى امتناع المدعية العامة المثول أمام المحكمة العليا لتمثيل الحكومة. ونشأ خلاف في الحكومة حول مسألة تقديم المساعدات الانسانية للمبعدين (ستة بما فيهم بيريس ضد ثمانية من بينهم رابين في غياب وزير العدل وصوتان ممتنعان). وشهد حزب العمل نفسه انقساماً حول موضوع التفاوض المباشر مع م.ت.ف. الذي أيده ٣٠ من أصل ٤٤ نائباً، أي بما يتجاوز كتلة الحمائم (١٨ نائباً).

٣- وعلى الصعيد الفلسطيني كان رد الفعل الحازم وبمبادرة من القوى الديمقراطية والوطنية والاسلامية في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، بالتضامن مع المبعدين، وتصعيد الانتفاضة، ورفض الاستمرار في العملية التفاوضية قبل عودة المبعدين وفق القرار ٧٩٩ (بيان الفريق المفاوض في ١٩٩٣/١/١٢ تحت ضغط الانتفاضة). لقد شكل رد الفعل الفلسطيني ضربة قاسية لحكومة رابين التي راهنت على شق الصف الفلسطيني بين مؤيدين ومعارضين لاستمرار المفاوضات على خلفية مسألة الابعاد، بغية تمهيد الطريق لتفتيت الشعب وزرع المزيد من حقول الألغام في الصف الفلسطيني.

٤- وبشكل خاص عل صعيد الجماهير الفلسطينية داخل اسرائيل، أعاد قرار الابعاد الى الأذهان نكبة ٤٨ وأظهر خطر الترانسفير وكأنه تهديد عملي ومستمر يلوح فوق رؤوس الفلسطينيين بفعل السياسة العنصرية الاسرائيلية. ومما زاد الشعور بالخطر كان تنفيذ الابعاد على يد حزب العمل وميريتس وليس اليمين المتطرف، الأمر الذي يعني أنه لايوجد سند أمني في المجتمع الاسرائيلي يمكن الركون اليه، لاسيما وأن نسبة تزيد عن الـ ٤٠ بالمائة من المواطنين العرب لاتزال تصوّت لهذين الحزبين.

وإثر الشعور العميق بالتضامن مع المبعدين في المثلث والجليل والنقب والساحل. قامت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية بالدعوة الى الإضراب العام في ١٩٩٢/١٢/٢٢ (يوم العودة)، وإلى تحركات أخرى، مما شكل تحولاً حاداً في نهج هذه اللجنة بعد الركود الذي شهدته خلال العامين الماضيين، حيث كان آخر إضراب دعت له في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ بعد مذبحة الأقصى. لقد كان موقف لجنة المتابعة العربية هذه المرة انعكاساً لحالة الجماهير العربية التي عبرت عن عدم ثقتها في العمل وميريتس وغيرها من الأحزاب الصهيونية.

لقد حدا الأمل الجماهير العربية في اسرائيل بعد الانتخابات الأخيرة، أن الحكومة الجديدة بمشاركة ميريتس، سوف تحدث تغييراً في الشارع الاسرائيلي فيما يتصل بالعلاقة

مع العرب، وأنها ستتخذ قرارات ملموسة من شأنها تحسين ظروف حياة الجماهير العربية الفلسطينية من خلال الغاء اشكال التمييز المختلفة. غير أن تجربة الشهور الأولى لحكومة رابين بينّت أنها لاتنوي احداث تغيير جوهري في تعاملها مع المواطنين العرب. وجاء الترحيل الجماعي تتويجاً لخيبة الأمل العامة من الحكومة، التي أصبح من البديهي أنها ليست حكومة تفاهم وسلام، بل حكومة تطرف تعمق الممارسة القمعية والعنصرية..

ان خطوة الابعاد بنتائجها السلبية على حكومة رابين وسياستها مرشحة للإزدياد، بقدر ما تبقى قضية المبعدين مدرجة على جدول الأعمال الدولي. وان لعبت الصفقة الاميركية ـ الاسرائيلية، وأساسها اخراج قضية المبعدين من يد مجلس الأمن وتجاوز تنفيذ قراره مقابل تراجع اسرائيلي جزئي، (عودة فورية لربع المبعدين + مناصفة فترة الابعاد لمن تبقى) في تخفيف الضغط الدولي عن اسرائيل، والتغطية على التراجع العربي وتشديد الضغط على الموقف الفلسطيني، تمهيداً لاستئناف المفاوضات على قاعدة فصلها عن مسألة الابعاد، فإن المعارضة الوطنية الكبرى، وتصاعد الانتفاضة على قاعدة التمسك بتنفيذ قرار ٧٩٩، وصمود المبعدين، كفيل بابقاء قضيتهم مطروحة دولياً واقليمياً، وبابرازها قضية مفصلية لامجال لمواصلة مفاوضات مدريد ـ واشنطن بدون حلها على قاعدة الالتزام بقرار مجلس الأمن. وفي هذا الاطار، يكتسي الضغط على البيروقراطية الفلسطينية أهمية خاصة ليثبت موقفها على عدم الاستمرار في المفاوضات في ظل عدم تنفيذ قرار ٧٩٩.

إن قضية المبعدين في سياق اتساع جبهة الاشتباك مع الاحتلال بالمستوى الذي تشهده الانتفاضة حاليا، تحمل في طياتها امكانية حقيقية لاحداث تحول في الواقع السياسي الوطني والاقليمي وحتى الدولي يعيد ارساء المفاوضات على أسس جديدة (التمثيل الشامل ومرجعية قرارات الشرعية الدولية)، بينما استئناف المفاوضات بدون تنفيذ قرار مجلس الأمن، والاستعاضة عنه بصيغة الصفقة الاميركية ـ الاسرائيلية لاعادة المبعدين على دفعات، أو حتى بصيغة أحسن منها، واستئناف المفاوضات على شروط ورقة الدعوة الاميركية، سقفاً ومرجعية، سيؤدي الى نتائج تخدم خطة رابين في توسيع تقسيم الصف الوطني الفلسطيني، وخلق المزيد من التعارضات بين أقطار الطوق العربية، وتفتيت التضامن الدولي، ويخدم المشروع الاسرائيلي للحكم الذاتي.

إن تماسك ووحدة الموقف الفلسطيني وصمود المبعدين على قاعدة تنفيذ القرار ٧٩٩، يكسب حملة التضامن معهم، ويخدم تعاظم حملة الضغط على اسرائيل، وما تولده هذه الحملة من عزلة يفاقم اشتدادها أزمة حكومة رابين وحشرها في نفس الزاوية التي

انحشرت فيها حكومة شامير قبل الانتخابات، لتجد نفسها بالتالي عاجزة عن أية امكانية للتحرك السياسي الخارجي في ظل الانتفاضة المتصاعدة. إن هذا يفتح الافاق لكسب مزيد من التأييد للمواقف السياسية الواقعية والمعتدلة داخل المجتمع الاسرائيلي (حمائم العمل، ميريتس، حركة السلام الآن، لجنة المتابعة العربية العليا، الأحزاب العربية في البرلمان، الجماهير العربية بمختلف تعبيراتها السياسية والمؤسسية...)، التي تدعو لاستحالة مواصلة السياسة القمعية والعنصرية الفاشلة لفرض حلول تصفوية لقضية الشعب الفلسطيني، لصالح سياسة تنتج حلولاً عادلة ومتوازنة عبر مفاوضات تعاد صياغة شروطها..

إن ارتياد هذه الآفاق رهن الى حد بعيد بقدرة المعارضة الوطنية والشارع على ضبط ثبات الموقف الرسمي الفلسطيني وتماسكه. لقد فوتت القيادة البيروقراطية في م.ت.ف. فرصة ذهبية بعد الانتخابات الاسرائيلية لطرح استراتيجية تفاوضية جديدة تأخذ بعين بالاعتبار المتغيرات داخل المجتمع الاسرائيلي والمدلولات السياسية لابتعاد الناخب الاسرائيلي عن الليكود، وقبلت بالعودة الى المفاوضات على نفس شروط مدريد الليكودية التي تصرخ منها وتعتبرها مجحفة وظالمة. والان فإن قضية الابعاد والتعاطي السليم معها يوفر فرصة أخرى ينبغي عدم تفويتها.

إن قرار الابعاد بقدر ماكشف عن حجم المعارضة الحمائمية والحزبية العربية في اطار المؤسسة الصهيونية وحدودها، فإنه ابرز قابلية هذه القوى لتطوير موقفها بقدر مايزداد ضغط قاعدتها الجماهيرية والانتخابية عليها والضغط الدولي على حكومة رابين. ان قرار الكنيست برفع الحظر عن الاتصال بـ م.ت.ف.، وان عبَّر عن اتجاه واضح وقديم لدى حزب العمل، محبّذ لان تواصل المنظمة دورها في دعم العملية التفاوضية الجارية وفي تغطية الوفد الفلسطيني، فهو يعكس الوزن المتنامي في الشارع الاسرائيلي ولدى حمائم العمل وميريتس وأوساط معسكر السلام بشكل عام للإتجاه الذي يطرح مباشرة مطلب التفاوض المباشر مع م.ت.ف.، وحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. ان تطوير موقف هذه القوى الاسرائيلية والجماهير العربية في اسرائيل يتوقف في اللحظة الراهنة الى درجة بعيدة على مدى تماسك الموقف الفلسطيني وتمسكه بشروط اعادة بناء العملية التفاوضية على أسس الشرعية الدولية، لتشق الطريق أمام الشعب الفلسطيني لتحقيق سلام شامل ومتوازن يؤمن للشعب حقوقه المعترف بها دولياً بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

(3)

المفاوضات الثنائية والمتعددة

حتى الجولة الخامسة (٩٢/٤/٣٠) راوحت المفاوضات الثنائية مكانها بشكل عام. لكنها، مع استئنافها في الجولة السادسة (٨/٢٤)، وبعد انقطاع دام أربعة شهور، بدأت تدخل في مرحلة جدية في مساراتها الفلسطينية والاردنية والسورية، بفعل التغيير الحكومي في إسرائيل، الذي أتى ضمن الوجهة الملائمة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، واستمرار الضغوط الاميركية على الاطراف العربية في ظل حالة رسمية عربية وفلسطينية مستجيبة بدرجات متفاوتة.

لقد عكست الانتخابات الإسرائيلية (٩٢/٦/٢٣)، التي وقعت بين الجولتين الخامسة والسادسة، تحولا نسبياً في الرأي العام الإسرائيلي بعيداً عن سياسة الليكود، واتت بتحالف حكومي جديد حرص رابين، الفائز في الانتخابات، أن يتشكل من بين صفوف ما اصطلح على تسميته «بالتيار المركزي» في البلاد، المنفتح على اليمين. وهذا البرنامج يقوم على:

١- تحقيق حكم ذاتي منفصل عن مصير الأرض واللاجئين ضمن سقف زمني محدد على عكس سياسة حكومة شامير المعادية لأي تسوية سياسية خارج اطار معادلة «السلام مقابل السلام»، التي انتهجت أسلوب جرجرة المفاوضات.

٢- فصل مسارات الحل الإسرائيلية ـ العربية فيما بينها ومحاولة التقدم على بعضها لاستخدامه أداة للضغط على بعضه الآخر.

٣- معالجة التوترات في العلاقات الاميركية. الإسرائيلية لفتح الباب أمام الحصول على ضمانات القروض في ظل التمييز المفتعل بين الاستيطان السياسي والامني.

٤- قدر أكبر من المرونة تجاه الدور الاوروبي في عملية المفاوضات الجارية.

٥- عدم الممانعة في ابراز الروابط بين الوفد المفاوض (كجزء من قيادة محلية معتمدة على سكان المناطق المحتلة بدون القدس) وم.ت.ف. في حدود تخدم تعزيز دور هذه القيادة لانجاز الحل القائم على الحكم الاداري الذاتي.

ان سياسة رابين المنسجمة مع الخط الرئيسي للسياسة الاميركية في التعاطي مع المفاوضات، استفادت من ظرف الانتخابات الرئاسية والموقع الحرج الذي وجد نفسه فيه

الرئيس بوش وحاجته إلى انجاز على الصعيد الخارجي يحسّن مواقعه في المعركة الانتخابية. وفي هذا السياق منحت ادارة بوش ضمانات القروض في محاولة لكسب أصوات الناخبين اليهود والقوى والفئات المتعاطفة مع إسرائيل، ولجذب إسرائيل كي تتلاءم أكثر مع السياسة الاميركية، فأتى الطلب الاميركي بنقل مكان الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية من روما إلى واشنطن مع الاصرار على أن تستمر لمدة شهر كامل، ومحاولة دفعها نحو انجاز ما على أبواب الانتخابات الاميركية.

المفاوضات الثنائية على المسارات العربية

إن المفاوضات الثنائية التي استؤنفت في الجولة السادسة، وتواصلت في السابعة والثامنة، في ضوء التغيير الذي طرأ على السياسة الإسرائيلية، ادخلتها على مختلف الجبهات في مرحلة جدية تتميز عن حالة المراوحة في المكان التي وسمتها حتى الجولة الخامسة في عهد شامير:

أ) فعلى **الجبهة الاردنية**، قطعت المفاوضات الثنائية شوطا هاما عندما تم الاعلان في المرحلة الأولى من الجولة السابعة (٢٩/١٠/٩٢) عن اتفاق على جدول أعمال هو في حقيقة الأمر، مشروع حل ثنائي ينص عملياً على جوانب التطبيع والعلاقات الثنائية، ويعطيها بعدا شاملا يُتوج بمعاهدة سلام وليس باتفاق سلام.

لقد عكس هذا الاتفاق توجها إسرائيلياً وأميركياً واضحاً وضاغطاً لعقد صفقة ثنائية بمعزل عن حل القضية الفلسطينية، بما في ذلك على صعيد ضمان الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي المحتلة في نهاية المطاف، الأمر الذي يؤشر ضمنياً بقبول التقاسم الوظيفي لتحديد مصدر السلطات للحكم الذاتي في هذه الأراضي.

وفي هذا الإطار فقد قدم هذا الاتفاق تنازلات كبيرة لإسرائيل، فهو:

١- يحدد الهدف بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وفقا لدعوة مدريد متبنياً الصيغة الإسرائيلية في التعامل مع الموضوع الفلسطيني باعتباره موضوع مجموعات سكانية انسجاماً مع صيغة مدريد وآليتها.

٢- ويتحدث عن «الحدود الدولية بين الاردن وإسرائيل» بالعودة إلى مرجعية «حدود الانتداب»، ولا يطرح مشكلة الاراضي. سواء الأردنية أو الفلسطينية. من زاوية كونها محتلة، ويغفل أية اشارة إلى قيام دولة أو كيان آخر بين الدولتين، وهو ما تفسره إسرائيل تسليما بسيطرتها على الاراضي الفلسطينية المحتلة.

٣- وهو يلغي الحديث عن الاراضي الفلسطينية من زاوية أنها محتلة، ويعتبرها «تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي»، مما يضع الاراضي التي لا تقع تحت هذه السيطرة، أي القدس وجوارها، خارج نطاق البحث ويسلم «عمليا» بضمها إلى إسرائيل.

٤- وهو يتطرق إلى «حل عادل للنواحي الثنائية لمشكلة اللاجئين والاشخاص المشردين وفقاً «للقانون الدولي»»، وليس وفقاً للقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والقرار ٢٣٧ الخاص بالنازحين عام ١٩٦٧.

وهذا يعني تجزئة هذه المسألة والتعاطي مع اللاجئين في الاردن كمشكلة ثنائية بين الاردن وإسرائيل، وليس كجزء من مجموع اللاجئين الذين هم، بدورهم، جزء من الشعب الفلسطيني. أما الحديث عن «القانون الدولي» في هذا السياق فإنه يسقط الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة، ويفتح الباب واسعاً لاعتماد التوطين بديلا عن حق العودة، بما في ذلك لنازحي الـ ٦٧، لأن القانون الدولي لا ينص بالضرورة على مبدأ العودة بالنسبة للاجئين.

لقد أدى الاعلان عن هذا الاتفاق إلى ردود فعل واسعة في الاردن وفي الأوساط الفلسطينية، مما جعل الوفد الاردني يتقدم بمجموعة من التعديلات على صيغة هذا الاتفاق، وبخاصة حول موضوع اللاجئين والقدس. وفي الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية لم يحدث أي تقدم بخصوص هذا الاتفاق، ولم يتمكن الطرفان من التوصل للاتفاق حول التعديلات المقدمة من الجانب الاردني. فيما واصلت اللجان الست، الي ورد تشكيلها في الاتفاق الأردني - الإسرائيلي، أعمالها.

إن الطرف الفلسطيني، في اطار الانتماء إلى وفد مشترك، والحضور الفلسطيني المباشر في الوفد الاردني المفاوض، مطالب بأن يلعب دوراً من أجل ضبط النزوع التنازلي الذي برز لدى الوفد الاردني في الجولة السابعة.

ب) وعلى **الجبهة السورية**، دخلت المفاوضات في الجولة السادسة طوراً جديداً بعد إعلان موافقة إسرائيل على انطباق القرار ٢٤٢ على الجولان، دون الاعلان عن نيتها الانسحاب قبل اعلان سوريا عن استعدادها لسلام شامل مع إسرائيل، وتطبيع العلاقات معها. وأتى هذا التغيير في الموقف الإسرائيلي التفاوضي تعبيرا عن موقف حكومة رابين التي، خلافا لحكومة الليكود، تعتبر السلام الشامل مع سوريا أكثر أهمية من الاحتفاظ بالجولان كاملا. وأثر ذلك تقدم الوفد السوري بمشروع إعلان مبادئ، تحدث عن هدف

عملية السلام على أساس قراري مجلس الأمن، شمولية الحل والسلام العادل الذي يتطلب حلا على كافة الجبهات، الترتيبات والضمانات الامنية، آلية التنفيذ، مجموعات العمل التنفيذية، الانسحاب الكامل من الجولان.. إن إسرائيل، على امتداد الجولات التفاوضية، لم تتحدث عن الانسحاب بشكل محدد، ناهيك عن الانسحاب الكامل من الجولان. فهي تتحدث عن انسحاب في الجولان وانسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها، وهي لا تكتفي باعلان انتهاء حالة الحرب كما ورد في بند آلية التنفيذ في المشروع السوري، بل تصر على معاهدة سلام شاملة، وعلى التطبيع. وعليه لم تشهد الجولتان السابعة والثامنة أي تقدم في المفاوضات، فالوفد السوري يتمسك بضرورة أن تحدد إسرائيل موقفها النهائي من مسألة الانسحاب وشمولية الحل، فيما يطالب الوفد الإسرائيلي أن توضح سوريا موقفها من معاهدة السلام ومفهومها لها.

جـ) وعلى **الجبهة اللبنانية**، شهدت المفاوضات حتى الجولة الثامنة جموداً كاملاً، وفي الجولة السادسة تقدمت إسرائيل إلى الوفد اللبناني باقتراح خاص هو «ترتيبات انتقالية» في الجنوب، تتولى فيها الحكومة اللبنانية الخدمات في الشريط الحدودي، فيما تبقى الصلاحيات الامنية بيد إسرائيل. وقد رفض الوفد اللبناني هذا الاقتراح وكذلك الاقتراح الآخر القاضي بتشكيل لجنة عسكرية لبنانية ـ إسرائيلية لبحث الترتيبات الامنية قبل أن تلتزم إسرائيل بتحديد موقفها من قرار ٤٢٥. لقد تمسك الوفد اللبناني بهذا القرار وطالب إسرائيل الالتزام به وما يترتب عليه من انسحاب كامل قبل الانتقال إلى تشكيل لجنة عسكرية تبحث بآلية الانسحاب.

إن وقائع المفاوضات الثنائية على الجبهة الاردنية ـ الإسرائيلية تسير منذ الجولة السادسة إلى اتفاق معين، وتقطع خطوات في جوانب اللجان الستة، يقابلها مراوحة على الجبهة السورية، ومشاريع الحكم الذاتي على الجبهة الفلسطينية، وجمود على الجبهة اللبنانية، وهذا يعكس سياسة حكومة رابين في الدخول بمفاوضات جدية (خلافا لحكومة الليكود التي اختارت اسلوب الجمود في مفاوضات مديدة)، لكن بهدف واضح يقوم على انجاز سلام شامل، وتطبيع كامل، مقابل تسوية اقليمية اساسها انسحابات جزئية، وحكم ذاتي للسكان دون سيادة على الارض والمياه والمصادر الطبيعية في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ضم اجزاء منها. وتقوم استراتيجية رابين الجديدة في المفاوضات على فصل مسارات الحل عن بعضها لاستخدام الاختراق المحرز على أي منها، للضغط على المسارات الأخرى. إن هذا يقتضي من الجانب العربي درجة عالية من التنسيق على قاعدة التمسك بترابط مسارات الحل، ورفض الحلول المنفردة على أي من الجبهات. وفي هذا

الإطار يتوقف على الموقف الفلسطيني، وحدته وتماسكه، الكثير، وذلك بفعل الموقع المفصلي الذي يحتله المسار الفلسطيني في مجمل العملية التفاوضية.

المفاوضات الثنائية على الجبهة الفلسطينية

انحكمت المفاوضات الثنائية الفلسطينية ــ الإسرائيلية منذ بدايتها بمضمون رسالة الدعوة الأميركية التي شكلت أساسها، والتي تنص على مرحلتين تفاوضيتين: انتقالية تبحث بترتيبات الحكم الذاتي، ونهائية تبت بالوضع النهائي للمناطق المحتلة. والمفصلي في هذا التصور يتمثل بأمرين:

١- عدم استناد المفاوضات حول المرحلة الانتقالية إلى قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

٢ـ عدم وجود رابط في الموضوع (أي الأرض المحتلة ومصيرها) بين المرحلتين، فالعلاقة بينهما زمنية ليس إلا، أي بحدود الاقرار بأن المفاوضات حول الوضع النهائي تلي المفاوضات حول الوضع الانتقالي بعد ثلاث سنوات من تطبيق المرحلة الانتقالية.

ان اعتماد قرارات الشرعية الدولية، وبالذات قرار ٢٤٢ قاعدة للتفاوض في المرحلة الأولى وانطباقه على الأرض الفلسطينية المحتلة يعني الاقرار بمبدأ الانسحاب الذي يصبح هو موضوع التفاوض. واعتماد الربط في الموضوع بين المرحلتين يخلق الصلة الملزمة بين الترتيبات الانتقالية والوضع النهائي على قاعدة مرحلية التنفيذ للقرار ٢٤٢ أي جدولة عملية الانسحاب. أما افتقاد المفاوضات حول «المرحلة الانتقالية» لقاعدتها المتمثلة بالقرار ٢٤٢، فإنه يقصرها على ترتيبات خاصة بالسكان بمعزل عن الأرض والسيادة عليها، التي يجري التعاطي معها بقرار من القوة المحتلة، إسرائيل، حسب الواقع الذي تكرس منذ أن بدأ الاحتلال.

وغياب الربط بين المرحلتين يمرحل المفاوضات، ويرحّل البحث بمستقبل الاراضي المحتلة، ويضعنا أمام مرحلة انتقالية أو مؤقتة مفتوحة لا ترتب على المحتل عند بداية مفاوضات المرحلة النهائية أي التزام، بل تفرض على المفاوض الفلسطيني، وتلزمه بالأمر الواقع الذي يكون قد نشأ في حينها بعد انتهاء الانتفاضة (كشرط لوصول المفاوضات إلى مشروع الحكم الذاتي)، والمسارات المتعددة والثنائية الأخرى، واتساع عمليات الاستيطان والضم والالحاق بإسرائيل لأجزاء واسعة من الضفة والقطاع، فضلاً عن القدس الكبرى.

وانسجاماً مع هذا، اشتقت إسرائيل مشروعها حول ترتيبات «المرحلة الانتقالية» وجوهره ترتيبات خاصة بادارة شؤون السكان على جزء من المناطق المحتلة، في اطار عملية تفاوضية لا تستند إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية. وبالمقابل، فان الجناح المتنفذ في م.ت.ف. المكبل بموجبات رسالة الدعوة الأميركية، أدعى منذ الجولة السادسة تحت شعار انطباق قرار ٢٤٢ على مرحلتي المفاوضات، استخدام هذا القرار لتدعيم موقف الفريق المفاوض الفلسطيني، وتحسين وضعه عند تناول مختلف بنود مشروع الحكم الذاتي، أي بدلاً أن يكون القرار ٢٤٢ أساساً للمفاوضات منذ بدايتها وهدف العملية التفاوضية هو تطبيقه، حاولت البيروقراطية الفلسطينية أن تستعين به مجزوءاً ومبعثراً في خطة تفاوضية ترمي إلى تحسين عناصر الترتيبات «الانتقالية» على مختلف محاورها: حدود الولاية الجغرافية، سلطة الحكم الذاتي وصلاحياتها، قضايا الأرض والمياه، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض المحتلة الخ... وضمن هذا المفهوم قدم الفريق الفلسطيني مشروعه في الجولة السادسة (في ٩٢/٩/١) حول «ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية» (النقاط العشر). وعلى هذا الأساس بنى خطته التفاوضية قبل التأكيد على الالتزام الإسرائيلي بالمبادئ الأساسية للحل، والاقرار بمبدأ الانسحاب الخ.. مستجيباً للنصيحة الأميركية «أن يستفيد الفلسطينيون، من خلال الاشتباك التفاوضي، وادامة هذا الاشتباك، من أي منافذ في الموقف الإسرائيلي لأخذ ما يمكن أخذه والبناء عليه».

إن هذا المفهوم والخطة المشتقة منه يعكسان مأزق القيادة المتنفذة في المفاوضات. فالقبول بالتفاوض على ترتيبات مرحلة انتقالية بدون رابط مع المرحلة التي تلي وبدون مرجعية قرارات الشرعية الدولية، يعني الانتقال إلى إدارة المفاوضات ضمن النطاق الذي تحدده إسرائيل، وأقصى ما يمكن الطموح إليه هو تحسين شروط المشروع الإسرائيلي، وليس الخروج عن مجراه الرئيسي. وهذا التحسين، اذا قصدنا منه القضايا الرئيسية، مشكوك بأمره في ظل ميزان قوى تفاوضي مختل، لأن قاعدته غير متوازنة (رسالة الدعوة بشروطها)، وحيث الضغط الأميركي يسلط بشكل رئيسي على المفاوض الفلسطيني. وقد ترتب على هذا استدراج تنازلات متواصلة من الطرف الفلسطيني أضعفت موقفه التفاوضي، ووضعته باستمرار أمام خيارين: تقديم تنازلات تؤدي بالضرورة إلى تنامي الضغوطات الشعبية الفلسطينية عليه، أو جمود المفاوضات التي تعرضه إلى ضغوطات أميركية متزايدة.

إن الخط المتعرج في المفاوضات، والوقفات التي تتخللها، تسهم ربما في اشاعة انطباع بجمودها ومراوحتها مكانها. لكنّها في حقيقة الأمر ليست هكذا، فتعرجاتها تنطوي

على تنازلات فلسطينية من السهل كشفها. ان وقائع المفاوضات في جولاتها السادسة والسابعة والثامنة تشير إلى هذا على يد المشروع التفاوضي الفلسطيني ذاته: فانسحاب قوات الاحتلال تحول إلى «إعادة انتشار إلى مناطق أمنية يتفق بشأنها»، والغاء الاستيطان والمستوطنات اختزل «بتعهد إسرائيلي بوقف النشاطات الاستيطانية، وسقط الكلام عن اللاجئين والتعاطي الواضح معهم وفقاً للقرار ١٩٤، باعتبار أن مسألتهم محالة إلى المسار المتعدد بديلاً عن الإصرار على استعادة قضية اللاجئين إلى طاولة المفاوضات الثنائية، أما النازحين فأكتفي بالإشارة إلى «تعهد إسرائيل بعودتهم إلى المناطق المحتلة»، دون الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ ذي الصلة وهو قرار ملزم، وارجئ الحديث عن المصير النهائي للقدس إلى المرحلة الثانية للمفاوضات، وتم التخلي عن الأمن الخارجي وتركه للقوة المحتلة وعن العلاقات الخارجية بما ينسجم والمطلب الإسرائيلي، ولم يُشر بكلمة إلى ترابط مسارات الحل على مختلف الجبهات بحيث يكون الحل شاملاً عملاً بقرار القيادة الفلسطينية (٩٢/٧/٢٣) وقرارات وزراء خارجية دول الطوق (٩٢/٧/٢٥).

إن وقائع الجولات السادسة والسابعة والثامنة تؤكد أن التنازلات التي أقدمت عليها القيادة المتنفذة، تتجاوز حدود انحكامها بشروط رسالة الدعوة الأميركية، التي جردت مفاوضات المرحلة الانتقالية من مرجعيتها المتمثلة بقرارات الشرعية الدولية، فالعدد الأوفر من هذه التنازلات أتى استجابة للضغوط الأميركية والإسرائيلية وليس التزاماً بنص رسالة الدعوة. وفي هذا الاطار نشير إلى موضوع الأرض والمياه والمصادر الطبيعية التي تراجع الوفد الفلسطيني عن مطالب السيادة عليها لصالح السيطرة (بمعنى الاشراف). لقد شكل هذا التراجع خطوة هامة نحو الاقتراب من المفهوم الإسرائيلي القائم على طرح مسألة الأرض في المرحلة الانتقالية من زاوية الاستخدام وما يتصل به من قضايا قانونية، باعتبار أن الأرض والمسائل الجغرافية والمتعلقة بالسيادة سيتم التعامل معها في المرحلة النهائية.

وفي هذا الاطار نشير أيضاً إلى موضوع الانتخابات التشريعية التي تراجع عنها الوفد الفلسطيني نزولاً عند طلب بيكر، ليكتفي «بانتخابات حرة عادلة ومباشرة» لسلطة الحكم الذاتي مع ايكال مهمات تشريعية لها في المجالات المتفق عليها. والفرق شاسع بين الأمرين، فالانتخابات التشريعية تنتخب جسماً تشريعياً ينبثق عنه جسم آخر تنفيذي، يعيّن سلطة قضائية مستقلة، وهي تشكل خطوة حقيقية نحو ممارسة السيادة على الأرض وتوحيد مرجعية السلطة أمام الشعب، بينما سلطة الحكم الذاتي الموكل اليها مهام تشريعية في

المجالات المتفق عليها، تقترب من المفهوم الإسرائيلي للمجلس الاداري، الذي هو هيئة تنفيذية ادارية وظيفية، مسؤولة أمام ناخبيها في اطار الصلاحيات التي تتولاها ولا تملك سلطة التشريع، بل فقط، اعلان أنظمة في مجالات عملها، واتخاذ القرارات في القضايا الادارية.

إن التراجع عن الانتخابات التشريعية، أي عن هرم السلطة القائمة على جسمين، لصالح انتخابات ينبثق عنها جسم واحد يصب مباشرة في خدمة المشروع الإسرائيلي للترتيبات الانتقالية.

في ضوء هذه التنازلات، وتحت سقف صيغة مدريد للمفاوضات، يصبح مفهوماً أن تندفع إسرائيل لتطرح مشروعها حول الترتيبات الانتقالية (المؤقتة بالنص الإسرائيلي)، وتوضح معالمه في الجولتين السابعة والثامنة على نحو جلي ضمن مفهوم قائم على ثلاث ركائز:

١- الولاية الجغرافية للحكم الذاتي، وهي قائمة على السكان وعلى جزء من الأرض (٤٠٪ من مساحة المناطق المحتلة مطروحة من زاوية الاستخدام وليس السيادة). أما باقي الأرض فتمارس عليها مباشرة السلطة الإسرائيلية (٢٧٪ موزعة على المستوطنات ٨٪، القدس ١٨٪، والمناطق المخصصة للاستخدام العسكري ١٪) أما الباقي (٣٣٪) أي ما يسمى بأرض الدولة فتمارس عليها مسؤولية مشتركة بين المجلس الاداري والحكم العسكري مع إمكانية تقليصها في ضوء احتياجات الاستيطان.

٢- الهيكلية (التركيبية) ونواتها مجلس اداري محدود الصلاحيات والمسؤوليات (جسم واحد منتخب)، عديم الولاية الجغرافية بمعناها الاقليمي، مع جسم قضائي متعدد ومشترك (محاكم فلسطينية للفلسطينيين في القضايا المدنية والجنائية. محاكم إسرائيلية للمستوطنين وأخرى في القضايا الأمنية. محاكم مشتركة للفلسطينيين والإسرائيليين في القضايا الجنائية).

٣- المسؤوليات والصلاحيات في مجالات الادارة والخدمات والاقتصاد والبنية التحتية، بصلاحيات محدودة وبمرجعية الحكم العسكري الإسرائيلي، يكرس التبعية والالحاق الاقتصادي من خلال ما يسمى بالترابط الاقتصادي، واعتماد قاعدة موحدة للأسعار. أما السلطات المتبقية فتتولاها إسرائيل والتي تضطلع أيضاً بالمسؤولية الاجمالية عن الأمن الخارجي والداخلي والعام والعلاقات الخارجية. وأخيراً فإن هذا المشروع يلحظ دوراً للأردن، في اطار التقاسم الوظيفي، في بعض المجالات (مراجعة القوانين

القائمة، الأنظمة البنكية والمصرفية، قوة الشرطة المحلية، المسائل الدينية)، كما يلحظ نظام ارتباط متعدد المستويات بين أجهزة المجلس الإداري وإسرائيل والأردن من أجل تطبيق نظام التعاون والتنسيق وتسوية الخلافات والمراقبة.

لقد بنى الجناح المتنفذ في م.ت.ف. استراتيجيته التفاوضية تحت سقف صيغة مدريد وشروطها، على قاعدة الاستعاضة عن التفاوض حول تطبيق قرار ٢٤٢ وما يترتب عليه من جدولة الانسحاب لقوات الاحتلال بمحاولة استخدام هذا القرار لتحسين شروط ترتيبات المرحلة الانتقالية، بادعاء التمهيد لتطبيق القرار ٢٤٢ في المرحلة التفاوضية الثانية وخلق الربط بين المرحلتين التفاوضيتين، وفتح الترتيبات الانتقالية على الدولة المستقلة وحق تقرير المصير. غير أن جولات المفاوضات الأخيرة أكدت فشل هذه الاستراتيجية التفاوضية، فالموقف الأميركي - الإسرائيلي المشترك رفض الربط بين المرحلتين، ويعتبر أن التعاقب الزمني بينهما، والتشابك في البنية الأساسية للعملية التفاوضية بمرجعية قراري مجلس الأمن في اطارها العام، كفيل بحل الاشكال حتى لو لم تستند المفاوضات «الانتقالية» إلى هذين القرارين.

وفي هذا الإطار لم يبخل الطرف الأميركي «بالنصائح». فجوهر العملية الراهنة هو اكساب الفلسطينيين سلطة (!)، والمهم هو اقامة سلطة حكم الذات، فهي المدخل لمناقشة كافة المسائل الجوهرية، من الاستيطان حتى الانسحاب، مروراً بمصير القدس. وبإمكان الوفد الفلسطيني، وهذا ما قام به في الجولات الأخيرة، أن يشدد على طرحه لمفهوم الولاية الجغرافية الواحدة، والسلطة الواحدة، والنظام القانوني الواحد، والوحدة الاقتصادية المنفصلة، ويطالب بعدم جواز تفتيت الأرض والقانون والاقتصاد. غير أنه، بعد أن جرّد نفسه من عناصر القوة التفاوضية الأساسية بالتنازلات الكبيرة التي قدمها، بعد أن انخرط في المفاوضات على أسس غير متوازنة وبعيدة عن قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨، ٢٣٧،٢٩٤ والتمثيل الشامل، لن يستطيع أن يخرج من مأزقه التفاوضي، ولا حل أمام الفريق المتنفذ في م.ت.ف. سوى تعليق المشاركة بالمفاوضات لاعادة صياغة شروطها على أسس أكثر توازناً، وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية والتمثيل الشامل. ومن هذا المدخل تؤسس القاعدة لاستعادة الوحدة السياسية في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية التي مزقتها السياسة الانقسامية في م.ت.ف.، وتصحيح الميزان التفاوضي المختل، بالاستناد إلى الانتفاضة ووحدة الشعب وحركته الوطنية.

المفاوضات المتعددة الأطراف

المشروع الأميركي لاقامة نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية هو الأساس في توجه المفاوضات المتعددة الأطراف، التي ترتكز إلى ثلاثة محاور رئيسية:

١) التطبيع الشامل.
٢) إقامة نظام متكامل للأمن الجماعي.
٣) وحل مسألة اللاجئين على قاعدة التوطين والتأهيل.

من هنا، فإن وظيفة المسار المتعدد الأطراف، جدول أعماله وآليته، تنسجم تماماً مع المفهوم الإسرائيلي للتسوية في الشرق الأوسط، المؤطرة بمعاهدة سلام، فهو لا يرتب عليها أي التزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية وما ينجم عنها من انسحاب من المناطق المحتلة وتلبية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويسمح لها بتحقيق مكاسب لا يقابلها تقدم مواز في المفاوضات الثنائية، لافتقاد الرابط بين المسارين، وهو يتطابق بشكل كامل مع طموح إسرائيل في احتلال المقعد الأول بامتياز في مشروع النظام الاقليمي الجديد، ويعزز موقعها في اطاره من خلال الدور الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تضطلع به. ومع أن الولايات المتحدة سعت لأوسع مشاركة دولية في المفاوضات المتعددة، فإنها حرصت على أن تقتصر هذه المشاركة على منح الغطاء لها، وتأمين مصادر التمويل للنظام الاقليمي الجديد.

لقد أصرت أميركا على عزل المسار المتعدد عن المفاوضات الثنائية، وعلى انفرادها به في ضوء ضعف دور روسيا، وفي هذا الاطار مانعت مشاركة الأمم المتحدة في لجنة توجيه المفاوضات المتعددة (لم توجه لها دعوة أصلاً في اجتماعها الأخير في ٩٢/١٢/٣) لعدم اعطائها مرجعية ذات صلة بقرارات الشرعية الدولية، وهي تعترض على المشاركة الأوروبية في رئاسة لجنة التوجيه كي تصبح ثلاثية بدلا من صيغتها الحالية، وترفض أن تتقدم بتقرير عن أعمال المسارات الثنائية إلى لجنة التوجيه، رغم دعم المجموعة الأوروبية الواضح لهذا الاقتراح، للحؤول دون الربط بين المسارين، والحفاظ على دورها المنفرد فيهما.

إن عنوان المفاوضات المتعددة هو مشروع النظام الاقليمي الجديد. وعليه تحدد موقف كل طرف عربي مفاوض منها، من زاوية مدى قبوله بالدور المرسوم له في اطار هذا المشروع، أو اعتراضه عليه، وسعيه لتحسين شروطه، فقاطع لبنان المسار المتعدد،

وكذلك سوريا التي شرطت مشاركتها باحراز تقدم جوهري في المسار الثنائي، عنوانه موقف إسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان. أما الأردن فقد أقبل على المشاركة، حيث يعتبر أن مضمون مفاوضاته مع إسرائيل يتعلق أساساً بالمسائل الاقليمية، اذ لا مشكلة أرض جدية لديه يتفاوض حولها، فالغرض الرئيسي من مشاركته في المفاوضات الثنائية هو توفير غطاء للوفد الفلسطيني كما يعلن. أن الاردن يتعاطى مع المفاوضات بشقيها الثنائي والمتعدد من منطلق تقبله للدور المرسوم له في النظام الاقليمي الجديد، ومن ضمنه ابعاده التطبيعية الثنائية والاقليمية. وفي هذا السياق وافق الأردن على حل ثنائي لمسألة اللاجئين على أرضه في المفاوضات الثنائية، التي تبحث اللجان الفرعية (وعددها ست لجان) المنبثقة عنه بنفس عناوين لجان عمل المفاوضات المتعددة (الأمن، البيئة، المياه، الاقتصاد، البنوك، واللاجئين)، وفي هذا السياق أيضاً يندرج اقتراح الوفد الأردني في احدى لجان عمل المتعددة (حول المياه بتاريخ ٩/١٨) في نقل أية مواضيع من المسار المتعدد إلى الثنائي اذا كان الهدف هو دعم عملية السلام بالاتجاه الايجابي.

أما فلسطينياً، فبعد مقاطعة المؤتمر الافتتاحي في موسكو (٩٢/١) احتجاجاً على التمثيل، فقد تأمنت المشاركة في الجولتين الأولى (٩٢/٥) والثانية (في ٩، ١٠، ١١، ٩٢/١٢) للمفاوضات في لجان العمل بتمثيل مجزوء (بدون القدس) وبعد اسقاط تمثيل م.ت.ف. (مما أدى إلى تغيب رئيس الوفد في لجنة التنمية د. يوسف الصايغ عن الاجتماع في ١٠/٣٠، واستبعاد صنبر، وتنكر نائب رئيس الوفد في لجنة اللاجئين محمد الحلاج لعضويته في المجلس الوطني في اجتماع ١١/١١)، عملاً بشروط رابين الثلاثة مع عمرو موسى، وبعد أن حرم الوفد الفلسطيني من المشاركة في لجنة الأمن وضبط التسليح في دورتيها (٥ و٩٢/١١) بأي شكل تمثيلي كان، بحجة أن فلسطين ليست دولة، وحينما خُرِّجت المشاركة كوفد فلسطيني - أردني مشترك تم صدها باعتبارها حكم مسبق على الكونفدرالية.

إن الفريق المتنفذ في م.ت.ف. يبرر مشاركته في المفاوضات المتعددة رغم التنازل في مسألة التمثيل بالحجج البائسة المعروفة: عدم ترك الساحة خالية لإسرائيل، المفاوضات ساحة اشتباك، طرح المطالب الفلسطينية، الضغط من أجل ايجاد الربط بين المسارين، المسار الثنائي هو مركز العملية التفاوضية والمسار المتعدد هو المساند والظهير. ورغم أن وقائع اجتماعات اللجان في جولتي المفاوضات تشير إلى أنها تشكل مساحة ضغط على المفاوضات الثنائية، لأنها موجهه لاستباق نتائجها ولفرض أمر واقع يلتقي مع هذه النتائج.

إن الضغط الأميركي – الإسرائيلي يجري تسليطه في اللجان لمناقضة المسائل المطروحة من زاوية فنية اجرائية متعلقة بالتعاون والتطبيع، مما يفترض التسليم المسبق بالاطار السياسي للحل. والقرارات التي تتخذ تصب في مجرى المشروع الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية. وفي هذا الاطار تم رفض بناء مؤسسات وطنية فلسطينية لتجنب كل ما من شأنه أن يشير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة كوحدة سياسية موحدة (لجنة البيئة)، وتم طرح مشروع صندوق دولي للتنمية الاقليمية، لاتاحة المجال لدخول إسرائيل في اطار التطبيع الاقتصادي الاقليمي قبل احراز أي تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية (لجنة التنمية)، وتم اقرار مشروع التدريب الاداري والفني الذي يتمحور حول تدريب الفلسطينيين في المجالات التي تقترحها إسرائيل في مشروعها للحكم الاداري الذاتي، مُستثنى منها المسؤوليات المتعلقة بالأراضي والمياه والسلطات السيادية مثل الحدود والضرائب والجمارك والأمن.

إن المفاوضات المتعددة لم تشكل فقط مساحة ضغط على المفاوضات الثنائية، (وعلى الطرف الفلسطيني بالذات) بإتخاذ قرارات ورسم توجهات في مجالات محددة تنسجم مع النتائج التي تدفع نحوها أميركا وإسرائيل في المسارات الثنائية، بل تحولت أيضاً إلى ميدان رئيسي لاستدراج تنازلات في قضايا رئيسية كما القدس أو اللاجئين. فمسألة القدس حاول الوفد الفلسطيني طرحها على جدول أعمال المتعددة دونما نجاح (لأن ورقة مدريد ترحلها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية)، علماً أن طرحها على المتعددة يحولها إلى مستوى المعالجة الإنسانية وضمان حرية العبادة وحرية التنقل الخ..، بينما المطلوب هو مواصلة الضغط لاستيعابها فوراً في المسار الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي بقوة قرارات الشرعية الدولية التي نصت على اعتبارها مدينة محتلة (قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٤٦٥، ٦٠٧، ٧٢٦). أما مسألة اللاجئين، اذا تجاوزنا الطرح الإسرائيلي الذي يعتبرها ضمن اطار التبادل السكاني (القائم على التعويضات المتقابلة)، فان المسار المتعدد يعالجها حصراً على قاعدة التوطين والتأهيل (باعتبار أنها أيضاً مرحلة إلى مفاوضات المرحلة النهائية)، الأمر الذي يصفي جانبها الأساسي، وهو سياسي اطاره الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المكرسة بقرارات الشرعية الدولية والقرار ١٩٤. لقد قبل الوفد الفلسطيني في اجتماع لجنة اللاجئين في أوتاوا (٩٢/٥) صيغة تثبت سابقة اعتبار هذا القرار في غير موضوع الاجماع، علماً أن القرار المذكور يُجمَع على تجديده سنوياً في الأمم المتحدة ولا أحد يصوت ضده (وحدها إسرائيل تمتنع)، وكان الالتزام بتطبيقه شرطاً لقبول إسرائيل في الأمم المتحدة عام ٤٨.

والمطلوب هو استعادة قضية اللاجئين في المتعدده إلى الثنائية وعلى قاعدة التمسك الحازم بالشرعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤ لحل قضية اللاجئين.

في ضوء تجربة أكثر من عام يتضح أن المفاوضات المتعددة الأطراف ليست مساراً فرعياً في العملية التفاوضية التي ترعاها أميركا وتتفرد إلى حدود بعيدة بإدارتها، بل هي جبهة مفاوضات رئيسية ذات وظيفة ضاغطة على المفاوضات الثنائية تحضر، بأوسع مشاركة عربية ودولية، للنظام الاقليمي الجديد، وترسي مرتكزاته بالتوازي مع المسارات الثنائية، وبإستباق لنتائجها. لقد انخرطت القيادة المتنفذة في هذه المفاوضات على قاعدة الشروط الأميركية، وقدمت التنازل تلو الآخر في موضوع التمثيل وفي المسائل الرئيسية التي طرحت على جدول الأعمال.

لقد كان بإمكان هذه القيادة، لو التزمت بقرارات المجلس الوطني (ايلول سبتمبر ٩١) والمجلس المركزي (١٨ تشرين الأول. اكتوبر ٩١)، ولو تماسكت عند موقف عدم المشاركة الا بعد تجاوز صيغة مدريد وعملاً بقرار القيادة الفلسطينية في ١٤/١/٩٢، أن تحقق مكاسب سياسية فعلية تتجاوز سقف شروط مدريد، وترسيها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية، ومدخلها إلى ذلك تشكيل جبهة مقاطعة أغلبية للمسار المتعدد مع سورية ولبنان، فتدفع الأردن نحو المقاطعة الثلاثية الفلسطينية، السورية، اللبنانية، وكذلك الأمر بالنسبة لسائر الأطراف العربية.

أن غياب غالبية الأطراف العربية المعنية بالتسوية، وهي نفسها المعنية بشكل رئيسي بمسألة انجاز الانسحاب من أراضيها المحتلة، وبالعناوين الرئيسية التي تطرحها المفاوضات المتعددة على جدول أعمالها، كان سوف يفقد هذه المفاوضات مصداقيتها، وجدواها. إن مطلب انسحاب الوفد الفلسطيني من المفاوضات المتعددة، هو مطلب راهن وملح، وهو أحد الأسلحة الرئيسية التي يمكن استعمالها لتصويب المفاوضات وتحقيق الربط بين مساراتها الثنائية والمتعددة وتصحيح صيغة وشروط مدريد التفاوضية، نحو استراتيجية تفاوضية فلسطينية جديدة تحقق التمثيل الشامل، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية، والربط بين مراحل ومسارات الثنائية والمتعددة.

(4)

الانعكاسات الإقليمية للوضع الدولي
التطورات الإقليمية على ضوء نتائج المفاوضات

١- تضع الادارة الأميركية الجديدة (إدارة كلينتون) نصب الأعين التسريع في بناء النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط في إطار أولوية إعادة البناء الداخلي، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، في الولايات المتحدة. وليس من قبيل الصدفة أن يفتتح كريستوفر جولاته الخارجية بزيارة البلدان المعنية مباشرة بالتسوية في الشرق الأوسط. فهذه التسوية بالشروط الأميركية ـ الإسرائيلية، أساس النظام الاقليمي الجديد في المنطقة، وتحتل موقعاً بارزاً في السياسة الخارجية الأميركية، من زاوية ما يعكسه أحكام السيطرة على الشرق الأوسط نفطاً وسوقاً (السلاح خاصة) وموقعاً استراتيجياً من انعاش للاقتصاد الاميركي وسوقه الداخلية، وما يمنحه الامساك بشؤون هذه المنطقة ومقدّراتها من موقع قوي في حل المشكلات المستعصية في التنافس الاقتصادي مع أوروبا الغربية واليابان.

إن الإدارة الديمقراطية الجديدة تسعى لأن تنتقل، في تعاطيها مع المفاوضات ومسيرة التسوية في المنطقة، من سياسة الطرف الراعي للادارة السابقة، باسلوب التدخل عند الاستعصاء التفاوضي، أو عندما تنشأ الحاجة إلى استخلاص قواسم مشتركة بين موقفين تفاوضيين بجهد ضاغط أكثر انحيازاً إلى الموقف الإسرائيلي، إلى سياسة «الشريك الكامل» التي تذكر بالدور الذي مارسته الادارة الديمقراطية في عهد كارتر في المفاوضات بين مصر وإسرائيل، والتي أفضت إلى اتفاقيات كمب ديفيد، وهي سياسة قائمة على التدخل النشط في مسار المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سريع وشامل لازمة المنطقة. ان هدف دور «الشريك الكامل» للإدارة الحالية هو التوصل إلى اتفاقيات ثنائية من كل الأطراف، بحيث يصبح بامكان كل طرف عربي أن يتوصل إلى تفاهم واتفاق مع إسرائيل على القضايا المطروحة من غير أن يؤخره استمرار الخلاف مع طرف آخر، ويتيح للولايات المتحدة بسياسة أكثر فاعلية في التعامل مع العملية التفاوضية، التدخل لطرح حلول وممارسة ضغط على أي طرف (وبالتخصيص على الطرف الفلسطيني والعربي) لحمله على القبول بها.

وعلى هذه السياسة يترتب ليس فقط تعاظم الضغوط الأميركية من أجل دفع جهود التسوية خطوات إلى أمام، بل اصرارها على التفرد في العملية الاقليمية. وهذا التفرد لا يلقى مقاومة تذكر من روسيا، الراعي الآخر للمفاوضات، التي أخذت منذ فترة (اذا ما استثنينا المسألة اليوغسلافية) موقف التقارب مع سياسة واشنطن في المسائل الاقليمية المتوترة (الشرق الأوسط، أنغولا، موزامبيق، افغانستان، الصومال، اميركا الوسطى)، بحكم ظروفها الموضوعية.

غير أن التململ الداخلي من هذه السياسة الخارجية المطواعة لأميركا، وهو أحد أوجه الصراع المحتدم في روسيا حول الخيارات المطروحة اقتصادياً واجتماعياً (وأحد أبرز تعبيراته الفوقية الصراع بين موقع الرئاسة - اليمين - ومؤتمر نواب الشعب والمشكلة بأكثريته من الشيوعيين والقوميين واتحاد الديمقراطيين - يسار الوسط - الذي يمثله رئيس المؤتمر حسبولاتوف) ويتعاطف مع هذه الأكثرية الاتحاد المدني (وسط)، باتجاه سياسة خارجية أكثر استقلالية تضمن مصالح روسيا الاقليمية والاقتصادية، هذا التململ بات يؤشر إلى تغيرات محتملة وإن محدودة في السياسة الخارجية الروسية، بما في ذلك ازاء منطقتنا الواقعة على تخوم روسيا الجنوبية. ان المحاولات التي نشهدها راهناً من أجل فتح أسواق خارجية أمام السلعة الروسية الأكثر قدرة على المنافسة (السلاح) بالنجاحات التي حققها (الهند، ايران، مع طرق ابواب بلدان الخليج) لا يمكن أن تأخذ مداها الا بتغطية توفرها سياسة خارجية مستقلة ومتمايزة عن السياسة الأميركية.

٢- وعلى المقلب الآخر، فإن سياسة التفرد الأميركية في العملية الاقليمية الجارية تصطدم بموقف أوروبي يبحث عن دور أكبر في الشرق الأوسط. لقد تميز الموقف الأوروبي عن الموقف الأميركي في مسألة المبعدين لصالح التمسك بقرار ٧٩٩، والطرح الأوروبي الراهن يدعو إلى تحويل رعاية المفاوضات الثنائية والمتعددة إلى رعاية ثلاثية.

إن الاندفاعة الفرنسية التي شهدناها مؤخراً أثناء زيارة ميتران تعبر بوضوح عن هذا التوجه الأوروبي. وفي هذه الزيارة حرص الرئيس الفرنسي على اطلاق سلسلة من التصريحات (لا أمن ولا استقرار إلا بحل القضية الفلسطينية، التشديد على حق الفلسطينيين في دولة فهو حق مكرس منذ قرار التقسيم ولا يسقط بالتقادم، ضرورة التفاوض مع م.ت.ف...). ان هذه السياسة الفرنسية مرشحة لابراز هامش تمايزها بشكل أوضح عن السياسة الأميركية بعد النجاح الساحق لاحزاب اليمين والوسط في انتخابات البرلمان، وهي أحزاب ذات نزوع استقلالي أوسع في سياستها الشرق أوسطية.

وبالمحصلة فان أوروبا أمام تفرد أميركا، وعلى خلفية التنافس الاقتصادي المحتدم معها، الذي سخن في آخر أيام عهد بوش، في مسألة الإتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة الجمركية، واجراءات الحماية، التي ضيّقت الخناق على المنتجات الأوروبية، تسعى لأن تلعب دوراً سياسياً أكبر في الشرق الأوسط. إن حجم الشغب الأوروبي، على السياسة الاميركية سيزداد، مما يشكل قوة احتياط جديّة لكل من يعمل من أجل حلول اقليمية متوازنة مواجهة وبديلة لمشروع النظام الإقليمي الأميركي.

إن النظام الدولي الجديد في تعريفه الشرق أوسطي هو الأمن والنفط والسوق وتجارة السلاح والاستقرار، أي كل العناصر التي يرتكز اليها تعريف المصالح الأميركية. من هنا حاجة الادارة الأميركية إلى النجاح في التسوية الجارية خلال فترة قصيرة قبل أن تبرز سياسة أوروبية اعتراضية فاعلة، ولتطويق الاستعصاءات المحلية والاقليمية المتزايدة على خلفية انحسار الآثار المعنوية لصدمة حرب الخليج الثانية، وفي ضوء المنحى العام للوضع العربي، الذي بسبب من تفاقم مشكلاته الداخلية ومع محيطه المباشر، وان تساوق بمحصلته مع التسوية الأميركية، لا يجد مصلحته في الانخراط النشط لخدمتها.. ان حاجة الادارة الأميركية هذه جعلتها تُبقي على قسم رئيسي من الفريق الأميركي المعني بالتسوية رغم انتسابه إلى ادارة بوش، تأكيداً على استمرارية الاهتمام والالتزام، وارسال كريستوفر إلى المنطقة لابقاء ملف التسوية قريباً من البيت الأبيض بعد أن مهدت لجولته بتقديم «حلها» لمسألة المبعدين، الذي وان حكمه اعتبار الالتفاف على قرار مجلس الأمن، يعكس توجها لازالة عقبة بارزه تضغط باتجاه عدم استئناف المفاوضات بذات صيغة وشروط مدريد.

وفي هذا السياق يأتي انفتاح الادارة الأميركية على جميع الأطراف العربية المعنية بعملية التسوية، وتأكيدها أثناء جولة كريستوفر على تذليل الصعاب التي تعترضها، وبما يطمئن إلى التزامها بالعملية السياسية ويكرس دورها كشريك كامل للمضي بها نحو نتائج حاسمة. غير أن هذا التوجه الأميركي يفتقد إلى مراجعة وتغيير للمعادلة التفاوضية وأسسها وإعادة إرسائها بشكل أكثر توازناً وقرباً إلى قرارات الشرعية الدولية. ان الادارة الأميركية لم تشعر بعد بالحاجة إلى هذه المراجعة رغم ادراكها للصعوبات، التي تصطدم بها سياستها غير المتوازنة، فالوجه الآخر لابراز اهتمامها باستئناف المفاوضات يحكمه بالتحديد الإدراك لهذه الصعوبات خشية من تناميها في الفترة القادمة، وبما يؤدي إلى وضع مجمل العملية التفاوضية بشروطها الراهنة على حافة الانهيار.

إن العملية التفاوضية تصطدم أولاً: بالعقبة الفلسطينية التي ليس بمقدور القيادة المتنفذة أن تطوعها بقرار سلطوي فوقي، وأساسها الوضع الانتفاضي الشعبي الملتهب في المناطق المحتلة، مدعوماً بالوضع الناهض في الشتات في اطار المعارضة الوطنية المتزايدة للعملية التفاوضية بأسس مدريد التي قامت عليها. وتصطدم ثانياً بالعقبة السورية، وثالثاً اللبنانية، فضلاً عن تنامي المعارضة الوطنية والديمقراطية الأردنية. ان هذه العقبات يمكن البناء عليها من أجل اعادة التوازن الدولي والاقليمي إلى المفاوضات، رغم الخرق الذي حصل على جبهة المفاوضات الثنائية الأردنية. الإسرائيلية في الجولة السابعة، تحت الضغط الأميركي، وخطط إسرائيل للانفراد بهذه الجبهة العربية أو تلك.

٣ـ بعد انكفاء العراق على وضعه الداخلي بعد حرب الخليج الثانية، يدور الصراع في المشرق حول المواقع والادوار بين سوريا وإسرائيل في النظام الاقليمي الجديد الذي ما زال البحث جار، بالرعاية الأميركية، عن نقاط ارتكاز ثابتة تضمن استقراره. ويستند هذا الصراع إلى معطيات مادية قوامها قدرات كل من الطرفين عسكرياً واقتصادياً وبشرياً، وتطلعاته على مستوى شبكة العلاقات والنفوذ والتأثير الاقليمي. لقد وقعت نقلة في السياسة السورية بعد حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفييتي محورها الاستعداد العملي للدخول في التسوية على قاعدة تضمن دورها ونفوذها الاقليمي إلى جانب استعادتها لأراضيها تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية، بعد أن كانت تتعاطى مع هذه التسوية من موقع المشاغلة التكتيكية في الفترة السابقة، في إطار «سياسة التوازن الاستراتيجي»، أي سياسة البحث عن تحسين ميزان القوى الإقليمي بالاعتماد على مظلة الاتحاد السوفييتي ودعمه. ومنها كانت تصد المحاولات الأميركية لفرض تسويات اقليمية ثنائية (اتفاقيات كمب ديفيد، ١٧ أيار).

وهذه النقلة في السياسة السورية بإزاء التسوية هي الثانية الكبيرة من نوعها منذ أوائل السبعينات، اذ سبق سياسة مرحلة ما بعد كمب ديفيد «سياسة الضغط على جبهتين» بالتحالف مع مصر، انتجت حرب تشرين (٧٣) من أجل ارغام إسرائيل على الانسحاب من المناطق المحتلة عام ٦٧. وقد تم التخلي عنها لصالح تحسين ميزان القوى الاقليمي بعد أن فقدت ركيزتها المصرية في ضوء انخراط مصر في الحلول المنفردة، تحت مظلة «سياسة الخطوة خطوة» الاميركية، شكلت اتفاقية فك الاشتباك الثانية على جبهة سيناء (تشرين ٧٥) محطتها الابرز. وعلى خلفية هذه النقلة نحو الاستعداد العملي في السياسة السورية للدخول في التسوية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمفاوضات الثنائية المباشرة وفق أسس مدريد، يدور الصراع بينها وإسرائيل

حول استعادة الأرض والمواقع والنفوذ في النظام الاقليمي الجديد، فاستعداد سوريا للدخول العملي في التسوية يقترن بمعادلة صعبة ليس من السهل حلها، وهي معادلة (الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل)، وهذه المعادلة إلى جانب مطلبها المباشر باستعادة كامل أراضيها المحتلة في إطار الحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، تنطوي على نزوع برز منذ أواسط السبعينات في السياسة السورية لممارسة دور إقليمي مؤثر ضمن محيطها المباشر (لبنان، فلسطين، الأردن).

وبالمقابل فإن إسرائيل لديها طموح للتوسع في الأرض والدور والوظيفة في سياق سعيها لأن تكون صاحبة اليد الطولى في النظام الاقليمي الجديد. ان انتهاء الحرب الباردة، وإن غيّر من وظيفة إسرائيل، كموقع متقدم ضمن الاستراتيجية الأميركية الكونية لتطويق الاتحاد السوفييتي، وضرب حركة التحرر والتقدم الفلسطينية والعربية، فإنها لم تفقدها دورها بالنسبة لأميركا، كمرتكز أساسي لضمان استمرار سيطرتها على الجغرفيا الاقتصادية السياسية للمنطقة، ان إسرائيل تبقى حاجة أميركية بسبب العداء المستمر للإمبريالية الأميركية في المنطقة، ومقابل ما يمكن أن تقدم عليه إسرائيل من «تنازلات» للعرب في مجرى المفاوضات، فإن أميركا تلتزم بأن مبدأ الشريك الكامل لايعني الاخلال بمبدأ المفاوضات المباشرة، والتطبيع الشامل في اطار العلاقات الثنائية الأميركية ـ الإسرائيلية كقاعدة استراتيجية لتوازن القوى في الشرق الأوسط.

إن سوريا لا تستطيع أن تسلم بهذه المعادلة بسهولة لأنها تعني إلحاق الضرر بها في الجغرافية السياسية والاقتصادية في آن. من هنا فإن النقلة في السياسة السورية تنتهج أسلوب محاولة تحجيم المفاوضات في مسارها الثنائي مع إسرائيل، لنقلها في القضايا المفصلية إلى مستوى البحث المباشر مع الادارة الأميركية، وتعتمد على تكتيك ابداء الاستعداد للدخول في حلول تدرك مسبقاً أن ثمنها عال بالنسبة لإسرائيل واميركا. ان الادارة الأميركية تعي كل هذا، ومن موقع معرفتها بصعوبة الاستجابة الإسرائيلية لمطالب سوريا، وامكانية الأخيرة المشاغبة على سياستها، فإنها لاتفتقد إلى اساليب الضغط المباشر على سوريا، ومنها مايقوم على إفهامها بأن البديل عن السلام الذي تطرحه هو العزلة والاحباط والضربات الإسرائيلية.

أما لبنان الذي قطع شوطاً في تثبيت السلم الاهلي في إطار إتفاق الطائف، وبدأ يجمع قواه لاعادة البناء فإنه، إلى جانب التزامه ايقاعاً منسقاً مع سوريا في المفاوضات بفعل العلاقات المتميزة بين البلدين، محكوم باعتبارات داخلية تحول دون استجابة حكومته

للضغوطات الإسرائيلية التفاوضية في تقديم الترتيبات الأمنية في الجنوب، وما ينجم عنها من اجراءات لمنع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، على الالتزام بتنفيذ القرار ٤٢٥.

إن التوازنات الداخلية في لبنان في إطار علاقاته مع سوريا، تكسب الموقف التفاوضي اللبناني تماسكه النسبي أمام ضغوطات إسرائيل في المفاوضات واعتداءاتها العسكرية على الشعب اللبناني في قراه، وتجعله يصمد عند عدم الخوض في الترتيبات الانتقالية والأمنية، قبل أن تلتزم إسرائيل بتحديد موقفها في القرار ٤٢٥، وما يترتب عليه من انسحاب كامل في الجنوب والبقاع الغربي. وبجانب هذا فإن الحل الأميركي والإسرائيلي المطروح في إطار المتعددة والثنائية لقضية اللاجئين، على قاعدة التوطين بديلاً عن العودة وفق القرار ١٩٤، هو أمر مرفوض بشكل كامل فلسطينيا ولبنانياً.

إن صعوبات كبيرة تواجهها المفاوضات على الجبهتين السورية واللبنانية، سواء في مسارها الثنائي، أو المتعدد، الذي مازالت سورية ولبنان تمتنعان عن المشاركة به طالما لم يحرز أي تقدم جوهري في المسار الثنائي. اما الغرض من الزوابع الاعلامية التي تثار بين الحين والآخر حول التقدم الجدي في هذه المفاوضات، فإنه يندرج في سياق محاولة التغطية على التقدم الذي وقع في المفاوضات على الجبهة الأردنية، ومن اجل مزيد من الضغط على المفاوض الفلسطيني، واللعب على التعارضات بين الأطراف العربية، بهدف تسجيل اختراقات هذه الجبهة أو تلك قبل الأخرى، يتم توظيفها في اضعاف كل طرف على طاولة المفاوضات، ومحاولة الاستفراد به وفرض الحلول الثنائية والمتوازية بعيداً عن شمولية الحل وانطباق ٢٤٢، ٣٣٨ على الجبهات وترابط مسارات ومراحل الحل.

٤- في هذا الإطار يجري التعتيم على الدور الاقليمي للنظام الاردني، والتبهيت لسياسته في المفاوضات، فهي أبعد من ان تكون سياسة انتظارية، بل هي في واقع الحال سياسة تحقق على جبهتها الاختراق الوحيد في المسار الثنائي، حيث أنجز مشروع جدول الأعمال في الجولة السابعة، واللجان الفرعية العاملة في هذا المسار (وجميعها تبحث بمسائل التطبيع والقضايا الاقليمية التي يعالجها المسار المتعدد وهي: الأمن، الطاقة، البيئة، الاقتصاد والبنوك، اللاجئين) ناشطة لتؤطر معاهدة السلام. هذا فضلاً عن محاولات الأردن التسريع في المسار المتعدد الذي يشارك فيه، بدعوى أنه يكسب من خلاله حل مشكلاته الاقليمية الخاصة (البيئة، المياه، المساعدات الاقتصادية)، بحكم محدودية مشكلة الأرض المحتلة بالنسبة إليه (جيب وادي عربة ـ الغور الشمالي).

إن السياسة الأميركية تعلن وتفرد للأردن كياناً وطبقة حاكمة، في اطار التحولات الجارية في المنطقة لصياغة نظام اقليمي جديد، موقعاً جديداً وجوهره أنه يراد للاردن في سياق الترتيب الجديد، أن يكون ممراً لحل مشكلة اللاجئين بالاطار الثنائي بديلاً عن الحل الشامل وفق القرار ١٩٤، وممراً لعملية التطبيع العربي ـ الإسرائيلي بكل أبعادها وعناصرها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المشاركة بدور أساسي لحل القضية الفلسطينية على أسس جديدة، بعيدة عن قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨ و١٩٤، وترابط مسارات ومراحل الحل على جميع الجبهات العربية. وفي هذا السياق تجري ادارة المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية. وهذا هو مغزى اتفاق جدول الاعمال الذي لايقتصر على تسوية مشاكل التطبيع الثنائي، بل له أبعاد اقليمية تطبيعية.

إن مشكلات الاردن في التسوية هي مشكلات اقليمية ولها جوانب متعلقة في «أردنة» أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن. والاشارة في جدول الأعمال إلى معالجة ثنائية في قضية اللاجئين تبرز هذا. من ناحية أخرى، فإن الاردن يتطلع إلى دور جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمضمون مختلف عن السابق في اطار ما يلحظه له المشروع الاميركي ـ الإسرائيلي من موقعه كشريك في الوصاية أثناء المرحلة الانتقالية، ضمن التقاسم الوظيفي، ولاحقاً في تقرير مصير الأرض الفلسطينية. وفي هذا السياق، تتدرج الخطوات التي اقدم عليها الاردن في المناطق المحتلة: شبكة البنوك، الانفراد في دوائر الأوقاف والقضاء والافتاء.. ان النظام الادرني هو الأنشط في المسار الثنائي وتطلعاته إلى الداخل الفلسطيني المقرونة باجراءات عملية ملموسة واضحة.

٥- إن الولايات المتحدة مستفيدة من موقعها القوي في الشرق الأوسط تنتهج سياسة منفردة تسعى من خلالها إلى التسريع في انجاز تسوية غير متوازنة لاقامة نظام اقليمي جديد. وهذه السياسة بانفرادها، وعدم مراعاتها لمصالح أوروبا الحيوية في المنطقة تفسح في المجال أمام دور اعتراضي أوروبي، عناصره الأولية ملموسة وقابلة للتطور بقدر ما تصطدم السياسة الأميركية بعقبات في مجرى التنفيذ. كما أن هذه السياسة، بعدم توازنها وانحيازها، تصطدم بعقبات إقليمية في مقدمتها، وفي الأساس، الحالة الفلسطينية الشعبية المعترضة على التسوية بالأسس القائمة عليها راهناً.

وفي هذا السياق تشكل كل من سورية ولبنان عقبة هامة، فانتقال سوريا إلى موقع التعاطي العملي مع التسوية المطروحة، لايدفعها بالضرورة إلى التسليم بالشروط الإسرائيلية، باعتبارها تنتقص من حقها في استعادة كامل أرضها المحتلة، وتلحق الضرر

بمصالحها الإقليمية الحيوية، ولبنان له عوامله الداخلية المذكورة التي تضغط نحو حلول لها.

إن الاختراق الذي حققته المفاوضات الثنائية على الجبهة الاردنية، ضمن توجه السياسة الأميركية لاعادة صياغة الموقع الاقليمي للاردن، كياناً، ونظاماً، وفي اطار الدور المرسوم له لايعني أنه سيجد دوره في الحياة. فهناك العديد من العناصر التي يمكن ان تعطل وتوقف هذا الدور، وأبرزها تأجج الانتفاضة وتنامي عوامل غلق الطريق أمام التسوية بصيغتها الاميركية ـ الإسرائيلية على الصعد الشعبية الفلسطينية، وتعارضات المصالح الاقليمية، وكذلك المعارضة الوطنية الديمقراطية المتنامية بين الأوساط الشعبية والمتنورة في الاردن. وبالتالي فإن هذا الدور لايستطيع أن يلبيه النظام، ما لم يتم التوصل إلى تسوية ثابتة ومستقرة نسبياً للموضوع الفلسطيني.

(5)

التطورات في الحركة الوطنية الفلسطينية
الانتفاضة ، الشتات ، م .ت .ف

نشأ الخلاف السياسي الحالي في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد انخراط جناح رئيسي في م.ت.ف في تسوية حدد إطارها التفاوضي منذ البداية سقفها وأهدافها: حكم ذاتي وتوطين في إطار نظام إقليمي وأمني وتطبيعي شامل في المنطقة، لإسرائيل اليد الطولى فيه. وأتت الوقائع القاسية للمفاوضات على مدار خمسة عشر شهراً بالتنازلات الفلسطينية التي تخللتها ومواصلة الاستيطان وحقائق القمع الإسرائيلي الدموي والحصار المتكرر لقطاع غزة والضفة، لتظهر عناصر الحل الأميركي ـ الإسرائيلي وطابعه التصفوي لحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة والعودة من ناحية، ولتكشف، من ناحية أخرى، ما وفرته المفاوضات من غطاء لسياسة ضرب الانتفاضة ومواصلة الاستيطان. وفي ضوء هذه التطورات باتت الغالبية الساحقة من شعبنا تتلمس بوضوح المخاطر على مصالحها الوطنية المباشرة والمستقبلية جراء العملية القائمة بشقيها التفاوضي في واشنطن والقمعي والضم الزاحف على أرض الوطن، الأمر الذي اكسب هذا الانقسام السياسي ويكسبه يومياً عمقه الجماهيري في ميدان الصراع.

رغم ذلك، يواصل الفريق المتنفذ في م.ت.ف سياسته الانقسامية، لا بل الانقسام بعينه، ويجهد لاحتواء المعارضة الشعبية وانعكاسها خلافا في صفوف الوفد المفاوض، من خلال تركيز الانظار على حل لقضية المبعدين لايخرج عن نطاق الصفقة الاميركية ـ الإسرائيلية، حل يقوم على جدولة جديدة تنظم عودتهم وفق قوائم اللجان العسكرية الإسرائيلية، تمهيداً لتجديد التحاقه بالمفاوضات دون المساس بشروطها. ان الفريق المتنفذ في م.ت.ف يدير الظهر مرة أخرى للمعارضة الشعبية ولحقيقة أنها نشأت واشتدت قبل الابعاد الجماعي، ويقفز عن الأسباب الفعلية التي تسبب بالانقسام السياسي في صفوف الانتفاضة والشتات، وفي م.ت.ف.

إن انتقال الخلاف السياسي إلى الشارع الفلسطيني يعكس حجم المعارضة الوطنية الواسعة للحل الأميركي ـ الإسرائيلي، الذي ارتسمت معالمه بوضوح بعد تراجع الفريق المتنفذ في م.ت.ف عن مضمون التسوية المتوازنة القائمة على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية عملاً بقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير، لصالح

التسوية التصفوية القائمة على الحكم الذاتي والتوطين. ان هذا التراجع عن تسوية تضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والسلام الشامل المتوازن لصالح تسوية تهدد بتصفية هذه الحقوق، انعكس انقساماً واسعاً في صفوف الانتفاضة والشتات وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية، بالمعنى السياسي قبل أن يكون بالمعنى المؤسسي التنظيمي.

إن الخلاف السياسي على خيارات مصيرية تمس القضية الوطنية الفلسطينية بواقعها الراهن ومستقبلها لايقتصر الصراع حولها في مؤسسات م.ت.ف بطابعها البيروقراطي الفوقي وخوانها القاعدي وافتقادها إلى الديمقراطية وآلية الرقابة من ادنى إلى أعلى... انه يدور فيها بكل تأكيد، لكن ميدان تجليه الرئيسي هو الشارع، الذي يعكس بحركته رأي الشعب ومصالح أغلبية فئاته الاجتماعية وتجمعاته. وبهذا المعنى فإن حركة الشارع بلوحتها الحالية تشكل عمق الصراع السياسي وأكثر أشكال تجليه ديمقراطية. ان الخلاف السياسي الحالي سواء داخل مؤسسات م.ت.ف القيادية أو مع فريقها المتنفذ من خارجها، ليس خلافاً لقيادات أو منظمات في اطر قيادية فوقية، بل هو انعكاس للحركة الجماهيرية في الميدان وتعبير مباشر وصادق عنها.

لقد استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية، بهذا القدر أو ذاك، أن تصون وحدتها قبل انسياق الفريق المتنفذ وراء صيغة مدريد. ورغم عديد الهزات التي اعترضتها، بقيت قادرة على السيطرة على عوامل الانقسام والتغلب عليها، ليس بفعل آلية وحياة وعلاقات ديمقراطية مؤطرة مؤسسياً، بل من خلال تعددية توافقية على رأس المؤسسة (م.ت.ف) كانت محصلتها غالباً مستجيبة للمحصلة الوطنية الاجمالية، ومع اهتزاز هذه القاعدة وتصدع مقوماتها السياسية بالاساس، ومع بروز وجهها الآخر الانفرادي التسلطي البيروقراطي، انتقلت عناوين الصراع إلى الشارع، وجوهرها نهوضه في مواجهة الحلول التصفوية للقضية الوطنية، حلول الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع والتوطين للاجئين.

في المراجعة السياسية النقدية

إن الاتجاه المتنفذ، ونواته بيروقراطية م.ت.ف وامتدادها في الوطن المحتل، بانخراطه في الحل الأميركي (صيغة وشروط مدريد)، ابتعد عن القاعدة الاجتماعية بتعبيراتها السياسية والتنظيمية التعددية التي شكلت منذ عام ١٩٦٨ أساس وحدة الحركة الوطنية. وبالمقابل فإنه اقترب بمواقفه السياسية من الاوساط الاجتماعية ذات الميول المتساوقة مع الحل الأميركي (البرجوازية التجارية الكبيرة في الداخل، الكومبرادور الفلسطيني في الخارج المتداخل مع نظيره العربي، بقايا رموز الادارة المصرية في

الداخل، مرتكزات النظام الاردني الاجتماعية الهامة في الادارات والمؤسسات المصرفية والوقفية والقضائية وغيرها في المناطق المحتلة)، والتي تعززت لديها هذه الميول بشكل خاص بعد حرب الخليج الثانية.

إن ابتعاد الجناح المتنفذ عن قاعدة اجتماعية وسياسية معينة في التحالفات الوطنية التاريخية المناضلة والمتأصلة في حقوق الشعب، للاقتراب من قاعدة اجتماعية أخرى، والاقتراب خاصة من تبني خيارها السياسي، لم يقع فجأة مع انطلاق عملية مدريد، فمقوماته كانت جاهزة وفاعلة بحدود في اطار القرار السياسي المحض والاقليمي للقيادة المتنفذة الذي أخذ يبرز بعد عام ١٩٨٢ خطوة خطوة، لكن هذا التحول بمحصلته خطا خطواته الواسعة سياسياً وتحالفياً، في ضوء المتغيرات الدولية (تفكك الاتحاد السوفييتي) والاقليمية (حرب الخليج الثانية بقراءته الانهزامية المذعورة لنتائجها)، وبعد أن انتقل المشروع الاميركي في اطار هذه التطورات، من مستوى الطرح السياسي المديد بهدف استدراج التنازلات تمهيداً لترتيبات اقليمية لم يكن افق تحققها مرئياً (كما في فترة اتفاق عمان في شباط (فبراير) ١٩٨٥، على سبيل المثال) إلى مستوى الطرح السياسي المباشر بما يترتب عليه من استحقاقات، والذي اكتسب ديناميكيته المتميزة منذ أن طرح مشروع شامير - بيكر (أيار «مايو» ٨٩).

وفي إطار السعي إلى تكوين قاعدة اجتماعية وتحالفية جديدة مزودة باداة تنفيذية قادرة على أداء السياسة المطلوبة منها في هذه المرحلة، جرى تجويف المؤسسات القيادية لـ م.ت.ف من مضمونها السياسي والتحالفي الائتلافي السابق والمستند إلى سياسة القواسم والبرامج الوطنية المشتركة. ولم تنج «فتح» نفسها كتنظيم واسع بأطره ومؤسساته وقاعدته الجماهيرية من ضربات الجناح البيروقراطي في م.ت.ف، ففي امتداد صراع مديد قادته هذه الرموز لتحجيم دور المؤسسات الحركية ذات الموقف الوطني المتماسك والمعارض بالاتجاه العام لسياسة التكيف مع الحلول الاميركية، بلورت عملياً صيغة ما يسمى «بالتيار المركزي في م.ت.ف»، الذي اضطلع ومازال بالدور الرئيسي في ادارة العملية التفاوضية والعلاقات السياسية والشؤون الوطنية وقضايا الانتفاضة، وتراجع استخدام «فتح» لصالح هذا المصطلح، الذي بات يشمل الاتجاه السياسي داخل فتح المنضبط لقرار البيروقراطية المتنفذة والعاملين في أجهزة المنظمة والاكاديميين ذوي الميول الاميركية «والمستقلين» والموظفين المرتبطين بمؤسسة الرئاسة واجهزتها والتنظيمات والمجموعات ضامرة القاعدة الممولة من البيروقراطية الفلسطينية.

وفي هذا السياق اندرجت محاولات تزويد الجناح البيروقراطي بإطار سياسي داعم في المناطق المحتلة من خلال ما يسمى بحزب اللجان السياسية (بديلة لجزء من منظمات فتح) وأمثاله، وكذلك تتدرج المحاولات لانشاء قوة شرطة قوية لمحاولة ضمان سيطرته على الشارع الفلسطيني في الحكم الاداري الذاتي.

على هذه الخلفية نشط تلاعب الجناح البيروقراطي بالأسس السياسية والتنظيمية التي قام عليها التحالف الوطني العريض في م.ت.ف، وانتقل إلى ممارسة سياسة ذات منحى انقسامي واضح وان تموجت وتيرتها، صعوداً وهبوطاً، تبعاً لمسار العملية التفاوضية وتعقيداتها وحجم الضغوط الأميركية والاقليمية والاجراءات القمعية الإسرائيلية من ناحية، وتبعا للضغط الشعبي الفلسطيني من ناحية أخرى. وقابلت سياسة الانقسام فلسطينياً سياسة التمحور عربياً، معبر عنها في السياسة الاقليمية للجناح البيروقراطي باعتماد الركيزة المصرية كأساس والاردنية للمناورة والسورية لرسم المسافات (للتذكير: التصريحات التي اطلقت أثناء الجولة السادسة حول الانفراد السوري بالحل، التي أعقبها اعتذار علني فوري ضمن أسلوب الانتقال من النقيض إلى النقيض)، بدلاً من اعتماد سياسة اقليمية متوازنة بعيدة عن التمحور مع اية عاصمة عربية، أساسها تنسيق موقف دول الطوق على قاعدة الربط بين مسارات ومراحل الحل ورفض الحلول والصفقات الثنائية المنفردة والالتزام بالحل الشامل.

ولم تقتصر نتائج هذه السياسة الانقسامية على مستوى العلاقة بين القوى الوطنية في اطار م.ت.ف، مما ادى إلى شل دور وفعالية مؤسسات م.ت.ف وهيئاتها القيادية، بل امتدت إلى الوطن المحتل لتزجه في علاقات احترابية (احداث الفارعة وغزة ومحاولات كسر الاضرابات الخ..)، ولتجويف اطره القيادية الجبهوية (القيادة الوطنية الموحدة)، ولتشق مؤسساته النقابية، ولتمارس شتى صنوف الفئوية في توجيه المساعدات والمشاريع لشراء شرائح معينة وخلق مصالح مباشرة مرتبطة بسياسة الأمر الواقع اليمينية مع إغداق الوعود بالمشاريع الممولة من دول الخليج والسوق الأوروبية المشتركة التي سوف تزدهر ما أن يرى الحكم الذاتي النور.

لقد أدت سياسة الجناح البيروقراطي إلى انفضاض جزء من قاعدته الجماهيرية من حوله، التي يستمد من تأييدها وقيادته لها نفوذه السياسي، فالخيار القائم على الحكم الذاتي والتوطين ثمن غير مقنع قياساً بالتضحيات الكبيرة التي قدمها شعبنا على امتداد ربع قرن من النضال، وشراء شرائح معينة باغداق المساعدات عليها يحل مشكلتها أو يزيدها ثراء، لكنه لايقدم حلاً مجدياً لشعب بأكمله يعاني من سياسة القمع والنهب الاقتصادي لخيراته

وأرضه وقوة عمله. لقد استفادت الاتجاهات الاسلامية في المناطق المحتلة من هذه الحالة إلى أبعد حدود. وفي ضوء ضعف الدور الفاعل والمبادر للقوى الوطنية والديمقراطية لفترة من الزمن، تنامى وزن هذه الاتجاهات في الشارع ولدى مختلف الشرائح الاجتماعية المفقرة وفي المؤسسات المهنية وفي غرف الصناعة والتجارة.

إن الوجه الآخر للسياسة الانقسامية للجناح البيروقراطي هو تراجع نفوذه في عديد من الأوساط الاجتماعية وانفضاض جزء من جمهوره من حوله، مما يؤثر على موقعه الوطني المرجعي ليس فقط ضمن العلاقات الاقليمية والدولية، فالنفوذ الذي كان يمارسه الجناح البيروقراطي من خلال دوره في قيادة الشارع (أوضبطه) بدأ يتراجع، والمرجعية التي كان يدعيها ويقوم بها فعلياً، بالاعتماد على سياسة القواسم الوطنية المشتركة والتحالفات المتوازنة، تسعى لتقويضها جهات عدة. ومن هذه الجهات المحاور الاقليمية العربية الموالية للسياسة والحلول الاميركية في الشرق الأوسط والقوى المرتبطة بالاردن، وهي ذات قاعدة اجتماعية ومادية (ادارية ووظيفية) لايستهان بها، تنشط في اطار الدور المحدد للاردن الرسمي في تجديد وصايته على الارض المحتلة من مدخل التقاسم الوظيفي الذي يلحظه مشروع الحكم الاداري الذاتي. والحل الاميركي ـ الإسرائيلي يقوم أساساً على ايجاد بديل عن الائتلاف الوطني في م.ت.ف يتولى الحكم الاداري الذاتي، يجري تأهليه لهذا الدور في مجرى المفاوضات بالاعتماد على البنية التي تتشكل لدعمها واسنادها والاجراءات المبكرة لما يسمى بنقل سلطة الذات. وفي هذا لا يتعدى دور م.ت.ف تذليل الصعوبات (الفلسطينية) التي تعترض العملية التفاوضية ومايعقبها (عشية اطلاق عملية مدريد اطلق بيكر تصريحه المعروف حول الانجاز الهام الذي حققته دبلوماسيته بايجاد «المفاوض الفلسطيني». وكان يقصد بذلك الغاء دور م.ت.ف. على طاولة المفاوضات وفي «الحل» الذي ينتج عنها. وهذا ما أكده كريستوفر من جديد مع الفريق المفاوض في القدس أثناء جولته الشرق أوسطية الأخيرة).

إن سياسة الجناح البيروقراطي الانقسامية لم تمض بلا تأثير على الرأي العام الفلسطيني في المناطق المحتلة، ولم تثمر كثيراً سياسة التضليل القائمة على التكلم بلسانين، واحد للشعب تحت ضغط الانتفاضة والمعارضة الوطنية، وآخر لواشنطن وتل ابيب على طاولة المفاوضات وكواليس الخارجية الاميركية وقنوات الادارة المصرية، وكذلك لم تثمر سياسة دخول قطار الحل الأميركي والعمل على تحسين شروطه من داخله، فحصيلة ١٨ شهراً من المفاوضات تشهد على ذلك.

إن المخاطر التي تتهدد م.ت.ف ككيان سياسي قائد لنضال شعبنا تأتي من سياسة الجناح البيروقراطي التي تؤثر سلباً على دورها التمثيلي السياسي، والمرجعي الوطني، والاقليمي المتوازن وفي صيانة الوحدة الوطنية، وفي طرح البرنامج الوطني الواقعي الموحد لنضال الشعب والمعبيء لطاقاته، برنامج القواسم الوطنية المشتركة المستند إلى قرارات الشرعية الفلسطينية والشرعية الدولية، وفي دعم الانتفاضة، ومدها بمقومات الاستمرار وعوامل التصعيد. إن الفريق المتنفذ في م.ت.ف يطرح على المعارضة الوطنية والديمقراطية الاتفاق على تصعيد الانتفاضة في برنامج آخر غير برنامجها القائم على هدف الحرية والاستقلال. إن تجريد الانتفاضة من برنامجها لصالح برنامج سياسي آخر يخدم عملية مدريد ـ واشنطن، يلحق بالنتيجة الارتباك والضرر بالانتفاضة ذاتها، فهي لايمكن أن تستمر وتتصاعد في ظل برنامج تراجعي يقود إلى الحكم الذاتي والتوطين.

إن سياسة الفريق المتنفذ في م.ت.ف تهدد الدور الوطني والتمثيلي للمنظمة. ومن هذه الزاوية تكتسي الحركة الجماهيرية المتصاعدة في اطار الانتفاضة والناهضة في مخيمات الشتات أهميتها النضالية المباشرة في تصويب المسار التفاوضي، وفي تصحيح سياسة التمحور الإقليمي، لصالح سياسة متوازنة تنسق الجهد السياسي لدول الطوق، وتعيد توجيه الاهتمام بالدور النضالي للشعب الفلسطيني في الشتات لدعم الانتفاضة، والتمسك الحازم بضرورة تعدد رعاة العملية التفاوضية بمشاركة أوروبا بعضوية كاملة، والأمم المتحدة باعتبارها راعية قرارات الشرعية الدولية.

إن قيمة التحالفات الوطنية التي نشأت وأطر العمل المشترك التي برزت منذ الجولة السادسة للمفاوضات تكمن في أنها أتت لتطرح شعارات وطنية توحيدية واقعية ملموسة على الحركة الجماهيرية الناهضة، مما عزز فعاليتها في الميدان.

ومن جهة اخرى يوفر التعاطي المتماسك مع مسألة المبعدين فرصة استثنائية جديدة لاستعادة الوحدة السياسية للحركة الوطنية في اطار م.ت.ف بعد أن بدد الفريق المتنفذ في م.ت.ف فرصاً عديدة لدعم وتعزيز الموقف الفلسطيني: عشية مدريد، الانتخابات الإسرائيلية، مؤتمر المتعددة في موسكو، تصلب المفاوض الإسرائيلي والانحياز الاميركي له، اعمال القيادة الفلسطينية في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٩٢، وبيان دول الطوق (+ مصر) في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٢.

لقد اتسمت سياسة الجناح البيروقراطي في التعاطي مع مسألة المبعدين تماماً كما فعلت مع الفرص التي سبقت بتكتيك المناورة الاستعمالية المحدودة. وآخر مثال على هذه السياسة هو «النقاط الست» التي قدمها الحسيني إلى كريستوفر أثناء زيارته للقدس (حيث أسقط وزير الخارجية الاميركي شمول قرار ٢٤٢ للقدس، وتكلم عن أراض متنازع عليها بدلا من الاراضي المحتلة). وفي هذه النقاط جرى التراجع مرة أخرى عن المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٧٩٩ لصالح المطالبة في التسريع بجدولة عودة المبعدين (أي على نفس قاعدة الاتفاق الأميركي ـ الإسرائيلي)، وعن المطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لصالح الالتزام بخطوات في مضمار ضمان حقوق الإنسان (أي بما يقترب من القاعدة التي تعتمدها إسرائيل المنطلقة من عدم اقرارها بانطباق هذه الاتفاقية على الضفة وغزة والقدس لأنها لا تعتبرها أراض محتلة). كما جرى التراجع عن مذكرة الفريق المفاوض التي تم تقديمها للخارجية الأميركية في ١٩٩٣/١/١٢، تحت ضغط الانتفاضة والمعارضة الوطنية.

إن الفريق المتنفذ في م.ت.ف. ينشد حلا لمسألة المبعدين يرفع عنه حرج العودة إلى جولة المفاوضات التاسعة [نيسان (ابريل) ٩٣] بنفس شروط صيغة مدريد. وهذا على الضد من موقف الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية، وقرار مجلس الأمن، والتعاطف الدولي، والحالة الاقليمية المحرجة في عدم تقديم حل لهذه المسألة قبل استئناف الجولة التاسعة. إن المطلب الذي يلخص الحالة الجماهيرية السائدة هو: لا عودة للمفاوضات قبل التمثيل الشامل ومراجعة شروطها وفق قرارات الشرعية الدولية، وقبل تنفيذ قرار ٧٩٩.

هذه هي القاعدة التي ينبغي اعتمادها من أجل تحقيق الوحدة السياسية لشعبنا وقواه في إطار حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى والشخصيات من الداخل والخارج دون استثناء، من أجل استعادة وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية وتوفير شروط تجديد انطلاقتها في العملية السياسية والتفاوضية. وهذه هي أعمدة السياسة الوطنية البديلة، التي في إطارها تتوفر شروط وحدة وتقدم الحركة الوطنية بجميع تياراتها ومكوناتها في اطار الائتلاف الوطني العريض في م.ت.ف.

(6)

البديل الوطني الواقعي التوحيدي
نحو سلام شامل ومتوازن

إن تصاعد الانتفاضة والنهوض الشعبي في بلدان الشتات ومناطق الـ ٤٨، الذي يقابله اشتداد القمع الإسرائيلي والإستيطان والإبعاد الجماعي بعد مجيء حكومة رابين، في ضوء الإدراك الشعبي المتزايد لمخاطر الحل الاميركي ـ الاسرائيلي للقضية والحقوق الوطنية بنتيجة المفاوضات الثنائية والمتعددة المنعقدة على شروط صيغة مدريد، وفي إطار الاستراتيجية الاميركية لإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، تحتل فيه إسرائيل موقع الصدارة، واندفاع الاتجاه المتنفذ في م.ت.ف. في سياسته الانقسامية المتساوقة مع السياسة الاميركية والمتراجعة أمام ضغوطها، واصطدامها في الوقت نفسه بمعارضة شعبية واسعة ونهوض معارضة وطنية، تضع الحركة الوطنية الفلسطينية أمام بدائل العمل السياسية التالية:

١ـ المفاوضات الثنائية والمتعددة

بعد أن تخلى الوفد الفلسطيني أثناء الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية عن مبدأ ربط الترتيبات «الانتقالية» بتنفيذ القرار ٢٤٢ من خلال تطبيق جدول زمني ينظم الانسحاب الاسرائيلي الكامل من المناطق الفلسطينية المحتلة، وتعامل مع القرار المذكور بحدود ما يشتق منه حول نطاق «الولاية الجغرافية» التي تشملها الترتيبات الانتقالية مع بقاء الاحتلال وإعادة انتشار قواته، وترحيل مسألة القدس إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، وأسقط حق السيادة على الأرض والمياه والمصادر الطبيعية لصالح السيطرة (بمعنى الإشراف)، وقبل ببقاء المستوطنات مع وقف النشاط الاستيطاني، وتخلى عن الانتخابات التشريعية لصالح انتخابات ينبثق عنها جسم واحد بصلاحيات إدارية، وتراجع عن تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لصالح المطالبة بإجراءات في مضمار حقوق الإنسان، وبعد أن أحجم عن وضع القرار ١٩٤ أساساً لحل مسألة اللاجئين على جدول أعمال المتعددة عند أول رفض إسرائيلي ـ أميركي لذلك في (لجنة اللاجئين)، بما يعني حلها على قاعدة التوطين، وبعد أن تخلى عن استعادة قضية اللاجئين إلى طاولة المفاوضات الثنائية

وعلى أساس القرار ١٩٤، تأكد أن المنحى الحتمي للمفاوضات ونتيجتها المؤكدة هو الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي والتوطين.

إن هذه النقلة النوعية في مسار المفاوضات ألغت أي إمكانية لتصويبها من داخلها ومن خلال الاستمرار بها (تحسين الشروط من داخل صيغة مدريد وأوراق الدعوة)، وأصبح البديل المتاح لتصويب المسار وتصحيح التمثيل هو تعليق المشاركة في المفاوضات وعدم تجديد الانخراط بها إلا بشروط الشرعية الدولية التالية:

أ - اعتماد قرارات الشرعية الدولية في المفاوضات حول المرحلة الانتقالية، أي بالتحديد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى (٥٠٦، ٦٠٧، ٧٢٦) التي تؤكد أن إسرائيل قوة احتلال وان الضفة والقدس والقطاع هي أراضي فلسطينية محتلة.

ب - إن هدف عملية السلام هو تطبيق قرارات الشرعية الدولية القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ حزيران ٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي تطبيق القرار ١٩٤ بالنسبة للاجئين وعودة النازحين عام ٦٧ وفقاً للقرار ,٢٣٧ إن مدخل العملية التفاوضية هو إقرار جميع أطرافها بانطباق قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، على جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والتطبيق الفعلي والعملي لاتفاقية جنيف الرابعة على هذه الأراضي والحماية الدولية للشعب الفلسطيني قبل الانتقال لبحث أية ترتيبات انتقالية.

جـ - إن أية ترتيبات انتقالية ــ لتكون انتقالية نظرياً وعملياً ــ يجب أن ترتبط بالاتفاق المسبق على جدول زمني واضح لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ القاضي بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة في حزيران (يونيو) ٦٧، مقابل السلام والأمن الإقليمي لجميع شعوب دول المنطقة، ولضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وعلى م.ت.ف. أن تعلن أنها لن توافق على، ولن تسمح بتطبيق من جانب واحد، لأية ترتيبات انتقالية ما لم تكن مرتبطة بخطة شاملة مجدولة زمنياً لتطبيق الانسحاب وممارسة حق تقرير المصير. إن أية ترتيبات انتقالية مؤقتة، مع ارتباطها بجدول زمني للانسحاب الكامل، يجب أن تضمن حق الشعب الفلسطيني، عبر انتخابات ديمقراطية حرة، في السيادة على أرضه ومياهه وموارده الطبيعية الأخرى وحقه في تولي سلطة التشريع والتسيير

لكافة مجالات حياته تحت إشراف دولي مؤقت لحين ممارسة حقه الكامل في تقرير المصير.

د - إن قضية اللاجئين التي ينبغي أن تستعاد من المسار المتعدد إلى المسار التفاوضي الثنائي، هي جزء لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية وينبغي حلها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤ الذي يحظى بإجماع دولي شامل. وعلى م.ت.ف. أن تؤكد إصرارها على معالجة قضية اللاجئين كجزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية في إطار البحث عن حل لقضايا الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي، وإن حل هذه القضية على قاعدة القرار ١٩٤، الذي يكفل حق العودة هو عنصر لا غنى عنه من عناصر الحل والسلام الشامل المتوازن.

هـ - إن الاستيطان بكل أشكاله وفي أي جزء الأراضي المحُتلة بعدوان حزيران (يونيو) ٦٧، بما فيها القدس، غير شرعي، وهو انتهاك صريح لقرارات الشرعية الدولية عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي ٤٦٥، ٦٠٥، ٦٠٧. ولا تمييز بين استيطان سياسي واستيطان أمني. إن وقف النشاطات الاستيطانية بكل أشكالها في جميع الأراضي المحتلة بعدوان ١٩٦٧، بما فيها القدس، هو ضرورة لا غنى عنها لاستمرار المفاوضات، بما يعني تعليق المفاوضات إذا استمر أي شكل من أشكال الاستيطان.

و- إن م.ت.ف. في إطار الائتلاف الوطني العريض، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والطرف المخول بتمثيله على مائدة المفاوضات بجميع مساراتها، وعلى م.ت.ف. أن تعلن تمسكها بحقها في تشكيل وفدها بحرية ودون تدخل خارجي أسوة بالأطراف الأخرى (الأردن، سوريا، لبنان، إسرائيل)، وعزمها على ممارسة هذا الحق بتشكيل الوفد من ممثلين للوطن المحتل، بما فيه القدس، والشتات تأكيداً لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته الوطنية.

ز - إن إرساء عملية السلام على قاعدة الشرعية الدولية تتطلب تفعيل دور الأمم المتحدة باعتبارها راعية قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، عبر مجلس الأمن (أو أعضائه الدائمين) والسكرتير العام، في رعاية المفاوضات والإشراف عليها. إن هذا يضمن دور المجموعة الأوروبية في رعاية المفاوضات وعملية السلام في جميع مراحلها، فالعودة إلى تدويل أزمة الشرق وجوهرها الحقوق الوطنية الفلسطينية ضرورة فلسطينية وعربية اقليمية وعالمية على ضوء مسار الثنائية والمتعددة وتحريرها من الرعاية الأميركية المنفردة.

ح - إن م.ت.ف. تلتزم بالإصرار على ضرورة تنظيم استفتاء شامل للشعب الفلسطيني تحت إشراف دولي للبت في أي اتفاق يتم التوصل إليه من خلال المفاوضات.

٢- البديل العربي المشترك: وحدة موقف دول الطوق

إن إستراتيجية رابين التفاوضية القائمة على تحقيق خرق (أو تقدم) في أي من مسارات المفاوضات، لتوظيفه من أجل الضغط على المسارات الأخرى، إنما ترمي إلى زرع الشقاق والانقسام بين الأطراف العربية المعنية بالعملية التفاوضية ونسف التنسيق فيما بينها، وإضعاف الموقف التفاوضي لها جميعاً، مما ينعكس سلباً على القضية الوطنية الفلسطينية. إن إحباط هذه المناورة وتأكيد الترابط بين مسارات ومراحل الحل هي مصلحة وطنية فلسطينية لقطع الطريق على أية حلول جزئية أو منفردة، وانطلاقاً من هذا ينبغي العمل من أجل تعزيز وحدة الصف العربي وتفعيل التنسيق بين أطرافه على الأسس التالية:

أ - التزام جميع فرقاء المفاوضات الثنائية (م.ت.ف. الأردن، سوريا، لبنان) بضمان الترابط بين مسارات ومراحل الحل بما يعني ربط إبرام أي اتفاق بشأن علاقات السلام بالتطبيق الفعلي المتزامن لقرارات الشرعية الدولية القاضية بالانسحاب الاسرائيلي الكامل على جميع الجبهات وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ب - ربط استئناف المفاوضات متعددة الأطراف بإنجاز تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية بالتزام إسرائيل بتطبيق القرار ٢٤٢ على الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام على جميع الجبهات، والتزام جميع الأطراف العربية بدعم حق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني على مائدة المفاوضات بوفد موحد من الوطن بما فيه القدس والشتات، ودعم إصرار الشعب الفلسطيني على تصويب شروط العملية السياسية حتى يساوى ويوازى الفريق الفلسطيني في التمثيل ومرجعية المفاوضات في جميع مراحلها مع الأردن وسوريا ولبنان.

إن مشكلة الفريق الفلسطيني الذي اندفع وراء صيغة وشروط مدريد المجحفة مشكلة مثلثة، فالتمثيل مجزوء على أساس «أقلية سكانية» وليس باعتبارنا شعبا له الحق بالوجود، ومرجعية مفاوضاته ورقة الدعوة الأميركية وليس القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام (كما هو حال الأردن وسوريا ولبنان)، والأداء السياسي المتراجع أمام ضغط واشنطن واستراتيجية رابين التفاوضية، بينما مشكلة الأردن وسوريا ولبنان هي في درجة الصمود للضغط الأميركي - الرابيني والأداء السياسي التفاوضي.

جـ - إن أية ترتيبات انتقالية لا تشكل قاعدة صالحة لإقرار السلام في المنطقة. إن مصير العلاقات بين دول المنطقة مرهون بإنجاز الانسحاب الاسرائيلي الكامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٣- قضية المبعدين

تندرج خطوة الإبعاد الجماعي، بجانبها الرئيسي في سياق محاولة رابين توجيه ضربة إلى القوى الفلسطينية المناهضة لمسار مدريد - واشنطن لفرض مخطط الحكم الذاتي في ضوء تصاعد الانتفاضة وتصاعد المعارضة الفلسطينية الوطنية لاقتراحات وفده حول ترتيبات المرحلة الانتقالية. من هنا لا يجوز التعاطي مع قضية المبعدين باعتبارها حدثاً طارئاً، فالإبعاد من صلب السياسة الإسرائيلية، وهو كحدث هام لا يجوز أن يطغى على القضايا الوطنية الرئيسية، فالإبعاد إلى جانب الاستيطان يشكل خطراً داهماً على قضيتنا الوطنية، والتعاطف الدولي الواسع الذي حظيت به قضية المبعدين وتنفيذ القرار ٧٩٩، إلى جانب المأزق الذي ولدته لرابين والسياسة الأميركية والمفاوضات، يعطي فرصة ثمينة لطرح إعادة النظر بالأسس التي قامت عليها المفاوضات لصالح اعتماد قرارات الشرعية الدولية قاعدة لها. من هنا ينبغي التمسك:

أ - بضرورة التزام إسرائيل بتطبيق القرار رقم ٧٩٩ الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بالعودة الفورية والجماعية للمبعدين، واعتبار تنفيذ القرار مقياساً لمدى صدقية الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

ب - رفض الصفقة الأميركية - الإسرائيلية القاضية بجدولة إعادة المبعدين خارج إطار تنفيذ القرار ٧٩٩ وأي صفقة أخرى مشابهة، باعتبارها محاولة للالتفاف على تنفيذ قرار مجلس الأمن، تثبت مرة أخرى الإصرار الاسرائيلي على إدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية.

جـ - اعتبار التزام إسرائيل بتطبيق القرار المذكور مدخلا للمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسائر القرارات المتعلقة بإعادة المبعدين منذ عام ٦٧.

د - إن القفز عن القرار ٧٩٩ يشكل سابقة خطيرة تفتح لحكومة إسرائيل أبواب تفكيك قرارات الشرعية الدولية وخاصة ٢٤٢، ٣٣٨، ٢٣٧،١٩٤، والقفز عنها عندما تلامس قضايا الأرض والمياه وتفكيك المستوطنات والسياده وتقرير المصير.

٤- تدويل العملية التفاوضية بديل الانفراد الأميركي

إن نجاح الإدارة الأميركية في الانفراد بإدارة العملية التفاوضية ورعايتها في إطار الترتيبات الهادفة لإقامة نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، أدى ويؤدي إلى تهميش الدور الروسي والأوروبي، وكذلك تهميش دور الأمم المتحدة. وإذا كانت الظروف الموضوعية في روسيا تحول دون قيامها بدور مستقل عن الدور الأميركي بإزاء هذه الترتيبات على الأقل في المدى المباشر، فإن الدور الأوروبي (والفرنسي خاصة) الذي حافظ على هامش تمايز واضح حتى الآن عن السياسة الأميركية، مدفوعاً بمصالحه الحيوية في المنطقة، مرشح لأن يضطلع بدور أكثر فعالية في العملية السياسية خلال الفترة القادمة. إن المصلحة الوطنية الفلسطينية خاصة ومصلحة الأردن وسوريا ولبنان فضلاً عن المصلحة العربية المشتركة، تقتضي الدفع باتجاه تعدد المرجعية الدولية لرعاية المفاوضات وكسر الانفراد الأميركي. وفي هذا الإطار تندرج المطالبة باشراك المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة في رعاية المفاوضات وعملية السلام في جميع مراحلها.

٥- الحركة الوطنية الفلسطينية

استنهضت السياسة الانقسامية للاتجاه المتنفذ في م.ت.ف. واستمرارها في العملية التفاوضية على الشروط الأميركية، معارضة شعبية واسعة. إن إبداء الاتجاه المتنفذ في م.ت.ف. استعداداً لمراجعة الأسس التي قامت عليها المفاوضات يوفر قاعدة جادة لاستعادة الوحدة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف، ويؤدي إلى حوار وطني شامل يضم جميع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية داخل الوطن المحتل وخارجه لاعتماد استراتيجية تفاوضية جديدة على أساس قرارات الشرعية الدولية والتمثيل الشامل من خلال م.ت.ف. تأكيداً على وحدة الشعب ووحدة قضيته الوطنية.

وفي هذا الإطار يكتسي تجديد الإجماع الوطني على ضرورة استمرار الانتفاضة حتى تحقيق هدفها في زوال الاحتلال وضمان حق تقرير المصير والاستقلال، والإسهام الجاد في حل مشكلاتها من خلال تعزيز وحدة الصف الوطني على أرض الوطن في

النضال المشترك ضد الاستيطان والاحتلال، وتوجيه جهود وإمكانيات م.ت.ف. لدعم الانتفاضة ودعم صمود شعبنا في الوطن المحتل، أهمية بالغة.

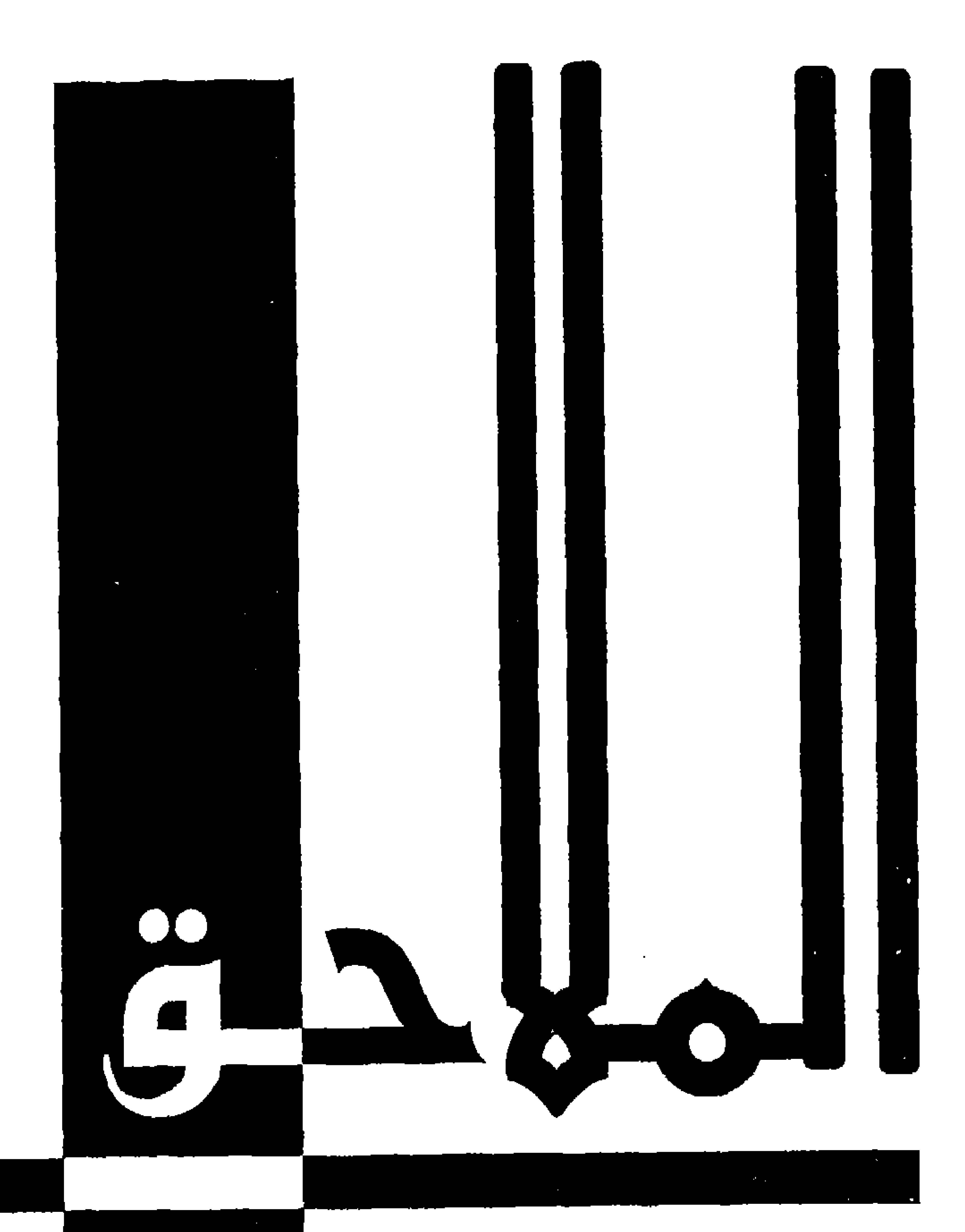
إن سياسة وطنية فلسطينية محكومة بنظرة شمولية تنطلق من اعتبار الانتفاضة هي الخيار السياسي الوطني لانتزاع حقوقنا الوطنيه وليس مفاوضات مدريد ـ واشنطن باعتبارها الممر الإجباري الوحيد في هذه المرحلة كما يدعي الجناح البيروقراطي في م.ت.ف. وهي عنصر القوة الرئيسي للحركة الوطنية من أجل إحراز النصر، سياسة تولي الحركة الوطنية في الشتات اهتمامها لزج طاقاتها النضالية الكبيرة لدعم الانتفاضة، وتهتم بتطوير برامج النضال الوطني والاجتماعي لشعبنا الفلسطيني في كل ساحة وفي المقدمة تجمعات شعب الشتات في لبنان وسوريا والأردن انطلاقاً من خصوصيتها ومميزاتها، إن سياسة من هذا القبيل تزود الحركة الوطنية بأسلحة إضافية تزج في معركة إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

إن توثيق العلاقة مع الحركة الجماهيرية في مناطق الـ ٤٨ التي جددت انطلاقتها بعد كمون استغرق سنتين بعد قرار الإبعاد الجماعي يقدم دعماً مباشراً للانتفاضة، ويعزز من موقع ودور معسكر قوى السلام في إسرائيل التي ترفع عالياً مطلب التفاوض المباشر مع م.ت.ف. وتطالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إن تطوير دور معسكر السلام الاسرائيلي يتوقف في النحظة الراهنة أيضاً، على مدى تماسك الموقف الفلسطيني في مسألة الإبعاد وتمسكه الحازم بإعادة بناء العملية التفاوضية على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة ٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧، والتمثيل الشامل للشعب الفلسطيني.

إن إعادة بناء الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. ومؤسساتها والاتحادات الجماهيرية النقابية والاجتماعية والمهنية على أسس ديمقراطية، ضرورة راهنة لتصحيح العلاقة الفلسطينية ـ الفلسطينية، وتطويق ومحاصرة الانقسام السياسي والتنظيمي في صفوف الشعب وم.ت.ف..

إن دعوتنا مفتوحة لحوار وطني شامل يؤسس لإعادة بناء م.ت.ف. على أساس الانتخابات من القاعدة إلى القمة ووفق مبدأ التمثيل النسبي، فالانتخابات الديمقراطية الحرة وفق التمثيل النسبي، تقود إلى وحدة وطنيه ائتلافية راسخة وقواسم وطنية مشتركة سياسية وتنظيمية بعيدة عن «التركيبات والصفقات» البيروقراطية الفوقية والرشوات الصغيرة الفئوية.

إن الوحدة الوطنية الديمقراطية المؤسسة على الانتخابات الحرة النزيهة والتمثيل النسبي هي السلاح الأقوى بيد الانتفاضة والشتات لإعادة بناء مسار العملية التفاوضية باستراتيجية جديدة، تقوم على قرارات الشرعية الدولية والتمثيل الشامل وترابط مسارات ومراحل الحل نحو سلام شامل ومتوازن، سلام تقرير المصير والدولة والعودة والأمن لجميع شعوب ودول الشرق الأوسط، وبضمانات دولية متبادلة ومتوازنة.


الملاحق

ملحق رقم ١

مشروع النقاط العشر المقدم من الوفد الفلسطيني المفاوض في الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية يوم ١ / ٩ / ١٩٩٢

اتفاقية إطار على ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية

بعد أن أعرب الطرفان عن رغبتهما في الوصول سريعاً إلى اتفاق حول الترتيبات الخاصة بالحكومة الذاتية الانتقالية كما ورد في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام، ومن خلال مفاوضات ترتكز على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، وانسجاما مع الشرعية الدولية، اتفقنا على مايلي:

١ـ مفهوم الترتيبات الانتقالية

أ ـ ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية تحمل طابعاً مؤقتاً ومرحلياً، هدفها الانتقال المنظم والسلمي للسلطة من إسرائيل إلى سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، آخذة بعين الاعتبار، المطالب الأمنية المشروعة لكلا الطرفين.

ب ـ المرحلة الانتقالية هي المرحلة الأولى لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكامل أجزائه، هذه المرحلة ستمتد إلى فترة لا تتعدى الخمس سنوات. بعد فترة لا تتعدى بداية السنة الثالثة، تبدأ المفاوضات من أجل تقرير الوضع الدائم وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة والوطنية، بما فيها حقه في تقرير مصيره.

ج ـ خلال المرحلة الانتقالية، تطبق

في الأرض الفلسطينية المحتلة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وعليه فإن إسرائيل سوف لن تمارس سلطات سيادية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بل يجري تأمين حماية دولية، قبل بدء المرحلة الانتقالية واستنادا إلى ما ورد أعلاه، تبادر إسرائيل إلى اتخاذ الخطوات والإجراءات لالغاء الأوامر العسكرية والإجراءات التي تعرقل أو تقوض مبدأ وممارسة الحكومة الذاتية.

٢ـ انتخاب الحكومة الذاتية الانتقالية وصلاحياتها

إن سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سوف تقام على أساس انتخابات حرة، عادلة ومباشرة تجري تحت إشراف دولي، وعلى قاعدة الاقتراع السري والشامل لكل الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيهم الأشخاص المهجرين والمبعدين. وبحكم كون سلطة الحكم الذاتي هيئة منتخبة، فإنها تستمد سلطتها من الشعب، وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، مع تأمين ترتيبات أمنية متفق عليها.

٣ـ الصلاحيات

أ ـ تشمل صلاحيات سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية كل الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ والتي تعتبر كلا لا يتجزأ، هذه السلطة تطال المواطنين جميعا. كما تمارس سلطة الحكومة الذاتية سيطرتها على الأرض، والماء، والاقتصاد، والمصادر الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والانتقال من وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

ب ـ تمارس سلطة الحكومة الذاتية سيطرتها على النشاطات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كوحدة اقتصادية متكاملة.

٤ـ انسحاب الحكم العسكري الاسرائيلي وقواته

سوف ينسحب الحكم العسكري وتفكك إدارته المدنية.

سوف تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية وتعيد انتشارها إلى مناطق أمنية يتفق بشأنها. تجري ترتيبات انتقال سلطة الحكومة الذاتية تحت إشراف دولي.

٥ـ القدس

تطبق ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية على القدس المحتلة الشرقية، وذلك دون استباق إقرار الوضع النهائي لمدينة القدس، الذي سوف يقرر في المرحلة الثانية من المفاوضات. تؤمن الحكومة الذاتية الانتقالية حرية الوصول والعبادة لكافة المؤمنين من جميع الأديان إلى أماكنهم المقدسة.

٦ـ المستوطنات الإسرائيلية

تتعهد إسرائيل بوقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك انسجاما مع اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن.

٧ـ النازحون والمبعدون

تتعهد إسرائيل بالسماح لكافة النازحين والمبعدين بالعودة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨ـ الأمن

يتفق على إجراءات أمنية متبادلة لضمان أقصى درجات الأمن لكلا الشعبين. الأمن الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة سوف يكون من

مسؤوليات سلطة الحكومة الذاتية التي سوف تشكل قوة قوية من الشرطة.

٩- المراقبة وحل النزاعات

سوف تتكون لجنة من ممثلين من القوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، والحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، والأردن، ومصر، وسوريا، وإسرائيل، لتشرف وتضمن تطبيق الإجراءات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية ولحل النزاعات التي قد تنشأ.

١٠- الإطار الزمني

أ- يلتزم بالإطار الزمني الذي حدد في رسالة الدعوة ويعمل الطرفان على الوصول إلى اتفاق حول المرحلة الانتقالية خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ، ويتفق على أن المفاوضات بشأن الوضع الدائم سوف تبدأ بما لا يتعدى ٣٠ تشرين أول أكتوبر) ١٩٩٤، وتنتهي بما لا يتعدى ٣٠ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٧.

ب - يلتزم الطرفان بالعمل بهمة وإيمان على الوصول إلى اتفاق حول المرحلتين المذكورتين قبل الموعد المحدد.

ملحق رقم ٢

مشروع إعلان المبادىء المقدم من الوفد السوري خلال الأسبوع الثاني من الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية

(نشر في صحيفة المنار المقدسية

بتاريخ ٢٦ /١٠/ ١٩٩٢)

١) هدف السلام: سلام عادل وشامل على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.

٢) شمولية الحل في المنطقة: إن الهدف هو إقامة سلام عادل وهذا يتطلب حلا على كافة الجبهات.

٣) الأمن المتبادل.

٤) استمرارية وجدية المفاوضات وتواصلها لأن سورية معنية بالسلام.

٥) آلية التنفيذ:

أ - وفقا للبند (١) يبدأ الطرفان بوضع آلية لتنفيذ قرار ٢٤٢ ضمن برنامج زمني محدد يراعي التزامات الطرفين بالاتفاقات بموجب قرارات الأمم المتحدة.

ب - الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري وإخلاء وتفكيك مختلف المستوطنات من الأراضي السورية المحتلة لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف.

ج - إعلان انتهاء حالة الحرب أو الادعاء بوجود مثل هذه الحالة.

د - إقرار الجانبين واحترامهما للسيادة والاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لكل منهما ولحقهما المتكافئ بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفقا لمبادئ الشرعية الدولية.

٦) تشكيل مجموعات عمل تنفيذية وإنشاء لجان عسكرية وفنية أخرى.

٧) الترتيبات والضمانات الأمنية:

أ - إصدار ضمانات أمنية من مجلس الأمن الدولي والدول الراعية.

ب - إعرابا عن حسن النية والتزام ضمان الأمن والاستقلال السياسي سيتم إنشاء مناطق مجرده من السلاح تتواجد فيها قوات أمم متحدة أو قوات روسية أو أميركية مع نقاط إنذار.

٨) يتعهد الطرفان باحترام المواثيق والمبادئ الدولية.

٩) يتم تسجيل الاتفاق لدى الأمم المتحدة.

ملحق رقم ٣

نص الاتفاق المبدئي على جدول أعمال المفاوضات بين الوفدين الأردني والإسرائيلي

الجولة السابعة

أ - الهدف

تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وبين إسرائيل وفقاً لدعوة مدريد.

ب - عناصر مفاوضات السلام الإسرائيلية الأردنية

١- البحث عن خطوات للوصول إلى حالة سلام يقوم على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل نواحيهما.

٢- الأمن

أ - الاحجام عن أعمال أو نشاطات من أي طرف، قد تؤثر عكسياً على أمن الطرف الآخر أو تحكم مسبقاً على النتيجة النهائية للمفاوضات.

ب - تهديدات تمس الأمن، ناتجة عن جميع أنواع الإرهاب.

جـ - (١) تعهد متبادل بعدم تهديد إحداهما للآخر بأي استخدام للقوة وعدم استعمال الأسلحة من قبل طرف ضد الطرف الآخر، بما فيها الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل غير التقليدية.

(٢) تعهد متبادل. وبأسرع ما يمكن وقبل أي شيء آخر، بالعمل نحو جعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وينبغي تحقيق هذا الهدف في سياق سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بنبذ استخدام القوة، وبالمصالحة والانفتاح.

ملاحظة

إن البند المذكور أعلاه (ج/٢) يمكن مراجعته وفقاً للاتفاقيات المناسبة التي يتم التوصل إليها في مجموعة العمل متعددة الأطراف حول الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي.

د - يتم الاتفاق المتبادل على ترتيبات أمنية وتدابير الثقة الأمنية.

٣- المياه

أ- ضمان حصص الجانبين في المياه.

ب- البحث عن طرق لتلافي نقص المياه.

٤- التوصل إلى حل عادل متفق عليه

للنواحي الثنائية لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين وفقاً للقانون الدولي.

٥ـ الحدود والقضايا الإقليمية:

تسوية الشؤون الإقليمية والاتفاق على خطوط واضحة للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل فيما يتعلق بتعريف الحدود تحت الانتداب، دون إضرار بوضع الأراضي الواقعة حالياً تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي، وسوف يحترم الطرفان الحدود الدولية المذكورة أعلاه ويتقيدان بها.

٦ـ استكشاف الإمكانيات للتعاون الثنائي المستقبلي ضمن سياق إقليمي حيثما كان ذلك مناسباً في المجالات التالية:

أ ـ الثروات الطبيعية:

- المياه والطاقة والبيئة.
- تطوير وادي الأردن.

ب ـ الثروات البشرية:

- السكان
- العمالة
- الصحة
- التعليم
- الحد من المخدرات

جـ ـ البنية التحتية:

- النقل: الجوي والبري.
- الاتصالات.

د ـ المجالات السياحية بما فيها السياحة.

٧ـ وضع مراحل للمناقشات والاتفاق وتطبيق البنود الواردة سابقاً بما فيها الآليات المناسبة للمفاوضات حول مجالات معينة.

٨ـ مناقشات حول أمور ذات علاقة بكلا المسارين ويتم الاتفاق عليها بشكل مشترك.

هـ ـ من المقدر أن المسعى أعلاه سيتوج بمعاهدة سلام في نهاية المطاف، بعد التوصل إلى حلول مرضية للطرفين لعناصر جدول الأعمال هذا.

ملحق رقم ٤

المشروع الاسرائيلي المقدم إلى الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٩٢

حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي

خلال جولات المفاوضات، قدمت إسرائيل أفكارا عديدة تتعلق بمفهوم ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (ت.ح.ذ.إ) ونعتقد أن من المفيد تكرار وشرح الملامح الرئيسية لذلك المفهوم.

(أ) - هدف المفاوضات ومحددات المرجعية الترتيبات الانتقالية والوضع الدائم

في مسودتنا لجدول الأعمال المشتركة، المؤرخ في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ اقترحنا الصياغة التالية:

«ترتيبات متفق عليها للحكم الذاتي لفترة خمس سنوات. وبدءا من السنة الثالثة سوف تجري المفاوضات حول الوضع الدائم على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨».

وأضفنا أن «محددات المرجعية لهذه العملية هي ورقة دعوة مدريد. واقترحنا لصالح الوصول إلى اتفاق، ربط الدعوة نفسها إلى جدول الأعمال».

لقد اتفق، كما هو منصوص عليه في رسالة الدعوة إلى مدريد، على أن مفاوضات الوضع الدائم، والمفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، سوف تجري على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. على ذلك فإن المناقشات وجميع جوانب التفسيرات لذينك القرارين المتعلقة بالسيادة، والسلطات أو العلاقات النابعة عن ذلك، سوف تطرح في إطار مفاوضات الوضع الدائم.

حتى ذلك الحين، يجب أن يبقى مفهوم الوضع الدائم غير محدد. ويجب أن تترك الترتيبات الانتقالية جميع الخيارات إلى الاتفاق حول الوضع الدائم، ويجب عدم التنبؤ بالوضع الدائم ولا الحكم المسبق بشأنه.

العلاقات بين مفاوضات الترتيبات الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، باعتبار الأمرين يؤلفان جزء من نفس العملية، هي علاقات ربط على أساس الإطار والزمن.

الفكرة الأساسية للترتيبات الانتقالية

لفترة محدودة من الوقت، هي أنها يجب أن تخلق المناخ الملائم للثقة والثقة المتبادلة بهدف تسهيل المفاوضات من أجل الوضع الدائم.

ولإنجاز ذلك الهدف يجب أن تكون الترتيبات الانتقالية متوازنة وأن تمنح الاعتبار الضروري لهموم السكان الفلسطينيين، وكذلك لهموم إسرائيل.

مع ذلك، فإننا نعتقد جازمين، أن الترتيبات الانتقالية لن تنتقل فقط من الوضع الراهن، وإنما سوف تخلق تغييراً كبيراً في واقع حياة الفلسطينيين والأراضي، وطبيعة ومضامين ذلك التغير هي جوهر المفاوضات الحالية.

(ب) ـ مفهوم ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

في مشروعنا المختصر غير الرسمي لـ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٩٢ أوضحنا المبادئ العامة الأربعة التي ستبنى عليها الترتيبات الانتقالية وهي:

١ـ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية لفلسطينيي الأراضي، التي ستمكنهم من إدارة شؤونهم الخاصة بجهازهم المنتخب وفقا للاتفاق.

٢ ـ سوف تدير إسرائيل شؤون الإسرائيليين في الأراضي. وسوف تتحمل مسؤولية السلطات الباقية. ومن الجملة بصورة خاصة العلاقات الخارجية والأمنية.

٣ـ بعض المجالات التي تمس قطاعي السكان أو التي فيها حكم مسبق على الوضع الدائم سوف تكون خاضعة لتعاون خاص، وترتيبات تنسيق بين إسرائيل وأجهزة (ت.ح.ذ.إ) المعنية.

٤ـ مساعدة الأردن في الترتيبات الانتقالية يمكن أن تكون مفيدة للجميع.

والملامح الرئيسية لـ (ت.ح.ذ.إ) هي :

الولاية

مفهوم الولاية خلال الفترة الانتقالية لترتيبات الحكم الذاتي يجب أن يكون نموذجا مختلطا مزيجا من السلطات التنفيذية الوظيفية والمسؤوليات والجوانب البنيوية ـ التحتية مما يعني أن المجلس الاداري الفلسطيني المنتخب سوف يمارس مهماته ومسؤولياته التنفيذية. وسوف يمتلك جوانب بنيوية ـ تحتية، يجب التفاوض عليها مثل مسائل الارض والمياه داخل الاراضي الخاضعة للادارة العسكرية الإسرائيلية.

إذن المجلس الاداري الفلسطيني م.ا.ف) سوف يدير الشؤون الفلسطينية في الأراضي بتسلم تلك السلطات والصلاحيات والمسؤوليات في المجالات الوظيفية، مما سينقل إليه، وفقا للاتفاق من قبل الادارة المدنية.

وسلطات (م.إ.ف) وصلاحياته ومسؤولياته لن تطبق على قوات الأمن والسلطات الاسرائيلية، ولا على الاسرائيليين في الاراضي ولا على الجوانب الأخرى المتعلقة بإسرائيل.

البنية

الأجهزة التنفيذية لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية يجب ان تعكس الصفات الادارية ـ الوظيفية للسلطات والصلاحيات والمسؤوليات التي ستنقل إليها حسب الاتفاق.

سوف تعمل محاكم مستقلة إلى جانب الاجهزة التنفيذية، وفقاً لجملة القوانين التي ستطبق في الاراضي خلال فترة الترتيبات الانتقالية. (انظر ادناه).

السلطات التنفيذية والصلاحيات والمسؤوليات التي لـ (ت.ح.ذ.إ) سوف يتسلمها جهاز إداري-وظيفي منتخب بحرية، هو المجلس الاداري الفلسطيني (م.إ.ف) وعندما يتم الاتفاق على ملامح ذلك الجهاز يمكن تغيير اسمه.

سيكون عدد أعضائه وظيفيا، وسوف يحدد وفقا للوظائف التنفيذية الادارية المتفق عليها، والتي سيقوم بها. العدد الذي ذكر في اقتراحنا كان ١٥. ويمكن تعديل ذلك العدد بالاتفاق، ووفق التصوير المتفق عليه لـ (م.إ.ف).

إن (م.إ.ف) سوف ينتخب رئيسه من بين أعضائه. وسوف يوزع المجالات الوظيفية المتفق عليها على اعضائه.

النظام التشريعي

الأفكار المتعلقة بالنظام التشريعي في الأراضي تهدف إلى تكييفها مع فترة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية ت.ح.ذ.إ).

التغيير الذي سوف يحصل ينطوي من الجملة على مد سلطة المحاكم الفلسطينية، ونقل كل الامور ذات العلاقة بالفلسطينيين، ولا علاقة لها بالأمن، إليها:

١- ان القوانين السائدة في الأراضي سوف تبقى نافذة خلال فترة الترتيبات الانتقالية، وخاضعة للتعديلات، التي سيتفق عليها وفق عملية محددة.

٢- بهدف المساعدة على الاعداد لـ (ت.ح.ذ.إ) سوف تقوم لجنة عمل حقوقية مشتركة

بمراجعة القوانين النافذة، حالما يجري الاتفاق على مبادئ (ت.ح.ذ.إ) مشاركة الاردن في عملية المراجعة هذه المطلوبة.

٣- رغم أن نظامين تشريعيين مختلفين طبقا من قبل على جزني الاراضي، فإن المراجعة المذكورة يمكن أن تكون لكلا الجزنين.

٤- خلال فترة الترتيبات الانتقالية سوف تعمل المحاكم التالية في الأراضي:

أ - محاكم فلسطينية ذات صلاحية قضائية عامة فيما يتعلق بفلسطينيي الاراضي، في جميع مجالات الحياة، باستثناء الاعتداءات الأمنية صلاحياتها القضائية سوف توسع، كما هو مذكور، وذلك بالمقارنة مع الوضع القائم يستطيع م.إ.ف) حسب الضرورة إقامة، أو تمديد عمل المحاكم المتخصصة (البلدية، الدينية، الخ).

ب - محاكم عسكرية ذات صلاحية قضائية على جميع سكان الاراضي، الاسرائيليين والفلسطينيين في قضايا الأمن فقط.

جـ - محاكم بلدية إسرائيلية ذات صلاحية قضائية على القضايا المحلية بشكل أساسي، داخل البلديات الاسرائيلية.

٥- الصلاحية القضائية ستكون، من حيث المبدأ، كما يلي:

أ - القضايا الجزائية - الفلسطينيون يحاكمون في محاكم فلسطينية والاسرائيليون في محاكم اسرائيلية، حسب الاصول غير المقيمين سوف يخضعون للقضاء الفلسطيني أو للقضاء الاسرائيلي حسب اختيارهم.

ب - القضايا المدنية، الترتيبات المتعلقة بالخصومات التي تحدث لدى كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني يتفق عليها (مثلا، آليات التحكيم).

٦- آلية الارتباط يمكن أن تساعد في حل مشكلات الاختصاص القضائي.

٧ـ خلال فترة الترتيبات الانتقالية سوف يبقى باستطاعة الفلسطينيين اللجوء إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا، وذلك فيما يتعلق بالأعمال الداخلة في صلاحية السلطات الاسرائيلية.

السلطات العامة والخاصة صلاحيات ومسؤوليات (م.ا.ف)

سوف يمتلك (م.ا.ف) كجهاز اداري ـ وظيفي سلطة وصلاحيات ومسؤوليات تنفيذية عامة. وكذلك مجالات وظيفية خاصة، يجب الاتفاق عليها، سوف تتضمن السلطات العامة:

١ـ التنظيمات والتفسيرات القانونية

سوف يمتلك (م.ا.ف) في اطار الاتفاق صلاحية تعميم التنظيمات والتفسيرات القانونية (البلاغات) في مجالاته الوظيفية.

يمكن التفاوض والاتفاق حول آلية استشارة متفق عليها من أجل الحاجات التشريعية الخاصة خلال فترة الترتيبات الانتقالية.

٢ـ التخطيط وعملية صنع القرار

سوف يمتلك (م.ا.ف) صلاحية انتهاج سياسة تخطيط في مجالاته الوظيفية وفي الجوانب البنوية ـ التحتية، حسب الاتفاق.

سوف يمتلك أيضاً صلاحية القرار في القضايا التنفيذية ـ الوظيفية المتعلقة بالعمليات في المجالات المختلفة مثل:

- القضايا الاقتصادية وقضايا الميزانية والتمويل.
- تقديم مختلف الخدمات إلى السكان.
- توزيع الوظائف.
- الرقابة والاستماع إلى التقارير عن عملياته.

والصلاحيات، كجهاز، للدخول في عقود، مع الحق بان يكون مدعيا او مدعى عليه.

سوف تكون الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة تلك المدرجة في القائمة التفصيلية لحقول العمليات، أو للمجالات الوظيفية، الموكولة إلى (م.ا.ف)، والمنصوص عنها في مشروعنا المختصر غير الرسمي لـ ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٩٢.

السلطات التنفيذية والصلاحيات والمسؤوليات التي ستوكل إلى الاجهزة الوظيفية لـ (م.ا.ف) تغطي مساحات

واسعة من شؤون الحياة للسكان الفلسطينيين في الاراضي، اضافة إلى الوظائف النظامية كجهاز تنفيذي، وهي:

١ـ المجال التشريعي

كما هو مذكور أعلاه فإن (ت.ح.ذ.أ) تتضمن محاكم مستقلة.

سوف يتم انشاء دائرة لادارة العدل تقوم بالرقابة والاشراف على فرع العدل في (ت.ح.ذ.أ) بما في ذلك مختلف الانظمة والخدمات القضائية في الاراضي المتعلقة بالسكان الفلسطينيين

٢ـ المجال الاداري

كل جهاز عملياتي (م.إ.ف) سوف يمتلك مسؤولياته الادارية في حقل عملياته.

بهدف تنظيم تلك الوظائف، سوف تكلف دائرة لادارة القضايا الشخصية بتحديد الأصول الاجرائية العملياتية، لاجهزة (م.إ.ف) ولجميع القضايا الادارية المتعلقة بتلك الاجهزة.

٣ـ المجالات المتعلقة بالاقتصاد

كلا الاقتصادين لاسرائيل وللاراضي يجب أن يتكيفا مع واقع التحرك ضمن اطار متفق عليه من القيود، مما يمكنهما

من التحرك دون اضرار الواحد منهما بمصالح الآخر، ويجعلهما في الوقت نفسه يحققان فوائد مشتركة للنشاطات الاقتصادية المنسقة فيما بينهما، حسب الاصول.

الجهاز الاقتصادي لـ (م.إ.ف) سوف يتألف من:

- **التمويل والميزانية وفرض الضريبة.** وهو سيؤلف الجهاز الاقتصادي الرئيسي لدى (م.إ.ف) وسوف يمتلك صلاحيات ومسؤوليات من نمط اعداد ميزانية (م.إ.ف) وتوزيعها على وظائفه المختلفة وتنظيم وادارة موارد (م.إ.ف) والقيام بعمليات الصرف المالي لدى م.إ.ف).

- **الصناعة والتجارة** وينطوي على صلاحيات ومسؤوليات اقتصادية عديدة من نمط توجيه التوظيفات وفق التنمية، والرقابة على الأسعار.

- **الزراعة** وتنطوي على الإدارة والرقابة فيما يتعلق بجميع فروع الزراعة، والمواشي، وصيد السمك، بما في ذلك تطوير الانتاج، والتخطيط له، وتنظيمه، والرقابة على المنتجات الزراعية، وتسويقها وتوزيعها، ومن الجملة عمليات الاستيراد والتصدير.

- **السياحة** وينطوي على وظائف من نوع: تطوير المواقع السياحية والخدمات السياحية.

٤ـ المجالات المتعلقة بالبنية التحتية

المبادئ العامة للترتيبات الانتقالية سوف تطبق حسب الاصول ووفق الاتفاق، على ترتيبات الجوانب البنيوية التحتية لنشاطات (م.إ.ف).

أجهزة (م.إ.ف) التالية يمكن أن تمتلك جوانب بنيوية تحتية:

البيئة: وينطوي على وظائف من نوع تطوير واقامة وتفعيل مشروعات وانظمة بيئية هادفة إلى حماية مختلف الجوانب البيئية.

- **نقل واتصالات محلية**، ويقوم بتلك الوظائف المتعلقة بتنظيمات المرور، وبصيانة الطرق، وبالسائقين والمركبات والكراجات، وبالخدمات البريدية والتلفزيونية المحلية.

- **الشؤون البلدية**، وينطوي على الوظائف البلدية والمحلية المتعلقة بالقضايا البلدية، ومن الجملة التقسيم الاداري للمدن والقرى، التزويد بالمياه، السكن، المجارير، الكهرباء، تفسيرات القوانين الخ.. والوظائف الرئيسية المتعلقة بالرقابة على مختلف نشاطات السلطات المحلية، بما في ذلك تعيين رؤساء البلديات واجراء التغييرات في الأوضاع البلدية للمواقع المسكونة.

٥ـ المجالات المتعلقة بالخدمات

الخدمات التي سوف يقدمها (م.إ.ف) للسكان الفلسطينيين في الأراضي تتضمن:

- **التربية والثقافة:** وهذا يتضمن الاشراف على مؤسسات التعليم والابحاث في الأراضي من حضانات الاطفال إلى التعليم العالي والنشاطات الثقافية.

- **الصحة**، وتتعامل مع نشاطات مهنية حيوية من مثل تحريك مؤسسات طبية حكومية، كالمستشفيات والعيادات ومختلف الخدمات الصحية.

- **العمل والتشغيل**، وتتعامل مع توفير خدمات العمل والتشغيل للسكان في

الأراضي، بما في ذلك تحريك دوائر التوظيف وتبادل العمل، وتحريك خدمات التدريب على العمل، وضمان ظروف العمل الصحيحة، والحقوق، والدفع، وادارة الاصول الإجرائية من أجل تشغيل العمال داخل إسرائيل.

- سوف يتم انشاء قوات الشرطة المحلية في المجالات الخاصة بالفلسطينيين في الاراضي، مثل التعامل مع الارتكابات الجنائية، وادارة السجون لمرتكبي الافعال الجنائية (اما فيما يتعلق بالأمن فانظر أدناه).

- **الشؤون الدينية**، وتحمل المسؤوليات من اجل تقديم الخدمات الدينية للفلسطينيين من مختلف الأديان.

- **الرعاية الاجتماعية**، وتحمل المسؤولية لتقديم كامل خدمات الرعاية للسكان الفلسطينيين في الأراضي.

ج - الأرض

الترتيبات الدائمة من اجل الارض تتحدد عبر المفاوضات من اجل الوضع الدائم.

خلال فترة الترتيبات الانتقالية سوف تطبق المبادئ التالية على ادارة استخدامات الارض، كما في الاتفاق:

- الأرض الواقعة في المواقع السكانية التي يسكنها الفلسطينيون، أو المخصصة لتلك المواقع سوف يديرها المجلس الاداري الفلسطيني.

- الأرض الواقعة في المواقع السكانية التي يسكنها الإسرائيليون أو المخصصة لتلك المواقع، سوف تديرها هيئات معينة من قبل إسرائيل، والارض الخاضعة لاستخدامات اسرائيل الأمنية، يديرها الجيش الاسرائيلي حسب الأصول.

- ادارة الانواع الأخرى من الأرض سوف تناط بشكل مشترك بإسرائيل والمجلس الإداري الفلسطيني وفقاً للترتيبات المتفق عليها.

ملاحظة:

الملكية الخاصة الشرعية للأرض لن تمس التخطيط والتقسيم الإداري سوف ينفذ وفقا للمبادئ المذكورة أعلاه، التي يجب تضمينها في الإتفاق.

تسجيل الأرض (عقارياً سوف يمارس وفقا للترتيبات المتفق عليها).

(د) الاصول الاجرائية من أجل انشاء الجهاز الفلسطيني ـــ المجلس الاداري الفلسطيني ــ ومن أجل تنفيذ الترتيبات الانتقالية.

نقصد بالأصول الاجرائية النشاطات الضروري انجازها في الفترة الواقعة بين توقيع الاتفاق وبداية فترة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية.

١ـ الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة وإلى السجلات والعامة

سوف توفر اسرائيل امكانية الوصول حسب الاصول إلى المعلومات ذات العلاقة وإلى مختلف السجلات العامة في اطار المفاوضات. وكذلك في اطار السلطات والصلاحيات والمسؤوليات والمجالات الوظيفية ذات العلاقة والموكلة إلى (م.إ.ف) (انظر أدناه).

٢ـ الانتخابات العامة لـ (م.إ.ف)

في تصورنا غير الرسمي، المؤرخ في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ذكرنا أن الاصول الاجرائية للانتخابات يجب أن يتم التفاوض عليها، والافضل في اطار عمل معينة لهذا الغرض، وذلك بعد أن يتم الاتفاق على التصور الأساسي.

ملامح التصور من أجل الانتخابات العامة في نظر إسرائيل قد تم توضيحها في مشروعنا المختصر غير الرسمي لـ ٢٠ آب ١٩٩٢ كما يلي:

- (م.إ.ف) سوف ينتخب من فلسطينيي الأراضي ومن بين فلسطينيي الاراضي، وفقاً للاصول الاجرائية المتفق عليها.

- سوف تكون الانتخابات حرة، مبنية على صيانة حقوق الاجتماع السلمي، والتعبير الحر، والاقتراع السري، الاجراءات المناسبة لمنع التخريب والفوضى.

- الإسرائيليون لن يشاركوا في انتخابات (م.إ.ف).

أعددنا أفكاراً مختلفة حول الأصول الاجرائية للانتخابات، ومن أجل الصياغة والأخذ في الاعتبار في المفاوضات التفصيلية.

٣- نقل السلطات من الإدارة المدنية وفقاً للاتفاق

عقب انتخابات (م.إ.ف) سوف تنتقل السلطات والصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها من الإدارة المدنية إلى اجهزته المعينة المتفق عليها، وسوف يتسلمها (م.إ.ف) وفقاً للاتفاق.

في المجالات الوظيفية، التي تقتضي، وفقاً لاتفاق التعاون والتنسيق مع اسرائيل، سوف تعمل الاجهزة الاسرائيلية المعنية مع اجهزة (م.إ.ف) حسب الاصول.

(هـ) عناصر التعايش السلمي والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك

هذه العناصر تتعامل مع الوضع في الاراضي خلال فترة الترتيبات الانتقالية وخصوصاً مع المبادئ التي تحكم العلاقات المشتركة بين مختلف العناصر التي تعيش وتعمل في الأراضي خلال تلك الفترة.

١- التعايش السلمي في الأرض

في العلاقات بين الاسرائيليين والفلسطينيين في الأراضي خلال فترة الترتيبات الانتقالية يجب أن نحاول حل خلافاتنا على أساس مشترك، وعلى مفهوم أن التعايش السلمي يجب أن يسود ويجب أن يملأ بمضامين عملية ملموسة، تسمح لمختلف التجمعات أن تقود حياتها الخاصة بسلام.

٢- الترتيبات من أجل التعاون والتنسيق

يجب أن يتم تسلم السلطات والصلاحيات والمسؤوليات بطريقة يجري فيها تجنب انشاء مجالات الاحتكاك والصراع، والتمكين من التعايش السلمي الإيجابي في الأراضي.

إننا نفكر في الحاجة للتعاون والتنسيق بين المجلس الاداري الفلسطيني والأجهزة المعينة من قبل حكومة اسرائيل خلال الفترة الانتقالية، وفي تنفيذ ذلك عبر مختلف الآليات المتفق عليها، حسب الاصول.

مفهوم التعاون والتنسيق، رغم ضرورته القصوى، ليس الهدف منه تقليص السلطات والصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها لدى م.إ.ف) في أوراقنا السابقة، طرحنا هذا الموضوع من زوايا مختلفة:

- طرحنا المستويات المختلفة من النشاطات التي تقتضي درجات من العمليات المشتركة.

- عددنا مختلف العمليات المنسقة

التي يحتاج إليها التنفيذ الهادئ للترتيبات المتفق عليها والتي هي ذات علاقات بمختلف المجالات العملياتية لدى (م.إ.ف) ووضحنا المنطق خلف ذلك.

ـ طرحنا المجموعات الأساسية لما هو مذكور أعلاه وهي تتضمن:

ـ الموضوعات المنبثقة عن المسؤولية الاسرائيلية الكلية عن الأمن.

ـ تلك المنبثقة عن الضرورة مثل مسائل الارض والمياه.

ـ تلك التي يمكن أن تحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

ـ تلك التي يمكن أن تساهم في فائدة كلا قطاعي السكان كما هو متفق عليه بشكل مشترك، مثل بعض القضايا الاقتصادية، والحركة الحرة للناس والسلع.

٣ـ القضايا المتعلقة بكلا المسارين

بسبب الصلات القائمة والتقليدية بين الاردن وفلسطيني الأراضي، نرى أن مشاركة الاردن ومساعدته ودعمه في الترتيبات الانتقالية هي جزء ضروري عن مفهوم (ت.ح.ا).

في أوراقنا السابقة، اقترحنا بعض الحقول التي يمكن أن تكون فيها المساعدة الاردنية مفيدة

جداً، على ذلك اقترحنا أن القضايا المتعلقة بكلا المسارين يجب اتخاذ القرار فيها بشكل مشترك، وأن نناقش في الاجتماعات العامة بين وفودنا.

٤ـ آليات الارتباط وحل الخلافات

في أوراقنا السابقة أوضحنا بالتفصيل مفهومنا حول عمليات الاشراف المشترك وحول آليات الارتباط وحل الخلافات، وحول هدفها كجزء من العلاقة الضرورية بين أجهزة (م.إ.ف) ومختلف سلطات الحكومة الاسرائيلية، والحكومة الاردنية، وكإشراف ضروري لتنفيذ الاتفاق.

لقد اقترحنا نظام ارتباط يشمل لجنة للارتباط والتنسيق العاليين، ويعتبر لجان الارتباط الأخرى مفيدة ولايهدف الارتباط مطلقاً إلى الاعاقة بأي شكل لعمل (م.إ.ف) الجاري أو إلى الحلول محله.

فترة «التجربة والخطأ» وآلية الاشراف يمكن أن تكون مطلوبتين للتصحيحات الضرورية وفقاً للتجربة المكتسبة في تفعيل للترتيبات الانتقالية، وآليات الارتباط المذكورة اعلاه يمكن أن تخدم ذلك الهدف ايضاً.

٥ـ الشرطة المحلية (وعلاقتها بالأمن)

يجب تكرار أن بعض المجالات يجب أن تبقى من مسؤولية اسرائيل في اطار الصلاحيات الباقية، وأن تقوم بها اسرائيل سواء نص الاتفاق على ذلك أو لم ينص.

للتنويه الخاص، ذكرنا ثلاث موضوعات ذات أهمية رئيسية: الأمن، العلاقات الخارجية، والاسرائيليين في الأراضي.

حول الأمن قلنا أن، المسؤولية الكلية عن الأمن الخارجي والداخلي وعن النظام العام سوف تبقى بين يدي اسرائيل تنظيمات لاهاي في ١٩٠٧).

في نفس الوقت اقترحنا انشاء قوة شرطة من أجل تنفيذ مهمات الشرطة المتفق عليها في مشروعنا المختصر غير الرسمي، لـ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٩٢ اقترحنا بعضاً من تلك المهمات.

ان دور وسلطة قوة الشرطة وعلاقتها

بمسؤولية اسرائيل الكلية عن الأمن، سوف تناقش كلها فيما بعد.

(و) الاجراءات التحضيرية والمساعدة من أجل بناء الثقة

مفهومنا حول المفاوضات يتضمن الاشارة الموسعة إلى الشؤون الانسانية وإلى مختلف الاجراءات الأخرى لبناء الثقة وكررنا ذلك طيلة مناقشاتنا.

عدا عن ذلك أبدت اسرائيل الطيبة بتنفيذ مختلف الاجراءات لبناء الثقة في الاراضي وبالقبول بانشاء مجموعة عمل مشتركة حول الشؤون الانسانية موازية للمفاوضات، وباستطاعتها مناقشة اجراءات مشتركة أخرى لبناء الثقة.

مجموعة العمل تلك تستطيع أن تعمل بالتوازي مع مجموعات عمل أخرى من التي يمكن أن تعالج المسائل الموصولة مباشرة بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية.

قبلت اسرائيل أيضا بمراجعة التشريع في الأراضي في اطار مجموعة عمل مشتركة حول القضايا التشريعية، وهي ستعالج مختلف الجوانب التشريعية للترتيبات الانتقالية.

قبلت اسرائيل أيضا بالسماح حسب الاصول بالوصول إلى المعلومات ذات العلاقة، ومختلف السجلات العامة، مثل سجلات النفوس، في اطار الاصول الاجرائية للانتخابات، أو السجلات الأخرى ذات العلاقة فيما يخص الصلاحيات المتفق عليها لـ (م.إ.ف) في اطار الوصول إلى نقاط تفاهم في المفاوضات.

كما هو مذكور، اسرائيل مستعدة لتنفيذ اجراءات أخرى لبناء الثقة في الاراضي، إذا سمح الوضع الأمني بذلك، بأمل أن تجري المفاوضات في جو سلمي مشترك، خال من التهديدات وأعمال العنف.

١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢

ملحق رقم ٥

البيان الصادر يوم ١٢ / ١ / ١٩٩٢ في القدس باسم الفريق الفلسطيني المفاوض

إن الموقف الرسمي والثابت للفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام فيما يتعلق بقضية الابعاد وآثارها على العملية السياسية ملتزم بالكامل بقرار منظمة التحرير الفلسطينية والذي تم الاعلان عنه بتاريخ ١٧ /١٢ /١٩٩٢، وكان أوضحته القيادة الفلسطينية بكافة الاجتماعات واللقاءات الرسمية الداخلية والعربية والدولية.

إن عملية الابعاد والطرد الجماعي هي من أبشع وأقسى أنواع العقوبات الجماعية، وتأتي كتصعيد في ممارسات اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وانتهاكاتها لحقوقه الانسانية والوطنية، وامعانا في تحدي الشرعية الدولية والقانون الدولي مستهدفة هذا الشعب الاعزل كرهينة وضحية بدون أية مساءلة أو ردع.

وقد شكلت حملة الابعاد الاخيرة لما يزيد عن ٤٠٠ مواطن فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم ووطنهم ضربة قاسية لعملية السلام وأوقفتها كلها.

إن اسرائيل تتحمل المسؤولية كاملة عن هذا المصير الذي آلت اليه المفاوضات، علما أن عملية السلام كانت تواجه طريقا مسدودا نتيجة للتعنت الاسرائيلي والمواقف والاقتراحات الاسرائيلية التي تتناقض وأهداف ومرجعية مسيرة السلام التي تتلخص في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن استئناف مفاوضات السلام يتطلب بالضرورة عودة المبعدين تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٧٩٩ وازالة كافة العوائق ومسببات الفشل أمام هذه المفاوضات.

إن الجانب الفلسطيني الملتزم بعملية السلام واهدافها لايرى أية امكانية لاستئناف المفاوضات قبل أن يعود المبعدون إلى وطنهم. وإذا كانت هناك نية حقيقية لانجاز سلام في المنطقة باستئناف المفاوضات التي تتحمل اسرائيل مسؤولية تقويضها، فلا بد من إعادة المبعدين واجراء عملية تقويم وتشخيص للاسباب والخلل الذي منع إحراز أي تقدم في المسيرة وادى بالتالي للاجهاز عليها.

ويبقى الموقف الموحد والرد الجماهيري الحازم على عملية الابعاد الدليل الأكبر على اصرار وارادة هذا الشعب.

ومن المتطلبات الاساسية لاحياء عملية سلام حقيقية مبنية على الشرعية الدولية والالتزم الفعلي بالسلام، نوجز ما يلي:

❖ عودة المبعدين إلى وطنهم تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩، مما يعني الزام اسرائيل بالشرعية الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن وبتطبيق ميثاق جنيف الرابع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يتطلب إيجاد المسائل والردع لاسرائيل والحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، بما يضمن وقف جميع انتهاكات حقوق الانسان، ابتداء بعملية الابعاد، ومتضمنا هدم البيوت

وقتل المدنيين الفلسطينيين وتعذيب المعتقلين والموقوفين والاستيلاء على الأراضي والمصادر ومجمل العقوبات الجماعية الأخرى، بما فيها الاقتصادية والسياسية.

❖ تعديل المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية، بحيث تصبح شمولية وتمثيلية وشرعية بمشاركة مباشرة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودون أية شروط وقيود على مشاركة فلسطينيي القدس والمنافي.

❖ إعادة النظر في الإطار التفاوضي على ضوء فشل المسيرة في تحقيق أي تقدم، نتيجة للتعنت والمراوغة الاسرائيلية وعدم التزام الجانب الاسرائيلي بالمبادئ والمرجعية والاهداف المقرة والمبنية على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ «الأرض مقابل السلام» مما يعني تكريس مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة وربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية بحيث لا يكون هناك أي اجحاف بتنفيذ القرار ٢٤٢ في المرحلة النهائية.

❖ تفعيل دور الدول الراعية وتحمل مسؤولياتها كاملة باعتبارها طرفاً ثالثاً محايداً لما يتيح لها التدخل بشكل مباشر لضمان الالتزام بالمبادىء والمرجعية، ووضع حد للمحاولات الاسرائيلية المستمرة للتلاعب بها ونقضها بحيث يتم ايجاد عناصر وآلية المساءلة والالزامية والتحكيم.

إن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، ملتزم بالسلام

العادل الذي يضمن حقوقه والذي يحتكم إلى القانون الدولي والشرعية، وهو شعب واجه قسوة المنافي ومعاناة الاحتلال بثبات وعزم، كما يواجه تحدي السلام بثقة الشعب المناضل واصراره على انتزاع الحق والعدل، بالرغم من عدم التكافؤ الموضوعي في توازن القوى والابعاد الذي أتى كتصعيد نوعي في سياسة وممارسات الاحتلال القمعية وفي محاولته لتقويض فرص السلام الحقيقي لن يثنينا عن المضي في النضال في سبيل الحقوق الوطنية الثابتة في العودة والحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني.

اتفاق أوسلو - واشنطن

(١٣ / ٩ / ١٩٩٣)

هشام أبو غوش

أوائل تشرين الأول / أكتوبر/ ١٩٩٣

(١)

بعد أن شكّل قرار المشاركة في عملية مدريد ـ واشنطن، صيغة وشروطا، نقلة جوهرية في المسار السياسي للجناح المتنفذ في قيادة م. ت. ف، وثبتت وجهة إنخراطه في ترتيبات التسوية الأميركية، رسّم التوقيع على «إتفاق إعلان المبادئ (١٣/٩/ ٩٣) وما سمي بالإعتراف «المتبادل» (٩/٩/٩٣) بلوغ هذا المسار إحدى محطاته المفصلية ضمن منطق هذه التسوية: التسليم بحل للقضية الوطنية الفلسطينية على أساس الشروط الأميركية ـ الإسرائيلية، حل في إطار الحكم الذاتي والتوطين.

وبين انطلاق عملية مدريد ـ واشنطن والتوقيع على «إتفاق إعلان المبادئ»، ٢٣ شهراً من المواجهة السياسية الشاملة في الشارع وصفوف الحركة الوطنية ومؤسسات م.ت.ف، مواجهة أنتجت إستقطاباً وبلورت، بالمنحى العام، على مستوى جماهيري وفصائلي، وبين الفعاليات الوطنية، إتجاه معارضة واضحاً، من ناحية، لصيغة الحل المطروح إسرائيلياً (المشاريع حول «الترتيبات الإنتقالية»، بدءاً الجولة الرابعة للمفاوضات الثنائية) وأميركياً (صيغ «اعلان المبادئ المشترك» في ٥/١٢ و٣٠/٦/٩٣ في ختام جولتي المفاوضات التاسعة والعاشرة، ومساحتها الغالبة إسرائيلية)، ومن ناحية أخرى، لسياسة الجناح المتنفذ في قيادة م.ت.ف، للتسليم بالشروط الأميركية ـ الإسرائيلية (وخاصة إبتداءً من الجولة السادسة للمفاوضات، مروراً بقبول الحل الأميركي لحل مسألة المبعدين إلى مرج الزهور (جنوب لبنان) خارج نطاق قرار المجلس الأمن الرقم ٧٩٩، وصولاً إلى التسليم عملياً بمضمون مشروع ٣٠/٦/٩٣ الأميركي في الورقة المقدمة إلى كريستوفر في ٥/٨/٩٣.

لقد اتسعت هذه المعارضة، من مواقع متمايزة، لكن ضمن رؤى سياسية متجاورة ومتقاطعة، في صفوف الشعب وقواه المناضلة المنظمة وشخصياته الوطنية، بشكل ملحوظ في الربع الأخير للعام ١٩٩٢ (في نهاية الجولة السادسة وإبان الجولتين السابعة والثامنة، وبعد قرار الإبعاد في ١٧/١٢/٩٢). ومن بين نتائجها تأخير إنعقاد الجولة التاسعة في المفاوضات الثنائية (حتى ٢٧/٤/٩٣) والثالثة من المفاوضات المتعددة الطرف (التي كان مقرراً عقدها في شهر شباط «فبراير»٩٣). وما بقاء مسألة المبعدين معلقة بلا حل، لشهور على خلفية الثبات الوطني والإصرار على تنفيذ القرار الرقم ٧٩٩ سوى التعبير عن تعاظم حالة المعارضة الشعبية، التي حدّت من قدرة الجناح البيروقراطي على جبهها بإعلان القبول السريع بالمشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، واضطراره للبحث عن غطاء عربي (إجتماع وزراء خارجية الطوق) لتمرير تجديد التحاقه بالمفاوضات، بدءاً من الجولة التاسعة بعد أن فقد الغطاء الوطني الفلسطيني وحتى غطاء أعضاء فريقه المفاوض المطالب بتعليق «الجولة التاسعة» ومقاطعة «المفاوضات المتعددة».

وأتى إتساع هذه المعارضة للمسار التفاوضي، بالصيغة والشروط الأميركية، في مجرى تجدد زخم الإنتفاضة وتصاعد فعالياتها الجماهيرية والصدامية والمسلحة، وتواكب مع نهوض جماهيري عام في بلدان الشتات، مما جعل الجناح البيروقراطي يواجه صعوبات متزايدة في مواصلة تأطير الحالة الجماهيرية تحت شعاراته. هذا، إلى جانب إضطرار الإحتلال، رغم لجوئه إلى أقصى درجات القمع والإرهاب وإجراءات غلق المناطق والخنق الإقتصادي، الإعتراف بعدم إمتلاك حل سريع لإخماد الإنتفاضة والتسليم بالتعايش معها كثمن لا بد من دفعه لبقائه.

وانعكس، انحسار النفوذ الجماهيري للجناح البيروقراطي ونهوض المعارضة أمام مسار مدريد ـ واشنطن على خلفية إحتدام المواجهة مع الإحتلال، انعكس على حالة الوفد المفاوض نفسه، إنقساماً في صفوفه وخلافاً مع مركز القيادة في تونس (الإعتراض على ورقة ٩٣/٨/٢، تقديم الاستقالات..)، مما جعل المضي في العملية التفاوضية، المكشوفة إعلامياً وجماهيرياً، محفوفة «بمخاطر» الوصول إلى طريق مسدود.

إن إدراك هذه «المخاطر» جعل الجناح البيروقراطي والحكومة الإسرائيلية يلتقيان في أواخر عام ٩٢، وبمعرفة من الولايات المتحدة، على ضرورة فتح قناة تفاوضية موازية وسرية، إبتدأت إستطلاعية، ودخلت طور البحث الجاد في شهر آذار (مارس) ٩٣، بمشاركة قيادية ضيقة من الجناح البيروقراطي ورعاية نرويجية وإطلاع مصري، تمخضت عن إتفاق ٨/١٩ في أوسلو وما سمي برسائل الإعتراف «المتبادل». إن الحجر الكامل على هذه المفاوضات وعزلها عن الشركاء العرب (الأردن، سوريا، لبنان)، ورئيس وأغلبية الوفد المفاوض وقيادة م.ت.ف. والشعب، وحصرها «بالخلّص» من مطبخ الجناح البيروقراطي، كانت عوامل ضرورية (من منظور فرقاء مفاوضات أوسلو) لإحداث المفاجأة الهادفة لإستيعاب ردود الفعل المعارضة فلسطينياً وعربياً ولدى بعض أوساط أقصى اليميني الصهيوني، فأتى الإعلان عن النتائج بأسلوب الصدمة، وتبعه الإخراج الإحتفالي الرسمي في البيت الأبيض في واشنطن.

(2)

إن الاتفاق حول «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية»، الذي تم التوصل إليه في أوسلو في ٨/١٩ وتوقيعه في واشنطن في ٩/١٣ هو الأكثر هبوطاً مما كان يمكن أن يعقد في سياق عملية مدريد ـ واشنطن التفاوضية، فهو لا يسلم فقط بالعناصر الجوهرية للموقف الإسرائيلي، بل يجرد المفاوض الفلسطيني من أهم أسلحة

الضغط المؤثرة قبل إستكمال التفاوض حول المرحلة الإنتقالية، ناهيك عن التفاوض حول الترتيبات النهائية.

ويخلو هذا الاتفاق من أية إشارة إلى قرارات الشرعية الدولية كمرجعية وأساس للتسوية وللعملية التفاوضية (بالنسبة القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والنازحين، وجميع القضايا المتصلة بالحقوق الوطنية)، لا بل يتجاهل أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي أراض محتلة وأن إسرائيل هي قوة محتلة، وبالتالي يحولّها إلى مناطق متنازع عليها. ويعتبر هذا الإتفاق في بنده الأول أن نتيجة المفاوضات حول الوضع النهائي تشكل تطبيقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، الأمر الذي يسقطهما كمرجعية قانونية ويحولهما إلى ملحق لما ستفضي إليه المفاوضات. أي أن نتيجة المفاوضات أصبحت هي المرجعية، لا القرار الدولي.

إن إتفاق ٩/١٣ هو «إعلان مبادئ» فاقد الصلة الملزمة بقرارات الشرعية الدولية، ولا يستند سوى إلى إشارات غامضة لا مرجعية لها. انه يحدّد، من المنظور الإسرائيلي، الأسس التي ستعتمد في التفاوض حول الترتيبات الإنتقالية والقضايا التي سترحّل إلى المفاوضات حول الترتيبات النهائية، بدون وجود رابط بين المرحلتين سوى تعاقبهما زمنيا ومع إبقاء الخيارات مفتوحة على قاعدة الأمر الواقع الذي تخلقه إسرائيل.

إن التفاوض بين الوفدين حول المرحلة الإنتقالية، والتي تنص عليها المادة السابعة من الإتفاق، لا يضعهما على نفس السوية، بل على السكة التي تقرها إسرائيل. فالمسؤوليات الست (التعليم والثقافة، والصحة، والسياحة، والضرائب المباشرة والشؤون الاجتماعية) المناطة بالمجلس المنتخب «لسلطة الحكومة الذاتية الإنتقالية» («المجلس»)، وإن بقيت مفتوحة على مسؤوليات أخرى من نفس النمط الإداري الوظيفي بالإمكان الإتفاق عليها بالتفاوض، لا يمكن أن تمتد إلى المسؤوليات الأخرى ذات الطابع السيادي (الأمن بمفهومه الشامل، التمثيل الخارجي، الأرض، المياه..). إن صلاحيات التشريع (وهي إحدى التعبيرات الأهم لممارسة السيادة) مستثناة سلفاً، والمطروح للتفاوض هو نطاق إصدار الأنظمة الإدارية ضمن المسؤوليات الوظيفية المحددة. وفي نفس السياق، ليس مطروحاً للتفاوض مصدر شرعية «المجلس» ومرجعيته خارج نطاق سلطات الإحتلال. إن الإتفاق يحدد إطاراً تفاوضياً من أجل نقل جزء من مسؤوليات الحكم العسكري الوظيفية الإدارية، وليس التخلي عن مرجعية الإحتلال التي ستبقى تحت يافطة الحكم الذاتي.

إن وظيفة مرحلة غزة ـ أريحا هي خلق الشروط الأنسب لإسرائيل كي تجري المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية ضمن الوجهة التي تستجيب لتصوراتها. إن التطبيق «الاختباري» للإتفاق في غزة ـ أريحا يترتب عليه، من ناحية، حماية مستوطنات العدو وإخراج نصف الشعب (قرابة المليون بين غزة وأريحا) من إطار المشاركة في الإنتفاضة، وضبطه ضمن هذه الحدود بوسائل متعددة (بما فيها الشرطة الفلسطينية القوية)، ومن ناحية أخرى، إخماد جذوة الإنتفاضة (تحت شعار وقف العنف) في ما تبقّى من المناطق المحتلة، الأمر الذي يشكل وضعاً مثالياً للعدو يواصل فيه الإستيطان في وضع مريح، يكون فيه الطرف الفلسطيني ملتزماً ومُلزماً بوقف الإنتفاضة ويتحمل مسؤولية أي إخلال بهذا الإلتزام.

إن نصوص الإتفاق واضحة لجهة تأكيد بقاء الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط في الضفة الغربية، إنما أيضاً في غزة وأريحا: فالمادة ١٤ من الإتفاق تحيل مسألة الإنسحاب إلى الملحق الثاني الذي ينص على إنسحاب قوات إسرائيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا (لاحظ قوات وليس القوات، وهذا يعني إعادة إنتشار باللغة العسكرية)، باعتبار أن هذه القوات ستبقى في المستوطنات وحولها (١٧ مستوطنة في غزة) وعلى الحدود والمعابر... والفقرة ٦ من نفس الملحق تشير إلى «بقاء وضع غزة ومنطقة أريحا جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير في الفترة الإنتقالية». أما الملحق الثاني من المحضر فينص على «حق القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين (أي المستوطنين) في مواصلة الإستخدام الحر للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا».

أما المستوطنات (حسب الملحق الثاني) فإنها، شأن الأمن الخارجي والإسرائيليين (ومن ضمنهم المستوطنين) خارج إطار صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية. وفي هذا يتساوى وضع غزة مع وضع باقي مناطق الضفة الغربية.

وتلغي المادة الرابعة من الإتفاق وحدة الولاية الجغرافية للأرض المحتلة عام ١٩٦٧ إذ «يستثني منها قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي». أي يخرج منها: القدس ومحيطها، والمستوطنات، والمناطق الأمنية، والحدود. أي ما يزيد عن ٦٠٪ من الأراضي المحتلة. والمادة السادسة تنص على النقل المبكر لجزء من صلاحيات الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية قبل إنتخابات «المجلس»، نقل يقتصر فقط على ٦ مجالات من أصل ٣٥ ويرهن نقل باقي هذه المجالات أو جزء منها إلى مفاوضات قبل موعد الإنتخابات وبعدها.

وإذا كانت الفقرة ٣ من الملحق الأول واضحة لجهة إستبعاد عودة النازحين في إطار الإنتخابات (فالوضع المستقبلي لهؤلاء لن يتم الإجحاف به، لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في عملية الإنتخابات لأسباب عملية)، فالمادة ١٢ من الإتفاق قاطعة في تحديدها لكيفية «حل» هذه المسألة في المديين المباشر والأبعد: تشكيل لجنة دائمة (إسرائيلية، مصرية، أردنية، فلسطينية) «تقرر بالإتفاق (أي بالتوافق) الأشكال للسماح (أي تأشيرات دخول) للأشخاص المرحلين من الضفة والقطاع عام ٦٧». وبالتالي، فإن مستوى «الحل» الذي يقدمه الإتفاق، الذي يفتقد إلى أي مرجعية شرعية دولية، يطال أفراداً في إطار منحهم تأشيرات دخول (التي لا تكسبهم حق العودة بالضرورة)، وليس مجموع النازحين (أكثر من ٨٠٠ ألف) الذين ينطبق عليهم قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ القاضي بعودتهم الفورية وغير المشروطة، الأمر الذي يبقي القرار عملياً بيد إسرائيل تتصرف به بشروطها ووفق مصلحتها.

أما موضوع اللاجئين (زهاء ٦٠ ٪ من أبناء شعبنا) فهو مؤجل إلى المرحلة النهائية للمفاوضات، على قاعدة إسقاط القرار الرقم ١٩٤، في الوقت الذي يجري البحث فيه، منذ الآن، في إطار المسار المتعدد الأطراف، على قاعدة التأهيل والتوطين. والأمر نفسه ينطبق على القدس والمستوطنات (التي أسقطت بالنسبة لكليهما قرارات الشرعية الدولية) والترتيبات الأمنية... فالتفاوض حولها مرحّل إلى ما بعد بداية العام الثالث من تطبيق الحكم الذاتي. وهذا، في الوقت الذي يمنح فيه الإتفاق إسرائيل مسؤولية الأمن الخارجي والمرجعية الأمنية العليا على إمتداد الضفة وغزة وبشكل عام، وبالتخصيص في المستوطنات وبإزاء الإسرائيليين التي تعلن إسرائيل، من موقع إمتلاكها لوسائل التنفيذ، إصرارها على بقائها. وكذلك القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل.

ويشكل الملحق الرابع حول «التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية» الإضافة النوعية على المشاريع التي سبق أن تقدمت بها إسرائيل. فهذا الملحق لا يحصر بحثه ببرامج التنمية في الضفة والقطاع، بل يمدها إلى مجمل المنطقة العربية في كافة مجالات التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي. وكذلك بالنسبة «للتعاون الإقليمي في مجالات أخرى» (الفقرة ٩/٢) في إشارة إلى التعاون الإقليمي في المجال الأمني. إن الملحق الرابع حول التعاون الإقليمي، إذ يضع نفسه في إطار مجموعات العمل التابعة للمفاوضات المتعدده. ويؤكد «إلتزام الطرفين بتشجيع النشاطات الواقعة بين إجتماعات مجموعات العمل»، يرسم دوراً محدداً للحكم الذاتي في إطار التسوية الشاملة في المنطقة، دور جسر العبور للطاقة الإقتصادية والأمنية الإسرائيلية نحو الداخل العربي.

إن إتفاق أوسلو حول «إعلان المبادئ» هو إتفاق تسليم بالشروط الإسرائيلية، سواء ببنوده المطروحة للتنفيذ أو التي ستكون موضع التفاوض اللاحق. إنه يمس الحقوق الوطنية ويهددها ويشرّع لبقاء الإحتلال والإستيطان، ويكرس الضم ويقسم الشعب وينسف وحدة قضيته الوطنية. انه يضع مصير الشعب ومستقبل ترابه الوطني وقضيته الوطنية أمام المجهول الذي تتحكم بمعطياته وتحدد مناحيه إسرائيل والولايات المتحدة، في ضوء التخلي عن الإنتفاضة وتقويض الوحدة الوطنية وتعطيل التنسيق مع دول الطوق العربية، وفتح الطريق أمام فرض الحلول والصفقات الجزئية والمنفردة، بديلاً عن الحل الشامل والمتوازن القائم على قرارات الشرعية الدولية.

(3)

رسائل الاعتراف «المتبادل» هي وثيقة اعتراف طرف (يمثل م.ت.ف رسمياً) بشروط الطرف الآخر (إسرائيل) وليس اعترافاً متكافئاً بين طرفين. وخطورة هذه الوثيقة ونتائجها سلبية، مباشرة وعلى المدى الأبعد، على نضال الشعب الفلسطيني وعلى القضية والحقوق الوطنية. ففي المدى المباشر، تسلم الوثيقة بإنهاء الانتفاضة وكافة أشكال النضال الوطني ما أن يتم توقيع «إعلان المبادئ». فرسالة عرفات الى رابين تنص على: «أن توقيع إعلان المبادئ يفتح عهداً جديداً.. يخلو من العنف وجميع الأعمال الاخرى التي تهدد السلام والاستقرار».. وبذلك، يسلم رئيس م.ت.ف بالتخلي عن مساحة فعاليات العمل الوطني، باعتبارها«تهدد» السلام والاستقرار، ويطور هذا في رسالته الى الوزير النروجي «ليشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وليدعوه الى المشاركة في الخطوات (الدعوة ليست عامة بل محددة ومباشرة للمشاركة في خطواتها التفصيلية والمحددة) التي تؤدي الى اعادة الحياة الى طبيعتها..»، أي الى التخلي عن الانتفاضة وكل أشكال النضال المضادة لإرهاب الإحتلال واغتصابه الاستيطاني. ويتعهد عرفات في رسالته الى رابين «بنبذ الإرهاب وأعمال العنف الأخرى»، أي التخلي عن الإرهاب (ما يعني أنه كان يُمارس) والتخلي عن أعمال العنف (أي كل ما يتصل بالمواجهة المباشرة مع الإحتلال). والى جانب ما يشكله هذا التعهد من اساءة إلى نضال شعبنا الفلسطيني بوصمه بالإرهاب، فانه يرفع هذا الارهاب المزعوم الى عنوان رئيسي يشمل كل أعمال التصدي المباشر، أي كل أشكال المقاومة التي يعتمدها الشعب، بما فيها مواجهة الإحتلال بقبضة الانتفاضة المجردة والصدر العاري، محولاً مقاومة الشعب إلى أحدى تفريعات الارهاب.

ولا يقابل هذا التعهد أي تعهد مواز من إسرائيل. فرسالة رابين تخلو تماماً من أي ذكر للارهاب أو العنف الإسرائيلي، ناهيك عن رفعه أو تقييده. وفي هذا نموذج عن المعادلة التي ترسيها وثيقة الاعتراف، التي تبادل كل شيء (من قبل الطرف الفلسطيني الرسمي) بلا شيء (من جانب إسرائيل). فتجريم الذات والاساءة الى نضال الشعب وجعل الارهاب عنواناً عريضاً لمقاومته، يُبادل باسقاط كامل لأي التزام مقابل من جانب الطرف الذي بعد أن اغتصب ٨٠٪ من أرض الوطن واقتلع ٦٠٪ من شعبه، يواصل ممارسة الإرهاب (حسب تعريف القانون الدولي) باحتلاله لما تبقى من أرضه وضمها واستيطانها وقمع الشعب المقيم عليها. ان هذا «التبادل» باتجاه واحد يكرس واقع مواصلة القمع والارهاب تحت الاحتلال.

إن رئيس اللجنة التنفيذية لا يتعهد فقط باسم م.ت.ف. بوقف الانتفاضة وكافة أشكال النضال الوطني، عملياً، تحت عنوان «الارهاب وغيره من أعمال العنف» و«الأعمال الأخرى»، بل يلتزم، أيضاً باسم م.ت.ف، «بأنها ستتحمل المسؤولية عن كل عناصرها وموظفيها كي تضمن إذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين».

وهذا يعني، بوضوح، أن المسؤولية التي ينبري لها رئيس م.ت.ف. لا تقتصر فقط على الزام مكونات المنظمة (أي المؤسسات والمنظمات والقوى... التي تضمها) بوقف النضال و«تأديبها» في حال عدم «الامتثال» بشتى الوسائل، بل تتجاوزها لتطول «الأفراد» (أي أبناء الشعب). وهذه «المسؤولية» هي التزام سياسي وقانوني وأمني عملي ميداني أسلوبه القمع وأداته الشرطة القوية في اطار فتنة دموية برسم الاحتلال ولحسابه.

ان تطبيق هذه التعهدات القاطعة بوقف الانتفاضة وأشكال النضال الأخرى يبدأ فور التوقيع على اتفاق «اعلان المبادىء» (أي في ٩/١٣)، وليس بعد انجاز التفاوض حول مضامينه النهائية الملموسة وآليات التنفيذ. هذا ما التزم به الجناح البيروقراطي. وهذه أفضل هدية تقدم لإسرائيل، حيث بامكانها أن تفاوض حول تحديدات مشروع غزة ـ اريحا التي لم تبت بعد وحول صلاحيات الحكومة الذاتية الخ... وفي جيبها كل ما قدّم مجاناً، مضافاً إليه تدمير الوحدة الوطنية وتصفية لـ م.ت.ف كياناً وطنياً جامعاً وبرنامجاً ومكانة سياسية (عربياً ودولياً).

وبامكان إسرائيل أن تفاوض أيضاً حول المرحلة الأولى (غزة ـ أريحا) والثانية (غير محددة الولاية الجغرافية حتى بعد اقتطاع ٦٠٪ منها) وما بينهما (من يقبل بمبدأ التشطير التفاوضي لايستطيع مقاومة مواصلته)، هذا دون أن تذكر المرحلة النهائية، في

وضع مريح لها لا يلزمها باعتبار الأراضـي المحتلـة محتلـة بـل متنازعـاً عليهـا. فرسـالة رئيس م.ت.ف (كما الاتفاق حول المبادىء) خالية تماماً من أية اشارة لهذا.

وبامكان إسرائيل ان تفاوض أيضاً وأيضاً على قاعدة عدم التزامهـا بـالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للعملية الجارية. فما ورد فـي رسالة رئيـس م.ت.ف. حـول قبـول المنظمـة بـالقرارين لا يعنـي شيئاً سوى ان المنظمـة قررت قبولهمـا (!)، طالمـا رسـالة رابيـن تتجاهلهما بشكل كامل. والمشكلة، كما هو معروف، ليست ولم تكن عند المنظمة، بـل عنـد إسرائيل، التي ترفض ما يترتب على التسليم بهذين القرارين أساساً للمفاوضات في المسار الفلسطيني: الاقرار بالاحتلال وبمبدأ الانسحاب.

ان إسرائيل لا تُلزم نفسها بشـيء فـي موضـوع المفاوضـات (كمـا ورد فـي رسـالة رابين لعرفات) سوى ببدء المفاوضات مع م.ت.ف. فـي اطـار عمليـة السـلام فـي الشـرق الأوسط. بدء حول ماذا؟ وفي أي اطار؟ وعلى أي أسـاس؟ وبـأي هـدف؟ ان هـذه الجملـة، باشارتها إلى «مفاوضات»، ليست عامة وليست معومة، بل هي جد واضحة وجد محددة. فهي ليست مفاوضـات حـول الارض. ولا حـول أرض محتلـة. ولا علـى أساس قـرارات الشرعية الدولية. ولا حتى على أساس رسالة الدعوة إلى مدريد. ولا على أي أساس آخـر سوى الذي تقره إسرائيل. وليس هدفها الانسحاب. وهي، بكل تأكيد، ليست لاقرار الحقـوق الوطنية. وموقعها هو في «اطار عملية السلام في الشرق الأوسط»، أي لا موقع محدداً لها يشير إلى موضوعها (الفلسطيني) أو خصوصيتها، ولا حتى إلى مسارها.

انها «مفاوضات» من أجل أن يدير السكان شؤونهم الحياتية بأنفسهم بمرجعية الحكـم العسكري الإسرائيلي. وما يدار مع م.ت.ف هو «مفاوضات»، وليس المفاوضات بـالمعنى الحصري، ما يعني أنه، ليس فقط بالإمكان،بل من المؤكد أن هناك مفاوضـات أخـرى مـع أطراف أخرى في الموضوع الفلسطيني، أو في بعض جوانبه.وهذه ليست مسألة اجتهادية، بل مسألة مؤكدة. فمسألة اللاجئين لـن «تفاوض» مع م.ت.ف بـل مـع الـدول العربيـة الـى جانب مجموعات عمل المفاوضات المتعددة وكذلـك الترتيبـات الأمنيـة فـي جـانب رئيسـي منها، الخ..

بعد كل هذا، هل تعني مفاوضات مع م.ت.ف فـي اطـار عمليـة السـلام فـي الشـرق الاوسط، مكسباً وطنياً يستحق «المبادلـة» بـالثمن البـاهظ الـذي قدمـه رئيس م.ت.ف مـن خلال وثيقتي «اعلان المبادئ» والاعتراف «المتبـادل»؟ اذا اخذنـا بالإعتبـار أن المنظمـة التي يجري الكلام عنهـا ليسـت م.ت.ف ببرنامجهـا وائتلافهـا الوطنـي وقواهـا وانجازاتهـا وبموقعها الكياني والتمثيلي للشعب وهويته وقضيتـه الوطنيـة، فـان وظيفـة مفاوضـات مـن

النمط الذي اشرنا اليه،وبالتحديدات التي اوردناها،ليست أكثر من اطار تنتظم خلاله عملية التنازل المتدرج عن الحقوق الوطنية.

ان مفاوضات بالشروط الرابينية مع م.ت.ف (كعنوان بمضمون آخر) لاعلاقة لها بالمطلب الوطني: ان تكون المفاوضات مع م.ت.ف. والفارق شاسع بين المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية في مرحلة تفاوضية واحدة تتولاها م.ت.ف بصفتها التمثيلية والسياسية والنضالية والكيانية الشاملة للشعب الفلسطيني على قاعدة برنامجها الوطني وفي اطار الوحدة الوطنية، و«مفاوضات» في اطار وثيقتي «اعلان المبادىء» والاعتراف «المتبادل». ان براعة الطرف الإسرائيلي (في اقتناص فرصة بلوغ شرائح اجتماعية معينة نقطة بداية الاستعداد للتراجع عن المصلحة الوطنية الحقيقية) تكمن في تقديمه عملة مزيفة بلاقيمة تبادلية، معتمداً على تواطؤ الطرف الآخر من أجل ترويجها وسط شعبه (الفلسطيني).

ان رابين يقدم في رسالته إلى عرفات «مفاوضات» بشروطه، تماماً كما يقدم اعترافاً شكلياً بالمنظمة. انه يسجل بأن «حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بـ م.ت.ف ممثل الشعب الفلسطيني، وليس باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ان هذه الصيغة بالاعتراف تحولها إلى صفة للمنظمة تنزع عنها مضمونها الكياني (الذي يجسد هوية الشعب) والوحداني (الكيان الذي يوحد في اطاره كل الشعب ومطالبه ومصالحه وحقوقه.. والذي يستثني الاشراك من خارجه) والشرعي (الذي يعبر عن المصلحة الاجمالية والمطالب الوطنية الموحدة للشعب). ان اعترافاً كهذا لايرتب على إسرائيل التزاماً باشتقاقاته السياسية العملية. فهو اعتراف بمنظمة سياسية تحمل صفة منسوبة إلى الشعب، وليس بمنظمة تجسد وحدها كياناً سياسياً لشعب موحد له حقوقه الوطنية، لا أحد غيره يحملها ويجملها ويدعي تمثيل جزءاً منه ومن هذه الحقوق.

ان هذا الاعتراف الشكلي بلا مترتبات واشتقاقات سياسية عملية ليس اعترافاً بالكيان الشرعي الذي يمثل الحقوق الوطنية، بل هو اعتراف بجهة مطلوب منها أن تتنازل عن هذه الحقوق أو عن جزء هام منها. واذا كان هذا التنازل يمر عبر التنازلات الشكلية، فلا مشكلة عند إسرائيل في تقديمها، فهي تخدم رسم وترسيم اطار للمفاوضات اللاحقة ينطلق من مكسب كبير ومباشر يتمثل بابداء الطرف الفلسطيني الاستعداد لتقديم تنازلات فعلية.

وفي السياق نفسه، لامشكلة لدى إسرائيل في الكلام عن الشعب الفلسطيني، بعد ان كانت تتكلم عن الفلسطينيين، طالما أنه لايترتب عليه التعامل مع حقوقه الوطنية. ان

الاقرار بوجود شعب في ظل تسليم قيادته الرسمية بتخليه عن حقوقه الوطنية لايشكل إلا مصدر ازعاج لإسرائيل.

ويبادل رئيس م.ت.ف هذا الاعتراف. من حكومة إسرائيل بالمنظمة كحركة سياسية، وهو اعتراف مشروط بالتعهدات التي قطعها، واعتراف واقعي يمكن التراجع عنه (بمفهوم القانون الدولي).. يبادل رئيس م.ت.ف هذا باعتراف كامل من م.ت.ف (وليس حكومتها، أي اللجنة التنفيذية) ليس فقط بإسرائيل، بل «بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن». ان هذا اعتراف مزدوج: بالواقع السياسي القائم وبالحق التاريخي المدعى، باسم الكيان والشعب الفلسطيني (م.ت.ف) غير قابل للتراجع عنه (المادة السادسة من اتفاقية مونتيفيديو للعام ١٩٣٣). وهو اعتراف بحق دولة في الوجود لم يحدد دستورها حدودها الجغرافية، أسوة بباقي دول العالم. وهو اعتراف مسبق بالحدود التي تطمح اليها هذه الدولة التوسعية. وعلى حساب من؟ الأرض الفلسطينية والارض العربية.

وأخيراً، فإن رئيس م.ت.ف يتوج اعترافه «غير المتبادل» بشطب تلك البنود الواردة في الميثاق الوطني التي «تنكر حق إسرائيل في الوجود»، دون ان يتلقى من إسرائيل تعهداً بأن تلغي مطامعها في الارض (الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ حسب قرارات مجلس الأمن) التي لايمكن لشعبنا أن يكوّن لنفسه وجوداً وطنياً بدونها. وبشطبه لهذه البنود، يلغي عرفات الحدود الجغرافية للمشروع الوطني الفلسطيني دون أن يقدم بديله الجغرافي على أرض فلسطين.

لقد أقدم الجناح البيروقراطي في م.ت.ف باجازته لوثيقتي «اعلان المبادىء» والاعتراف «المتبادل»، على تنازلات فادحة هي التفريط الوطني بعينه. ان هذه الخطوة خروج عن البرنامج الوطني، وهي تدمر الإئتلاف الوطني الذي قام على أساسه، وتنزع عن هيئات المنظمة المشكلة بواسطة التوافق الائتلافي على أساس البرنامج الوطني المشترك أي حق في اجازة هذه الوثائق أو تمريرها من خلال كسر قاعدة هذا التوافق سياسياً وائتلافياً.

(4)

بسبب من طابعه التفريطي، وافتقاده إلى انجاز وطني مقنع يقدّم «اتفاق اعلان المبادىء» إلى الشعب (من بورجوازيته الوطنية وتجاره ومهنييه، وحتى عماله وفلاحيه) الذي استنزفه الاحتلال على مدار ربع قرن وقوّض مرتكزات اقتصاده الوطني وحوّل عماله وفلاحيه المقتلعين وشبيبته الكادحة إلى يد عاملة مياومة ورخيصة خلف «الحزام

الأخضر» وفي المستوطنات والمشاريع الإسرائيلية.. يقدّم هذا الاتفاق إلى الشعب في اطار تنموي لحل ضائقته المعيشية الراهنة، ولفتح الأفق أمام الرفاه الاقتصادي مستقبلا (!)

إن التركيز على الجانب الاقتصادي التنموي من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وجميع مؤيدي الاتفاق، باعتباره التحدي المرفوع في وجه الاتفاق، الذي سيحسم في مستقبله نجاحاً أو فشلاً، ان هذا التركيز انما يندرج في صلب المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي للتسوية في المنطقة، وجوهره اقامة نظام شرق أوسطي جديد لاميركا وإسرائيل اليد الطولى فيه اقتصادياً وأمنياً. وفي هذا الاطار، نفهم الحميّة الأوروبية وحماسها لمشروع التنمية الاقتصادية في المنطقة. فمن مدخل الاقتصاد، تحاول أوروبا أن تعوض عما فاتها في مجمل العملية السياسية.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا التركيز يرمي إلى تسويق الاتفاق فلسطينياً، ضمن تقدير أن ما سُفح وطنياً سيعوض مادياً. وبالتالي، فإن «رزمة حل» تجمع بين مؤسسات الحكومة الذاتية (مجلس منتخب، ادارات، شرطة..) مشكولة برموز السلطة ومظاهرها الخارجية (علم، مقرات، استقبالات رسمية..) في اطار مشروع تنمية (وهنا الدسم الذي يجري الترويج له) كفيل بجعل هذا الاتفاق يشق طريقه بين الناس.

ان الخطة الاقتصادية التنموية موضع التداول بحجم الاستثمارات التي تم الاعلان عنها لن تكون بمستوى تلبية الاحتياجات الفعلية في المناطق المحتلة، حيث حجم التدهور الاقتصادي والخراب في البنية التحتية في الضفة والقطاع بعد ربع قرن من الاحتلال، يفوق التصور. فمركز جافي الإسرائيلي للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب (الذي لامصلحة له في تسويد صفحة الاحتلال) يتطرق إلى حجم الخراب في البنية التحتية في غزة «التي لم تحظ بأي اهتمام» منذ عام ١٩٦٧ في دراسة أعدها شلومو غازيت بعنوان «حل منفصل لغزة» ويقدر الاستثمار الفوري المطلوب في القطاع بين ٧ و٨ مليارات دولار للبنية التحتية، و٥ مليارات دولار كحد ادنى للاستثمار.

ان هذا ما يجعل الاستثمارات التي رصدها مؤتمر الدول المانحة للأراضي المحتلة الذي انعقد في واشنطن في ١٩٩٣/١٠/١ بدعوة من الولايات المتحدة ورعايتها قاصرة عن تلبية متطلبات اعادة البناء والنهوض الاقتصادي في الأراضي المحتلة. فعلى الرغم من الاتصالات الواسعة التي سبقته والضجة الاعلامية التي أحاطته، فإن هذا المؤتمر لم يخرج بأكثر من ملياري دولار على مدى خمس سنوات (منها ٦٠٠ مليون دولار للسنة الأولى و١،٤ مليار للسنوات الأربع التي تلي، أي بمتوسط ٣٥٠ مليون دولار سنوياً). ان

حجم هذه الاستثمارات الموعودة لايبتعد كثيرا عن موازنة وكالة الغوث التي بلغت ٣١٧ مليون دولار للعام ١٩٩٢ رغم توزعها إلى جانب الضفة وغزة على مخيمات شعبنا في الاردن ولبنان وسوريا. علماً أن موازنة وكالة الغوث تتركز أساساً على تقديمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية (٧٨٪) بينما يفترض من برنامج الدول المانحة أن ينهض بمتطلبات وضع مجتمع بأكمله دمر بنيته الاقتصادية، وقوّض مرتكزات هياكله التحتية احتلال استيطاني على مدى عقدين ونصف من الزمن.

ان الاستثمارات التي رصدها مؤتمر الدول المانحة هي أقل من الاحتياجات التي قدرها البنك الدولي (٢،٤ مليار دولار سنوياً على مدى خمس سنوات). وهي ادنى بكثير من خطة الجانب الفلسطيني (١٣،٤ مليار دولار على مدى عشر سنوات). والفارق بين التقديرين سببه اتساع قوس البرنامج الفلسطيني ومنطق التنمية الذي يحكم نظرة البنك الدولي (الذي سيتولى بشكل رئيسي مهمة ادارة أوجه انفاق المساعدات، والذي اعتمد مؤتمر الدول المانحة خطته كأساس للنقاش) الذي يسعى إلى ابقاء خطته ضمن حدود التكلفة الادنى، بالتركيز على وظيفتها المباشرة وموقعها في المشروع الاقليمي.

وهذه الوجهة، بالذات، أبرزتها السوق المشتركة التي اقرت «مساعدة للتنمية الاقتصادية في الضفة والقطاع» قبل انعقاد مؤتمر الدول المانحة، وخصوصاً مشاريع لتطوير البنى التحتية الاقليمية بما يشمل شق طرق واقامة شبكات للطاقة تمتد عبر الحدود الإسرائيلية والدول العربية المجاورة، وذلك في اطار جهود لدفع التعاون الاقليمي.

ان الكلام عن خطة التنمية للضفة والقطاع كثير وكبير. وما سوف يتحقق منه لن يكون بمستوى الاحتياجات القائمة، فضلاً عن ذلك، فإن هذه الخطة تقوم على ادامة الدمج الاقتصادي مع إسرائيل في اطار علاقات التبعية التي كرسها الاحتلال. وهي لا تتمحور على الضفة وغزة كأولوية، بل على الوظيفة المحددة لكيان الحكم الذاتي وموقعه في اطار ما يسمى بالتعاون الاقليمي. وهذا دمج اقتصادي تبعي مركب، تم تضمينه كملحق لاتفاق أوسلو، لاعتماده نموذجاً في الاتفاقات مع الأطراف العربية الأخرى، ولتثبيت واقع أن الكيان الوليد يحلق في مدار إسرائيل، وللدخول من البوابة الأوسع في مشاريع التنمية الاقليمية.

ان خططاً تنموية من هذا القبيل تستجيب فقط لمصالح فئات ضيقة من الكومبرادور والوسطاء والطفيليين والبيروقراطيين، لكنها تتناقض مع مصالح الغالبية الساحقة من الشعب، بمختلف طبقاته الرئيسية وفئاته الاجتماعية الوازنة، لن يكتب لها النجاح. وسوف تهدأ الزوبعة المثارة حول التنمية المزعومة، وسينقشع غبارها سريعاً لترسو على حقيقتها

العارية: مجموعة من الأوهام، ومشاريع تشيّد علــى الرمــال، لتفــاقم حــدة التناقضـات التـي تحيط بالإتفاق.

(5)

إتفاق إعلان المبادئ هو إطار لحل جزئي ومنفرد فلسـطيني ـ إسـرائيلي يرتـد سـلباً علـى المسـارات التفاوضيـة الأخـرى. انـه يتيـح لأميركـا وإسـرائيل، قبـل أن تصـل هـذه المسـارات إلـى نهايتها، التقدم نحـو فـرض شـروط التسـوية والترتيبـات الإقليميـة مـن منظورهما. ومن هنا تركيزهما، ما أن تـم التوقيـع علـى الإتفـاق فـي واشـنطن علـى رفـع المقاطعـة العربيـة والتسـريع بـالتطبيع، وتنظيـم برنـامج المسـاعدات، فـي إطـار «التعـاون الإقليمي»، والضغط من أجل تعليـق و«تنقيـح» قـرارات الأمـم المتحـدة المتعلقـة بـالحقوق الفلسطينية والعربية.

إن هذا التركيز لا يحل مكان الإهتمام بالمسارات التفاوضية القائمة، بل يسـعى، مـن خلال مراكمة الوقـائع وتثبيـت الأمـر الواقـع، إلـى إضعافهـا وتشـديد الشـروط الإسـرائيلية عليهـا: مطالبـة سـوريا بـالتطبيع والسـلام الشـامل دون تعهـد مقـابل بالانسـحاب الكـامل. ومطالبة لبنان بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة (مع إسقاط القرار الرقم ٤٢٥) دون الإلـتزام بالإنسحاب حتى الحدود الدولية.

ومن هنا الضغط الأميركي لفصل المسـار اللبنـاني عـن السـوري فـي إطـار الدعـوة لتحقيق تقدم في المسارات الأربعة (نظراً لأهمية كل منها) دون أن يتم ذلك بالسرعة نفسها مع التأكيد اللفظي بأن السـلام يجـب أن يكـون «شـاملاً». إن الإدارة الأميركيـة تدفـع نحـو إحراز تقدم على المسار اللبناني قبل السوري (لتكثيـف الضغـط عليـه) وفـق منطقهـا القـائم على تقديم إنجاز الترتيبات الأمنية ضمن معادلة تستعيض عن مبدأ الأرض مقابل السـلام بـالأرض مقـابل الأمـن والسـلام، أي إعطـاء الأولويـة للترتيبـات الأمنيـة علـى مسـألة الإنسحاب.

إن الإدارة الأميركية تسعى لتعميم نموذج الحل الجزئـي والمنفـرد، كمـا قدمـه إتفـاق المبادىء، على المسارات الأخرى. من هنـا إرتفـاع النـبرة الأميركيـة (والإسـرائيلية) بـأن عملية السـلام تستطيع أن تستمر بـدون مشـاركة سـوريا، ليس مـن موقـع عـدم إكتراثهـا بالمسار السوري، فهي تـدرك أن الجوانـب الاسـتراتيجية العسـكرية والأمنيـة الشـاملة فـي الصراع العربي ـ الإسرائيلي تتركز علـى الجبهـة السـورية ـ الإسـرائيلية، بـل مـن موقـع استثمار الإختراق على الجبهة الفلسطينية، وما يعينه من إمساك وتحكم بـالجوهر السياسـي

لهذا الصراع، من أجل إضعاف المواقـع التفاوضيـة العربيـة الأخرى بمـا فيهـا السـوري، وتطويع هذه المواقع ضمن وجهة الإذعان لشروط الحل الأميركي ـ الإسرائيلي.

وبقدر ما يتقدم تطبيق اتفاق أوسلو بمفاعيلـه الفلسطينية والاقليميـة والعربيـة يجـري الرهان على إضعاف الموقف التفاوضي العربي على المسارات الأخرى ويشتد، فـي هذا السياق، الضغط الأميركي والإسرائيلي عليهـا. ومـا يعـزز هـذا المنحـى أيضـاً هـو إنتهـاء صيغة التنسيق النسبي بين الأطراف العربية المفاوضة إرتباطـاً بصيغـة مدريـد، التـي تـم تجاوزها عملياً بعد خروج المسارين الفلسطيني والأردني منها.

إلى هذا، فإن اتفـاق أوسلو وتفعيلاتـه يسلب سـوريا والأردن الـدور الإقليمـي الـذي كانت تطمحه في سياق عملية مدريد نفسها. إن تمسك سوريا برفض المشاركة في المسـار المتعدد قبل إحراز تقدم جدي في الثنائي (أي رفضهـا الدخـول فـي بحـث ترتيبـات النظـام الإقليمي الجديد قبل تحديد موقعهـا فيـه)، وإصرارهـا مقـابل السـلام الكـامل علـى مطلب إستعادة كامل أراضيها المحتلة في إطار الحل الشامل للصراع العربي ـ الإسـرائيلي (ومـا ينطوي عليه ذلك من طموح لدور إقليمي في محيطها المباشـر، منـاظر لإسـرائيل)... هـذا الموقف، اهتزت قاعدته بعد الحل الجزئي والمنفـرد، وإبتعـاد أفـق الحـل الشـامل، وانتهـاء الاطار التنسيقي العربي، الأمر الذي خفض هدف المفاوضات بالنسبة لسوريا، فحل مطلب الانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان بدلاً من الانسـحاب الكـامل مـن الجـولان فـي إطار الحل الشامل.

أما الأردن فقد حُرم من تطلعات كان يسعى إليها لاحتلال موقعه الاقليمي فـي إطـار التسوية: ممراً للحل والتطبيع العربي. الإسرائيلي ودوراً متجدداً في الأراضي المحتلة مـن موقع الشريك في الفترة الانتقالية ضمن التقاسم الوظيفي ولاحقاً في تقرير مصـير الأرض الفلسطينية. وتقلصت طموحاته المعلنة إلى الحصول على ضمانات لوضعه الكياني الراهن (ومن هنا ترحيبه بتخلـي إسـرائيل عـن الخيـار الأردنـي)، وعلـى «تخليـص حصتـه» مـن المسـاعدات الاقتصاديـة الموعـودة فـي إطـار مشـروع «التنميـة» الـذي تطرحـه الولايـات المتحدة (وفي هذا الاطار تندرج زيارة ولي العهد الأردنـي إلـى واشـنطن فـي ٩٣/١٠/١ و«مصافحته التاريخية مع بيريس والاعلان عن تشكيل اللجنة الأردنية ـ الإسرائيلية، وهي لجنة اقتصادية مشتركة، (ستكون بمثابة آلية للأردن لتلقي جزء من الاستثمارات الموعودة في تنفيذ إتفاق الحكم الذاتي). غير أن الأردن يدرك تماماً الحدود التي يصطدم بها في هذا المضمار، فالولايات المتحـدة التـي تمسك بـالقرار السياسـي فـي توجيـه المسـاعدات عـبر المؤسسات الدولية (البنك الدولي...) تنطلق من أولوية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي فـي

دوره الاقليمي الجديد، ومن كون هذه المساعدات عنصر يساعد على دمج كيان الحكم الذاتي الفلسطيني بإسرائيل تمهيداً «للبحث» لاحقاًفي موضوع الأردن.

إن الأردن، في محاولة لتحجيم الخسارة التي لحقت بدوره الإقليمي كممر رئيسي للحل، لم يسلم بتراجع دوره في التسوية ببعدها الإقليمي وفي المناطق المحتلة،-وإن خفتت مجاهرته بذلك، فمن خلال التركيز على مفهوم «الأمن الشامل» ما زال يسعى للمشاركة في تحديد الترتيبات المستقبلية في الأراضي المحتلة السياسية والاقتصادية والسكانية (موضوع اللاجئين والنازحين). إن احدى الوظائف الرئيسية لاتفاق جدول الأعمال الأردني - الإسرائيلي (٩٣/٩/١٤) تكمن في تحديد إطار تفاوضي مباشر على قاعدة إبراز «الجوانب الثنائية» في قضايا اللاجئين والأمن والمياه والاقتصاد.. بما في ذلك ما يتقاطع منها مع القضايا الفلسطينية والأراضي المحتلة بمعزل عن الطرف الفلسطيني الرسمي.

وقد زج اتفاق أوسلو لبنان في حالة من التوتر الداخلي عبرت عن نفسها بتظاهرات جماهيرية حاشدة (سقط فيها شهداء وجرحى من أبناء الشعب اللبناني الشقيق)، تظاهرات حاولت تحت شعار مناهضة الاتفاق، أن تقطع الطريق على الأوساط السياسية ذات الميول المتساوقة مع الحلول الاميركية، وما يترتب على هذه الحلول مقدماً من استحقاقات في مقدمتها منع المقاومة المسلحة في الجنوب والبقاع الغربي. هذا إلى ما يشكله مشروع التوطين، كاحدى نتائج الاتفاق، من مشروع لفتنة لبنانية - فلسطينية تلحق أضراراً فادحة بمصالح الشعبين، وما سوف يشكله في المستقبل القريب البعد الاقتصادي للاتفاق من تهديد لدور لبنان الاقتصادي ولدوره عموماً في المنطقة.

إن الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات متضررة من اتفاق أوسلو. وهذا ما يفسر ردود فعلها السلبية على الاتفاق: معارضة لبنان الشعبية والرسمية، المعارضة الضمنية لسوريا (لا تؤيد ولا تعارض) التي بدأت نبرتها ترتفع من موقع الخشية الحقيقية باستفراد الموقع السوري وتحجيمه في التسوية إلى حدود الجولان. أما المعارضة الأردنية، التي سرعان ما انقلبت إلى موافقة رسمية بفعل الضغط الأميركي والوعود الضامنة للكيان وللموقع الاقتصادي (بحدود) والدور اللاحق في المناطق المحتلة، فإنها لا تخفي حالة القلق والاعتراض الشعبي الواسع (أردنياً وفلسطينياً) والامتعاض الحقيقي على مستوى رسمي.

لقد تأثرت هذه الأطراف العربية سلباً جراء اتفاق اوسلو، فوضعها التفاوضي اهتز ونسبة القوى انزاحت لغير صالحها، مما يهدد مواقعها في التسوية ببعديها الخاص والاقليمي في مجرى تقدم شروط الحلول الجزئية والمنفردة: سوريا، لبنان، الأردن (حتى

لو استفاد من الاتفاق ظرفياً لتمرير التوقيع على جدول الأعمال القابع في الأدراج منذ الجولة السابعة لمفاوضات واشنطن، علماً أن وظيفته قد تبدلت جزئياً وتراجعت فوائده بالنسبة للنظام بعد أن حُرم من دوره الإقليمي المنشود).

إن اتفاق أوسلو لم يُلغ العقبات الاقليمية أمام اندفاعة الحل الأميركي، وإن أفقدها جزءاً من مقوماتها وتماسكها. إن هذه العقبات لا تقع على سوية واحدة وتنطلق من مواقع متمايزة، وسياقها عملية مدريد بسقفها المحدد، وأولويتها حل المشكلات الثنائية مع إسرائيل وتعزيز الدور الاقليمي الخاص. لكن هذه العقبات بطبيعتها تشكل مساحة من المساحات، ليست الأهم ولكنها فاعلة طالما هي قائمة، تفيد المعارضة الوطنية الفلسطينية في مسعاها لتنظيم المناهضة الشاملة، واساسها المعارضة الشعبية الفلسطينية المؤطرة.

(6)

بتوقيعه على إتفاق إعلان مبادىء بشأن «ترتيبات الحكومة الذاتية الإنتقالية» يكون الجناح البيروقراطي في م.ت.ف. قد انتقل من القبول بالصيغة والشروط الأميركية للمفاوضات (صيغة وشروط مدريد) إلى التسليم بالإطار الناجم عن هذه الصيغة وشروطها. إن هذا الإتفاق لا يخرج عن منطق صيغة مدريد التي حددت مسبقا إطار الحل وسقفه. غير أن هذا التحديد المسبق لم يكن يحتّم الوصول إلى هذا الحل، الذي سلّم بمعظم حلقات المشروع الأميركي. الإسرائيلي بما فيها، كمثال، تقطيع الولاية الجغرافية وتقليصها وتجزئة التفاوض عليها. إن اتفاق أوسلو أتى فعلاً بأسوأ حل كان يمكن أن تؤدي إليه صيغة مدريد.

إن الجناح البيروقراطي لم يسلم دفعة واحدة بمضمون هذا الحل الهابط. وإن وضع نفسه على سكته فقد شاغله اعتراضاً حتى الجولة السادسة (أي حتى حلول رابين، الجاد بالتفاوض، مكان شامير العازف عنه)، حيث بدأ بتقديم التنازلات الجوهرية في رحلة العد التنازلي التي أفضت، بعد عشرة شهور، إلى الاتفاق المذكور. غير أن خلفية هذه المشاغلة لم تكن متماسكة، ولم تعتمد سياسة تخدم تماسكها، ولم تُدر منهجياً بذهنية تحسين الشروط. لذلك سرعان ما تحول الجناح البيروقراطي نحو الحل الأميركي، وانصب جهده على البحث بكيفية تجاوز العقبات، وبالذات المعارضة الوطنية المتسعة، التي تقف في طريقه، طريق الانتقال من القبول بالتفاوض على الشروط الأميركية إلى التسليم بإطار الحل الأميركي ـ الإسرائيلي.

إن التسليم بهذا لم يأتِ دفعة واحدة، بل مهد له، بعد نقلة التكيف مع شروط صيغة مفاوضات مدريد، سلسلة من الخطوات على امتداد ٢٣ شهراً، استجاب خلالها الجناح البيروقراطي للضغوطات الأميركية والإسرائيلية. الأمر الذي ترتب عليه، اقترابه الحثيث من مواقف الشرائح الاجتماعية المتساوقة مع الحل الاميركي (الكومبرادور، البرجوازية التجارية الكبيرة في الداخل، مرتكزات النفوذ المصري وبخاصة النفوذ الأردني في الوطن المحتل..)، ليشكل معها (بما يمثله من نواة بيروقراطية متماسكة في إطار مؤسسات م.ت.ف. وامتداداته في الداخل) قاعدة اجتماعية، نهض عليها خيار سياسي وتحالفي قطع مع مصالح القاعدة الاجتماعية الواسعة بتعبيراتها السياسية والتنظيمية التعددية التي شكلت أساس وحدة الشعب والحركة الوطنية في إطار م. ت. ف.

لقد كرّس التوقيع على اتفاق اوسلو انتقال هذه الفئات الاجتماعية ونواتها «تحالف بيروقراطية المؤسسة مع الكومبرادور»، من موقع المشروع الوطني الذي يجسد وحدة الشعب ووحدة قضيته الوطنية للاقتراب من المشروع التصفوي للمسألة الوطنية الفلسطينية والتطويعي للمنطقة، من الكيانية الفلسطينية الموحدة في م.ت.ف. إلى خارجها، من موقع إنتفاضة حرب الاستقلال حتى زوال الاحتلال إلى التخلي عنها وعن أشكال النضال الأخرى مع بقاء الاحتلال والتعهد «بتأديب» كل من يواصل النضال.

وبإمكان تحالف الكومبرادور مع البيروقراطية أن يحافظ على نفوذه، لفترة، وسط قطاعات شعبية وفئات اجتماعية واسعة نسبياً في الوطن المحتل من خلال موقعه في المؤسسة وإحكام قبضته على مقدراتها وباعتماده على حالة دولية داعمة واقليمية مساندة. ولكن لفترة فقط. فبريق «الحل» سيخبو سريعاً على يد الوقائع العنيدة للاحتلال. فهو باقٍ ومعه المستوطنات، ولن تغير من الأمر شيئاً عمليات إعادة الإنتشار، ووطأته ستزداد شدة، فالاتفاق شرّعه بعد أن كان في قفص اتهام قرارات الشرعية الدولية، التي يجري العمل حثيثاً في الأمم المتحدة (بين الولايات المتحدة وإسرائيل) من أجل «تعليقها وإلغاء لغتها غير المفيدة» كما يقول الأميركان.

وبما أن الاتفاق هو إطار عام، يقتضي بدوره تفاوضاً لترجمة بنوده إلى آليات للتنفيذ ضمن لجان ثنائية متخصصة تنهي عملياً صيغة مدريد ـ واشنطن التفاوضية على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني. لجان تدير، خارج إطار الجولات المتقطعة المعهودة، مفاوضات متواصلة، يكون الطرف الفلسطيني خلالها، بعد أن جُرد من عناصر القوة والأسلحة الضاغطة (الانتفاضة، الوحدة الوطنية، التنسيق العربي الجماعي مع دول الطوق)، مكشوفاً تماماً أمام المطالب الإسرائيلية. فإن هذه المفاوضات ستفضح كل ما يجري التستر عليه أو

تزويقـه أمـام الشـعب بأسـره، وفـي الأرض المحتلـة أولاً، وهو: بقـاء الاحتـلال وتصـاعد الاستيطان واتساع نطاق الضم بعنوان الحكم الذاتي تحت المظلة الإسرائيلية.

(7)

إن إطار الحل الأميركي - الإسرائيلي، كما يعبر عنه إتفاق إعلان المبادئ، يتـناقض في جوهره مع المصالح الوطنية والمادية لغالبية الشعب الساحقة، بمـا فـي ذلـك قطاعـات واسـعة مـن البرجوازيـة الوطنيـة التـي سيدمر مـا تبقـى مـن مصالحهـا تجديـد إندماجهـا الاقتصادي بإسرائيل من خلال تعميق علاقات التبعية الإقتصادية ثنائياً ومن بوابة مشـروع التعاون الإقليمي. وفي هذا الإطار، فـإن مهمـة القـوى الوطنيـة المتمسكة بثبـات بـالحقوق الوطنية، لا تقتصر على فضح الاتفاق، فهذه مهمة دعاوية لا تختزل برنامج المناهضة، بل تشكل بنداً رئيسياً من بنوده. ولا يمكن لهذه القوى أن تكتفي بالرهـان علـى عوامـل تفجير الاتفاق بفعل ما يعتمل بداخله من تناقضـات. فهـذه دعـوة لسياسـة انتظاريـة عمليـاً، دعـوة تؤدي لتسهيل تمرير الاتفاق على أصحابه، ولتعزيز ميول التعايش معـه لـدى القـوى غير الحاسمة بمعارضتها.

ولندقق جيداً بالرسالة الأميركيـة إلـى المنطقـة، دولاً وشـعوباً، بعـد اطـلاق الاتفـاق: «دعم الاتفاق ورفع المقاطعة والتطبيع، لأنها لـن تسمح بإفشـاله، ومعركـة إنجـاح الاتفـاق تقارن بمعركة الانتصار على العراق في حرب الخليـج، والتهديـد بتحـالف دولـي لضـرب معارضي الاتفاق»... إن الولايات المتحدة لا تأبه لدسـتة بيانـات تدين الاتفـاق وتنـدد بـه. لكنها تستاء وتعترض وتتصدى لمظـاهرة حاشـدة ترفـع شـعار التصـدي لـه. إن موضـوع الصراع الراهن لا يدور فقط على فضح الاتفـاق، بـل أيضـاً وأساسـاً علـى تحشيد القـوى ورفع وتيرة النضال من أجل تنظيم عملية مناهضته.

إن مهمة القوى الوطنية المتمسكة بثبـات بـالحقوق الوطنيـة، تتحـدد فـي رفـع شـعار التصدي لإتفاق أوسلو على طريق تجاوزه وإسقاطه، وتعبئـة القـوى الكفيلـة بتحقيـق ذلـك، وخوض الصراع على هذا الأساس. إن القاعدة الموضوعية للنجاح في هذا قائمة في حقيقة أن الحل الأميركي التصفوي يتناقض مع مصالح الشعب الفلسـطيني هـذا أولاً، إلـى جـانب تناقضه مع مصالح شعوب المنطقة ومساسه ببعض المصالح الاقليمية ذات الفعل والتـأثير. إن هذه القاعدة الموضوعية هي الأساس الذي ننطلق منـه، وليس العـامل المستقبلي الـذي نكتفي بالرهـان على اعتمـال تناقضاته. ننطلق منـه، لنفعّلـه فـي المدى النضـالي المباشـر بالعامل الذاتي، أي بدور القوى المنظمة، بطاقاتها وتحالفاتها.

وعلى هذا يترتب التصدي للعناصر التي يقوم عليها إتفاق أوسلو وإفشالها: فإخماد الانتفاضة شرط لمرور الاتفاق، وعليه يترتب توفير شروط استنهاض الحركة الجماهيرية وقيادتها على مختلف المستويات وبأشكالها المعتمدة بالاعتماد على أوسع القوى المنظمة وغيرها. ومخطط التوطين والوطن البديل يتم التصدي له بنزول الشعب الفلسطيني في الشتات إلى الشارع معلناً تمسكه بحق تقرير مصير والعودة والدولة المستقلة، متصدياً لمخططات الفتنة مع الشعوب الشقيقة في البلدان المضيفة. وانتخابات «مجلس الحكومة الذاتية» يتم الاعداد لمقاطعتها وفضح زيف طابعها الديمقراطي، ويرفع في وجهها مطلب الاستفتاء الشعبي بإشراف دولي حول أي حل يمس المصير الوطني للشعب الفلسطيني ومستقبله إلخ..

وبهذا المعنى، فإن رفع شعار التصدي للإتفاق سياسياً وعملياً من أجل تجاوزه وإسقاطه لا يعني تبديلا في وجهة النضال، فالعدو الرئيسي كان وسيبقى الدولة المحتلة. وهدف النضال الوطني كان وسيبقى: دولة مستقلة وعودة وحق تقرير مصير. والتصدي للاتفاق يأتي في هذا السياق، لأنه برنامج أميركي ـ إسرائيلي لتصفية الحقوق الوطنية وأهداف النضال الفلسطيني.

إن خشية الولايات المتحدة من فشل الاتفاق كبيرة، وهي نابعة من معرفتها بنقاط ضعفه العديدة. وهي تعبر عن هذه الخشية بصوت التهديد العالي لمن يعترضه أو يفكر في ذلك، وبمحاولة فرض الأمر الواقع باستحثاث التطبيع في المنطقة العربية، وبالدفع نحو تعليق قرارات الشرعية الدولية في موضوع الحقوق الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتعجيل في إطلاق برنامج التنمية المزعوم لتزويد الاتفاق بنوابض التقدم على الأرض.. وإذ نشارك الولايات المتحدة المعرفة في نقاط الضعف هذه، فإننا نتميز عنها بإدراك مصالح الشعب الفلسطيني والالتزام بهذه المصالح والايمان الراسخ باستعداداته وطاقاته النضالية، لنشتق من كل هذا خطط الاعتراض والمواجهة، تماماً كما تشتق الولايات المتحدة خطط تضمن استمرار حركة الدفع لهذا المشروع. من هنا، فإننا لا نتوقف طويلاً أمام تلك الأصوات المتسائلة عن جدوى المواجهة الفورية للاتفاق، بدعوى إدخار القوى. وكما يسعى سادة الاتفاق وأصحابه لاحتواء تناقضاته وتطويقها، فإن خطتنا ينبغي ان تقوم على مفاقمة هذه التناقضات وتعميقها. وفي هذا يكمن الفرق بين موقف يستجيب لضغوطات أميركا ويتراجع موقعه في صفوف حركة الشعب، وموقف آخر يواجه هذه الضغوطات والمشروع الأصل، ويكرس موقعه وسط الشعب وحركته، لأنه يلبي نداء المصلحة الوطنية.

(8)

إن مناهضة اتفاق إعلان المبادئ واستمرار الانتفاضة وصون وحدة الشعب والقضية الوطنية هي الشعارات الرئيسية الثلاث التي تكثف مهمات النضال الوطني في الفترة القادمة. وهي تتدرج، مجتمعة ومتكاملة، في سياق الحفاظ على الكيان الوطني الذي تجسده م.ت.ف.، واستمرار النضال الفلسطيني في سبيل الحقوق الوطنية: دولة مستقلة وعودة وحق تقرير مصير.

وفي مسعانا لحشد أوسع صف وطني وتعبئة إمكانياته كمدخل لتعبئة طاقات الشعب، ينبغي أن نحاذر الوقوع في مطب الأخذ بصيغ وأشكال واتجاهات عمل تنزع إلى استسهال تركيب الأطر الفوقية بديلاً من العمل القاعدي الجماهيري الذي ينبثق من الارادة الشعبية ويعكس طموحاتها بشكل ديمقراطي ويعبر عن مصالحها الفعلية.

وما ينبغي أن نكون بصدده ليس تلفيق «قيادة بديلة» تحل مكان القيادة، أو القسم المتنفذ من القيادة، الذي غادر البرنامج المشترك برنامج وحدة الشعب ووحدة قضيته الوطنية، وإنخرط في المشروع الأميركي، وضرب الصفة الوطنية الائتلافية التي منها كانت هيئات م.ت.ف. تستمد شرعيتها. فإلى ما يشيعه هذا التعبير الغامض من التباس شديد بين الناس، فإن أولوية المهمة المطروحة في المدى المباشر ليست إيجاد «قيادة بديلة». ولا غيرها. بل إطلاق عملية سياسية جماهيرية ديمقراطية متكاملة الحلقات، تفضي بنتائجها المتلاحقة والمتراكمة إلى أوسع تأطير وطني ممكن لحركة الشعب بإتجاهاته الرئيسية. إن التقدم الجاد على هذا الطريق هو الذي يحل مسألة قيادة الحركة الوطنية، وعندها لا تعود مسألة «القيادة البديلة» مطروحة، وتنتفي الحاجة لإلصاق أي نعت تمييزي لقيادة حركة الشعب عن قيادة تحالف الكومبرادور البيروقراطي.

هذه هي الأولوية التي ينبغي أن تحكم توجهاتنا. وعلى هذه القاعدة لا ندع عملية مصادرة الجناح البيروقراطي لعنوان م.ت.ف. تدخلنا في إشكالية من يحق له أن يرفع هذا العنوان: من أسقط برنامجها وهدم الائتلاف الوطني ويهدد بتمزيق وحدة الشعب، أم من بقي مخلصاً لكل هذا. فالجناح البيروقراطي الذي وضع اليد العليا على هذا العنوان أخذت منه إسرائيل مضمونه، وأبقت له ما هو لازم لتمرير الحل التفريطي وإنجاز تطبيقه.

إن موقفنا بإزاء ما أقدم وسوف يقدم عليه الجناح البيروقراطي باسم م.ت.ف. جلي وقاطع: ما يقدم عليه هذا الجناح لا يلزم الشعب الفلسطيني، وقرارات الهيئات التي يدعوها غير شرعية. ولن يزيد موقفنا قوة وإقناعاً إضفاء صفة المنظمة عليه. فلسنا الآن بصدد

من ينطق باسم م.ت.ف. خارجياً، بل من يعبر عن رأي ومصالح غالبية الشعب أمام الشعب وخارجياً. ما نحن بصدده هو عملية إعادة بناء للحركة الوطنية في إطار م.ت.ف، وهي عملية نضالية مديدة في المجتمع وصفوف الشعب. وفي هذا الإطار وبعد أن فك الجناح البيروقراطي الائتلاف الوطني وانقلب سياسياً على البرنامج المشترك لـ م.ت.ف. وأنظمتها، ندعو ونعمل لانتخاب مجلس وطني جديد داخل الوطن المحتل وخارجه لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية.

(9)

بعد انخراط طرفين من الأطراف الأربعة (فتح، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حزب الشعب) المكونة للقيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة في إتفاق أوسلو، ما يعني خروجهما من هذا الإطار، باتت الامكانية متوفرة لتوسيع بناء القيادة الوطنية للانتفاضة لتضم جميع القوى المستعدة للعمل من أجل استمرار الانتفاضة التي أثبتت أنها الطريق الصحيح لارغام العدو على الانسحاب من الوطن المحتل ووقف الاستيطان، والفتح على حق شعبنا بتقرير المصير والاستقلال على أرض الوطن.

إن هذه الدعوة التي تساوي إعادة بناء القيادة الوطنية للانتفاضة تتسع لكل من ينضوي تحت لواء أهدافها: جميع المنظمات والقوى والشخصيات، بما في ذلك الاتجاهات داخل فتح المعارضة لوقف الانتفاضة والمستعدة لمواصلة النضال من أجل استمرارها. إن الظرف الراهن يُذلل مبدئياً الموانع التي كانت تحول فيما مضى دون توسيع دائرة القوى المشاركة في القيادة الوطنية للانتفاضة. وفي هذا الإطار تندرج الدعوة التي أطلقتها الجبهة الديمقراطية لتشكيل القيادة الوطنية والاسلامية للانتفاضة، والتي بدأت خطوتها الكبيرة بنداء القيادة الوطنية للانتفاضة (الرقم ٩٨) بمبادرة من الجبهتين الديمقراطية والشعبية في دولة فلسطين المحتلة في ٩٣/٩/٢٥.

إن إعادة بناء القيادة الوطنية للانتفاضة على قاعدة انفتاحها على أوسع القوى يوفر فرصة ثمينة، طالما تعطلت فيما مضى، لمد تشكيلاتها الأدنى إلى الألوية والمناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة،كما أنه يتيح المجال للإرتقاء بدورها في الجمع بين توجيه المجابهة مع الاحتلال وتنظيم الحياة اليومية للمجتمع تحت وطأته، ويوفر شروط تطوير آلية عملها بحيث تتحول من لجنة تنسيق فضفاضة إلى هيئة أركان دائمة ذات صلة مفعلة مع سائر هياكل وأطر الانتفاضة لتلعب دوراً متقدماً في الارتقاء بمستواها ضمن وجهة استكمال بناء الحركة الجماهيرية الوطنية الديمقراطية المنظمة داخل الوطن المحتل.

إلى جانب هذا، ينبغي الشروع بخطوات تحضيرية لبناء جبهة وطنية متحدة في الوطن المحتل والشتات تضم أكبر عدد ممكن من الفصائل والاتحادات والمؤسسات والشخصيات الوطنية والاجتماعية والروحية وأعضاء في المجلس الوطني... جبهة وطنية لمناهضة اتفاق أوسلو واستمرار الانتفاضة، وصون وحدة شعبنا الفلسطيني ووحدة كفاحه الوطني ضد الاحتلال ومن أجل سلام شامل ومتوازن على أساس الشرعية الدولية لتأمين حق الشعب الفلسطيني بالدولة المستقلة وتقرير المصير والعودة عملاً بالقرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ و٢٣٧.

وفي هذا الإطار تندرج الجهود لعقد المؤتمرات الوطنية الشعبية في الوطن المحتل وفي كافة أمكان تواجد الشعب الفلسطيني تضم أكبر عدد من الفصائل والقوى والمؤسسات والشخصيات وأعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي... لانتخاب ممثلين للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وعن كافة تجمعات شعبنا في بلدان اللجوء والشتات تمهيداً لعقد مؤتمر شعبي وطني عام يتولى إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. وتشكيل هيئاتها التشريعية والتنفيذية على أساس الانتخاب الديمقراطي الحر.

وفي هذا الاطار أيضا ينبغي تنظيم أوسع حملة جماهيرية لمقاطعة إنتخابات مجلس الحكم الذاتي المقرر إجراؤها والعمل على إفشالها، باعتبار أن هذا المجلس هو هيئة موكل إليها تنفيذ اتفاق أوسلو. إن التعبئة الجماهيرية المبكرة من أجل مقاطعة انتخابات «المجلس» ضرورة ملحة لفضح أهدافها، بما فيها محاولة إضفاء طابع الشرعية على اتفاق أوسلو، وكذلك لقطع الطريق أمام أية ميول قد تطرح المشاركة في الانتخابات من زاوية سحب الغطاء عن الجناح البيروقراطي أو الضغط عليه من داخل مؤسسة «المجلس».

إن إنتخابات «المجلس» لا تشكل إستفتاءً على اتفاق أوسلو، كما أنها لا تقرر من يمثل الشعب الفلسطيني. والبديل الوطني الديمقراطي الحقيقي يتمثل بالاستفتاء الشعبي الشامل، الديمقراطي والحر وبإشراف دولي، داخل الوطن المحتل وفي الشتات حول كل ما يمس المصير الوطني الفلسطيني ومستقبله.

(10)

إن الحفاظ على، وتطوير الصيغ التحالفية التي نشأت منذ إنطلاقة عملية مدريد - واشنطن التفاوضية، مهمة تقع في مقدمة اهتماماتنا. إن الانجازات التي حققتها هذه الصيغ المتعددة، في الفترة السابقة، بشكل خاص في نقل توجهاتها إلى الشارع واعطاء الأولوية

للنضال الجماهيري في الميدان، يؤشر إلى منحى عملها ودورها في الفترة القادمة، في ضوء احتدام الصراع حول اتفاق أوسلو واستمرار الانتفاضة وصون وحدة الشعب والقضية الوطنية، وما يترتب على ذلك من مهمات جماهيرية ونضالية واسعة وفي المقدمة: إعادة بناء القيادة الوطنية للانتفاضة والجبهة الوطنية المتحدة في الوطن المحتل والمؤتمرات الوطنية الشعبية في الوطن والشتات. إن المضي بخط العمل هذا، ضمن أولوية العمل في الميدان، كفيل بمواصلة توسيع مساحة اللقاء السياسي بين مختلف الأطراف المتحالفة ضمن هذه الصيغ.

إن الوضع الراهن والمخاطر الكبرى التي تتهدد القضية الوطنية تملي إتباع سياسة منفتحة على جميع القوى والشخصيات الوطنية المناهضة لاتفاق الاذعان والمستعدة، من موقعها، لاستمرار الانتفاضة.

إن الصراع يدور الآن، كما في العام المنصرم لكن على مستوى أعلى وبحدة أشد، على الشارع وانحياز هذا الشارع السياسي والكفاحي. إن التحالف البيروقراطي ـ الكومبرادوري، بنفوذه المعروف في الشارع، وبالدعم الاقليمي والدولي الذي يتلقاه، عازم على الامساك بهذا الشارع بشتى الوسائل، بما في ذلك القمع. إن هذا يعني احتدام الصراع بين إتجاهين، مما يملي على أصحاب الخط الوطني توسيع صف المنضوين تحت لوائه بالتأطير المرن المناسب وبالشعارات المناسبة، وبما يؤدي إلى الانتقال من تعبئة القوى الذاتية إلى حشد أوسع القطاعات الجماهيرية. إن التحالفات الوطنية المتعددة الدوائر والمستويات تندرج ضمن هذه الأولوية.

(11)

اتفاق أوسلو يؤسس لحل هابط للمسألة الوطنية الفلسطينية في إطار كيان تابع موظف لخدمة «النظام الشرق أوسطي الجديد» الذي يفرد لإسرائيل موضع السيطرة أمنياً واقتصادياً.. وهذا الاتفاق، وإن كان عنوانه ومادته الرئيسية فلسطينية ـ إسرائيلية، هو اتفاق ذو بعد اقليمي مباشر بامتياز. وهو التعبير الأكثر صفاءاً عن «الحل» الذي تنتجه صيغة مدريد عند دمج المسارين الثنائي والمتعدد: تسوية ثنائية بشروط إسرائيل توظف في مدار المشروع الاقليمي.

إن هذا الاتفاق لم يضعف فقط المسارات التفاوضية الأخرى بإخراجه الموضوع الرئيسي (الفلسطيني) من السياق التفاوضي العام، وبطرحه «نموذجاً للحل» على المسارات الأخرى يخفض سقفها موضوعياً، بل يتجاوز كل هذا نحو اختراق هذه

المسارات وتطويقها منذ الآن وقبل رسوها على بر: فالمطالبة الاميركية والإسرائيلية برفع المقاطعة الاقتصادية والتقدم نحو إلغاء حالة الحرب والتطبيع (بيريس) عالية النبرة. والخطوات العملية في هذا الإطار تتقدم على الأرض (زيارة رابين وبيريس للمغرب، استضافة تونس للوفد الإسرائيلي ضمن لجان المتعددة، مشاريع التنمية وعنوانها الأهم التعاون الاقليمي، طرح تعليق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة «بالشرق الأوسط»...).

إن دائرة الدول العربية والاسلامية التي تتعارض مصالحها الاقليمية (مصر، السعودية...) مع الاتفاق مرشحة لأن تتسع في الفترة القادمة، وبقدر ما يتقدم الحل بوجهيه الفلسطيني والاقليمي. فالبعد الاقليمي للاتفاق الاقتصادي والامني، في ظل التفوق الإسرائيلي، ستكون تأثيراته سلبية على هذه الدول التي كانت حتى الآن وراء حدودها بمنأى عن هذا التهديد، والتي ستجد نفسها قريباً أمام معطيات اقتصادية واستراتيجية جديدة لا قدرة لها على رفع تحدياتها.

وإن كانت ردود الفعل السلبية على هذا الاتفاق ما زالت محدودة، بفعل الضغط الأميركي المتواصل، فإن تناقض المصالح موضوعياً سيدفع هذه الدول إلى تحديد مسافة من تطبيقات هذا الاتفاق والوجهة الاقليمية التي يفتتحها، بدرجات متفاوتة. إن هذا المنحى يلتقي مع جهودنا لتوسيع دائرة الرفض والصمود أو التحفظ على الاتفاق وتطبيقاته عربياً واقليمياً وإسلامياً، وتقديم بديلنا السياسي الوطني القائم على سلام شامل وفق قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢، ٣٣٨، ٢٣٧، ١٩٤ والانسحاب الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما في ذلك القدس، وحق شعبنا بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

وفي الإطار نفسه، فإننا نتوجه إلى تعبئة الرأي العام الشعبي العربي من خلال أحزابه وقواه ومؤسساته، بهدف رفع مستوى المعارضة لهذا الاتفاق بأبعاده القومية والاقليمية المدمرة من موقع التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وكذلك من موقع المصلحة الخاصة بهذه الشعوب، التي يضعها الاتفاق في إطار مشروع التعاون الاقليمي الأمني والاقتصادي على اعتاب مرحلة جديدة من تجدد الهيمنة الاميركية. الإسرائيلية على المنطقة شعوباً ومقدرات.

(12)

يفتتح اتفاق أوسلو، بالتطورات النوعية التي يمهد لها في المدى المباشر، مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني، بدأت مقدماتها منذ سنوات وتكثفت وقائعها وتسارعت مع انطلاق مسار مدريد ـ واشنطن. إنها مرحلة خروج شرائح اجتماعية معينة عن البرنامج الوطني المشترك ومن الائتلاف الوطني العريض كما جسدته م.ت.ف.، وإقترابها الحثيث من المشروع الاميركي. إن هذه الشرائح الاجتماعية لم تفقد صلتها بعد مع قاعدتها الاجتماعية الشعبية الواسعة وتأثيرها في المجتمع، وإن انحسر نفوذها وسطها بحدود معينة منذ أن احتدم الصراع في الشارع حول مسار مدريد ـ واشنطن واشتدت المواجهة مع الاحتلال.

إن هذا النفوذ آيل إلى مزيد من التراجع بفعل التناقضات التي ينطوي عليها الاتفاق، والتي ستحتدم بقدر ما ينتقل إلى حيّز التطبيق. فالمسافة شاسعة بين المطالب الوطنية والاحتياجات المادية وما يقدمه الاتفاق، بما في ذلك جوانبه التنموية. غير أن هذه التناقضات لن تثمر في المدى المباشر ضمن وجهة تصعيد النضال لانجاز الحقوق الوطنية، إلا بانخراط الصف الوطني الواسع بكل مكوناته في النضال الجماهيري المباشر ضد الاحتلال والاتفاق، وأطر حركة الشعب، تنظيماً ونضالاً، بالأشكال المؤاتية، وقيادتها تحت الشعارات الموحدة والمناسبة.

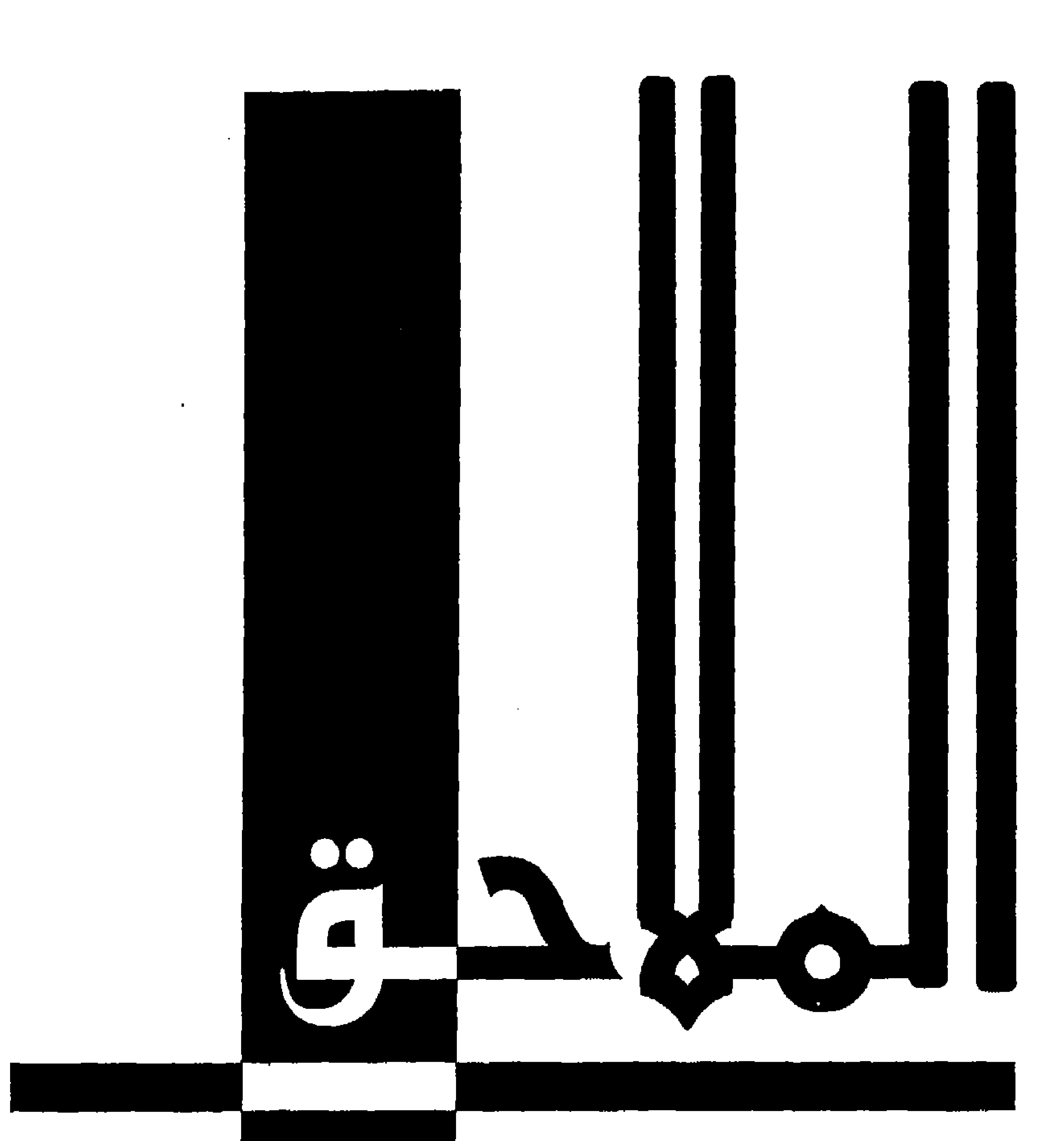
إن المعركة حول الشارع وفيه، حول الحركة الجماهيرية وقيادتها هي العقدة المفصلية التي سيتقرر في ضوئها مستقبل شعبنا وقضيته الوطنية سنوات إلى الأمام. وخط تعاطي الجناح البيروقراطي في قيادة م.ت.ف. مع الحركة الجماهيرية تفضح مقدماته مراميه: الجمع بين التطويع والقمع وكافة أساليب التضليل وتزييف الوعي من أجل إجهاضها وحرفها عن أهدافها واستخدامها بالاتجاهات التي لا تخدم مصالح الشعب.

لقد شهدت الحركة الجماهيرية في الفترة الأخيرة، في الوطن المحتل والشتات، نهوضاً وتمرست بكافة أشكال النضال، ما يعكس وعياً ونضجاً أنتجته سنوات النضال المديدة. واكتسب كثافة ملموسة على امتداد الانتفاضة ونضال ٢٣ شهراً ضد الحل الإسرائيلي ـ الاميركي وفي سبيل البديل الوطني: بديل السلام الشامل والمتوازن على قاعدة قرارات الشرعية الدولية. وهذا بحد ذاته عامل موضوعي فائق الأهمية في تنظيم المواجهة واستئنافها ضد أي طرف يحاول تطويع الحركة الجماهيرية وتطويقها.

غير أن هذه الحركة، في الوطن والشتات افتقدت وما زالت إلى عامل التنظيم بالمضمون والأساليب الديمقراطية. إن هذا يحدد اتجاه العمل الرئيسي في الفترة القادمة: الانخراط بكل الطاقة المتوفرة لاعادة واستكمال بناء الحركة الجماهيرية وتوطيد بنيانها التنظيمي، ومن هذا المدخل لعب دور طليعي متجدد في صفوفها على قاعدة ديمقراطية. فالحركة الجماهيرية ديمقراطية بطبيعتها، ولا يمكن أن تكتسب مزايا التنظيم الأرقى إلا في هذا السياق، ولا يمكن للتيار الديمقراطي أن يجذر حضوره في صفوفها ويجدد بناه ويوسع صفوفه إلا من خلال احترام نزوعها الديمقراطي.

إن المهام المطروحة راهناً على الحركة الوطنية تلقي على عاتق الجبهة الديمقراطية أعباءً مضاعفة، والمهمة التي تتصدى لها مع سائر القوى الوطنية والديمقراطية هي مهمة كبرى: إعادة بناء الحركة الوطنية والثورية بعد أن نزحت عنها شرائح اجتماعية كانت تضطلع على امتداد عقدين من الزمن بدور قيادي متنفذ على رأسها، وصادرت عنوانها وتجهز نفسها لتطويعها واحتوائها.

إن الدور الطليعي الآن وفي المستقبل المنظور له مغزى مختلف عن الفترة السابقة: فإن عنى فيما مضى دوراً متقدماً في إطار وطني رسمي قائم وحركة جماهيرية موحدة باتجاهها العام، فإنه يعني من الآن دوراً متقدماً في إطار وطني قيد إعادة البناء وحركة جماهيرية تجهد للدفاع عن وحدتها واستقلاليتها وإعادة بناء نفسها في مواجهة مساعي القوى المتنفذة من أجلِ تفتيتها واحتوائها وإحكام القبضة عليها.


الملاحق

ملحق رقم ١

وثائق إعلان المبادىء الفلسطيني ـ الإسرائيلي

إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية
(المسودة النهائية المتفق عليها في ١٩ آب / أغسطس ١٩٩٣)(*)

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني («في الوفد الأردني ـ الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط») «الوفد الفلسطيني») ممثلا الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة ١
هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية إنتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب («المجلس»)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام

(*) تم التوقيع على هذه الوثيقة في واشنطن (البيت الأبيض) في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، حيث تم في الديباجة تغيير تعبير: «الفريق الفلسطيني في الوفد الأردني ـ الفلسطيني..» بتعبير: «الفريق الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية...».

بمجملهـا وأن المفاوضـات حـول الوضع الدائم سـتؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

المادة ٢

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطـار المتفق عليـه للفـترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة ٣

الإنتخابات

١- من أجـل أن يتمكن الشـعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكـم نفسـه وفقـاً لمبـادئ ديمقراطيـة ستجرى انتخابات سياسية عامـة ومباشرة وحرة للمجلس في إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢- سيتم عقد اتفـاق حـول الصيغة المحددة للانتخابـات وشـروطها وفقـا للـبروتوكول المرفـق كملحـق (١) بهـدف إجـراء الانتخابـات فـي مـدة لا تتجـاوز التسـعة أشـهر مـن دخول إعـلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣- هــذه الانتخابـات ستشـكل خطـوة تمهيديـة انتقاليـة هامـة نحو تحقيق الحقوق المشـروعة للشـعب الفلسـطيني ومتطلباته العادلة.

المادة ٤

الولايـــة

سـوف تغطي ولايـة المجلس أرض الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة باسـتثناء القضايـا التي سـتيم التفـاوض عليهـا في مفاوضـات الوضـع الدائـم. يعتبر الطرفـان الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة وحدة ترابية واحـدة يجـب المحافظـة علـى وحدتهـا وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١- تبدأ فـترة السـنوات الخمـس الانتقاليـة فور الانسـحاب مـن قطـاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سـوف تبـدأ مفاوضـات الوضع الدائم بيـن حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسـطيني في أقـرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بدايـة السـنة الثالثـة مـن الفترة الانتقالية.

٣- مـن المفهـوم أن هـذه المفاوضـات سـوف تغطي القضايا المتبقية بمـا فيهـا القدس واللاجئـون والمستوطنات والترتيبـات الأمنيـة والحدود والعلاقـات والتعـاون مع جيران آخرين ومسائل اخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤- يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلـة الانتقاليـة بنتيجـة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

١- فـور دخـول إعلان المبـادئ هذا حـيز التنفيذ والانسـحاب من قطـاع غز ومنطقـة أريحـا سـيبدأ نقل للسـلطة من الحكوميـة العسـكرية الاسـرائيلية وإدارتها المدنيـة إلـى الفلسـطينيين المخولين هذه المهمـة كمـا هـو مفصل هنـا. سـيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعـة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقـة أريحـا وبقصد النهوض بالتنميـة

الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاق الانتقالي

١-سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية «الاتفاق الانتقالي»).

٢- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه سابقاً وفقاً للمادة ٦ المذكورة أعلاه.

٤- من أجل تمكين المجلس من النهوض، بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بفرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١- سيخول المجلس سلطة التشريع وفقا للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.

٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى

ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام. وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية

١- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢- عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣- وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١- سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

٢- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٣- للطرفين أن يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الإنتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٦
التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض بـ «خطة مارشال» وببرامج إقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة ١٧
بنود متفرقة

١-يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢-جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم ١٩٩٣/٣/٩.
عن حكومة إسرائيل ـ عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية

الملحق الأول
بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ــ فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢ــ وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.

أ) النظام الانتخابي.

ب) صيغة الإشراف والمرافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية.

ج) الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزي.

٣- لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين [«النازحين»] الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١- سيعقد الطرفان اتفاقاً ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على إثر وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والإسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

٢- ستنفذ إسرائيل انسحاباً مجدولا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ فوراً مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا وسيتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى:

أ) ترتيبات لنقل هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب) بنية السلطة الفلسطينية

ج) ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محلياً ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د) حضور دولي أو أجنبي موقت وفقا لما يتفق عليه.

هـ) إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و) برنامج للتنمية والإستقرار الاقتصادي يشمل إقامة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والإقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليميين والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز) ترتيبات لممر آمن للأفراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤- الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعابر:

أ) غزة - مصر ب) أريحا - الأردن

٥- المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا الملحق الرقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي:

١ـ التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ـ التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ـ التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤ـ التعاون في مجال المويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ـ التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء يجري في غزة ويأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل وإتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديد وخطوط الاتصالات.. إلخ.

٦ـ التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والأقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧ـ التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر إنشاء مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للبحث والتطوير الصناعي والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.

٨ ـ برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية .

٩ـ خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠ـ خطـة لحمـاية البيئة تأخذ في الاعتبار إجراءات مشتركة أو منسقة في هذا المجال.

١١ـ برنـامج لتـطويـر التنسـيق والتعـاون في مجال الاتصـالات ووسـائل الإعلام.

١٢ـ أيـة بـرامـج أخـرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابـع
بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

(١) سوف يتعـاون الجانبـان في سياق مسـعى السـلام المتعدد الطرف للنهوض ببرنـامج تنميـة للمنطقـة بمـا فيهـا الضفـة الغربية وقطـاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبـرى (G7). سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي إلى إشراك دول أخرى مهتمه بهذا البرنـامج مثل أعضاء منظمـة التعاون والتنميـة الاقتصاديـة ودول ومؤسسـات عربيـة إقليمية وكذلك أعضـاء من القطـاع الخاص.

(٢) سوف يتشـكل برنامج التنميـة من عنصرين:

أ) بـرنامج التنميـة الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب) برنـامج التنميـة الاقتصاديـة الإقليمي.

أ) برنـامج التنمية الاقتصاديـة للضفـة الغربيـة وقطاع غزة سيتشـكل من العناصر التالية:

١ـ برنـامج لإعـادة التـأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ـ خطـة لتـنمية المشـاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ـ برنـامج لتنميـة البنيـة التحتـية (المياه والكهرباء والنقل والاتصـالات..الخ).

٤ـ خطة للموارد البشرية.

٥ـ برامج أخرى.

ب) ويمكن أن يتشـكل برنـامج التنميـة الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١ـ إقامة صنـدوق تنمية للشـرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنيمـة للشـرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ـ تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ـ قناة البحر المتوسـط (غـزة) ـ البحر الميت.

٤ـ تحليـة المياه إقليميا ومشـاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ـ خطـة إقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسعى إقليميا للوقاية من التصحر.

٦ـ ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها.

٧ـ التعاون الإقليمي مـن أجـل نقل الغاز والنفـط ومـوارد الطاقـة الأخـرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً.

٨ـ خطـة تنميـة اقليميـة للسـياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ـ التعاون الاقليمي في مجالات أخرى.

(٣) سـيعمل الطرفـان علـى تشـجيع مجموعات العمل المتعددة الطرف وسينسقان بهدف انجاحهـا. كمـا سيشـجع الطرفـان النشـاطات الواقعـة مـا بين اجتماعـات مجموعات العمل. وكذلك دراسات الجدوى والدراسـات التمهيديـة لهـا ضمن مجموعات العمل المتعددة الطرف المختلفة.

المحضر المتفق عليه
اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية

أ) تفاهمات واتفاقات عامة

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقاً لاعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ستخضع للمبادئ نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب) تفاهمات واتفاقات محددة

المادة الرابعة

من المفهوم أن:

١- ولاية المجلس ستمتد على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والاسرائيليون.

٢- ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي:

١- يقوم الجانب الفلسطيني بابلاغ الجانب الاسرائيلي أسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقاً لاعلان المبادىء في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها.

٢- من المفهوم أن حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر.

٣- ستستمر كل المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقاً لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستاخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من اجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.

٤- فور تنفيذ اعلان المبادىء سيباشر الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق في هذا الخصوص. كما أنه من المتفق عليه أن يتم انجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العاشرة

من المتفق عليه أنه فور دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء

الافراد المعنيين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة.

كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدها.

الملحق الثاني

من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الاسرائيلي ستستمر اسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والاسرائيليين.

ويمكن القوات العسكرية والمدنيين الاسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن العاصمة يوم ١٣/ ٩/١٩٩٣.

عن حكومة إسرائيل ـ عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان

الولايات المتحدة الأميركية

الفيدرالية الروسية

ملحق رقم ٢

وثيقة الاعتراف المتبادل

الرسائل المتبادلة بين رئيس م.ت.ف (عرفات) ورئيس الحكومة الاسرائيلية (رابين) ووزير الخارجية النرويجية (هولست)

«تونس والقدس ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣»

I - من رئيس م.ت.ف ياسر عرفات إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية يتسحاق رابين

السيد رئيس الحكومة،

إن توقيع «اعلان المبادئ» يرسم بداية عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ولهذا، فإني أود، وبإيمان راسخ، أن أؤكد التزامات م.ت.ف التالية:

تعترف م.ت.ف بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام وأمن.

تقبل م.ت.ف قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.

تلتزم م.ت.ف عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة والمتعلقة بالوضع الدائم ستحل من خلال المفاوضات.

وتعتبر م.ت.ف أن توقيع «إعلان المبادئ» يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح عهداً جديداً من التعايش السلمي خالياً من العنف وجميع الاعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار. واستناداً إلى هذا، فإن م.ت.ف تنبذ (RENOUNCES) اللجوء إلى الارهاب وأعمال العنف الأخرى وستتحمل مسؤولية جميع عناصر وموظفي م.ت.ف كي تضمن اذعانهم وتمنع الخروقات وتتخذ الاجراءات التأديبية بحق المخالفين.

وبالنظر إلى الوعد بعصر جديد وإلى توقيع «إعلان المبادئ» واستناداً إلى القبول الفلسطيني لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، فإن م.ت.ف تؤكد أن بنود الميثاق [الوطني] الفلسطيني التي تنكر على اسرائيل حق الوجود، وفقراته التي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في هذه الرسالة، ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الآن. وبالتالي، فإن م.ت.ف

تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطيني على المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على موافقته الرسمية عليها.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

II - من رئيس م.ت.ف ياسر عرفات
إلى وزير الخارجية النرويجي
يوهان يورغن هولست

عزيزي الوزير هولست،

أود أن أؤكد لكم أنني لدى التوقيع على «إعلان المبادئ» سأضمن تصريحاتي العلنية المواقف التالية:

في ضوء العصر الجديد المتسم بتوقيع «إعلان المبادئ» تشجع م.ت.ف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدعوه إلى أن يأخذ دورا في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة، ورفض العنف والارهاب، والمساهمة في السلام والاستقرار، والمشاركة بفاعلية في تشكيل إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص
ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

III - من رئيس الحكومة الاسرائيلية
يتسحاق رابين إلى رئيس
م.ت.ف ياسر عرفات

السيد الرئيس،

رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر / ١٩٩٣، أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات م.ت.ف الواردة في رسالتكم، قررت حكومة اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع م.ت.ف ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

يتسحاق رابين
رئيس الحكومة الاسرائيلية

المحتويات



هذا الكتاب

ويمكن الخلوص بعد قراءة هذا الكتاب إلى الاستنتاج أن طريق مدريد، أوسلو لم يكن قدراً لامهرب منه، كما ان التخلص من قيود هذا الاتفاق، هو الآخر ليس بالأمر المستحيل، وان طريق الخلاص الوطني، هو في الوحدة الوطنية على قاعدة البرنامج الوطني، واعادة بناء ائتلاف م.ت.ف على أسس ديمقراطية، وبما يسلح الحركة الجماهيرية الفلسطينية بسلاح جاد نحو استئناف الانتفاضة الشعبية على طريق دحر الاحتلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

الناشر



السعر : لبنان ٣٠٠٠ ل.ل ◦ سوريا ١٠٠ ل.س ◦ الأردن ٢ دينار أردني ◦ الخارج ٥ دولارات أو ما يعادلها